

مطبوعات
مكتبة الملك فهد الوطنية
السلسلة الأولى
(٢١)

مكتبة الملك فهد الوطنية
دراسة لوظائفها ضمن بنية البناء الوطني للمعلومات
في المملكة العربية السعودية

الدكتور سالم محمد السالم

الرياض
١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م



مطبوعات
مكتبة الملك فهد الوطنية
السلسلة الأولى
(٢١)

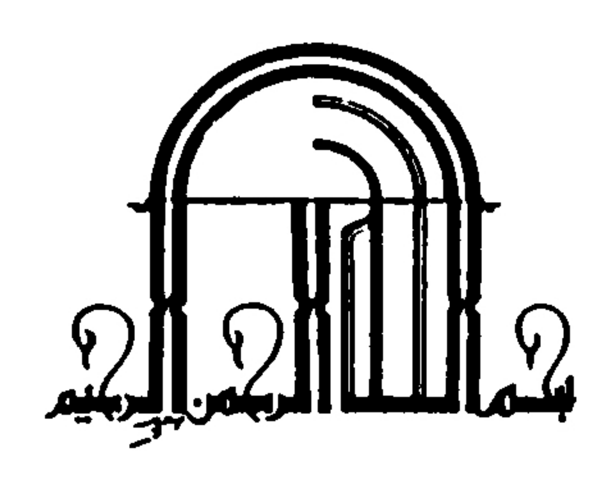
مكتبة الملك فهد الوطنية
دراسة لوظائفها ضمن بنية البناء الوطني للمعلومات

في المملكة العربية السعودية

الدكتور سالم محمد السالم

الرياض

١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م


بسم الله الرحمن الرحيم

مطبوعات

مكتبة الملك فهد الوطنية

السلسلة الأولى (٢١)

تهتم هذه السلسلة بنشر الدراسات والمؤلفات التي تتعلق بتطوير مجال المكتبات والمعلومات في المملكة

مكتبة الملك فهد الوطنية

دراسة لوظائفها ضمن بنية البناء الوطني للمعلومات

في المملكة العربية السعودية

إعداد

الدكتور سالم محمد السالم

أستاذ مشارك بقسم المكتبات والمعلومات

كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الرياض

١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م

ⓒ مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السالم ، سالم محمد

مكتبة الملك فهد الوطنية : دراسة لوظائفها ضمن بنية البناء الوطني للمعلومات في المملكة العربية السعودية .ـ الرياض.

٣١٧ ص ؛ ٢٤ سم .ـ (السلسلة الأولى ؛ ٢١)

ردمك X-٠٨٠-٠٠-٩٩٦٠

ردمد ٢٩٧٣-١٣١٩

١ - مكتبة الملك فهد الوطنية ٢ - السعودية - المكتبات الوطنية أ - العنوان ب - السلسلة

ديوي ٠٢٧،٥٥٣١ ١٧/٠٦٤١

رقم الإيداع : ١٧/٠٦٤١

ردمك : X-٠٨٠-٠٠-٩٩٦٠

ردمد : ٢٩٧٣-١٣١٩

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

الفصل الأول

المدخل إلى الدراسة

المقدمة

تشهد المملكة العربية السعودية في الوقت الراهن اهتمامًا ملحوظًا بإرساء دعائم العلم والمعرفة ومرتكزات الثقافة والفكر اقتناعًا منها بأن التنمية الحقيقية لابد أن تستند على أساس قوي من المعلومات التي تسندها والحقائق العلمية التي تعضدها. وحيث إن المملكة تدرك مدى الأهمية الملقاة على مرافق المعلومات وأجهزتها في دفع عجلة التنمية الوطنية الشاملة ، فقد عمدت إلى إنشاء المكتبات بأنواعها ومراكز المعلومات والبحوث والأرشيف والتوثيق وغيرها من مقومات الحضارة . ومن يطلع على خطط التنمية الخمسية يدرك أنها جميعًا تؤكد على ضرورة الاهتمام بالمكتبات ومراكز المعلومات والعمل على تنميتها وتحسين وضعها، ناهيك عن الخطة الخمسية الثالثة التي نصت صراحة على إنشاء مكتبة وطنية ونظام متكامل للمعلومات .

ولقد تغيرت النظرة إلى المكتبة الوطنية من كونها مؤسسة تنحصر مهمتها في جمع تراث الوطن إلى كونها مؤسسة حضارية تناط بها وظائف عديدة وتقدم خدمات متنوعة . وقد تزامن التغير في النظرة إلى هذه المكتبة مع المكانة التي أصبحت تحتلها في التنظيم الوطني للمعلومات، حيث أصبحت في كثير من دول العالم محور هذا التنظيم والبؤرة التي تدور في رحاها عناصر التنظيم من التعاون في الخدمات والمشاركة في المصادر واقتسام الموارد المعلوماتية . ولا غرابة أن تحظى تلك المؤسسة الحضارية بما لا تحظى به غيرها من المكتبات إذا أخذ في الحسبان أنها مؤسسة وطنية مهمة ورمز للاستقلال في الدولة فضلا عن كونها تمتاز عادة بغنى مجموعاتها وتعدد خبراتها وكفاية مواردها وغير ذلك من العوامل التي تجعلها بحق الدعامة التي يستند عليها نظام المكتبات والركيزة التي يقوم عليها تنظيم المعلومات في الدولة .

ولو تتبعنا تاريخ الكتب والمكتبات لأدركنا الأهمية الحقيقية التي كانت ومازالت تناط بالمكتبة الوطنية عبر الأمكنة والعصور . وفي الآونة الأخيرة

ازدادت تلك الأهمية مع كثرة المؤتمرات واللقاءات والاجتماعات التي تهدف في مجملها إلى تعزيز المكانة الاجتماعية للمكتبة الوطنية وتغيير التصور الخاطئ الذي قد يحمله البعض حولها من أنها مخازن ومستودعات لتراث قديم لا يتفاعل مع روح العصر ولا يشفي غليل الباحث عن المعلومات الحديثة . وبفضل تلك اللقاءات وما تمخض عنها من توصيات بدأ التصور يتغير رويدًا رويدًا، وبدأت القناعة بالدور القيادي للمكتبة الوطنية تزداد لدى الآخرين . وغني عن القول إن القيادة لا تنطلق من فراغ بل تنطلق من الوظائف التي تقوم بها هذه المكتبة والخصائص التي تميزها عن غيرها من المكتبات والخدمات التي تؤديها للمستفيدين والتي قد لا تستطيع مكتبة أخرى تأديتها .

هذا عن المكتبات الوطنية بوجه عام ، أما عن مكتبة الملك فهد الوطنية (محط الدراسة الحالية) بوجه خاص فمع الأخذ في الحسبان أنها مكتبة حديثة النشأة نسبيًا إلا أنه من حسن الطالع أنها قد استطاعت في غضون مدة وجيزة أن تقف على قدمين راسختين وأن تثبت وجودها على الساحة بفضل نشاط القائمين عليها وحماسهم لتقديم الخدمات وقناعتهم بحجم الدور الملقى عليها كمكتبة وطنية. والحقيقة أن التعرف بصورة شمولية إلى ما قدمته هذه المكتبة وما زالت تقدمه يتضح بشكل أكثر من خلال الكشف عن وضعية المكتبة وتقصي واقعها وتقويم مهامها وتحليل وظائفها ، الأمر الذي يعطي في النهاية صورة واقعية عن إسهام المكتبة في تكوين التنظيم الوطني للمعلومات في المملكة العربية السعودية. ولذا فقد وقع الاختيار على هذه المكتبة بالذات لتكون موضوعًا لهذه الدراسة نظرًا لدورها الريادي في خارطة المعلومات في هذا البلد ، ولأهمية ما تقوم به من خدمات وما أنجزته من قواعد معلومات تتعلق بالمملكة ، تلك التي قد لا تتوافر في غيرها من الجهات الأخرى ، وأيضًا لتركيزها على التراث الوطني الذي يشكل قاعدة للتخطيط والتطوير الشامل واحتياجًا أساسيًا للباحثين في هذا البلد .

ولاشك أن إنشاء مكتبة الملك فهد الوطنية يأتي دليلاً واضحًا على اهتمام الدولة بإرساء دعائم النظام الوطني للمعلومات واقتناعها بأن المعلومات تمثل موردًا وطنيا مهمًا. كما تأتي الموافقة على النظام الأساسي لتلك المكتبة كمكتبة وطنية للمملكة تعبيرًا عن الدور الذي أنيط بها والمكانة التي حظيت بها ، فهي تلبي حاجة ملحة وتسد فراغًا ملحوظًا في بيئة المعلومات ، وتعكس التنمية الثقافية والفكرية في المملكة ، وتعد معلمًا بارزًا ، فضلاً عن كونها تضيف رافدًا أساسيًا إلى روافد المعرفة في المملكة ، وتتيح للباحثين والمستفيدين مصدرًا معلوماتيًا يعزز من البنية والتجهيزات الأساسية في هذه المنطقة ويسهل إنشاء شبكة للمعلومات على المستوى الوطني . ومن المتعارف عليه أن المكتبة الوطنية – أية مكتبة وطنية في أية دولة من دول العالم – ينظر إليها على أنها لبنة حضارية وجسر لنقل معطيات الحضارة إلى الأجيال المتعاقبة ورمز للهوية الوطنية ومركز لتوثيق تراث الوطن ، علاوة على كونها تمثل عنصرًا أساسيًا في التنظيم الوطني للمعلومات .

ولعل مما يعمق من أهمية المكانة التي تحظى بها مكتبة الملك فهد الوطنية الفلسفة التي انطلقت منها والقاعدة التي تمخضت عنها والبعد الوطني الذي كان يقف وراء إنشائها، حيث إنها تعد " نموذجًا للتلاحم بين القيادة والشعب ، فهي في أصلها عبارة عن معلم تذكاري شيد على نفقة المواطنين بمدينة الرياض ، الذين أرادوا أن يعبروا عن حبهم وإخلاصهم لقائدهم في مناسبة توليه الحكم ، بشيء يجسد عمق العلاقة بينهما ، بتأييد وعون من الدولة . ولم تجد اللجنة المشكلة نيابة عن أهالي مدينة الرياض لدراسة نوعية المعلم التذكاري – الذي يفترض أن ينشأ في هذه المناسبة – أفضل من أن يكون مكتبة تعكس العلاقة بين خادم الحرمين الشريفين والعلم ، فهو أول وزير للمعارف في المملكة، وعلاقته بالثقافة وثيقة من خلال دعمه لقضاياها المتنوعة "(مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٥ أ، ٥) .

ويبدو أن إنشاء المكتبة قد جاء في وقته المناسب ؛ فلقد قطعت المملكة شوطًا كبيرًا في نهضتها العلمية والثقافية والفكرية ، وأصبح لأبنائها إنتاج فكري

وفني موزع على مختلف أوعية المعلومات ووسائطها . وبدأت مؤسسات إنتاج المعلومات تضخ كميات هائلة من المطبوعات التي تعبر عن حياة الإنسان في هذا الوطن وتعكس معتقداته وتعليمه وأسلوب تفكيره ونمط معيشته والقيم التي يؤمن بها والمثل التي ينتهجها . وازدهرت حركة التأليف والنشر واتسعت دائرته وهذا الإبداع الحضاري لمواطني هذا البلد قد وصل إلى مرحلة يصعب فيها حصره وضبطه والتعرف عليه والسيطرة على تدفقه بدون وجود جهة رسمية تخطط له وتنسقه وتتولى عملية حفظه بشكل منظم . وقد أتى ظهور المكتبة الوطنية على الساحة ليؤدي هذه المهمة بالإضافة إلى مهام أخرى ستكشف عنها الدراسة فيما بعد ولتمد جسورًا من العلاقات الودية مع نظم المعلومات محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا بوصف المكتبة الوطنية هي التي يسند إليها عادة تمثيل الوطن في البرامج والمشروعات واللقاءات والاجتماعات .

ومكتبة بهذه المكانة تستحق – في نظر الباحث – دراسة علمية مستقلة تتعمق في أبعادها وتتناول بالتحليل ما تنهض به من تبعات وما تسهم به في بلورة نظام المعلومات السعودي ، وهو ما يسعى الباحث إلى الوصول إليه في النهاية .

موضوع الدراسة

تعود بداية التفكير في الدراسة الحالية إلى الوقت الذي تلقى فيه الباحث دعوة شخصية من الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بتونس للمشاركة في إعداد ورقة حول موضوع " المكتبات الوطنية والعامة في الوطن العربي ودورها في إرساء النظم الوطنية للمعلومات " الذي يمثل موضوع الندوة العربية السادسة المزمع عقدها في أكتوبر ١٩٩٥ بمناسبة ذكرى مرور عشر سنوات على تأسيس الاتحاد في القيروان . وشرع الباحث بالفعل في إعداد الورقة التي ركزت على المكتبات الوطنية متخذة من مكتبة الملك فهد الوطنية نموذجًا لها . إلا أن بعض الظروف استجدت فيما بعد وحالت دون المشاركة في الندوة . فكان أن رأى

الباحث أن موضوعًا كهذا يحتاج إلى أكثر من مجرد إعداد ورقة تدرج بين العديد من الأوراق التي تقدم عادة لمثل تلك الندوات ، والتي ربما يغلب عليها العمومية والوصف السريع والانطباعات المجردة من الحقائق والسطحية في المعالجة . فالموضوع يستحق في حد ذاته دراسة علمية مستقلة والتزامًا بأصول المنهج العلمي وتعمقًا في تحليل مكتبة الملك فهد الوطنية كحالة بعينها .

ومما ساعد الباحث على توطيد العزم على تناول تلك الحالة في دراسة مستقلة ما خرج به من استقرائه للأدبيات من ندرة الاهتمام بالموضوع تحت الدراسة . فهناك عدد لا بأس به من الدراسات التي تناولت وضعية المكتبات المدرسية والمكتبات العامة والمكتبات الجامعية والمكتبات المتخصصة في هذا البلد . كما أن هناك من تناول نموذج أو أكثر لمراكز المعلومات ومؤسسات القطاع الخاص المعنية بخدمات المعلومات . بينما المكتبات الوطنية ظلت موضوعًا مهملاً أو منسيًا من لدن الباحثين . ورغم وجود فئة قليلة لديها اهتمام إلى حد ما بالموضوع فإن غالبية كتاباتها قد ظهرت على السطح في وقت لم تكن المكتبة الوطنية السعودية – بالمفهوم الحقيقي – موجودة ككيان وكواقع ملموس . ولذا كان التركيز على قضايا مثل التخطيط لإنشاء المكتبة الوطنية وأهميتها في النظام الوطني ومدى الحاجة إليها وضرورة الإسراع في إنشائها ونحو ذلك من القضايا . الأمر الذي يوحي بأن غالبية البحوث والدراسات التي أجريت كان يغلب عليها الطابع النظري وتفتقر إلى النزول إلى ميدان الواقع نفسه ، مما يؤثر بشكل أو بآخر على مصداقيتها وعلى تمثيلها لوضعية المكتبة الوطنية في هذا البلد . ومع ما بذله الآخرون من محاولات وجهود مشكورة لتنظير المكتبة الوطنية وتأطيرها وصياغة نظريات ومبادئ وأسس تحكمها فإنها قد أدت – دون شك – دورها في وقتها . أما الآن وقد تحقق الحلم الذي طالما انتظره الجميع في هذا البلد وأصبحت المكتبة الوطنية حقيقة ماثلة للجميع ، فإن هذا يفرض تغيرًا في توجهات الدراسات في المجال ويستدعي تركيزًا على المنهج الميداني الذي يتحدث بلغة الأرقام والحقائق أكثر مما يتحدث بلغة النظريات والمثل .

وبناءً على ما سبق فقد تم اختيار موضوع الدراسة الحالية الذي يتركز حول تقصي الوضع الراهن لمكتبة الملك فهد الوطنية ومدى إسهامها في تحقيق رسالتها ضمن بنية البناء الوطني للمعلومات في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحليل ما تقوم به المكتبة من وظائف وتقويمها في إطار المبادئ التي نادى بها الخبراء والباحثون . وتم تصنيف مهام المكتبة الوطنية ووظائفها تحت تسعة محاور على النحو التالي :

- تجميع التراث الوطني .
- الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري الوطني .
- تقنين النظم الفنية المستخدمة في مكتبات الدولة .
- تنمية العنصر البشري وتدريبه .
- نقل تقنية المعلومات وتطويعها لصالح مكتبات الدولة .
- التعاون والتنسيق مع مرافق المعلومات على مستوى البلد .
- تعزيز أدب المكتبات والمعلومات .
- تقديم الخدمات للمستفيدين .
- القيام بالدور القيادي لمؤسسات المعلومات الوطنية .

ويأمل الباحث أن تسد هذه الدراسة فراغاً في المكتبة العربية التي تشكو من ندرة الأدبيات في مجال المكتبات الوطنية ، وأن تكون بادرة نحو دراسة مؤسسات معلوماتية أخرى في المملكة لم تدرس بعد دراسة كافية على الرغم من أنها تمثل عناصر أساسية في خارطة المعلومات السعودية وفي تكوين الشبكة الوطنية للمعلومات .

هدف الدراسة وأسئلتها

لقد كان الهدف من إعداد هذه الدراسة هو التعرف إلى الدور الذي تسهم به مكتبة الملك فهد الوطنية في إرساء دعائم النظام الوطني للمعلومات في المملكة

العربية السعودية . وقد رئي أن التعرف إلى هذا الدور يبرز من خلال وصف الوظائف التي تمارسها المكتبة في الوقت الراهن وتحليلها في ضوء الوظائف المتعارف عليها للمكتبات الوطنية بشكل عام . وبالتالي الخروج بحقائق يمكن أن يستأنس بها القائمون على شؤون المكتبة لتعزيز وظائفها ولزيادة توطيد مكانتها في منظومة المعلومات . ويمكن تحقيق هدف الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية :

- ما مجالات الضبط الببليوجرافي التي تقوم بها مكتبة الملك فهد الوطنية بهدف السيطرة على الإنتاج الفكري والفني الوطني ؟
- إذا كان من بين مجالات الضبط الببليوجرافي التي تقوم بها المكتبة إصدار الببليوجرافية الوطنية ، فما مجالات التغطية الموضوعية ، والزمنية ، والشكلية ، والمكانية لتلك الببليوجرافية ؟
- هل تقوم المكتبة نفسها بإعداد الببليوجرافية الوطنية ؟ أم أن ذلك يتم بالتعاون مع جهات أخرى ؟
- ما النشاطات التي تقوم بها المكتبة بغرض تجميع الإنتاج الفكري والفني الوطني ؟
- إذا كان من بين مهام المكتبة تجميع الإنتاج الفكري الأجنبي ، فهل هذا يشمل جميع الإنتاج الأجنبي المتعلق بالمملكة ؟ أم جميع ما أنتجه أبناء المملكة في الخارج ؟ أم جميع الإنتاج المتعلق بموضوعات تهم المملكة؟ أم جميع المعلومات الصحفية المتعلقة بالمملكة، المنشورة في الصحف والمجلات الأجنبية ؟ أم أنه يشمل جوانب أخرى غير تلك المشار إليها ؟
- هل هناك بعض المواد التي لا يشملها نظام الإيداع المطبق في المكتبة ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما تلك المواد؟
- ما الوظائف التي تقوم بها المكتبة بهدف تقنين الأساليب الفنية وتوحيد النظم المستخدمة في مكتبات المملكة؟

- ما الجهود التي تقوم بها المكتبة في سبيل تدريب القوى البشرية وتوفير مقومات التنمية المهنية ؟ وهل تقتصر تلك الجهود على العاملين في مكتبة الملك فهد الوطنية فقط أم تشمل العاملين في المجال بشكل عام ؟
- هل تتعاون المكتبة مع جهات أخرى بهدف تنظيم برامج للنمو المهني ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما تلك الجهات؟
- ما الدور الذي تقوم به المكتبة لأداء مسؤوليتها تجاه نقل التقنية المعلوماتية وتطويعها ؟
- إذا كان من بين المجالات التي تسهم بها المكتبة فيما يتعلق بنقل التقنية المعلوماتية وتطويعها تقديم العون لمؤسسات المعلومات في المملكة التي ترغب في أتمتة نظمها ، فما أشكال تقديم العون في هذا المجال ؟
- ما النشاطات التي تقوم بها المكتبة بغرض التنسيق بين مؤسسات المعلومات على المستوى المحلي والمشاركة في برامج التعاون بين المكتبات المناظرة على المستوى الدولي ؟
- إذا كان يوجد برنامج للتنسيق الوطني في مجال التزويد بين مكتبة الملك فهد الوطنية والمكتبات الأخرى في المملكة ، فما تلك المكتبات ؟
- إذا كانت مكتبة الملك فهد الوطنية تتعاون مع المكتبات الوطنية في البلدان الأخرى ، فما مجالات هذا التعاون؟
- ما المهام التي تقوم بها المكتبة في سبيل تعزيز أدب ومهنة المكتبات والمعلومات ؟
- ما أنواع الخدمات التي تقدمها المكتبة للمستفيدين ؟
- ما النشاطات الريادية التي تقوم بها المكتبة على مستوى المملكة ؟

مجال الدراسة

يتحدد المجال الموضوعي للدراسة الحالية في الوظائف التي تقوم بها مكتبة الملك فهد الوطنية كمؤشر على الدور الذي تسهم به في قيام الشبكة

الوطنية للمعلومات في هذا البلد . ومع تفاوت تلك الوظائف وكثرتها فقد أمكن ضبطها والسيطرة عليها من خلال تجميعها تحت محاور عريضة اعتمادًا على استقراء أدبيات الموضوع . وتحت كل محور رئيس تم تصنيف مجموعة محاور فرعية كمقياس للمهام المتعارف عليها للمكتبات الوطنية على المستوى العالمي . وقد تم بالطبع الاستغناء عن بعض المهام التي رأى الباحث أنها مثالية للغاية بحيث لا تناسب مكتبة تخدم دولة نامية ، أو أنها مهام ثانوية بحيث لا تمثل احتياجًا أساسيًّا للمواطنين في هذا البلد . وحيث إن التركيز الأساسي لهذه الدراسة على الوظائف المناطة بالمكتبة الوطنية فهذا يعني أن الباحث لم يتعرض لجوانب عديدة لها أهمية في بيئة المكتبات الوطنية إلا أنها خارجة عن النطاق الموضوعي لهذه الدراسة ، مثل تصميم المبنى والإجراءات الفنية والعاملين وتنمية المجموعات ونحو ذلك من القضايا التي يمكن مستقبلاً دراسة كل جانب منها على أنه موضوع مستقل بنفسه .

ويتحدد المجال المكاني لهذا العمل العلمي في حالة أو مؤسسة أو مكتبة واحدة (مكتبة الملك فهد الوطنية) التي تمثل منطقة الدراسة أو البيئة التي أجري فيها المسح الميداني وتمخضت عنها المعطيات التي جاد بها هذا العمل . وقد كان من الضروري أن ينحصر المسح في الحالة المذكورة بعينها، حيث لا يتوافر في المملكة – بل في غالبية دول العالم – إلا مؤسسة واحدة تنهض بمهام المكتبة الوطنية بالمعنى المتعارف عليه لمهام هذا النوع من المكتبات .

وبالنسبة للمجال الزمني فيقتصر على الفترة التي أجري خلالها المسح الميداني لمنطقة الدراسة وهي الشهور الثلاثة الأخيرة لعام ١٤١٥ هـ والشهور الأربعة الأولى لعام ١٤١٦ هـ، حيث تم خلال هذه الفترة تعبئة الاستبانة من لدن المشرف على المكتبة وإجراء المقابلات الشخصية مع رؤساء بعض الإدارات والقيام بزيارات مكثفة للاطلاع عن قرب على ما تقوم به المكتبة من وظائف وما تمارسه من مهام .

أهمية الدراسة

للدراسة الحالية أهمية من جوانب عديدة من بينها أنها ركزت على حالة مكتبة تحتل مكانة متميزة في التنظيم الوطني للمعلومات وتحظى عادة بمركز القيادة من بين سائر الأنواع الأخرى من المكتبات . ومما يزيد من تلك الأهمية أنه على خلاف غالبية الدراسات السابقة التي جعلت محور تركيزها على قضايا نظرية وتاريخية وتعمقت في بحث نشأة المكتبات الوطنية وتطورها زمنيًا وجغرافيًا ، فإن محور التركيز في هذه الدراسة على الوظائف التي تقوم بها المكتبة الوطنية والمهام المناطة بها والخدمات التي تقدمها للمستفيدين والدور الذي تقوم به في تنظيم المعلومات الوطنية، كل ذلك من منظور ميداني .

ورغم أن المكتبات بمختلف أنواعها قد حظيت باهتمام الباحثين – كما سبق الإشارة إلى ذلك – فإن المكتبات الوطنية موضوع يزهد فيه كثير منهم . ولعل مرد ذلك إلى الاعتقاد الذي يوجد لدى البعض من أنه لا توجد في البلد إلا مكتبة وطنية واحدة وأن مهمتها محصورة في جمع تراث الأمة وحفظه . ومكتبة بهذا الوضع – كما قد يعتقد البعض – قد لا تشجع على دراستها أو قد لا يوجد ما يغري بدراستها ويحفز على البحث فيها. ويؤمل أن تغير الدراسة الحالية والدراسات الأخرى من أمثالها من هذه الصورة وأن تفتح للباحثين مجالات رحبة للبحث والدرس ، مما يوجد في النهاية رصيدًا معرفيًا حول المكتبات الوطنية، ويعزز من المصادر المتوافرة حول وضعية المعلومات في المملكة .

ويؤمل أن تفتح الدراسة الحالية الباب مستقبلاً لمعالجة كثير من المحاور التي احتوت عليها بشيء من التعمق . فمحاور مثل الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري الوطني ، والتطوير المهني للعنصر البشري ، ونقل التقنية وتطويعها ، والدور القيادي لمؤسسات المعلومات ، هذه وأمثالها لم تتعمق الدراسة الحالية في معالجتها إلا بالقدر الذي يخدم أغراض الدراسة ، خوفًا من خروجها عن النطاق المرسوم لها

وهو إعطاء صورة شمولية عن وظائف المكتبة الوطنية دون التعمق في تلك الوظائف بشكل أكثر مما يجب . وفي الواقع أن كل محور من المحاور التسعة التي تدور حولها الدراسة يصلح في حد ذاته ليكون موضوعًا لدراسات مستقبلية . والأمل معقود على الباحثين الآخرين لإعطاء اهتمام أكثر لعالم المكتبات الوطنية وبحث العديد من القضايا التي ما زالت أرضًا بكرًا لم تحرث بعد .

مصطلحات الدراسة

ترددت في ثنايا الدراسة بعض المصطلحات التي يرى الباحث أنها بحاجة إلى تعريفها وبيان المقصود منها. وأهم تلك المصطلحات ما يلي :

*** المكتبة الوطنية :**

على الرغم من تعدد التعريفات المطروحة للمكتبة الوطنية فيمكن تعريفها لغرض الدراسة الحالية بأنها مؤسسة وطنية مسؤولة عن التخطيط لخدمات المعلومات في البلد ، وتقع على عاتقها مهمة حفظ التراث الفكري الوطني والضبط الببليوجرافي على المستوى الوطني ، والبحث والتطوير في المجال ، والتنسيق بين مختلف أجهزة المعلومات في الدولة .

وقد عالج الشق الأول من هذه الدراسة المكتبة الوطنية بمفهومها الشامل وبما ينطبق على هذا النوع من المكتبات في أية دولة في العالم ، بينما عالج الشق الثاني من الدراسة المكتبة الوطنية للمملكة العربية السعودية وهي بالطبع مكتبة الملك فهد الوطنية ، حيث لا يوجد في المملكة مكتبة غيرها ينطبق عليها المعنى الاصطلاحي للمكتبة الوطنية .

*** النظام الوطني للمعلومات :**

يقصد بالنظام الوطني شبكة من الأجهزة والمؤسسات التي تعمل في تنسيق وتكامل لضمان تدفق المعلومات في المجتمع . وهذا النظام لابد أن يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنظام التعليمي والاقتصادي والإداري للدولة (بدر: ١٤٠٨، ٢٥).

ويمكن القول بعبارة أخرى إن النظام الوطني يعني تنظيم التعاون ومشاركة الموارد بين نوع أو أكثر من أنواع المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات من أجل توسيع قاعدة الإفادة من الموارد المتاحة وتوفير خدمات أفضل على المستوى الوطني . وقد يقتصر هذا النظام على قطاع معين مثل القطاع الاقتصادي أو التقني أو الصناعي . ويطلق أحيانًا على النظام الوطني للمعلومات " الشبكة الوطنية للمعلومات" .

وفي الدراسة الحالية تم النظر إلى المكتبة الوطنية على أنها عنصر أساس في تكوين النظام الوطني للمعلومات ، وأن لها دورًا في إرساء هذا النظام . فالمكتبة من هذا المنطلق تعد نظامًا فرعيًا في النظام الأساس أو الشبكة الوطنية للمعلومات ودعامة من دعائم تنظيم المعلومات على مستوى البلد بأكمله .

*** السياسة الوطنية للمعلومات :**

السياسة الوطنية عبارة عن خطة لتطوير مصادر المعلومات واستخدامها الاستخدام الأمثل من لدن الأفراد والمؤسسات بهدف تحقيق التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية . وترمي سياسة المعلومات الوطنية إلى كفالة الاستغلال الأمثل للمعرفة للصالح العام للمجتمع ، وكفالة توافر المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات، وتشجيع التعاون في مجال تبادل المعلومات محليًا وخارجيًا. ولتنفيذ سياسة المعلومات فلا بد من إنشاء جهاز وطني للتخطيط والتنسيق. ويقع على عاتق هذا الجهاز الوطني للمعلومات مسؤولية وضع سياسة للمعلومات (وسيلي : ١٩٨٨، ٧٦ - ٧٩).

وقد تم التعامل مع سياسة المعلومات في هذه الدراسة على أنها إحدى دعائم البنية الأساسية للمعلومات وإحدى الوسائل التي تساعد على إقامة تنظيم للمعلومات على شكل شبكة وطنية وعلى أنها جزء من خطة التنمية الشاملة .

*** الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري :**

يقصد بهذا المصطلح جمع التراث الوطني الفكري والفني - من خلال تطبيق نظام الإيداع - وتنظيمه وتيسير استخدامه وإصدار الأدوات التي تعرف

بـه ، بالإضافـة إلـى جمـع الإنتـاج الأجنبـي المتعلـق بالمملكــة . ويتسـع مفهـوم مصطلح الضبط الببليوجرافي في هذه الدراسة بحيث يدخل تحتـه عمليـات عديـدة من بينها إصدار الببليوجرافية الوطنية الراجعة والجارية ، وإصدار فهرس وطنـي موحد ، وتكشيف الدوريات الوطنيـة وإعـداد مسـتخلصات لهـا ، وتطويـر قواعـد ببليوجرافية ، وقيام المكتبة الوطنية بدور المركز الببليوجرافي الوطني ، وتطبيـق نظام الترقيم المعياري الدولي للكتب والدوريات .

*** نظام الإيداع :**

نظام الإيداع إذا أطلق على علاته فيقصد به قـانون تصـدره الدولـة لضبـط عمليـة تجميـع الإنتـاج الفكـري فـي المكتبـة الوطنيـة، وبموجبـه يـلزم المؤلـف أو الطابع أو الناشر بإيداع عدد محدد من النسخ في مكتبـة الدولـة لأي كتـاب يطبـع داخل الدولة .

وفي الدراسة الحالية يقصد بنظـام الإيـداع ذلـك النظـام الـذي صـدر بالمرسـوم الملكي الكريم رقم ٢٦ / م وتاريخ ٧ / ٩ / ١٤١٢هـ والـذي تـم بموجبـه ابتداءً مـن العام ١٤١٤هـ تسجيل كل ما يتم نشره داخـل المملكـة بمختلـف أنمـاط الأوعيـة التـي يشملها النظام ، وتثبيت رقم إيداع عليه ورقم معياري عالمي ، والحصول على نسـخ منه وفق ما يحدده النظام ، وإيداعها في المكتبة (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٥ ج ، ٩).

*** أدوات الضبط الاستنادي :**

يقصد بأدوات الضبط الاستنادي تلك الأدوات الضرورية التي تساعد علـى تقنين الممارسات الفنية في المكتبة وتعمل علــى توحيـد إجـراءات معالجـة أوعيـة المعلومات والحد من الاجتهادات الشخصية .

وفي إطــار المكتبـة تحـت الدراسـة فيقصـد بـالأدوات الاسـتنادية تلـك التـي عملـت مكتبـة الملـك فهـد الوطنيـة علـى تحقيقهـا فـي مجــالات قواعـد الفهرسـة الوصفية، ومداخل الأسماء العربية ، والخطة العربية للتصنيـف ، وقائمـة رؤوس الموضوعات العربية ، وغيرها .

*** تطويع التقنية المعلوماتية :**

يشمل مفهوم تطويع التقنية المعلوماتية المحاولات والجهود المبذولة بهدف تحوير الأجهزة والأنظمة المستوردة من الدول الغربية وأقلمتها لتلبية احتياجات المكتبات العربية والمستفيد العربي ، بما في ذلك إنشاء وتطوير قواعد المعلومات المحلية ، وتعريب البرامج الأجنبية ، وتقديم العون للجهات الأخرى التي ترغب في أتمتة نظمها على شكل خبرات واستشارات أو معدات وأجهزة ، أو طرق وأساليب .

*** مركز المعلومات والإرشاد والإحالة :**

يقصد بهذا المصطلح أن من بين المهام التي تقوم بها المكتبات الوطنية العريقة القيام بدور المركز الإعلامي أو الإرشادي على المستوى الوطني بحيث يلجأ إليها الباحثون للإجابة عن استفساراتهم ، أو لإحالتهم إلى مصادر أخرى يجدون فيها الإجابة المنشودة . وبحكم ما يتوافر بالمكتبة الوطنية من مجموعات شاملة فهي عادة أقدر الجهات على القيام بهذا النوع من الخدمات المتطورة .

ولابد من التنويه في هذا المقام إلى أن هناك مصطلحات أخرى لم يرد لها تعريف هنا، حيث قد تم تعريفها في المكان الذي وردت فيه في متن الدراسة .

منهج الدراسة

للتعرف إلى واقع مكتبة الملك فهد الوطنية والوظائف التي تمارسها والدور الذي تسهم به في بناء النظام الوطني للمعلومات في المملكة فقد تم استخدام المنهج المسحي بوصفه المنهج الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة التي سبق بيانها ، مع التركيز على أسلوب دراسة الحالة، حيث إن هذا الأسلوب يساعد على التعمق في فهم الحالة المدروسة والسيطرة على العناصر المتعلقة بتلك الحالة ، مما يعطي في النهاية صورة واقعية لدور تلك المكتبة في إرساء النظام الوطني للمعلومات .

والحالة تحت الدراسة هي مكتبة الملك فهد الوطنية والعناصر المدروسة هي الوظائف التي تقوم بها . ونظرًا لأن هذه المكتبة قد تم معالجتها في ضوء المبادئ التي تحكم المكتبات الوطنية بشكل عام – مع التركيز على مبادئ سيلفستر – فقد تم في الفصل الثاني استعراض النظريات أو المثاليات التي يتطلع الجميع إلى تحقيقها (وذلك من خلال عرض الأطروحات في المجال وإبراز نماذج لتجارب الدول الأخرى) ، بينما تم في الفصل الثالث معالجة الواقع الذي تعيشه المكتبة تحت الدراسة وتقويم إيجابياته وسلبياته (وذلك من خلال المسح الميداني لواقع الوظائف التي تمارسها المكتبة في الوقت الراهن ودراستها بموضوعية وتحليلها إحصائيًا ومناقشة نتائجها في ضوء المبادئ والنظريات المقترحة للمكتبة الوطنية المثالية) .

ولجمع البيانات التي تحقق أهداف الدراسة وتجيب عن الأسئلة المطروحة في بدايتها فقد تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات والأساليب من بينها الاستبانة ، والمقابلات الشخصية مع المشرفين على بعض إدارات المكتبة محط الدراسة ، والاطلاع على بعض الوثائق المنشورة وغير المنشورة ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة الحالية ، والزيارات الميدانية المكثفة للمنطقة المدروسة نفسها. وكان الهدف من تلك الزيارات هو دعم البيانات – التي تم الحصول عليها من خلال الاستبانة – والتأكد من صحتها والتثبت منها ، وفي الوقت نفسه استكمال بعض البيانات التي لم تدرج أصلاً في الاستبانة أو لم تطرأ على ذهن الباحث إلا في وقت متأخر.

ومن بين الأساليب السابقة فقد تم الاعتماد على أسلوب الاستبانة بشكل أكثر من غيره، حيث أمكن من خلالها الحصول على غالبية الحقائق التي يريد الباحث التعرف إليها . وحيث لم يجد الباحث في الإنتاج الفكري استبانة صالحة للتطبيق على الدراسة الحالية فقد عمد إلى تصميم استبانة خاصة لهذا الغرض بناءً على استقراء الأدبيات والاطلاع على توصيات المؤتمرات والندوات

ومقترحات الخبراء والباحثين في مجال المكتبات الوطنية . وقبل إخراج الاستبانة بصورتها النهائية فقد تم تحكيمها، حيث طلب من بعض المتخصصين في المجال إبداء وجهة نظرهم حيال الاستبانة من حيث مدى مصداقيتها في قياس الظاهرة المدروسة ومدى وضوح الأسئلة ودقتها وشمولها . ومن ثم تم عرضها بشكل مبدئي على أمين مكتبة الملك فهد الوطنية ونائبه للاسترشاد بمقترحاتهما في هذا الصدد .

وبعد التأكد من الصدق الداخلي والخارجي للاستبانة تم اعتمادها كمقياس للوظائف التي تمارسها المكتبة ولمدى إسهامها في تكوين منظومة المعلومات . واشتملت الاستبانة بشكلها النهائي المعتمد على أحد عشر محورًا يندرج تحتها ثلاثون سؤالاً كانت في غالبيتها أسئلة مغلقة فيما عدا نسبة قليلة منها، فقد رئي تركها مفتوحة لإعطاء المجيب عن الاستبانة فرصة لطرح ما لديه من معلومات تساعد على تعزيز الدور القيادي لمكتبة الملك فهد الوطنية . وكانت الاستبانة موجهة إلى المشرف على المكتبة حيث طلب إليه تعبئتها ، إلا أن المقابلات قد تمت معه ومع نائبه بالإضافة إلى مدير إدارة التخطيط والمتابعة وبعض المشرفين على الإدارات الأخرى ذات العلاقة بالقضية المدروسة . والمحاور التي تضمنتها الاستبانة هي :

- الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري الوطني.
- جمع الإنتاج الفكري الوطني.
- تقنين الأساليب الفنية المستخدمة في مكتبات المملكة.
- تنمية وتدريب القوى العاملة في مجال المكتبات والمعلومات.
- نقل وتطويع التقنية المعلوماتية.
- التعاون والتنسيق مع مرافق المعلومات محليًا ودوليًا.
- تعزيز أدب ومهنة المكتبات والمعلومات.
- خدمات المستفيدين.

- القيادة والريادة.
- المشكلات والصعوبات.
- مقترحات المسؤولين بشأن تطوير المكتبة وتعزيز دورها القيادي.

وبعد الانتهاء من مرحلة جمع البيانات المطلوبة فقد تم عرضها في جداول وتحليلها بتطبيق أسلوب الإحصاء الوصفي المتمثل في حصر التكرارات والنسب المئوية لعناصر الدراسة كما يكشف عن ذلك الفصل الثالث . ولم يكتف الباحث بالوقوف عند حد العرض والتحليل للحقائق التي تمخضت عن المسح الميداني للمكتبة المدروسة ، بل عمد إلى مناقشة تلك الحقائق وتفسيرها في ضوء معطيات الدراسات السابقة والمبادئ التي اقترحها بعض الرواد في المجال .

مجتمع الدراسة

حيث إن المجتمع محط الدراسة الحالية يتمثل في مكتبة الملك فهد الوطنية فيحسن في هذا الموضع إعطاء لمحة موجزة عن هذه المكتبة من حيث نشأتها وتطورها وهيكلها التنظيمي وطبيعة الأعمال التي تمارسها ، اعتمادًا على ما توافر للباحث من مصادر موثقة .

وقد سبقت الإشارة إلى أن مكتبة الملك فهد الوطنية هي في الواقع عبارة عن معلم تذكاري شيده المواطنون بمدينة الرياض على نفقتهم تعبيرًا عن ولائهم للدولة بمناسبة تولي الملك فهد بن عبد العزيز للحكم. ففي الحفل الذي أقامه الأهالي في ٢٧ / ١ / ١٤٠٣هـ أطلق على المكتبة اسم " مكتبة الملك فهد " . وقد شرع في تنفيذ مبنى المكتبة عام ١٤٠٦هـ تحت إشراف أمانة مدينة الرياض. وفي نهاية عام ١٤٠٧هـ تكونت الإدارة المؤقتة لمشروع المكتبة التي عملت على البحث عن أوعية المعلومات وجمع المناسب منها وإعدادها فنيًا ، وركزت جهودها على جمع أكبر عدد ممكن من الأوعية المحلية من كتب ومخطوطات ووثائق وقامت بالتخطيط للمراحل القادمة لمشروع المكتبة (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٥ ج ، ٥ – ٦).

وفي السابع من شهر المحرم لعام ١٤٠٨هـ وافق صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض بالخطاب رقم ١١٥/ ٩ الموجه إلى المشرف العام على المشروع على التصور المرفوع إلى سموه بالخطاب رقم ٣٢٣ في ٢٥ / ١٢ / ١٤٠٧هـ الذي تضمن جملة من الاقتراحات من بينها تشكيل لجنة استشارية تقوم بوضع النظام الأساس للمكتبة تتكون من :

- الأستاذ عبدالله العلي النعيم – أمين مدينة الرياض .
- المهندس محمد بن علي آل الشيخ – وكيل أمين مدينة الرياض .
- الدكتور عبدالله الناصر الوهيبي .
- الدكتور عباس صالح طاشكندي – جامعة الملك عبد العزيز .
- الأستاذ أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري – وزارة الشؤون البلدية والقروية .
- الدكتور محمد بن عبدالله آل زلفة – جامعة الملك سعود .
- الدكتور علي بن إبراهيم النملة – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- الأستاذ مصطفى بن محمد السدحان – معهد الإدارة العامة .
- الأستاذ علي السليمان الصوينع – معهد الإدارة العامة .

إضافة إلى معد التصور الدكتور يحيى محمود بن جنيد "الساعاتي"، وأن يكون أميناً لهذه اللجنة (التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤١٣ – ١٤١٤هـ : ١٤١٤ ، ٥).

أما الخطوة الرئيسة التي اتخذت في سبيل تحويل مشروع مكتبة الملك فهد العامة إلى مكتبة وطنية للمملكة فكانت من خلال خطاب رفع إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز – يحفظه الله– من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز في ١٤ / ١ / ١٤٠٨هـ تضمن اقتراح سموه الاستفادة من مشروع مكتبة الملك فهد بتحويلها إلى مكتبة وطنية بحيث تعد هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية ، مع تخصيص ميزانية مستقلة لها ، ومن ثم

تغيير مسمى مكتبة دار الكتب الوطنية التابعة لوزارة المعارف إلى اسم آخر يتناسب وتوجهها كمكتبة عامة بمدينة الرياض ، وأعقب الخطاب اتخاذ إجراءات رسمية لدراسة الاقتراح دراسة علمية مستفيضة من لدن اللجنة العليا للإصلاح الإداري (التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤١٣ - ١٤١٤هـ : ١٤١٤ ، ٦).

وبدأت اللجنة الاستشارية لمشروع المكتبة بمزاولة أعمالها ابتداءً من يوم الإثنين ٤ / ٣ / ١٤٠٨هـ عندما عقدت أول اجتماع لها في مقر إمارة منطقة الرياض برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز ، تم فيه دراسة مجموعة من الاقتراحات التي تقدم بها الأعضاء . وجدير بالذكر أن أمانة مدينة الرياض أشرفت على المشروع المذكور منذ بداية التفكير فيه وساندت قيام المكتبة إداريًا وفنيًا إلى وقت تحولها إلى مكتبة وطنية في ٦ / ٥ / ١٤١٠هـ عندما صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على نظام مكتبة الملك فهد الوطنية وهيكلها الإداري وتمت المصادقة على ذلك بمرسوم ملكي في ١٣/٥/١٤١٠هـ (التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤١٣ - ١٤١٤هـ : ١٤١٤ ، ٦). وتضمن النظام مجموعة مواد تحدد مهام المكتبة وأهدافها، حيث نصت المادة الأولى على أن تحول مكتبة الملك فهد إلى مكتبة وطنية للمملكة العربية السعودية باسم "مكتبة الملك فهد الوطنية "، ويكون لها شخصية مستقلة، وترتبط إداريًا بديوان رئاسة مجلس الوزراء، ويكون مقرها مدينة الرياض، ويجوز إنشاء فروع لها داخل المملكة (مكتبة الملك فهد : ١٤١٤ب ، ٢).

كما حددت المادة الثانية من النظام المشار إليه مهام المكتبة التي تتلخص في اقتناء الإنتاج الفكري وتنظيمه وضبطه وتوثيقه والتعريف به ونشره. وللمكتبة في سبيل تحقيق ذلك - من غير تحديد لاختصاصها - القيام بما يلي :

١- جمع كل ما نشر داخل المملكة.

٢- جمع ما ينشره أبناء المملكة خارجها.

٣- جمع ما ينشر عن المملكة.

٤- جمع ما يعد من الموضوعات الحيوية للمملكة من إنتاج فكري عالمي.

٥- جمع كل ما يمكن جمعه من الإنتاج الفكري في الخارج مما يساعد على دراسة الحضارة الإنسانية ومسايرتها في مختلف نواحيها.

٦- جمع كتب التراث والمخطوطات والمصورات النادرة والمطبوعات والوثائق المنتقاة، وبالأخص ما له علاقة بالحضارة العربية والإسلامية.

٧- تسجيل ما يودع المكتبة وفقًا للأنظمة.

٨- إصدار الببليوجرافية الوطنية والفهارس الموحدة وغيرها من أدوات التوثيق.

٩- إنشاء قواعد للمعلومات الببليوجرافية.

١٠- تقديم الدراسات المرجعية للأجهزة والهيئات الحكومية.

١١- تقديم الخدمات المرجعية والإعارة للأفراد والأجهزة والهيئات الحكومية والخاصة.

١٢- إقامة وتنظيم معارض الكتب والندوات والمؤتمرات.

١٣- تمثيل المملكة في اللقاءات والمؤتمرات التي تتطلب تمثيلاً دوليًا، وذلك في مجال اختصاصها.

١٤- التعاون وتبادل المعلومات والمطبوعات مع المكتبات والهيئات والمنظمات الدولية.

١٥- قيادة وتطوير أعمال وخدمات المكتبات ومراكز المعلومات عن طريق :

أ - المشاركة بدور أساس في وضع الخطط الوطنية لأنظمة المكتبات والمعلومات والوثائق بالتنسيق مع الجهات المعنية.

ب - المشاركة بدور أساس في وضع المواصفات والمقاييس البيليوجرافية الوطنية بالتنسيق مع الجهات المعنية وتشجيع ومتابعة تطبيقها في المكتبات ومراكز المعلومات.

ج- تنفيذ برامج استثمار المعلومات بما في ذلك إنشاء شبكة معلومات تعاونية بين المكتبات ومراكز المعلومات.

د - الإسهام في إعداد ونشر البحوث والدراسات والأدلة الخاصة بأعمال المكتبات والمعلومات (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٤ ب ، ٢ - ٤).

وإذا كانت المهام سابقة الذكر هي تلك التي نصت عليها اللائحة الأساسية لنظام المكتبة فهذا قد لايعني بالضرورة أن المكتبة تطبق تلك المهام بحذافيرها، حيث إن هذا التطبيق يحكمه بعض الظروف والاعتبارات . وتعطي نتائج المسح الميداني المعروضة في الفصل الثالث صورة شمولية للوظائف التي تقوم بها المكتبة ، والوظائف التي لا تقوم بها ، ومن خلال تلك الصورة يمكن وضع حد فاصل بين المثاليات التي انطلق منها نظام المكتبة والواقع الحقيقي الذي تعيشه على الطبيعة .

ويتشكل التنظيم الإداري لمكتبة الملك فهد الوطنية من إدارات عديدة من بينها مجلس الأمناء الذي يرتبط به مباشرة أمين المكتبة. والإدارات المرتبطة بالأمين هي : مكتب الأمين، وإدارة التخطيط والتطوير، وإدارة العلاقات، والمراقب المالي، ونائب الأمين . أما الإدارات المرتبطة مباشرة بنائب الأمين فهي : الإدارة العامة للاقتناء وتنظيم المعلومات (ويتفرع عنها إدارة البيليوجرافيا الوطنية، وإدارة التكشيف والاستخلاص، وإدارة التصنيف والفهرسة، وإدارة التزويد، وإدارة التقنينات المعيارية) ؛ والإدارة العامة لخدمات المستفيدين (ويتفرع عنها إدارة المجموعات، وإدارة قواعد المعلومات، وإدارة الإعارة، وإدارة الخدمات المرجعية، وإدارة الدراسات المرجعية) ؛ والإدارة العامة للخدمات المساعدة (ويتفرع عنها إدارة المصغرات والوسائل السمعية

والبصرية، وإدارة الطباعة والنشر، وإدارة الحاسب الآلي) ؛ والإدارة العامة للإيداع والتسجيل (ويتفرع عنها إدارة التسجيل ، وإدارة الترقيمات الدولية، وإدارة الإيداع النظامي) ؛ والإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية (ويتفرع عنها إدارة شؤون الموظفين، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة الخدمات العامة، وإدارة المشتريات، ومركز الاتصالات الإدارية، والمستودع) (مكتبة الملك فهد الوطنية: ١٤١٤ ب ، ٤ – ٥).

والهدف العام لمجلس الأمناء هو رسم السياسة العامة للمكتبة في حدود نظمها والأنظمة الأخرى ذات العلاقة ، وتتمثل الاختصاصات العامة للمجلس في النقاط التالية :

- اقتراح الأنظمة الخاصة بالإيداع النظامي وحقوق الملكية الفكرية ، وحماية التراث الفكري الوطني وغير ذلك من الأنظمة المتعلقة بمجال عمل المكتبة.
- إصدار اللوائح المالية والإدارية التي تسير عليها المكتبة بالاشتراك مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني والديوان العام للخدمة المدنية .
- إصدار اللوائح التنفيذية لنظام المكتبة .
- اعتماد برامج المكتبة ومشروعاتها .
- اقتراح مشروع ميزانية المكتبة والنظر في حسابها الختامي تمهيدا لرفعه إلى مجلس الوزراء .
- تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بين أعضائه أو من غيرهم للقيام بما يكلفها به المجلس (اللجنة العليا للإصلاح الإداري : د.ت ، ٦).

وتستخدم المكتبة تصنيف ديوي العشري في طبعته الثامنة عشرة المعدلة عربيًا بالإضافة إلى تعديلات أجرتها المكتبة عند تصنيفها لأوعية المعلومات في المكتبة. وتتم أعمال الفهرسة الوصفية والتحليلية حسب قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية. وقد أعدت الإدارة العامة للاقتناء وتنظيم المعلومات نشرات لفهرسة

وتصنيف أنماط أوعية المعلومات كافة وطورت قائمة رؤوس الموضوعات العربية وأعدت قائمة لرؤوس الموضوعات الخاصة بالمملكة وأيضًا قائمة لرؤوس موضوعات علوم الدين الإسلامي واللغة الإنجليزية بالإضافة إلى قائمة استنادية بأسماء المؤلفين (مكتبة الملك فهد : ١٤١٤ ب ، ٥ - ٦).

وتشير أحدث إحصائية أعدتها إدارة التخطيط والتطوير عن أوعية المعلومات الموجودة في مكتبة الملك فهد الوطنية (إلى نهاية عام ١٤١٥هـ) إلى أن المجموع العام لتلك الأوعية قد بلغ ٤٦٣,٣٧١ وعاءً موزعة على مجموعة قاعات في المكتبة، وذلك على النحو التالي :

- ٢٢٢٣٦٣ كتابًا موزعة على إدارة تنمية المجموعات بواقع ٤٨٩٢٣ كتابًا ، وإدارة الإيداع بواقع ٣٠٣٤٦ كتابًا، وإدارة الفهرسة والتصنيف بواقع ١٣٦٣١ كتابًا، وإدارة المجموعات العامة بواقع ١٢٢٧٢٧ كتابًا، والقاعة العثمانية بواقع ١١٣٩ كتابًا، وإدارة الوسائل السمعبصرية بواقع ١٤ كتابًا، ومركز معلومات المملكة بواقع ٤٢٣٠ كتابًا، وإدارة الطباعة والتجليد بواقع ١٣٥٣ كتابًا.
- ٢٤٢٩ دورية موزعة على إدارة الإيداع بواقع ٥٠٩ دوريات ، والقاعة العثمانية بواقع ١٤ دورية ، ومركز معلومات المملكة بواقع دورية واحدة ، وقاعة الدوريات بواقع ١٩٠٥ دوريات .
- ١٠٧١٤ مكرة ميكروفش موزعة على إدارة تنمية المجموعات بواقع ٦٣٢ ميكروفش ، وإدارة الإيداع بواقع ٨٢٧٨ ميكروفش ، وإدارة المصغرات الفلمية بواقع ١٢٨٣ ميكروفش ، وإدارة الوسائل السمعبصرية بواقع ٣٣٣ ميكروفش، وإدارة المخطوطات والنوادر بواقع ١٨٨ ميكروفش .
- ١٠٢٥٨ كاسيت تتركز جميعها في إدارة الوسائل السمعبصرية .
- ١١٧٧٣ ميكروفلم موزعة على إدارة تنمية المجموعات بواقع ٩٢٧٩ ميكروفلم، وإدارة الإيداع بواقع ٣٦٣ ميكروفلم ، وإدارة المصغرات الفلمية

بواقع ٩٢٣ ميكروفلم ، وإدارة الوسائل السمعبصرية بواقع ٣٥ ميكروفلم ، وإدارة المخطوطات والنوادر بواقع ٣٠٠ ميكروفلم ، وقاعة الدوريات بواقع ٨٧٣ ميكروفلم .

- ٢٨٨٢ شريحة سلايد موزعة على إدارة المصغرات الفلمية بواقع ٤٤ شريحة، وإدارة الوسائل السمعبصرية بواقع ١٧٣٣ شريحة ، ومركز معلومات المملكة بواقع ١١٠٥ شرائح . وهذه الشرائح عبارة عن صور مختلفة لشخصيات ومواقع جغرافية ومبانٍ أثرية ونحوها .
- ١٠٣٣ مخططاً تتركز جميعها في إدارة الإيداع .
- ١١٠٧٠ نشرة موزعة على إدارة الإيداع بواقع ٩٩٧٢ نشرة ، وإدارة الفهرسة والتصنيف بواقع ٣٤٦ نشرة ، وإدارة الوسائل السمعبصرية بواقع ٣٤ نشرة ، ومركز معلومات المملكة بواقع ٧١٨ نشرة .
- ٣٦١٢ مخطوطة تتركز جميعها في إدارة المخطوطات والنوادر .
- ١٠٨١٣ كتابًا نادرًا تتركز جميعها في إدارة المخطوطات والنوادر .
- ٢١٥٤٣ طابعًا موزعة على إدارة الإيداع بواقع ١٣٢١٦ طابعًا ، وإدارة المخطوطات والنوادر بواقع ٨٣٢٧ طابعًا .
- ٢٧٨١ خريطة موزعة على إدارة تنمية المجموعات بواقع ٥٨ خريطة ، وإدارة الإيداع بواقع ٢٥٤٧ خريطة ، ومركز معلومات المملكة بواقع ١٧٦ خريطة .
- ٤٩٧١ رسالة جامعية تتركز جميعها في إدارة الإيداع .
- ١٨١ ملفا صحفيًا تتركز جميعها في إدارة الدراسات والخدمات المرجعية .
- ١٤٢٦ قرصًا مليزرًا تتركز جميعها في إدارة الدراسات والخدمات المرجعية.
- ٣٠٨ أسطوانات تتركز جميعها في إدارة الوسائل السمعبصرية .

- ٢٢٢٠ شريط فديو تتركز جميعها في إدارة الوسائل السمعبصرية .
- ١١٠٢٩٧ وثيقة موزعة على مركز معلومات المملكة بواقع ٤٥١ وثيقة ، وإدارة المخطوطات والنوادر بواقع ١٠٩٨٤٦ وثيقة .
- ستة أطالس تتركز جميعها في مركز معلومات المملكة .
- ٨٦٣١ صورة تتركز جميعها في مركز معلومات المملكة .
- ٥٦ مصحفًا موزعة على إدارة الوسائل السمعبصرية بواقع أربعة مصاحف ، وإدارة المخطوطات والنوادر بواقع ٥٢ مصحفًا .
- ١٨ شاهدًا تتركز جميعها في إدارة المخطوطات والنوادر .
- ٢٢٥٤١ مسكوكة موزعة على مركز معلومات المملكة بواقع ١١٩ مسكوكة، وإدارة المخطوطات والنوادر بواقع ٢٢٤٢٢ مسكوكة .
- ٤٢٦ من السجلات تتركز جميعها في إدارة المخطوطات والنوادر (مكتبة الملك فهد الوطنية : د.ت).

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من قاعات تتوزع فيها مجموعات المكتبة توجد قاعات أخرى للنشاط الثقافي والعلمي وقاعتان دراسيتان وأستوديو تلفازي وإذاعي متكامل مزود بأحدث الأجهزة التقنية (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٤ ب، ٧ - ٩). وكشفت المقابلة الشخصية مع مدير إدارة التخطيط والتطوير عن وجود قاعات أخرى تستخدم لأغراض مختلفة مثل قاعة الاحتفالات الكبرى التي تتسع لحوالي ٤٠٠ شخص ، وقاعتان للقاءات العلمية (إحداهما ثابتة والأخرى متحركة) تسع كل واحدة منهما حوالي ٦٠ شخصًا تقريبًا، وقاعة دراسية تستخدم للدورات الداخلية .

وتتوافر في المكتبة تجهيزات تقنية حديثة تستخدم في مجالات عديدة خاصة في معالجة البيانات وتخزينها واسترجاعها وفي الاتصالات المحوسبة والربط الشبكي داخل المكتبة وخارجها . وبلغ مجموع الأجهزة ٥٣٨ جهازًا

تشمل الحواسيب الشخصية (٥٧) ، الطرفيات (١٣٨) ، كاميرات التصوير المرئي (٥) ، أجهزة الهاتف (١٦٢) ، أجهزة التصوير والقراءة والاستنساخ المصغر (٥٢) ، آلات التصوير الجاف (٢١) ، كاميرات التصوير الفوتوجرافي (٣) ، آلات حاسبة كهربية (٢٤) ، آلات حاسبة إلكترونية(٤٠)، آلات ناسوخ (٩) ، آلات راقنة (١٢) ، تجهيزات خدمة الأقراص المليزرة(٢) ، طابعات نقطية وليزرية (٨)، جهاز عرض الشرائح المصغرة(١) ، وأجهزة فديو (٤) (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٦ ، ٣٠ - ٣١).

الفصل الثاني

الإنتاج الفكري في المجال

مقدمة

اتضح من مسح أدبيات الموضوع وجود عدد ليس بالقليل من الكتب والمقالات وإصدارات الندوات والمؤتمرات والتقارير والنشرات التي تتناول المكتبة الوطنية من جوانبها كافة . أما الأدبيات التي تتناول وظائف المكتبة الوطنية (موضوع الدراسة الحالية) بالذات فهي ليست كثيرة . وقد تضاربت الآراء تجاه مدى الاهتمام بموضوع المكتبات الوطنية ومدى إسهام الباحثين في الكتابة حول هذا الموضوع . فقد لاحظ لاين LINE في مقالته المنشورة عام ١٩٨٩ أن موضوع المكتبات الوطنية حظي باهتمام كبير خلال العشرين أو الثلاثين سنة الماضية ، وتمثل في مظاهر عديدة من بينها كثرة المقالات المنشورة باللغة الإنجليزية حول طبيعة المكتبة الوطنية ومهامها ، وإقامة العديد من المؤتمرات – بعضها عالمية وأخرى محلية – لمناقشة هذا النوع من المكتبات. وربما يكون مرد هذا الاهتمام إلى أن المكتبات الوطنية تحتل مكانة عالية ليس في أوساط المكتبيين فحسب ؛ بل أيضًا في أوساط القادة والسياسيين الذين ينظرون إلى تلك المكتبات على أنها رموز وطنية أو مؤسسات ذات أهمية وطنية ، ويعتقدون أن الدولة لا تكتمل بدون وجود مكتبة وطنية (LINE : 1989 , 25) .

وفي الوقت نفسه لاحظ النهاري (عكس ما لاحظه لاين) قلة الاهتمام بموضوع المكتبات الوطنية وندرة الكتابات في الموضوع . فأشار في بداية تقديمه لكتابه الموسوم : " المكتبات الوطنية : تاريخها ، وظائفها ، واقعها" – الذي نشرته مكتبة الملك فهد الوطنية وتمخض في الأصل عن رسالته للدكتوراه – إلى أن مجال المكتبات الوطنية "لم يحظ بعد بذلك الاهتمام والدراسة والتعمق الذي حظيت به بقية المكتبات ، ويرجع ذلك إلى محدودية المواد الأساسية المنشورة عن هذا النوع من المكتبات سواء باللغة الإنجليزية أو العربية . وحتى مجال البحث العلمي في المكتبات الوطنية انحصر في أوراق محدودة قدمت في بعض المناسبات الدولية لتحديد الوظائف . وبعض الرسائل العلمية التي تعرضت لتاريخ ونشأة مكتبات وطنية في دول معينة لا تتعدى أصابع اليد الواحدة" (النهاري ١٤١٤ ، ٧).

ويرى الباحث أنه لا تضارب في الواقع بين الرأيين السابقين (رأي لاين ورأي النهاري) ويمكن التوفيق بينهما بالقول إن هناك إنتاجًا غزيرًا حول موضوع المكتبات الوطنية إلا أن ما تناول منه الوظائف بالذات يعد إنتاجًا محدودًا (ولعل هذا هو ما يقصده النهاري) . واتضح من مسح قواعد المعلومات في مجال المكتبات والمعلومات أن غالبية ما نشر من إنتاج فكري يعالج في جوهره قضايا فلسفية تتعلق بمفهوم المكتبة الوطنية ونشأتها وتطورها والمسميات التي أطلقت عليها عبر الأزمنة والعصور وتفاوت النظرة إلى هذا النوع من المكتبات في مختلف البلدان وأهداف المكتبة الوطنية وطبيعتها ، ولكن قلما يعالج هذا الإنتاج مهام المكتبات الوطنية الواقعية والمثالية وطبيعة ما تمارسه من أعمال وما تؤديه من خدمات ونحو ذلك من المواضيع التي تعد في نظر الباحث أهم بكثير من القضايا الفلسفية والتاريخية .

أما تولينا TYULINA فهي ترى أنه على الرغم من أن الكتابات حول المكتبات الوطنية تعد كثيرة إلى حدٍّ ما ، فإن غالبيتها إما أن تكون دراسات تطبيقية غير مستندة على تنظير يؤطر لها أو تكون دراسات وصفية بحتة وبعيدة عن التحليل والتفسير . ولذا فإن المجال – على حد تعبيرها – ما زال بحاجة إلى تنظير علمي وإلى أطر نظرية جادة تحكم مسار الأعمال العلمية حول المكتبات الوطنية وتساعد على تفسير نتائجها وربطها بما سبقها من محاولات (TYULINA : 1976 , 112). وحاول الباحث في الدراسة الحالية تلافي هذا القصور المنهجي الذي لاحظته تولينا ، وذلك من خلال البدء بإطار نظري يلخص الأدبيات التي نشرت حول موضوع المكتبات الوطنية على عمومها ، ومن ثم الانتقال إلى الجانب الميداني الذي يركز على حالة تطبيقية (مكتبة الملك فهد الوطنية) ويستند في تحليله ومناقشته لما تمخض عن تلك الحالة من نتائج على ما طرحه المنظرون من أفكار وما خرجت به الدراسات السابقة من حقائق .

وفيما يتعلق بمكتبة الملك فهد الوطنية على وجه الخصوص لم يقف الباحث على إنتاج فكري حولها مبني على مسوحات ميدانية ، إذ كل ما هنالك إشارات متناثرة هنا وهناك حول أهمية هذه المكتبة ودورها القيادي في تطوير خدمات المعلومات في المملكة . وإذا كانت رسالة النهاري التي حاز بها على درجة الدكتوراه هي الدراسة الميدانية الوحيدة تقريبًا التي انصبت على وظائف المكتبات الوطنية بشكل عام مع إشارة خاصة إلى المملكة العربية السعودية فيجب أن لا ننسى أن تلك الدراسة قد تناولت المكتبة الوطنية في المملكة كفكرة (حيث لم تكن مكتبة الملك فهد الوطنية آنذاك موجودة) ولم تتناولها كواقع كما فعلت الدراسة الحالية .

ومع أن دراسة الشيباني التي حاز بها على درجة الماجستير من قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الملك عبد العزيز بجدة عام ١٤١٤هـ قد تناولت المكتبة قيد الدراسة إلا أنها تناولتها من زاوية الإرهاصات التي أدت إلى قيامها كمكتبة وطنية للمملكة العربية السعودية ولم تتناولها من زاوية الوظائف والخدمات (مجال الاهتمام للدراسة الحالية) . فيعالج الشيباني العوامل التي كانت وراء الحاجة إلى جمع وحفظ التراث الوطني في المملكة بما في ذلك العوامل الدينية والتاريخية والاقتصادية والتعليمية والثقافية ، الأمر الذي أثر على الحياة الاجتماعية والثقافية للمواطنين وكان سببًا في ظهور طبقة من المثقفين والمكتبيين تطالب بحفظ وجمع التراث الوطني المتزايد وإيجاد المؤسسة (المكتبة الوطنية) التي تعنى بهذه القضية الحيوية . "فوجدت مطالبتهم تلك مع توصيات العديد من المؤتمرات والندوات الصدى اللازم لدى المسؤولين ، وتبنت الدولة التخطيط لذلك الحدث بإدراج مشروع المكتبة الوطنية ضمن خطط التنمية الخمسية للدولة، ابتداءً من الخطة الخمسية الثالثة ١٤٠٠ – ١٤٠٥هـ " (الشيباني : ١٤١٤ ، ج).

واستخدم الشيباني المنهج المسحي في دراسته واعتمد في تجميع البيانات على المصادر الوثائقية والشخصية . ومن بين التوصيات التي خرجت بها الدراسة مما له علاقة بموضوع الدراسة الحالية ما يلي :

- ضرورة قيام مكتبة الملك فهد الوطنية بالترويج لبرامجها والتعريف بوظائفها من خلال استخدام أساليب متعددة من بينها الاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة من مرئية ومسموعة ومقروءة .

- ضرورة قيام المكتبة بإعداد الخطة الوطنية للمعلومات في المملكة، وذلك وفقًا للمواصفات التي حددتها هيئة اليونسكو الدولية من خلال برنامج المعلومات الوطنية PGI .

- ضرورة إنشاء فروع لمكتبة الملك فهد الوطنية في المناطق الرئيسة من المملكة الأمر الذي يساعد على تطبيق نظام الإيداع للمطبوعات الوطنية، ويعمل على تسهيل جمع مواد الإيداع .

- ضرورة إنشاء قاعدة بيانات ببليوجرافية وطنية ترتبط بعدد من المكتبات في جميع أنحاء المملكة مما يسهل التعرف على محتويات المكتبة الوطنية ، ويمكن أن تكون هذه الأداة نواة لفهرس وطني موحد لمحتويات المكتبات في المملكة (الشيباني : ١٤١٤).

وخلاصة القول إن هناك إنتاجًا فكريًا كثيرًا باللغتين الإنجليزية والعربية في مجال المكتبات الوطنية على عمومه ، إلا أن قلة من هذا الإنتاج تركز على مهام المكتبة الوطنية اعتمادًا على استقصاء حالة أو حالات محددة وتخرج بنتائج مبنية على تطبيق المنهج العلمي بالمفهوم الصحيح .

وحيث إن الدراسة الحالية تقتصر على معالجة مهام المكتبة الوطنية ووظائفها وتتخذ من مكتبة الملك فهد الوطنية حالة تدور في رحاها تلك المعالجة، فقد تم التركيز على الإنتاج الفكري الذي يدور حول هذا الجانب من حيث تجميع التراث الوطني ، والضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري الوطني ، وتقنين النظم الفنية المستخدمة في مكتبات الدولة ، وتنمية القوى العاملة في مجال المكتبات والمعلومات وتدريبها ، ونقل التقنية المعلوماتية وتطويعها ، والتعاون والتنسيق

مع مرافق المعلومات على المستوى الوطني ، وتعزيز ودعم أدب المكتبات والمعلومات ، وخدمات المستفيدين ، والقيام بدور القيادة والريادة لمؤسسات المعلومات الوطنية ، وذلك على النحو الموضح في الفقرات التالية . كما تعطي تلك الفقرات أيضًا عرضًا سريعًا لمفهوم المكتبة الوطنية ومفهوم النظام الوطني للمعلومات نظرًا لأهمية هذين المفهومين في هذه الدراسة . وفيما عدا ذلك من الجوانب الأخرى التي يزخر بها الإنتاج الفكري في المجال فلم يلتفت إليها الباحث في هذه الدراسة لكونها خارجة عن المجال الموضوعي الذي سبق توضيحه في الفصل الأول .

مفهوم المكتبة الوطنية

تتوافر لدى كل دولة في العالم تقريبًا مكتبة وطنية National Library مع اختلاف بين الدول في تسميتها لتلك المكتبة ، حيث يطلق عليها أحيانًا المكتبة القومية أو المكتبة الأهلية أو مكتبة الدولة. ويذهب البعض إلى أنه من الصعب وضع تعريف محدد لمفهوم المكتبة الوطنية أو نموذج مقنن لما تعنيه هذه المكتبة، بل إنه من غير المعروف عدد ما يتوافر من هذا النوع من المكتبات في العالم نظرًا لاختلاف مفهوم الوطنية لدى الدول ولاعتبارات أخرى . ولذا نشأت مكتبات وطنية بالمعنى الصحيح لمصطلح " مكتبة وطنية " ومكتبات شبه وطنية ومكتبات أخرى تجمع بين الوظيفتين الأكاديمية والوطنية معًا ، وهكذا. ولعل هذه الصورة غير الواضحة لتحديد مفهوم المكتبة الوطنية هي السر وراء المحاولات العديدة لتحديد وظائف هذا النوع من المكتبات (line: 1993, 90).

ويشير النهاري إلى اختلاف الآراء حول التعريف الدقيق للمكتبة الوطنية إلى درجة جعلت مدير الحلقة الدراسية حول المكتبات الوطنية في أوربا – التي عقدت في فينا عام ١٩٥٨م – يتساءل في تقديمه لتلك الحلقة عن ماهية المكتبة الوطنية، ويعترف بأننا ما زلنا لا نعرف ما المقصود بها .

واستمر ذلك التساؤل من خلال تلك الحلقة الدراسية ومن خلال عدة أبحاث وحلقات دراسية ومؤتمرات عالمية وإقليمية حتى نشر خبير في المجال يسمى همفيريز Humphreys ورقة في عام ١٩٦٤م استعرض فيها وظائف عدة مكتبات شهيرة في العالم ، واستعرض بعض الأبحاث التي نشرت في تلك الفترة ، وخرج منها بعدة وظائف للمكتبة الوطنية ، وتم تنقيحها في بحث نشر عام ١٩٦٦م توزعت فيه وظائف المكتبة الوطنية إلى ثلاثة أقسام هي:

- وظائف أساسية .
- وظائف مرغوبة .
- وظائف ليست ضرورية .

وكانت أبحاث همفيريز بمثابة حجر الأساس لاستعراض وظائف المكتبة الوطنية حتى نشر في عام ١٩٨٠م بحث لخبير آخر هو لاين Line – أحد الرواد اللامعين في المجال – حيث أعاد ترتيب الوظائف سابقة الذكر على النحو الآتي:

- وظائف أساسية .
- وظائف مرغوبة .
- وظائف نتاجية .
- وظائف محتملة .

إلا أن التطورات الحديثة في مجال المعلومات تركت بصماتها واضحة على كل أنواع المكتبات بما في ذلك المكتبات الوطنية ، كما أن البرامج العالمية (نظام المعلومات العالمي، نظام المعلومات الوطني، الضبط الببليوجرافي العالمي، التوفير العالمي للمطبوعات، الفهرسة في المطبوع، الفهرسة في المصدر) أعطت المكتبات عمومًا وظائف جديدة وخصت المكتبات الوطنية بالذات بوظائف معينة لايمكن لغيرها من أنواع المكتبات تبوؤها، الأمر الذي جعل الوظائف التي اقترحها همفيريز أو لاين غير متفقة مع التطورات المعاصرة للمكتبات الوطنية على المستوى العالمي (النهاري: ١٤٠٧، ٢١).

ولاحظ النهاري من خلال اطلاعه على الإنتاج الفكري أنه على الرغم من صعوبة وضع تعريف للمكتبة الوطنية إلا أنه يمكن اقتراح تعريف مبسط شامل خلاصته : أن المكتبة الوطنية في أي بلد كان هي المكتبة المسؤولة عن جمع الإنتاج الفكري لذلك البلد وحفظه وتنظيمه (النهاري: ١٤٠٧، ٢٢).

ويتفق الباحث مع النهاري في بساطة التعريف الذي اقترحه وشموليته إلا أنه ليس كما يقال تعريفًا جامعًا مانعًا ، بمعنى أنه لا يحدد بالضبط هويّة المكتبة الوطنية ويضع حدًّا فاصلاً بينها وبين ما عداها من المكتبات. فهناك بعض المكتبات التي تقوم – في بعض الدول – بمهمة جمع الإنتاج الفكري وحفظه وتنظيمه مع أنها ليست مكتبات وطنية ، كما ستكشف ذلك السطور اللاحقة .

وقد عرف المؤتمر العام لليونسكو في دورته السادسة عشرة المعقودة في عام ١٩٧٠م المكتبات الوطنية بأنها: تلك المؤسسات المسؤولة عن اقتناء وحفظ نسخ من كل المطبوعات المهمة التي تصدر في البلد ، والتي تعمل بوصفها مكتبات إيداع إما بحكم قانون أو بموجب ترتيبات أخرى. وبغض النظر عن الاسم الذي يطلق على هذا النوع من المكتبات فهي تقوم بمهام من بينها :

- إصدار الببليوجرافية الوطنية .
- حفظ مجموعة كبيرة ونموذجية من المؤلفات الأجنبية بما في ذلك الكتب المتعلقة بالبلد نفسه واستكمال هذه المجموعة أولاً بأول .
- القيام بدور المركز الوطني للإعلام الببليوجرافي .
- إعداد الفهارس الموحدة .

ولاتصنف في فئة المكتبات الوطنية تلك المسماة بالوطنية ولكن مهامها لاتتفق مع التعريف المشار إليه. وجدير بالذكر أن هذا التعريف يدرج في إطار المكتبات الوطنية بعض المكتبات التي لا تحمل مسمى المكتبة الوطنية بصورة رسمية ولكنها في الوقت نفسه تضطلع بالمهام سابقة الذكر ، وذلك مثل بعض

المكتبات الجامعية في بعض الدول النامية التي لا تقتصر خدماتها على منسوبي الجامعة التي تتبعها المكتبة بل تمتد لتشمل الوطن بأكمله (في : سيلفستر: ١٤١٣، ١).

وقد لاحظ خليفة بناء على دراسة قام بها أن "هناك نحو مائة وعشرين مكتبة وطنية في العالم مع نهاية سنة ١٩٩٠م بعضها تستمد صفة الوطنية من مجرد التسمية، وبعضها تستمد تلك الصفة من الوظائف التي حددتها حكوماتها لها والبعض الآخر يستمدها من سلوك الباحثين إزاءها" (خليفة: ١٩٩٣ ، ٧٣). كما لاحظ خليفة أيضًا أن المكتبة الجامعية قد تقوم أحيانًا في بعض الدول بوظائف المكتبة الوطنية أو بجزء من تلك الوظائف، الأمر الذي قد لايستدعي إنشاء مكتبة مستقلة للقيام بوظيفة تجميع التراث الوطني. وإذا كان من المفترض أن تكون المكتبة الوطنية هيئة مستقلة وتتبع في ميزانيتها الدولة مباشرة، فإن الواقع قد ينحرف أحيانًا عما هو متوقع، حيث قد تتبع المكتبة - من الناحية الإدارية والمالية - وزارة الثقافة أو وزارة الإعلام أو وزارة التربية والتعليم . والمتوقع أن المكتبة الوطنية تجمع وتحفظ للأجيال المتعاقبة الإنتاج الفكري الوطني، إلا أن الواقع يوحي بأن بعض المكتبات الوطنية تخرج في جمعها للإنتاج الفكري عن النطاق الوطني إلى النطاق الإقليمي والدولي، حيث تقوم بجمع الأهم في هذا الصدد ، فيما عدا مكتبة الكونجرس والمكتبة الوطنية الطبية والمكتبة الوطنية الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية فهي تجنح في جمعها للإنتاج الفكري نحو العالمية (خليفة: ١٩٩٣، ٧٦).

وعلى الرغم من أنه في معظم الدول تضطلع مؤسسة واحدة سواء أطلق عليها اسم المكتبة الوطنية أو أية تسمية أخرى بجميع الوظائف المهمة التي توكل عادة إلى أية مكتبة وطنية، فإن هذا لا يعني أنها تلبي بالضرورة جميع احتياجات البلد أو أنها المرفق الرئيس الذي يوفر الخدمات المساندة في جميع مجالات المعرفة والبحث ذات التخصص العالي التي تطورت في الفترة الأخيرة . كل ما يعنيه الأمر هو أنها هي المكتبة التي تملك عادة أكمل المجموعات المتوافرة في

البلد وأكثرها تنوعًا ، وهي المكتبة التي توفر خدمات شاملة سواء للقراء أنفسهم أو للمكتبات الأخرى. وحتى عندما تكون مجموعات المكتبة الوطنية شاملة ينبغي أن تكمل بالاستعانة بمجموعات مراكز التوثيق أو المكتبات ذات التخصص العالي التي تساند بعض المدارس ومعاهد البحوث وغيرها. إلا أنه يوجد في بعض البلدان مؤسسة واحدة مركزية تضطلع بالدور الأساسي العام المنوط بالمكتبات الوطنية (سيلفستر: ١٤١٣، ٧٤).

وتكاد المكتبة البريطانية أن تكون المكتبة الوطنية الوحيدة التي تشذ عن القاعدة وعن النمط السائد في هيكلة المكتبات الوطنية عالميًا. فالمكتبات في بريطانيا على فئتين: مكتبات إعارة LENDING LIBRARIES ومكتبات مراجع REFERENCE LIBRARIES ولا نجد مشابهًا لهذا التقسيم في دولة أخرى . وهاتان المكتبتان تكونان في مجموعهما ما يعرف الآن بالمكتبة البريطانية التي تقوم مقام المكتبة الوطنية هناك . ويتبعها عدد من المكتبات (مكتبة المتحف البريطاني ، وشعبة المخطوطات والكتب الشرقية ، وشعبة الكتب المطبوعة) . "وتعد المكتبة الوطنية للإعارة أكبر مستودع للوثائق العلمية في العالم ، تعتمد في أداء رسالتها على كميات ضخمة من أجهزة التصوير ونظام متطور للاتصالات الداخلية والخارجية فضلاً عن مفاتيح الوصول إلى محتويات هذا المستودع الذي استخدمت في ترتيبه أبسط نظم التصنيف . وقد كفل الموقع المتوسط لهذه المكتبة سهولة الاتصال بها من أي مكان في العالم ، ومن ثم فإن خدماتها لا تقتصر على المجتمع البريطاني وإنما تغطي شتى أنحاء العالم" (قاسم: ١٤٠٦ ، ٥١).

ومع أن مفهوم المكتبة الوطنية يفرض عليها القيام بوظائف معينة ، إلا أنه من الملاحظ تفاوت الممارسات بين المكتبات الوطنية في دول العالم نتيجة لتفاوت مفهوم المكتبة الوطنية لديها ولاختلاف نظرة الدول للأهداف التي ترمي إليها تلك المكتبة . ولزيادة توضيح الصورة نورد النقاط التالية :

١- إن مفهوم المكتبة الوطنية ووظيفتها يفرضـان عليها في مجال النشر القيام بنشر بعض الأدوات والمطبوعات المتخصصـة، ولكن بعض المكتبات الوطنية يوجد لديها برامج لنشر كتب تجارية بعيدة تمامًا عن تخصص المكتبات والمعلومات مثل كتب الأدب والتاريخ ونحوها مما يقوم به عادة الناشرون التجاريون الذين يسعون إلى الربح المادي ولا يهمهم مجال التخصص (خليفة: ١٩٩٣، ٧٧) .

٢- إن مفهوم المكتبة الوطنية يفرض عليها أن تقوم بالمشروعات التجريبية الرائدة وأن تسعى إلى تعميم نتائج تلك المشروعات على المستوى الوطني . ويمكن أن تتم الريادة بطريق غير مباشر بحيث لا تقحم المكتبة نفسها في تشكيل المكتبات أو شبكات المعلومات داخل الدولة . كما يمكن أن تتم الريادة من خلال تقديم النصح والإرشاد للمكتبات الأخرى . ولكن الواقع يثبت عكس ذلك حيث تقوم بعض المكتبات الوطنية بوضع نفسها عضوًا في شبكة مكتبية أو تقوم بالإشراف الإداري والمالي على تشكيل معلوماتي ونحو ذلك من المهام التي تزيد من الأعباء الملقاة على عاتق المكتبة الوطنية وتحملها مالا طاقة لها به بل وقد تصرفها عن الهدف الأساس الذي وجدت من أجله (خليفة : ١٩٩٣ ، ٧٧).

٣- إن من المفترض في المكتبة الوطنية أن لا تشارك في عمليات تبادل الإعارات بين المكتبات حفاظًا على مقتنياتها وإبقاءً لها للاستعمال الداخلي . إلا أن الواقع يثبت أن بعض المكتبات الوطنية تشارك في هذه العمليات على مستوى الدولة وعلى مستوى الدول الأخرى (خليفة : ١٩٩٣، ٧٧ – ٧٨).

٤- إن المكتبة الوطنية وإن كانت تعد نظريًا مسؤولة عن الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري الوطني بسبب ما يتوافر لديها من رصيد شامل وما يتجمع لديها من كفاءات ببليوجرافية، إلا أن الأمر ليس كذلك واقعيًا، حيث إن بعض المكتبات الوطنية لا تقوم بعملية الضبط المشار إليها ولأن بعض

الدول قد تنشئ مراكز ببليوجرافية مستقلة للقيام بالعملية. بل وقد تتمتع تلك المراكز بالإيداع القانوني الذي يساعدها على القيام بعملية الضبط أو تتخذ من التدابير ما يساعدها على ذلك (خليفة: ١٩٩٣، ٧٨).

ويمكن القول بناءً على ما سبق إن مفهوم المكتبة الوطنية ما زال يمثل مشكلة. فبينما نجد أن الأنواع الأخرى من المكتبات غير الوطنية مقبولة كشكل فريد من المؤسسات ، وأنها عموما مفهومة لأنه من الممكن تمييزها عن بعضها، إلا أن المهنة كانت ولا تزال غير قادرة على الاتفاق على تعريف واحد مقبول للمكتبة الوطنية . وعلى الرغم من المحاولات العديدة لتعريف هذه المكتبة منذ منتصف القرن العشرين فما زالت المحاولات تتعثر وما زال الخلاف حول التعريفات قائمًا لا محالة . ولذا فيجب عدم توقع وجود شكل واحد للمكتبة الوطنية، لأن التقاليد السياسية والاجتماعية لبلد ما تكوّن نمطًا من الخدمة المكتبية يختلف تمامًا عن ذلك النمط في البلد الآخر . وبغض النظر عن الاختلاف في المفهوم فإن الميزة الرئيسة للمكتبة الوطنية هي الدور القيادي الذي تمثله بالنسبة إلى المكتبات الأخرى في الوطن . ويتمثل هذا الدور في حجمها وخصائصها ووفرة مجموعاتها وتنوعها وتباين خدماتها وتعدد أقسامها ، الأمر الذي يجعلها في وضع تنهض فيه بمسؤولية عامة ووطنية ، وتؤدي مهام لا ينافسها فيها غيرها من المؤسسات (المكتبات الوطنية : ١٩٨١ ، ٥١ – ٥٤).

وبعبارة أخرى يمكن القول إن نظرة فاحصة إلى الأدبيات التي عالجت مفهوم المكتبة الوطنية توحي بتضارب الآراء ووجهات النظر حول هذه القضية . وربما كان مرد ذلك إلى صعوبة وضع تعريف محدد ومتفق عليه عالميًا لذلك المفهوم . ذلك أن فكرة المكتبات الوطنية على المستوى العالمي قد نشأت كتعبير عن مفهوم الوطنية الذي أخذ في التوسع والانتشار في الآونة الأخيرة . ولعل ذلك ما حدا بالبعض إلى القول إنه قبل مناقشة مفهوم المكتبة الوطنية فلا بد من التوصل إلى إجابة عن السؤال التالي : ما المكتبة الوطنية ؟ ، وما حدا بالبعض

الآخر إلى القول بأن العالم في حاجة إلى التعرف على ماهية المكتبة الوطنية ورصد وظائفها الأساسية. والحق أنه من الصعوبة بمكان وضع تعريف دقيق للمفهوم نظرًا لعدم وجود تناسق عام بين مختلف المكتبات الوطنية ، وأيضًا – كما سبق الإشارة – لتأثرها بالظروف السياسية والأحوال الاجتماعية السائدة في كل بلد على حدة . وليس من المستغرب أن نجد أن هناك من يزعم أننا ما زلنا لا نعرف على وجه التأكيد ماهية المكتبة الوطنية ولا نستطيع أن نحدد بثقة بالغة نوعية الخصائص المرتبطة بتلك المكتبة والوظائف التي يجب أن تقوم بها لكي تصبح جديرة بأن يطلق عليها المكتبة الوطنية . ومما يزيد مشكلة المفهوم تعقيدا تباين المكتبات الوطنية القائمة في الوقت الراهن في مختلف بلدان العالم (النهاري : ١٤١٤ ، ١٨ – ١٩) .

ومن بين الأسباب التي أدت إلى صعوبة وضع تعريف مقنن للمكتبة الوطنية عدم تشابه المكتبات الوطنية في دول العالم المتقدم والنامي في المهام المناطة بها والخدمات التي تقدمها والمكانة التي تحتلها في التنظيم الوطني للمعلومات . ولعل هذا ما عناه أحد الخبراء اللامعين في المجال حينما قال إنه "من العبث محاولة تعريف المكتبة الوطنية المثالية، ومن العبث أيضًا أن نأمل أن يكون هذا التعريف مقبولاً في كل مكان وأن يطبق على مؤسسات مماثلة" (سيلفستر: ١٤١٣ ، ١). ويعزز الرأي نفسه ليو LIU الذي خرج من استقرائه للإنتاج الفكري بعدم وجود تعريف عالمي موحد ومتفق عليه لمفهوم المكتبة الوطنية والخصائص التي تميزها عما عداها من أنواع المكتبات الأخرى. وربما كان مرد ذلك إلى الاختلافات التي تحكم المكتبات الوطنية في مختلف الدول وتأثير عوامل عديدة من بينها التراث والتاريخ والتشريعات والأنظمة الحكومية والتطورات الاجتماعية والعلاقات مع المكتبات الأخرى والتقاليد والاحتياجات التعليمية وغيرها من العوامل التي تجعل محاولة الوصول إلى تعريف مقنن في هذا الصدد أمرًا محاطًا بصعوبات جمة (LIU : 1993, 392).

وعلاوة على المشكلات والتعقيدات السابقة المتعلقة بمفهوم المكتبة الوطنية فينبغي أن لا نغفل حقيقة أخرى لها صلة وثيقة بالقضية ذاتها ، وهي أنه على خلاف الأنواع الأخرى من المكتبات التي يسهل تمييزها عن بعضها حيث إن معالمها واضحة فإن الصورة تختلف تمامًا بالنسبة للمكتبات الوطنية التي يصعب تحديد هويتها نظرًا لتفاوتها بشكل كبير في الحجم والطبيعة والوظائف . ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل نجد أنه في بعض الدول قد يصعب وضع حد فاصل بين الوظائف المرسومة للمكتبة الوطنية والوظائف المرسومة للمكتبات الأخرى التي يسند إليها في بعض الأحيان القيام بدور وطني مثل التخطيط لخدمات المكتبات وتنسيق تبادل المطبوعات ونحو ذلك من الوظائف التي يفترض أن تسند إلى مكتبة الدولة . إضافة إلى أنه لا يوجد نمط واحد من المكتبات الوطنية بل يوجد عدة أنماط لكل منها كيانه المستقل وشخصيته المتميزة، الأمر الذي يضيف إلى المشكلة المتعلقة بمفهوم المكتبة الوطنية بعدًا آخر . ومن بين الأنماط الأساسية لتلك المكتبات ما يلي :

- مكتبات وطنية شاملة (المكتبة الوطنية في كندا) .
- مكتبات وطنية محدودة في مهامها (شعبة الإعارة في المكتبة البريطانية) .
- مكتبات وطنية محدودة في موضوعها (المكتبة الطبية القومية في الولايات المتحدة الأمريكية) .
- مكتبات وطنية فرعية تخدم الولاية أو جزءًا من الوطن (المكتبة الوطنية اليوغسلافية) .
- مكتبات وطنية ثنائية الدور (مكتبة ولاية وجامعة أرهوس) .
- مكتبات شبه وطنية محدودة في خدماتها (المكتبة الوطنية في هلسنكي).

وفي ظل هذا التفاوت في تحديد مفهوم المكتبة الوطنية وهويتها وطبيعتها ومهامها تظل مشكلة تعريف هذا النوع من المكتبات مشكلة متأزمة . (LINE & LINE : 1979 , 1 - 3)

وقد لاحظت تولينا TYULINA أن المتخصصين حتى وقت قريب كانوا يعتقدون أن حفظ التراث الوطني يحتل مركز الصدارة بين الوظائف المناطة بالمكتبة الوطنية، ويدعمون وجهة النظر هذه بأن وظيفة الحفظ لوحدها كانت هي السبب الجوهري وراء ظاهرة نشوء المكتبة الوطنية في مختلف أصقاع العالم . وخرجت تولينا من عرض شامل لوضعية المكتبات الوطنية على المستوى العالمي بنتيجة مفادها أن مفهوم المكتبة الوطنية في المهنة المكتبية المعاصرة يشمل قطاعات عريضة من المكتبات تختلف كل واحدة منها عن الأخرى في المشكلات التي تواجهها والصعوبات التي تعترض طريقها ، وفي طبيعة النشاطات التي تمارسها . وبناءً عليه فيمكن القول إنه ليس هناك اتفاق صارم حول خصائص المكتبة الوطنية ومواصفاتها والسمات التي تميزها عما عداها من المكتبات (TYULINA : 1976 , 94).

وبعد أن استعرضت نماذج للمكتبات الوطنية في بعض دول العالم الصناعي المتقدم اقترحت تولينا مفهومًا مقننًا للمكتبة الوطنية اعتمادًا على جميع ما أوردته من نماذج وما تحدثت عنه من صور لتلك المكتبات ، ويتلخص هذا المفهوم المقترح في أنه يمكن إطلاق مسمى المكتبة الوطنية على أية مكتبة إذا كانت :

- المكان الرسمي لحفظ الأعمال المطبوعة .
- يتاح استخدامها للكل .
- تقوم بدور المركز الببليوجرافي الوطني .
- تتولى دور التنسيق والتخطيط لنظام المكتبات في البلد وتعمل على حفزه على التعاون والتكامل في الموارد.

ويمكن كذلك النظر إلى المكتبة الوطنية من ثلاثة أبعاد متداخلة ؛ فهي :

- مكتبة في حد ذاتها .
- وهي جزء من نظام المكتبات في البلد .

- وهي أيضًا جزء من النظام العالمي للمعلومات ، حيث إنه يفترض فيها بناء جسر من التعاون مع نظيراتها من المكتبات الوطنية في البلدان الأخرى (TYULINA : 1976 , 107 & 112).

وقبل أن نختتم هذا الجزء المتعلق بمفهوم المكتبة الوطنية يجدر الإشارة إلى أن هناك من ينظر إلى هذه المكتبة من منظور إقليمي . وانبثقت هذه النظرة من فكرة طرحها بوعياد حول إنشاء مكتبة وطنية ليس على المستوى الوطني - كما هو متعارف عليه - بل على المستوى الإقليمي (المستوى العربي) ، حيث تم تكليفه من قبل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ١٤٠٣هـ بإعداد دراسة لجدوى إنشاء المكتبة المذكورة . ويرى بوعياد أن " المكتبة الوطنية العربية " هي الحل الوحيد لجمع الإنتاج الفكري المكتوب والمرئي والمسموع في المنطقة العربية ، بالإضافة إلى الإنتاج الصادر بلغات أجنبية عن هذه المنطقة ، والمطبوعات التي صدرت منذ فجر الطباعة، حيث تقوم المكتبة المقترحة بتجميع الإنتاج الثقافي العربي قديمه وحديثه على مراحل وحسب الإمكانات المتوافرة ، ثم تصنفه وتفهرسه، وتجعله في متناول المكتبات ومراكز البحث والجامعات العربية، وكل من يهتم بالوطن العربي من الأجانب، وذلك من خلال تطبيق أحدث وسائل التقنية الحديثة في الضبط البيليوجرافي وتخزين المعلومات واسترجاعها . ورغم أن هذا المشروع العلمي الكبير تمت الموافقة عليه من حيث المبدأ، إلا أنه تقلص فيما بعد نظرًا للظروف الصعبة التي تعيشها الأمة العربية ونظرا لما يحتاجه إنجازه من ميزانيات ضخمة بالإضافة إلى وجود بعض الاعتبارات والمشكلات العويصة التي تعترض إنجاز مثل هذا المشروع (بوعياد: ١٤٠٧، ٣٠٨ - ٣١٢).

جدير بالذكر أن المؤتمر العالمي الذي عقد في تايبيه عام ١٩٩٣م حول المكتبات الوطنية والتطلعات نحو القرن الحادي والعشرين قد ساعد على بلورة مفهوم المكتبة الوطنية العصرية، وأكد على أهمية دورها في تعزيز فكرة التدفق الوطني للمعلومات . ولكون هذا المؤتمر يمثل علامة بارزة في سلسلة الجهود

المبذولة للنهوض بالمكتبات الوطنية فيحسن الإشارة إليه هنا بشكل موجـز . ففي شهر أبريل من العام المذكور قامت المكتبـة الوطنيـة بـالصين بدعـوة المسـؤولين عن المكتبات الوطنية والمتخصصين فيها من كل دول العالم، وذلك بهـدف تبـادل المعارف والخبرات ومناقشة دور هذا النوع من المكتبات في الدفع بفلسفة عالمية المعرفة إلى الأمام . وتتلخص أهداف المؤتمر في النقاط الست التالية :

- مناقشة رسالة المكتبات الوطنية ووظائفها والدور الملقى على عاتقها .
- مناقشة إدارة المكتبات الوطنية ووضعها الراهن .
- التعرف إلى أساليب الاستغلال الأمثل لمصادر المعلومات فـي المكتبـات الوطنية .
- تعزيز التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين المكتبات الوطنية .
- بحث العمليات والخدمات التقنية المتاحة في المكتبات الوطنية .
- بحث الاتجاهات المتعلقة بالتطورات المستقبلية في المكتبات الوطنية .

وتركز النقاش على ستة محاور أساسية تتمثل في التطورات ، والوظـائف ، ومصـادر المعلومات في المكتبات الوطنية ، وتقنيـة المكتبـات ، والتنسـيق وتبـادل المصـادر بين المكتبات الوطنية ، والمشكلات التـي تواجهـا المكتبـات الوطنيـة . وشارك في المؤتمر أكثر من ٢٠٠ مكتبي وخبير ينتمون لما يزيد على ٢٠ دولـة قدمـوا ٦٧ ورقـة عمـل تنـاولت المحـاور المشـار إليهـا (PROCEEDINGS OF THE INTERNATIONAL CONFERENCE ON NATIONAL LIBRARIES - TOWARDS THE 21ST CENTURY : 1993 , 1 - 2).

مفهوم النظام الوطني للمعلومات

نظرًا لأن الدراسة الحالية تعالج واقع الوظائف التي تمارسها مكتبـة الملك فهد الوطنية كخطوة نحـو التعـرف إلـى مـدى إسـهامها فـي بنـاء النظـام الوطنـي للمعلومات في المملكة العربية السعودية فمن الطبيعي أن يركـز هـذا الجـزء مـن

الدراسة على إعطاء لمحة موجزة عن مفهوم هذا النظام وأهدافه ووظائفه ومكوناته ومبررات قيامه ونظمه الفرعية وأبرز العقبات التي قد تحول دون قيامه، مع التعرض بشكل عاجل إلى بعض القضايا ذات الارتباط الوثيق بالنظام الوطني للمعلومات مثل سياسة المعلومات والتجهيزات الأساسية للمعلومات ونحو ذلك من القضايا الأساسية . وينصب النقاش هنا على دور مؤسسات المعلومات وخاصة المكتبة الوطنية في تكوين بنية المعلومات وفي رسم خارطة شبكة المعلومات على المستوى الوطني .

وقبل أن نعرّف بالنظام الوطني للمعلومات فلابد من توضيح المقصود بمصطلح " نظام المعلومات " ؛ إذ هو عبارة عن مجموعة الموارد والقنوات والعمليات والإجراءات التي تحكم تدفق المعلومات وانسيابها في منطقة معينة، ويشمل هذا النظام نشاطات إنتاج المعلومات وبثها وتجميعها وتنظيمها واختزانها واسترجاعها، والإفادة منها، وحيث إن لكل فرد نظامه الخاص بالمعلومات ولكل مؤسسة نظامها المعلوماتي فإن للدولة ككل نظامها الخاص بالمعلومات وهو ما يطلق عليه " النظام الوطني للمعلومات " . وتشكل المؤسسات العاملة في قطاع المعلومات على إطلاقه المكونات الأساسية لتنظيم المعلومات (قاسم : د.ت ب ، ٩٥).

ونبعت فكرة نظام المعلومات (النظام الوطني للمعلومات والنظام الدولي للمعلومات) من فكرة تنظيم خدمات المعلومات ، أي بمعنى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوصول المعلومات إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب وبالقدر المناسب والشكل المناسب . ويعد النظام الوطني نظامًا فرعيًا للتنظيم الدولي للمعلومات (على اعتبار أن المعرفة البشرية لا وطن لها إذ ينبغي أن تكون ملكًا للجميع) . وغني عن الذكر أن المعلومات تعد موردًا وطنيًا مهمًا ودعامة أساسية للتنمية في مختلف جوانبها ، مما يستدعي تصميم استراتيجية وطنية لتنظيم المعلومات والتنسيق بين مصادرها (قاسم : د.ت أ ، ٧٣- ٧٦).

وإذا كان نظام المعلومات هو ما وضحناه سابقًا ، فإن المقصود بالنظام الوطني للمعلومات NATIONAL INFORMATION SYSTEM (NIS) مجموعة المؤسسات والهيئات التي تعمل في شكل شبكة تعاونية ، وتسعى إلى تحقيق التنسيق والتكامل فيما بينها ، وضمان تدفق المعلومات وانسيابها على مستوى الوطن (قنديلجي : ١٤٠٨ ، ٤٥). ولا يشترط في النظام الوطني للمعلومات أن يكون جهازا واحدا أو مؤسسةً واحدةً ، بل هو عادة يتكون من شبكة من الأجهزة والمؤسسات التي تعمل على أساس من التنسيق والتكامل على تحقيق هدف موحد هو ضمان تدفق المعلومات في المجتمع وانسيابها ووصولها لمن يحتاجونها. ولكي يحقق هذا النظام أهدافه لابد أن يرتبط ارتباطًا وثيقًا ببعض النظم الأخرى في البلد خاصة نظام التعليم والنظام الاقتصادي والإداري (قاسم : د.ت ا ، ٧٩).

وينبغي وجود جهاز وطني على أعلى مستوى في كل دولة ، له من الصلاحيات ما يؤهله للقيام بالتخطيط والتنسيق في مجال المعلومات على المستوى الوطني ووضع خطة محكمة تحقق الاستثمار الأمثل للمعلومات . كما ينبغي العمل على توفير المركز الوطني للمعلومات بوصفه أهم عناصر تنظيم المعلومات على مستوى البلد. ويفضل أن يتكون هذا المركز الوطني من مجموعة من الخبراء في مختلف مجالات التوثيق والمعلومات والمكتبات. ويمكن أن تعمل هذه المجموعة تحت مظلة إحدى الوزارات أو أحد الأجهزة الحكومية ، أو أن تكون تابعة لأعلى سلطة تنفيذية في الدولة ، أو تكون مرتبطة بالمركز الوطني للمعلومات أو المكتبة الوطنية. ومن الطبيعي أن يكون في الدولة أكثر من مركز وطني واحد للمعلومات (تبعًا للتخصصات التي تخدمها تلك المراكز مثل المراكز الوطني للعلوم والتقنية ، المركز الوطني للمعلومات الطبية ، المركز الوطني للمعلومات الاقتصادية ، المركز الوطني للمعلومات البترولية ، المركز الوطني للمعلومات التربوية ... إلخ)، وأكثر من مركز متخصص في خدمة بعض القطاعات المحلية (المؤسسات والشركات والمشروعات) (قاسم : د. ت ا، ٩٣ – ٩٦).

ويقع على عاتق الجهاز الوطني للمعلومات مسؤولية وضع سياسة للمعلومات؛ أي بمعنى وضع خطة لتطوير مصادر المعلومات واستخدامها الاستخدام الأمثل من لدن الأفراد والمؤسسات بهدف تحقيق التنمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وترمي سياسة المعلومات الوطنية إلى كفالة الاستغلال الأمثل للمعرفة للصالح العام للمجتمع ، وكفالة توافر المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات، وتشجيع التعاون في مجال تبادل المعلومات محليًا وخارجيًا. ولتنفيذ سياسة المعلومات فلا بد من إنشاء جهاز للتخطيط والتنسيق. ويجنح كثير من الدول إلى وضع كل مهام إعداد السياسات والتخطيط والتنسيق في إطار جهاز واحد قد يكون جهازًا مستقلاً أو يكون جزءًا من مؤسسة مهنية أو مركزية للمعلومات. وقد دعت اليونسكو في عام ١٩٧٢م الدول الأعضاء فيه لإنشاء هذه المراكز الوطنية من خلال تكوين مؤسسات جديدة لهذا الغرض، أو تحديد جهات قائمة لأداء دور المرشد والمشجع والمنسق لتطوير خدمات المعلومات ومصادرها. كما نصت التوصية الخامسة عشرة من تقرير اليونيسست على ضرورة وجود جهة حكومية على المستوى الوطني لتوجه وتحث وتطور موارد المعلومات وخدماتها بغرض تحقيق التعاون الوطني والإقليمي والدولي. ويقوم الجهاز الوطني للتخطيط والتنسيق بمهام عديدة من بينها: صياغة السياسة الوطنية للمعلومات وإعداد خطط تنفيذ هذه السياسة، ودعم البنية الأساسية للمعلومات (من خلال التشريعات المناسبة والتمويل الكافي واستقطاب القوى العاملة المؤهلة وتسهيل استخدام التقنية المعلوماتية الحديثة)، وتشجيع التعاون بين كل قطاعات المعلومات في الوطن (من خلال تقديم المشورة الفنية وتشجيع استخدام المواصفات والمعايير وإدخال وسائل معالجة المعلومات الحديثة)، وإقامة صلات وثيقة بمصادر المعلومات الوطنية والعالمية في المجالات المختلفة (مثل نظام إجريس لمنظمة الزراعة والأغذية) (وسيلي : ١٩٨٨ ، ٧٦ – ٧٩). ولذا فمن الضروري إيجاد سياسة مكتوبة للمعلومات على مستوى الدولة تعكس احتياجات قطاعات المجتمع كافة، وتكون جزءًا من خطط التنمية الوطنية (قنديلجي : ١٤٠٨ ، ٤٧).

وفي ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الأول حول الشبكة العربية للمعلومات بعنوان : " المعلومات من أجل التنمية في الوطن العربي " التي عقدت في تونس للفترة ما بين ٨ - ١٢ / ٦ / ١٩٨٧ ورعتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يشير أولي محمد في ورقته التي عالجت تطوير النظم الوطنية للمكتبات والمعلومات إلى أنه ينبغي النظر إلى نظم المعلومات الوطنية في إطار السياسة السائدة في البلد التي قد تختلف عن السياسة التي عنتها اليونسكو. ذلك أن اليونسكو ترى أن السياسة الوطنية للمعلومات هي الهدف الأول لمتطلبات نظم المعلومات الوطنية ، بينما القضايا الأخرى مثل تعليم المستفيد وتشجيع عادة القراءة وموارد المعلومات ومتطلبات الطاقة البشرية وتوفير الاحتياجات التقنية وغيرها ذكرت كأهداف مستقلة ليست ضمن مجال الهدف الأول (السياسة الوطنية للمعلومات) . ولكن الواقع (وهو ما يراه محمد) هو أن صياغة السياسة والنظم الوطنية للمعلومات جهد وطني يتم ضمن محيط النظام الاقتصادي والاجتماعي والتقني السائد في البلد، وقد يستعان بخبرات المنظمات الدولية (اليونسكو) والخبراء والمستشارين الأجانب ، لكن لا بد من الاعتماد بشكل أساس على المواطنين المحليين . ولذا فإن مفهوم النظام الوطني للمكتبات والمعلومات - في نظر محمد - هو ذلك النظام الذي يتمخض عن السياسة الوطنية لخدمات المكتبات والمعلومات . وهوعبارة عن نظام متكامل موحد يتكون من شبكات المكتبات ومراكز التوثيق وخدمات المعلومات تلك التي تترابط وتعمل وفق ممارسات مهنية مشتركة ومواصفات وأساليب مقننة . وتخطيط مثل هذا النظام وتنفيذه وإخراجه إلى حيز الوجود يحتاج إلى هيكل تنظيمي يتكون من العناصر التالية :

- المجلس الوطني لخدمات المكتبات والمعلومات الذي يعد بمثابة الهيئة العليا لرسم السياسة حول جميع ما يتعلق بإنشاء النظام الوطني للمكتبات والمعلومات. وتغطي هذه السياسة مجموعة جوانب من بينها توفير

الموارد، ونظام التوثيق ، وتصميم قواعد المعلومات ، ووضع المواصفات الموحدة ، وتحديد ما يحتاجه النظام من الطاقة البشرية والتمويل والنظم التشريعية ونحو ذلك من العناصر الضرورية .

- الأمانة العامة التي توكل إليها مسؤولية تنفيذ سياسات المجلس الوطني ، وتقع تلك الأمانة داخل مكتب الرئيس التنفيذي في البلد أو في أبرز مكتبة (المكتبة الوطنية) أو مركز توثيق .

- التمويل ، حيث يجب توفير المخصصات المناسبة التي تمكن المجلس الوطني من أداء وظيفته بصورة فعالة.

- نظام المعلومات القطاعي ، حيث ينقسم النظام الوطني للمعلومات إلى عدد من النظم القطاعية بناءً على احتياجات التنمية الوطنية (مثل التعليم ، الصحة ، الزراعة ، النفط ، التنمية الصناعية) . ويعين لكل نظام قطاعي منسق معلومات يقوم بتنفيذ السياسة الوطنية لخدمات المكتبات والمعلومات المتعلقة بقطاعه . ويقوم النظام القطاعي للمعلومات بالوظائف التالية :

١- وظيفة بنوك المعلومات ، المتمثلة في خدمات التوثيق والاستخلاص والتكشيف وإعداد الببليوجرافيات والأدلة في ضوء احتياجات المجتمع المستفيد . وتتكامل تلك البنوك مع النظم الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تسهيل الوصول إلى المعلومات .

٢- وظيفة خدمات المعلومات ، المتمثلة في تغذية المستفيدين والرواد المحتملين بالمعلومات فيما يخص القطاع الذي ينتمون إليه وإيصال الوثائق لطالبيها وتعليم المستفيدين .

٣- وظيفة إدارة المعلومات ، المتمثلة في تحصيل مصادر المعلومات المتعلقة بالقطاع وتخزينها واسترجاعها من خلال تطبيق الأساليب المناسبة للتوثيق والفهرسة والتصنيف ونظم معالجة البيانات (محمد : ١٩٨٨ ، ٤٤٩ - ٤٥٦).

وفي أواخر الستينات بدأ التفكير في التخطيط لخدمات المعلومات على المستوى الوطني، حيث أوصى المشاركون في مؤتمر تخطيط خدمات التوثيق في الدول النامية الذي نظمه الاتحاد الدولي للتوثيق في ألمانيا الاتحادية عام ١٩٦٧م بضرورة ربط خدمات المعلومات بالخطط الوطنية للتنمية . وفي بداية السبعينات زاد الاهتمام بفكرة تخطيط خدمات المعلومات على المستوى الوطني عندما بدأت اليونسكو من خلال مشروع النظام الدولي الموحد للمعلومات UNISIST (نظام اليونيسست) تتخذ بعض الإجراءات التنفيذية لمساعدة الدول النامية في وضع هذه الفكرة موضع التنفيذ . ومن بين التوصيات التي طرحها مشروع اليونيسست ضرورة وجود جهاز حكومي على المستوى الوطني يعمل على توجيه موارد المعلومات وخدماتها ، ويعمل أيضا على تنميتها في إطار التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي . وعلى الجهاز الحكومي أن يساند البرامج التعاونية العالمية ويرتبط بها ، وذلك تمشيًا مع مبادئ النظام الدولي الموحد للمعلومات ومساعدته على تحقيق أهدافه (قاسم : د.ت أ ، ٨٩).

وقد ظهر مفهوم النظام الوطني للمعلومات بعد المؤتمر الحكومي العالمي لتخطيط البنى الأساسية الوطنية للتوثيق والمكتبات والأرشيف الذي عقد في باريس في سبتمبر ١٩٧٤ ، ثم وافق عليه المؤتمر العام لليونسكو في دورته الثامنة عشرة التي عقدت في باريس للفترة ما بين ١٧ أكتوبر - ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤م . وتم بلورة هذا المفهوم في أنه يضم جميع أجهزة المعلومات ومصادرها وكل العمليات والنشاطات الداخلة ضمن إطار نقل المعلومات داخل بلد من البلدان (الهوش : ١٩٨٨ ، ٦٠). والحقيقة أن فكرة النظام الوطني مبنية على افتراض وجود تعاون وتنسيق وتكامل بين مصادر المعلومات وتجهيزاتها في البلد . ذلك أن "الاتجاه السائد في السنوات الأخيرة هو تنسيق وتعاون وتكامل أجهزة ومؤسسات المعلومات المختلفة ، وتكوين نظم المعلومات الوطنية من مجموع هذه الوحدات والمؤسسات التي تعمل في مجال جمع وتنظيم وتحليل

وحفظ المعلومات لاسترجاعها ونشرها للاستفادة منها حسب خطة شاملة ومسؤوليات محددة ، وذلك بهدف مقابلة تزايد المعلومات الهائل ، وتعدد واختلاف احتياجات المستفيدين للمعلومات ، وبغرض توفيرها وتسهيل انسيابها لتحقيق أهداف ومتطلبات التنمية الوطنية " (وسيلي : ١٩٨٨ ، ٦٨).

والواقع أن هناك عدة مبررات تدعو إلى قيام تنظيم للمعلومات على مستوى الوطن ، ومن بينها :

- محاولة التكيف مع الوضع الاقتصادي ، حيث إن خدمات المعلومات عملية مكلفة للغاية ما لم تكن مدعومة من لدن أجهزة المعلومات الأخرى .
- الحاجة إلى سهولة وزيادة إمكانية الوصول إلى الإنتاج الفكري وجعل المعلومات حقًّا مشاعًا للجميع ، والتخفيف من حدة ملكية المؤسسات لأوعية المعلومات .
- تضخم الإنتاج الفكري .
- زيادة عدد المستفيدين ، وتعقد احتياجاتهم المعلوماتية .
- التقدم السريع في تقنية المعلومات والاتصالات ، واستخدام الحاسوب والتصوير المصغر .
- الاهتمام العالمي المتزايد بإنشاء وتطوير أنظمة معلومات عالمية تسهل تدفق المعلومات على المستوى الدولي .
- الاستفادة من المعلومات العلمية والتقنية المتوافرة في الدول الأخرى، حيث يمكن من خلال النظام الدولي للمعلومات الاتصال بأجهزة المعلومات إقليميًّا ودوليًّا (وسيلي : ١٩٨٨ ، ٦٨ - ٦٩).

ويقوم نظام المعلومات الوطني بوظائف رئيسة من أبرزها :

- تخطيط وتوجيه عناصر النظام ومكوناته وتنسيق أنشطته .

- تحديد الاحتياجات المعلوماتية الحالية والمستقبلية .
- الكشف عن مصادر المعلومات والخدمات والتجهيزات المتاحة في الوطن .
- إنشاء شبكة وطنية للخدمات المرجعية ولخدمات الإحالة والإرشاد .
- إعداد معايير لتقديم الخدمات ولتقييمها وفرض المعايير على العناصر المشاركة في النظام .
- تطوير أدوات ومواصفات وخدمات ببليوجرافية قياسية .
- ضبط الإنتاج الفكري الوطني وتكشيفه وإعداد مستخلصات له .
- إصدار الببليوجرافية الوطنية .
- تقديم خدمات البث الانتقائي للمعلومات (من خلال الاستعانة بقواعد المعلومات الوطنية والدولية) .
- إعداد قاعدة معلومات للبحوث الجارية في البلد .
- تقديم خدمات الترجمة (وسيلي : ١٩٨٨ ، ٦٩ - ٧٠).

ويرتكز بناء نظام المعلومات الوطني على البنية والتجهيزات الأساسية INFRASTRUCTURE في الدولة التي تتكون من عناصر من بينها : المؤسسات المهتمة بالمعلومات ، العاملين في مجال المعلومات المهنيين، وقنوات الاتصال بالمصادر الشخصية للمعلومات (المستشارين والباحثين والمتخصصين في العلوم والتقنية) ، وقنوات الاتصال بالهيئات الرئيسة المسؤولة عن اتخاذ القرار (الأجهزة الحكومية ومعاهد التقنية ومؤسسات البحث والتطوير) ، وقنوات الاتصال بالمستفيدين ، بالإضافة إلى تشكيل تنظيمي يجمع كل هذه المصادر والطاقات البشرية ويدفعها للحركة ، واستراتيجية وطنية ترعى التطوير المنهجي المستمر للبنيات الأساسية وتشجعه . وزيادة على ما سبق فيجب أن يكون التخطيط للمعلومات جزءًا من خطط التنمية الوطنية وأن يعمل في إطارها (وسيلي : ١٩٨٨ ، ٧١ - ٧٥).

ويتشكل النظام الوطني للمعلومات من مجموعة عناصر مترابطة فيما بينها ويؤدي كل منها مسؤوليات محددة وواضحة . ومجموع تلك العناصر يكوّن نظامًا متكاملاً له أهداف شاملة ويتطور استجابة لاحتياجات المستفيدين من المعلومات . وتمثل المكتبات على اختلاف أنواعها (العامة والمدرسية والجامعية والمتخصصة والوطنية) عنصرًا مهمًّا في نظام المعلومات ، وكذا مراكز التوثيق والمراكز الببليوجرافية ودور الوثائق والأرشيف ومراكز تحليل المعلومات ومراكز الإحالة والإرشاد . إضافة إلى المراكز المتخصصة في مجالات محددة التي تقدم خدماتها على مستوى الوطن (وسيلي : ١٩٨٨ ، ٧١ – ٧٥).

ويؤكد الهوش على الدور المناط بالمكتبة الوطنية بالذات فيما يتعلق بإرساء دعائم النظام الوطني للمعلومات، حيث يفترض أن تتحمل تلك المكتبة مسؤوليتها القيادية في العمل الببليوجرافي على مستوى الدولة، وأن تكون حلقة الوصل بين أنشطة الدولة والأنشطة الدولية (الهوش : ١٩٨٨ ، ٧٠).

ويشير قاسم إلى أن إنشاء مراكز المعلومات الوطنية يمثل الخطوة الأولى في تنفيذ النظام الوطني لخدمات المعلومات . ويمكن في هذا السياق الاعتماد على المكتبات الوطنية وغيرها من المؤسسات القائمة فعلاً . كما يشير أيضًا إلى أن هناك بعض المحاولات والجهود التي بذلت لتنظيم خدمات المكتبات والمعلومات على المستوى الوطني في بعض الدول ، ويرى أنه من الممكن الاستئناس ببعض هذه الجهود، حيث لايمكن لنظام مناسب لدولة ما أن يكون صالحًا بالضرورة للتطبيق في دولة أخرى . وعلى أي حال فمهما يكن التشكيل الذي يتخذه تنظيم المعلومات في دولة من الدول فلابد أن يحتوي على بعض العناصر الأساسية التي من بينها:

- وجود جهاز حكومي مسؤول عن الإشراف والتخطيط والتنسيق .
- وجود المركز الوطني للمعلومات .

- وجود شبكة من مراكز المعلومات المتخصصة التي تنمو تدريجيًا تبعًا لاحتياجات التنمية العلمية والاقتصادية والاجتماعية . وقد تكون هذه المراكز حكومية أو خاصة بالشركات والمؤسسات ولكنها على أي حال تشمل :

* المكتبة الوطنية .
* شبكة من المكتبات المتخصصة (التي تلبي احتياجات قطاعات معينة من المستفيدين) .
* مراكز توثيق متخصصة (موجهة نحو نوعيات معينة من مصادر المعلومات كتقارير البحوث وبراءات الاختراع والمواصفات القياسية ونحوها) (قاسم : د.ت أ ، ٩١ – ٩٢).

ولكي تتحقق فكرة النظام الوطني للمعلومات على أرض الواقع فلا بد من التخطيط المنظم للهيئات والمؤسسات المعنية بالمعلومات والتوثيق والأرشيف داخل البلد (بالإضافة إلى المراكز الثقافية والأرشيف الوطني) ، وتيسير تدفق المعلومات في كل المجالات بحيث تكون متاحة لجميع المستفيدين . وبعبارة أخرى فلابد من استخدام النظم والتقنيات الحديثة في مجال المعلومات وفقًا لأسس موحدة دوليًا في جمع المعلومات وتنظيمها واختزانها واسترجاعها ووضعها في إطار تنظيم وطني (الهوش : ١٩٨٨ ، ٦١).

ومما سبق يمكن القول إن من بين متطلبات التخطيط لقيام النظم الوطنية للمعلومات :

- القيام بمسح شامل لمصادر المعلومات المتاحة .
- تشجيع استخدام مصادر المعلومات وترويجها .
- العمل على تقديم تقنيات مقبولة على المستويين الوطني والدولي لكي تساعد في نقل المعلومات وتقلل من الازدواجية والإهدار للطاقات .

- استخدام التقنية المتاحة استخدامًا مناسبًا والاقتصار على استيراد التقنية الملائمة للبيئة .
- الدراسة المستمرة والتقييم لحاجات المكتبات ومراكز المعلومات للمهارات والخبرات الفنية .
- وضع التشريعات والموارد المالية والضرورية لإقامة هذه النظم .
- التعرف إلى ردود الفعل لدى المستفيدين من النظام (الهوش: ١٩٨٨ ، ٦٢ - ٦٤).

ويضيف قنديلجي إلى المتطلبات السابقة تأمين وإنشاء إطار قانوني للنظام الوطني للمعلومات مما يساعد على الحصول على الوثائق والمطبوعات المطلوبة للمؤسسات المعنية بتنفيذ النظام ، وتأمين الكفاءات البشرية المتخصصة ، وتسهيل مهمة عقد الاجتماعات المطلوبة لتنفيذ مراحل النظام . وأيضًا تطوير وتحسين القابليات القرائية للأفراد عن طريق المؤسسات التعليمية ، وقيام المكتبات العامة والمؤسسات الثقافية الأخرى بتهيئة وسائل التعليم المستمر بعد إنهاء الطلبة للتعليم الرسمي ، ومد وسائل القراءة بحيث تشمل المدن الصغيرة والقرى والأرياف . وكذلك تأمين السيطرة الببليوجرافية على الإنتاج الفكري، حيث تقع على المكتبة الوطنية مسؤولية رصد الإنتاج المحلي والتعريف به وتأمين ما يمكن تأمينه من الإنتاج الفكري الأجنبي (قنديلجي : ١٤٠٨ ، ٤٧ - ٥٠).

ولا بد من التنويه هنا إلى أنه توجد بعض العقبات التي قد تقف حائلاً دون قيام نظام وطني للمعلومات في دولة من الدول . ومن أبرز تلك العقبات ما يلي :

- نقص الدعم المالي الحكومي وعدم الاقتناع بأهمية النظام ودوره في تعزيز التنمية .
- عدم وجود سياسة وطنية للمعلومات كجزء من السياسة العلمية والتقنية للدولة .
- ضعف التعاون والتنسيق بين العناصر المكونة للنظام في تخطيطه وتنفيذه .

- الإخفاق في توزيع المسؤوليات الوطنية على أجهزة المعلومات .

- نقص الطاقات المؤهلة والمدربة .

- غياب وحدة وطنية مسؤولة عن التخطيط والتنسيق للعناصر المكونة للنظام.

- نقص المعلومات المتعلقة بالمستفيدين واحتياجاتهم ، وعدم وجود نظام فعال (بنية اتصال ملائمة) يربط بين المستفيدين وعناصر النظام .

- ضعف كفاءة المكتبات ومرافق المعلومات القائمة ، ونقص المعلومات المتعلقة بمصادر المعلومات .

- غياب التشريعات اللازمة .

- نقص الإحساس بأهمية المعلومات وقيمتها نظرًا لارتفاع نسبة الأمية ولانخفاض مستوى التعليم والبحث العلمي (وسيلي : ١٩٨٨ ، ٧٩ – ٨٠).

ومن العرض السابق لمفهوم النظام الوطني للمعلومات يتضح أنه توجد تعريفات عديدة لمفهوم هذا النظام. ولغرض الدراسة الحالية فقد تم تبني التعريف الذي اقترحه جودمان GOODMAN في هذا السياق، وهو أن النظام الوطني عبارة عن منظومة من العناصر المترابطة عضويًا ، وتشمل تلك العناصر المؤسسات والخدمات والكوادر التي – عندما يتم ربطها في شبكة (منظومة) منسقة – يتم تنظيمها لتقدم للمستفيدين خدمات معلوماتية وتعليمية وإرشادية تلائم احتياجاتهم المتغيرة وتلبي اهتماماتهم وتتفق مع قدراتهم ومستوياتهم (GOODMAN : 1977 , 344). كما تم أيضًا النظر إلى المكتبة الوطنية على أنها أهم عنصر في بناء النظام الوطني للمعلومات، وذلك نظرًا لموقعها الريادي ولاعتبارات أخرى .

وبناءً على تعريف جودمان المشار إليه فإن مثل هذا النظام غير موجود على أرض الواقع في المملكة في الوقت الراهن ، وبالتالي سيصبح لمكتبة الملك

فهد الوطنية دور جوهري في بنائه أو إرساء أسسه وتعزيز دعائمه والعمل على تكوينه وإنشاء منظومة معلومات على مستوى البلد برمته . ذلك أن النظام الوطني يتكون – كما مر بنا – من المكتبة الوطنية (التي عادة ما تتمحور حولها منظومة المعلومات في البلد) بالإضافة إلى الأنواع الأخرى من المكتبات (المدرسية والعامة والجامعية والمتخصصة) ومراكز المعلومات والأرشيف والإعلام والتوثيق وغيرها من أجهزة المعلومات في الدولة التي تشكل عناصر عضوية في تكوين البنية الأساسية للنظام الوطني للمعلومات .

ويشيد قاسم بالأهمية الملقاة على المكتبة الوطنية في تكوين منظومة المعلومات وخطورة المهام التي تقوم بها والدور القيادي الذي تؤديه في هذه المنظومة ، حيث ظلت هذه المكتبة تمثل " بموقعها البارز في سياق النظام الوطني لمرافق المعلومات المنفذ الرئيس الذي يطل منه المجتمع المحلي على مجتمع المعلومات على المستويين الاقليمي والعالمي . فالمكتبة الوطنية ، بما يتوافر لها من موارد مادية وبشرية ، مؤهلة لأن تشارك في جميع أشكال التعاون وتبادل الوثائق والمعلومات على المستوى الدولي ، فضلاً عن مسؤوليتها في رعاية برامج التنسيق والتعاون وتبادل المنفعة على المستوى الوطني" (قاسم : د.ت ب، ١١٣).

كما يشيد النهاري أيضًا بالمكانة التي تحتلها المكتبة الوطنية في تنظيم المعلومات وبالأهمية التي تحظى بها ، إذ عليها دور مهم ينبغي أن تقوم به ليس على مستوى نظم المعلومات الوطنية فحسب بل على مستوى نظم المعلومات الدولية أيضًا، مثل برامج اليونسكو المعروفة باسم نظام المعلومات الوطني NATIS المبني على فكرة قيام الجهات الحكومية الوطنية بزيادة إمكانية الحصول على المعلومات ذات العلاقة من خلال خدمات الوثائق والمكتبة والأرشيف ، وكذلك تنفيذ برامج إفلا IFLA المتعلقة بالضبط الببليوجرافي العالمي والتوفير العالمي للمطبوعات . وهي برامج قائمة على الاستفادة من جميع إصدارات البلد

الأم وجعل المعلومات حقًا مشاعًا للجميع مهما كان موقعهم الجغرافي . ويمكن أن يتحقق دور المكتبة الوطنية في نظام المعلومات الوطني من خلال :

- توفير الخدمات المكتبية المركزية .
- القيام بدور الريادة بين المكتبات المشتركة في النظام الوطني .
- الإسهام بفاعلية في التخطيط لهذا النظام وتطويره .
- أن يكون لها مكانتها في التعاون الدولي .

وبعبارة أخرى يمكن القول إنه يجب على المكتبة الوطنية أن تسخر وظائفها للعمل على شكل مركز وطني للضبط الببليوجرافي العالمي ، وذلك عن طريق قيام المكتبة باستلام جميع المنشورات من الإنتاج الوطني التي تم إيداعها، والمحافظة على المجموعة الوطنية . وأيضًا الاهتمام بالمشروعات الأخرى المتعلقة بالضبط الببليوجرافي العالمي ؛ مثل النظام الدولي لبيانات المسلسلات ، والترقيم الدولي المعياري للكتب ، ومشروع الفهرس المقروء آليًّا ، وتنفيذ المعايير الدولية الخاصة بالوصف الببليوجرافي للكتب والمسلسلات . ويدخل في هذا الإطار أيضًا إسهامات المكتبات الوطنية في برنامج التوفير العالمي للمطبوعات المبني على فكرة التعاون الدولي بين المكتبات الوطنية ، وذلك من خلال التنسيق بين المكتبات الوطنية باستخدام وسائل معينة من بينها الفهرس الموحد ، وتنظيم اشتراك المكتبات في توفير الخدمات المكتبية ، والاستعارة ، والنسخ ، وتبادل المطبوعات ، ونحو ذلك من الخدمات الأخرى التي تسهل عملية تدفق المعلومات وتداولها على مستوى المحيط الدولي (النهاري: ١٤١٤ ، ٣٢ - ٣٣).

وفي الآونة الأخيرة تحوّل اتجاه المناقشات في أدبيات الموضوع من التركيز على مفهوم المكتبة الوطنية إلى التركيز على الدور الذي تؤديه في نظام المعلومات المحلي والعالمي ومدى إسهامها في بناء هذا النظام . وعلى وجه الخصوص موقعها في الببليوجرافية الوطنية والعالمية ، ومدى إسهامها في توفير المعلومات للاستخدام الوطني والأجنبي ، وما يتوقع مستقبلاً في تحولها من مجرد مراكز وطنية لجمع

الإنتاج الفكري إلى مؤسسات ذات كيان مستقل لتقديم الخدمات المكتبية والمعلوماتية في إطار أنظمة وطنية متكاملة (النهاري : ١٤١٤ ، ٤٣).

ورغم ما للمكتبة الوطنية من دور في خطة التنمية إلا أنه من الملاحظ أن جل أو غالبية أدبيات الموضوع تتجاهل حاجة هذه المكتبة إلى الاضطلاع بدور إيجابي في الخطة الوطنية . "وربما كان مرد هذا التجاهل إلى أن كثيرًا من المكتبات الوطنية قد تقادمت أو أنها نسيت لماذا أنشئت . وربما يكون التجاهل قد حدث نظرًا لميل المكتبة الوطنية مع تقادم العهد بها لأن تصبح أقل اهتمامًا بالمشكلات الوطنية وأكثر اهتمامًا بمجرياتها الداخلية نظرًا لأنها تتحول باطراد إلى متاحف للكتب" (قاسم : ١٤٠٦ ، ٤٩).

وإذا كان الحديث الذي سبق عرضه تناول مفهوم النظام الوطني للمعلومات على إطلاقه فإن للتونسي نظرة حول هذا النظام في بيئة المملكة على وجه الخصوص . فهو يرى أن التعاون والتنسيق بين أجهزة المعلومات المختلفة على شكل شبكات يمثل مرتكزًا أساسيًا في تكوين تنظيم للمعلومات . إلا أنه من الملاحظ في المملكة أن هناك ضعفًا في التعاون بين مرافق المعلومات لأسباب عديدة من بينها غياب دور المكتبة الوطنية في التخطيط والمتابعة . ولعل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية أو مكتبة الملك فهد الوطنية أو كلاهما تمثلان – في رأي التونسي – الجهتين المرشحتين أكثر من غيرهما لتولي زمام القيادة والريادة في التعاون بين المكتبات ومراكز المعلومات على مستوى هذا البلد ، وبالتالي لوضع اللبنة الأولى في قيام نظام وطني . وفي هذا السياق يدعو التونسي بجدية إلى إجراء دراسة وافية عن إمكانية إنشاء شبكة للمعلومات الوطنية في المملكة ووضعها موضع التنفيذ كخطوة نحو التعرف إلى مدى إمكانية بناء النظام الوطني للمعلومات الذي يمثل حلمًا طال انتظاره (التونسي : ١٤١٠ ، ١٣ – ١٤).

ولكن ينبغي أن لا يغيب عن بالنا أن مالاحظه التونسي من غياب دور المكتبة الوطنية في التخطيط والمتابعة يمكن النظر إليه في إطار الفترة الزمنية

لتلك الملاحظة التي تزامنت تقريبًا مع بداية إنشاء مكتبة الملك فهد الوطنية بشكل رسمي (أو ربما قبل ذلك) . الأمر الذي يوحي بأنه بعد تلك السنوات من إنشاء المكتبة فإن الصورة قد تغيرت وأصبح لها في الوقت الراهن دور أكثر فاعلية في تطوير خدمات المعلومات والقيام بالنشاطات التي تعمل على تحسينها . ويؤكد ذلك تلك المعطيات المتمخضة عن المسح الميداني للمهام التي تقوم بها المكتبة في مجالات التعاون والتنسيق وفي مجالات القيادة والريادة ، كما يكشف عن ذلك الفصل الثالث من فصول هذه الدراسة .

نشأة المكتبة الوطنية وتطورها

يمكن إرجاع ظهور المكتبة الوطنية في العصر الحديث إلى سنة ١٧٩٥ (نهاية القرن الثامن عشر الميلادي) عندما قامت الثورة الفرنسية بمصادرة المكتبات الملكية وعدّتها ملكًا للدولة، وتضمن الميثاق الوطني الفرنسي الصادر في تلك السنة قواعد تنص على تحويل المكتبات إلى ملكية للشعب ، وأكد على ضرورة حصولها على نسخ من المطبوعات الوطنية التي تنشر في طول البلاد وعرضها. وقد أصبحت المكتبة الوطنية الفرنسية نموذجًا تحتذيه الدول الأوربية الأخرى بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. فخلال القرن التاسع عشر وبسبب الميثاق الوطني الفرنسي ظهر إلى الوجود ما لايقل عن ثلاثين مكتبة وطنية. وفي النصف الأول من القرن العشرين أنشئ عدد آخر من المكتبات الوطنية لايقل عن أربعين. وبعد الحرب العالمية الثانية وفي النصف الثاني من القرن الحالي ظهر عدد كبير جديد من المكتبات الوطنية بحيث وصل عددها في الوقت الراهن إلى حوالي مئة وعشرين مكتبة. كما أن تلك المكتبات تتوافر الآن في أكثر من نصف دول العالم . وقد لا يكون الشيء اللافت للنظر هو ظهور المكتبات الوطنية بهذا الشكل في العصر الحالي بقدر ما هو الدور الرسمي والوظيفة الرسمية لتلك المكتبات ، واعتراف حكومات الدول بذلك وسن القوانين والتشريعات المؤيدة والمنظمة لذلك الدور (خليفة: ١٩٩٣، ٧٩ - ٨٠).

ويعود الفضل في توسيع نطاق وظيفة المكتبة الوطنية لتضم إلى جانب جمع جميع الإنتاج الفكري الوطني أهم الإنتاج الفكري العالمي بقدر المستطاع إلى بانتزي – أمين مكتبة المتحف البريطاني – الذي أكد على ضرورة أن تضم مكتبة المتحف البريطاني أحسن مجموعات الإنتاج الفكري الإنجليزي وأحسن مجموعات الإنتاج الفكري في كل الدول الأخرى خارج نطاق الدول الناطقة بالإنجليزية. وكانت فكرة بانتزي فكرة عملية وسهلة المنال في وقتها إلا أنه في النصف الثاني من هذا القرن ومع الانفجار الفكري الوطني والدولي وتعدد أشكاله ولغاته فإن فكرة المكتبة الوطنية بمفهومها الشامل تضع المكتبة في موقف لا تحسد عليه وتفرض عليها مهمة بالغة الصعوبة والتعقيد ، ليس فقط من حيث الأموال اللازمة للتزويد وتعقد إجراءاته ولكن أيضًا من حيث عمليات التخزين والحيز المطلوب لذلك ، ومن حيث الصيانة والترميم ، وكذلك من حيث خدمات المعلومات وتقديم العون للباحثين وغير ذلك من التبعات التي قد تجر على المكتبة ما هي في غنى عنه (خليفة: ١٩٩٣، ٨٠ ؛ عزيز : د.ت ، ٢٧).

كما أدى الانفجار الفكري إلى ضرورة التخصص في جمع وتنظيم وتيسير الإفادة من الإنتاج الفكري، وظهرت المكتبات المتخصصة في مختلف المجالات للقيام بهذا الدور وما استتبعه ذلك من ظهور مؤسسات معلومات لم تكن معروفة من قبل، وانعكس ذلك كله على مواقف المكتبات الوطنية في العقود الأخيرة، وذلك على النحو التالي :

- هل تستمر تلك المكتبات في جمع الإنتاج الفكري الوطني كله أم تنتقي منه وتستبعد فئات معينة من الكتب مثل الكتب المدرسية وكتب الأطفال؟
- هل تتوقف عن اقتناء الإنتاج الفكري الأجنبي وتقصر همها فقط على الإنتاج الوطني ؟
- هل يوزع الجهد على أكثر من مكتبة وطنية في الدولة الواحدة، بحيث تتخصص كل منها في مجال معين أو شكل بالذات من أشكال الإنتاج الفكري ؟

لقد طرحت تلك القضايا نفسها على المكتبات الوطنية في العقود الأخيرة ، وكانت هناك دعوة إلى تفكيك تلك المكتبات وتوزيعها على المكتبات المتخصصة. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا من الدول التي رحبت بفكرة الدعوة إلى التفكيك فقامت بتوزيع عبء المكتبة الوطنية على أكثر من مكتبة واحدة تؤدي في مجموعها مهام المكتبة الوطنية . فأنشأت الولايات المتحدة المكتبة الوطنية الطبية والمكتبة الوطنية الزراعية لحمل عبء هذين المجالين المتخصصين عن كاهل مكتبة الكونجرس. كما وزعت بريطانيا عبء المكتبة الوطنية على ثلاث مكتبات ، ومركز ببليوجرافي (مكتبة المراجع، مكتبة العلوم والتقنية، مكتبة الإعارة، مركز إعداد الببليوجرافية الوطنية البريطانية) . كذلك وزعت فرنسا العبء على خمس مكتبات. وبرغم ما حصل من تفكيك للمكتبة الوطنية ومن توزيع لأعبائها على أكثر من مكتبة ، فهي ستبقى كيانًا مستقلاً ونوعًا قائمًا بذاته من أنواع المكتبات (خليفة: ١٩٩٣، ٨١).

وعلاوة على ما سبق فقد أفرزت ظاهرة الانفجار الفكري في النصف الثاني من القرن العشرين اهتمامًا دوليًّا متزايدًا بالمكتبة الوطنية ، وضرورة استمرارها في تأدية دورها كنوع قائم بذاته من المكتبات متميز عن غيره من الأنواع الأخرى. ولقد بدأت منظمة اليونسكو هذا الاهتمام بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للتوثيق ، والاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ، والمجلس العالمي للوثائق منذ مطلع الخمسينات. ففي سنة ١٩٥٢م وأثناء انعقاد الدورة العادية للمجلس العام للاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات في كوبنهاجن انبعثت شعبة خاصة بالمكتبات الوطنية والجامعية. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت قضية المكتبات الوطنية موضوعًا لمناقشات إضافية خلال الاجتماعات السنوية لاتحاد جمعيات المكتبات. وفي عام ١٩٥٥م ، خلال المؤتمر العام للمكتبات ومراكز التوثيق الذي عقد في بروكسل، تم تبني ميثاق عمل في أحد الاجتماعات الفرعية حول مشكلات المكتبة الوطنية. وقد مهد هذا الميثاق الطريق إلى ندوة كاملة عن المكتبات الوطنية في

أوربا . وبعد ذلك عقدت ندوة في بروكسل عـام ١٩٥٧ حـول طـرق الإجـراءات المكتبيـة ، حيـث نـاقش مكتبيـون مـن غـرب أوربـا أسـاليب العمـل فـي المكتبـات بالولايات المتحدة ودول أوربا الغربية بما في ذلك المكتبات الوطنية . وتمخضـت عن هذه الندوة ندوة أخرى متخصصة فـي العـام المذكـور نفسـه عقـدت فـي فينـا حول المكتبات الوطنية في أوربا (خليفة: ١٩٩٣، ٨١ - ٨٢).

إلا أن الندوة الأوربية التي عقدت عـام ١٩٥٨م تمثـل نقطـة بـارزة فـي تـاريخ المكتبات الوطنيـة، حيـث كـان تركيـز النقـاش علـى دور المكتبـة الوطنيـة والوظـائف المناطة بها والخدمات التي تؤديها . وعملت الندوة على تبديد الصـورة التـي يحملهـا البعض عن المكتبة الوطنية من أنها بمثابة مخزن تذكاري للكتـب والوثـائق التاريخيـة والصحف والمطبوعات القديمة . وأجمع الحاضرون على أن لهذا النوع من المكتبات دورًا قياديًّا ورائدًا يتمثل في الحفاظ على الثقافة الوطنية ، وتطوير طرق ونظم موارد المكتبة في البلد من أجل المجتمع بأكمله ، وإقامـة علاقـات تعـاون وتبـادل ثقـافي مـع المكتبات الأخرى داخل الدولة وخارجها (النهاري : ١٤١٤ ، ٩ - ١٠).

وشهد عقد الستينات مزيدًا من المؤتمرات والندوات عن المكتبـات الوطنيـة حيث عقد اتحاد المكتبات البريطانية عام ١٩٦٣م مؤتمـرًا مهمًّـا كـان مـن أخطـر قضاياه المكتبات الوطنيـة بوصفهـا مكتبـات بحثيـة. وخـلال عـام ١٩٦٤م عقـدت حلقة بحث إقليمية عن تطور المكتبات الوطنية في آسيا ومنطقة المحيط الهادي ، وتم تنظيم هذه الحلقة في مانيلا . وفـي الفـترة مـا بيـن ١٩٦٣ - ١٩٦٥م قـامت شعبة المكتبات الوطنية والجامعية في الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبـات بدراسـة مقارنة لوظائف المكتبات الوطنية الأربع الكبرى في بريطانيا وفرنسـا والولايـات المتحـدة والاتحـاد السـوفيتي . وقـد تضمنـت هـذه الدراسـة عـددًا مـن التوصيـات المهمة بشأن التطوير المستقبلي للمكتبة الوطنية (خليفة: ١٩٩٣، ٨٢).

كذلك شهد عقد السبعينات اهتمامًـا متزايدًا بالمكتبـات الوطنيـة ، ففـي عـام ١٩٧٠م عقد اجتماع مهم في كمبـالا لخبـراء تخطيـط خدمـات المكتبـات الوطنيـة

والتوثيق بأفريقيا . وقد أعطى هذا الاجتماع اهتمامًا خاصًا لمشكلات المكتبة الوطنية. وفي سنة ١٩٧١م أنشئ مركز البيانات الإحصائية الخاصة بالمكتبات الوطنية في المكتبة الوطنية الهولندية، ويقوم هذا المركز بإرسال استبانات إلى المكتبات الوطنية بصفة منتظمة ، ويجمع بيانات كاملة عن تلك المكتبات ، ويعمل على تحديثها من حين لآخر. وهذه البيانات يمكن استخدامها لأغراض المقارنة من جهة ، وعند إنشاء مكتبات وطنية جديدة من جهة ثانية . وبلغ الاهتمام بالمكتبة الوطنية قمته في عام ١٩٧٤م حيث برزت في نوفمبر من ذلك العام فكرة إنشاء اتحاد دولي للمكتبات الوطنية أثناء انعقاد مؤتمر مديري المكتبات الوطنية الذي نظمته المكتبة الوطنية الكندية ، وقد نوقشت هذه الفكرة باستفاضة خلال اجتماع المجلس العام لاتحاد جمعيات المكتبات في أوسلو عام ١٩٧٥م. وفي سبتمبر من العام نفسه عقدت منظمة اليونسكو مؤتمر "بين الحكومات لتخطيط البنية الأساسية للتوثيق والمكتبات والأرشيف على النطاق الوطني ". وكان لذلك المؤتمر أثره البالغ في تطوير المكتبات الوطنية في عقد الثمانينات، حيث كان من أبرز نتائج ذلك المؤتمر وتوصياته إعادة صياغة أنشطة المكتبات الوطنية (تنسيق التزويد مع المكتبات الأخرى بالدولة، وتخفيف القيود على استخدام الجمهور لها، والإسهام في تبادل الإعارات، وخلق أشكال جديدة للتعاون بين المكتبات في الدولة) (خليفة: ١٩٩٣، ٨٢ – ٨٣).

ويعتقد خليفة أن فكرة المكتبة الوطنية في مهنة المكتبات لها دلالة خاصة ومعنى محدد، وأن المتأمل في المكتبات الوطنية الموجودة في العالم حاليًا يمكنه تقسيمها إلى ثلاثة أجيال متميزة ، على النحو التالي :

١- الجيل الأول ، وتمثله المكتبات الوطنية الكلاسيكية التي برزت إلى الوجود في عام ١٨٠٠م وما قبله. ويصل عدد تلك المكتبات إلى نحو عشرين مكتبة وعلى رأسها مكتبة الكونجرس والمكتبة البريطانية والمكتبة الفرنسية. ومكتبات هذا الجيل بدأت أساسًا كتلبية لشعارات

الوطنية وكزخرف لهذه الشعارات ، وجاءت مجموعاتها أساسًا من مصادرة المكتبات الملكية لصالح الأمة أو من مجموعات شخصية. وما دامت قد تحولت إلى مكتبات للشعب فإن قانون الإيداع كان لازمًا لتنمية مجموعاتها تنمية شاملة ومحيطة.

جدير بالذكر أن البعض قد لا ينظر إلى مكتبة الكونجرس على أنها مكتبة وطنية بحجة أنها أكبر من أن تكون مكتبة وطنية للولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما هي مكتبة وطنية لدول العالم جميعها . كما أن البعض الآخر يصنفها على أنها مكتبة برلمانية وجدت أصلاً لخدمة الهيئة التشريعية لمجلس الكونجرس الأمريكي . ومن استقراء الباحث للأدبيات حول هذه القضية خرج بنتيجة مفادها أن المكتبة المشار إليها تصنف على أنها المكتبة الوطنية الأمريكية بوصفها تقوم بمجموعة من الوظائف المناطة عادة بالمكتبات الوطنية (١٦ وظيفة سيرد ذكرها لاحقا) . كما أن دراسة النهاري حول المكتبات الوطنية – التي أجريت في الولايات المتحدة – قد عدَّت مكتبة الكونجرس مكتبة وطنية (النهاري : ١٤١٤ ، ٣٧).

٢– الجيل الثاني ، وتمثله المكتبات الوطنية التي ظهرت طوال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى ، ويصل عددها إلى نحو خمسين مكتبة . وقد نشأت متأثرة بالجيل الأول ، ولكنها تطورت فيما بعد تطورًا مختلفًا ، ويأتي على رأس هذا الجيل مكتبة لينين في موسكو ومعظم المكتبات الوطنية في دول أمريكا اللاتينية. وارتبطت غالبية مكتبات هذا الجيل بحكومات الدول ، كما أن بعض مكتبات هذا الجيل واكب إنشاء المؤسسات التعليمية كما حدث في سويسرا واليونان . وكان للحربين العالميتين تأثير عظيم على تلك المكتبات الوطنية، حيث تغيرت حكومات وجاءت حكومات ، وتحولت أهداف وخطط .

٣- الجيل الثالث ، وتمثله المكتبات الوطنية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ، ويصل عددها إلى نحو خمسين مكتبة. وتختلف مجموعات هذا الجيل عن مجموعات الجيلين السابقين من حيث حداثة المجموعات وضعف المجموعات التاريخية والأثرية. ويدير كثير من مكتبات هذا الجيل مدرسة للمكتبات ، ويعير الكتب خارج جدرانه ، ويعد الببليوجرافية الوطنية . كما أن غالبية مكتبات الجيل نفسه تنتمي إلى الدول النامية التي استدعت اختصاصيين وخبراء من الدول المتقدمة أو من اليونسكو للتخطيط لخدماتها. وتقوم هذه المكتبات بدور المكتبة الوطنية والعامة في الوقت نفسه ، وفي بعض الأحيان تقوم بدور المكتبة الوطنية والجامعية (خليفة: ١٩٩٣، ٨٣ - ٨٥).

ومن حيث خدمات تلك الأجيال الثلاثة فيمكن القول بشكل عام إن الخدمات التي تقدمها المكتبات الوطنية إلى قرائها تتفاوت من جيل إلى جيل ، ولكنها تشترك في تقديم بعض الخدمات مثل خدمات الإتاحة، حيث تتيح كل المكتبات الاطلاع الداخلي ، وتيسر الاستخدام لكل المواد بين جدران المكتبة، وإن كانت مكتبات الجيل الثاني تقصر خدمات الاطلاع الداخلي على نوعيات معينة من المستفيدين . أما خدمات الإعارة الخارجية فهي متوافرة في مكتبات الجيل الثالث فقط . كما تتفاوت ساعات الاستخدام ليس من جيل إلى جيل فحسب بل كذلك من مكتبة إلى أخرى داخل الجيل الواحد، حيث تفتح المكتبات على فترتين من التاسعة إلى الظهر ومن السابعة حتى العاشرة مساء في معظم دول أمريكا اللاتينية . وتستمر خدمات الاطلاع الداخلي في الدول الأوربية على مدار الأربع والعشرين ساعة في بعض المكتبات ، والتي تسمح في الوقت نفسه بطلب الكتب مقدمًا بحيث يجدها المستفيد في انتظاره حين وصوله إلى المكتبة (خليفة: ١٩٩٣، ٨٥ - ٨٦).

وبغض النظر عن الأجيال التي مرت بها المكتبات الوطنية في رحلتها الطويلة فإن الشيء الذي يميزها عمّا عداها من مرافق المعلومات الأخرى هو أنها استفادت

من روح الوطنية السائدة مما ساعدها على البقاء والازدهار في وقت كانت تعاني فيه المكتبات الأخرى من الحروب والتخريب (النهاري: ١٤١٤ ، ١٧).

ومما يجدر ذكره في هذا المقام أن دور المكتبات الوطنية تغير بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لعوامل عديدة من بينها الانتشار السريع لصناعة الكتاب ، وتطور العلوم المختلفة ، والتخصص السائد في المجالات ، وظهور أنواع عديدة من المكتبات استجابة للاحتياجات الاجتماعية الجديدة . إضافة إلى أن المكتبات الأصغر حجمًا من المكتبات الوطنية بدأت تحتل مكانة متميزة لكونها تتماشى بدرجة كبيرة مع التيارات المعاصرة للعلوم . ولذا فقد ظهر ولأول مرة أثناء الحرب العالمية الثانية عجز المكتبات الوطنية القديمة الشاملة عن التأقلم بسرعة وفاعلية مع ازدياد الطلب على المعلومات العاجلة من الحكومات والجيوش والاقتصاديين . كما ظهر جيل جديد من رواد المكتبات كان في حاجة ماسة إلى الوصول السريع للمعلومات ولم يكن لديه الوقت الكافي للبحث عن حاجته هذه في مقتنيات إحدى المكتبات الشاملة . وقد أحست العديد من المكتبات الوطنية بأبعاد تلك المشكلات ، وقام بعض المتخصصين بدعوة المكتبات للقيام بتكييف سياساتها وفلسفاتها وفقًا لمتطلبات العالم الحديث ، وبما يتلاءم مع الدور الملقى على عاتق المكتبات الوطنية (النهاري : ١٤١٤ ، ٢١- ٢٢).

ووجدت تلك الدعوة إلى تكييف سياسة المكتبة الوطنية وإعادة النظر في مسؤوليتها صدى طيبًا ، الأمر الذي دعا الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات إلى تأسيس قسم خاص للمكتبات الوطنية والجامعية في عام ١٩٥٢م للمساعدة في توضيح الدور الحديث للمكتبات الوطنية ، وإلى إعداد ندوة فيينا في عام ١٩٥٨م التي كانت بمثابة علامة مميزة على الطريق نحو اكتساب المكتبات الوطنية الطابع الرسمي ، ودلالة على أن المكتبات الوطنية بدأت تدرك حقيقة وضعها والدور الملقى على عاتقها . وكان لنجاح تلك الندوة أثره في إقامة ندوات أخرى تعالج تطور المكتبات الوطنية على الصعيد العالمي . وبذلك انتشرت فكرة

المكتبات الوطنية بسرعة ، وتحول اهتمام العالم إلى هذا النوع من المكتبات . واتخذ الاهتمام مسارًا بعيدًا عن التعريفات والمشكلات التي تواجهها المكتبات الوطنية بوجه عام حيث أصبح منصبًا على المشكلات الخاصة بإنشاء المكتبات الوطنية وإدارتها . كما أصبح الاهتمام منصبًا على مناقشة الوظائف المناسبة التي يجب أن تؤديها المكتبة الوطنية وإسهامها في البرامج العالمية (برنامج الضبط الببليوجرافي العالمي ، برنامج التوفير العالمي للمطبوعات ، النظام الوطني للمعلومات) (النهاري : ١٤١٤ ، ٢٢ - ٢٣).

وعلى مستوى المملكة العربية السعودية لم يستطع المؤلف الحصول على معلومات وافية في هذا الشأن، إذ كل ما استطاع الحصول عليه كان بمثابة إشارات متناثرة هنا وهناك ، مما يؤكد مرة أخرى الحاجة إلى مثل هذه الدراسة ويحفز على إجراء دراسات أخرى مشابهة تتناول المكتبة موضوع الدراسة من جوانبها كافة . ومن الاطلاع على الأدبيات المتوافرة اتضح أن المكتبة الوطنية تعد ظاهرة حديثة النشأة ككيان ، ولكنها كاحتياج وكتخطيط تعود إلى الوراء بعض السنين. ذلك أن التخطيط لهذه المكتبة أخذ عدة مسارات كانت بدايتها التوصية التي نصت عليها المادة الرابعة لخطة وزارة التعليم العالي الخمسية ، التي وردت ضمن خطة التنمية الثالثة (١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ) ، والتي تنص على إجراء دراسة تمهيدية لإنشاء مكتبة مركزية وطنية. وبعد هذه التوصية أصدر وزير التعليم العالي تعليمات بتشكيل لجنة وطنية لدراسة مشروع إنشاء المكتبة الوطنية برئاسته وعضوية وكيل وزارة التعليم العالي ، ووزارة الحج والأوقاف ، ومعهد الإدارة العامة ، ووزارة التخطيط ، ووزارة المعارف ، وجامعة البترول والمعادن ، وجامعة الملك عبدالعزيز . وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات في الفترة ما بين ٩/٨/ ١٤٠٢هـ - ٧/٢/ ١٤٠٣هـ خرجوا منها بتصور كامل لإنشاء المكتبة الوطنية . وقد عدّ ذلك التصور قاعدة أساسية تنطلق منها الدراسة التمهيدية لإنشاء المكتبة المركزية الوطنية ، وخرجت اللجنة أيضًا بتوصية بإسناد

الإعداد لإنشاء المكتبة الوطنية إلى جهة متخصصة لإعداد الدراسات اللازمة لهذه المكتبة ، وبتوصية أخيرة بتشكيل لجنة ثلاثية لمتابعة مشروع المكتبة الوطنية. بالإضافة إلى أن خطة التنمية الرابعة (١٤٠٥ - ١٤١٠هـ) نصت في الأساس الاستراتيجي السادس حول الاهتمام بتنمية المجتمع السعودي على إنشاء المكتبة الوطنية لتشتمل على نظام إيداع لكل مؤلف سعودي (النهاري: ١٤٠٦، ٢٩١).

أما على المستوى العربي فقد قام رحمان REHMAN بإجراء دراسة تهدف إلى التعرف على الوضع الراهن للبنية والتجهيزات الأساسية للمكتبات وخدمات المعلومات في الدول العربية . وكان الغرض من ذلك هو كشف الواقع ، وزيادة إلمام متخذي القرار ومصممي الخدمات والمستفيدين بوضعية المعلومات ، مما يؤدي إلى وضع خطط أكثر واقعية . وكانت الفرضية التي بنيت عليها الدراسة هي أن هناك ستة عوامل جوهرية تؤثر في المفهوم الإجرائي لمصطلح التجهيزات الأساسية INFRASTRUCTURE وهي :

- وضعية المكتبة الوطنية .
- الضبط الببليوجرافي الوطني .
- إتاحة الفهارس الموحدة ، والقوائم الموحدة ، وخدمات التكشيف والاستخلاص .
- الإعداد للتعاون في مجال الإعارة بين المكتبات .
- الاتصال بشبكات المعلومات .
- تطبيق تقنية المعلومات .

ولذا فإن تحليل كل عامل من تلك العوامل الستة على حدة في كل دولة عربية يعطي صورة عن واقع التجهيزات في العالم العربي . وحول تلك العوامل الستة أيضًا تم تصميم استبانة لجمع المعلومات المطلوبة ، كما تم الاستعانة بمسح الإنتاج الفكري باستخدام قاعدتي ايريك وليزا بالإضافة إلى منشورات اليونسكو . وقد عرّف رحمان المكتبة الوطنية بأنها: مؤسسة وطنية مسؤولة عن التخطيط

لخدمات المعلومات ، وتقع على عاتقها مهمة حفظ التراث الفكري الوطني ، والضبط الببليوجرافي على المستوى الوطني ، والبحث والتطوير في المجال ، والتنسيق بين مختلف أجهزة المعلومات في الدولة . ويتكون مجتمع الدراسة من إحدى وعشرين دولة عربية (تم استثناء دولة فلسطين حيث لا توجد لها حدود جغرافية معترف بها عالميًا) . وقد تعذر الحصول على معلومات تتعلق بست دول عربية هي جيبوتي ولبنان وموريتانيا وعمان والإمارات واليمن .

ومن ثم تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي المتمثل في التوزيع التكراري والنسب المئوية لعناصر الدراسة . وحيث إن ما يهمنا في الدراسة الحالية هما العنصران المتعلقان بوضعية المكتبة الوطنية ، وبالضبط الببليوجرافي في العالم العربي فسنقتصر هنا على ذكر النتائج التي تخدم هذين العنصرين على وجه الخصوص . وفي هذا الإطار فقد انتهت الدراسة إلى أن ثماني دول من بين الخمس عشرة دولة عربية (التي أمكن الحصول على معلومات حولها) لا يوجد بها مكتبة وطنية . وهذه الدول هي البحرين والأردن والكويت وليبيا والسعودية والسودان وسوريا والجمهورية العربية اليمنية . وبعض هذه الدول قد عمّدت إحدى المكتبات الوطنية أو العامة لتقوم بمهمة الضبط الببليوجرافي وتطبيق قانون الإيداع . أما بقية الدول السبع التي يوجد بها مكتبات وطنية فإن وظائف تلك المكتبات ونطاق نشاطاتها تختلف من دولة لأخرى . وفيما يتعلق بالضبط الببليوجرافي فقد ثبت أنه من بين الخمس عشرة دولة عربية (التي أمكن الحصول على معلومات حولها) فإن أربعًا منها لا تمارس نشاطات الضبط الببليوجرافي وهي السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية اليمنية . بينما الدول التي تصدر الببليوجرافيات الوطنية هي الجزائر والبحرين ومصر والعراق والأردن والمغرب وتونس (REHMAN : 1989).

وعلى أي حال يجب النظر إلى دراسة رحمان والنتائج التي توصل إليها في إطار الفترة الزمنية التي أجريت فيها حيث إن بعض نتائجها (عدم وجود

مكتبة وطنية في المملكة ، وعدم ممارستها لنشاطات الضبط الببليوجرافي) لا تصدق على الفترة الراهنة .

وخلاصة القول إن تاريخ إنشاء المكتبات الوطنية – بمفهومها الحديث وكنوع متميز من أنواع المكتبات– يعود إلى القرن السابع عشر . وتعد المكتبات الملكية في بعض البلدان الأوربية المنبع الرئيس في هذا الصدد. ومع أن المكتبة الوطنية موجودة منذ القدم فلم تكن بشكلها المتعارف عليه حاليًا، حيث كانت مسخرة لخدمة الملوك والخاصة .

وظائف المكتبة الوطنية ومهامِّها

يعود الاهتمام بطبيعة الوظائف المناطة بالمكتبة الوطنية إلى الخمسينات من هذا القرن ؛ حيث نظمت اليونسكو مؤتمر فينا عام ١٩٥٨م الذي يهدف إلى تحديد مسار المكتبة الوطنية كمؤسسة مهمة في منظومة المعلومات الوطنية ، ويبحث أغراضها والوظائف التي يفترض القيام بها (فرسوني : ١٤١٥ ، ٢٥)، ومنذ ذلك الحين والاهتمام بالقضية نفسها سائر على أشده ، ومن الملاحظ تعدد وجهات النظر حيال الوظائف التي تقوم بها المكتبة الوطنية والمهام الملقاة على عاتقها كمكتبة الدولة. وفي هذا الإطار قام الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات عام ١٩٧٣م بعقد مؤتمر عن وظائف المكتبات الوطنية ومهامها، حيث حدد المؤتمر تلك المهام على النحو الآتي :

١- جمع الإنتاج الفكري للدولة وحفظه .

٢- جمع عيون الإنتاج الفكري الأجنبي وحفظه وتيسير استخدامه من جانب الباحثين في الدولة.

٣- إعطاء اهتمام خاص بالمواد الخاصة مثل الخرائط والموسيقا والصور والأفلام .

٤- جمع وحفظ المخطوطات والكتب النادرة التي تعد تراثًا وطنيًا.

٥- إعداد البيانات الببليوجرافية المناسبة وحفظها .

٦- تكشيف الإنتاج الفكري الوطني ونشر الببليوجرافية الوطنية.

٧- توزيع الفهرسة المنقولة.

٨- إعداد فهرس موحد وطني مركزي.

٩- السيطرة على خدمات الإعارة الوطنية.

١٠- الإسهام في التبادل الدولي للمطبوعات.

١١- تقديم الاستشارات للمكتبات الأخرى.

١٢- تدريب أمناء المكتبات في الدولة.

١٣- تنسيق سياسات التزويد ومشروعات التوثيق ومشروعات الميكنة على مستوى الدولة.

١٤- القيام بدور الوسيط بين المكتبات الأجنبية والمكتبات المحلية في جميع المشروعات التعاونية.

ورغم أن المؤتمرين لم يتفقوا تمامًا على الوظائف الآنفة الذكر، فقد اتفقوا على أن مفهوم المكتبة الوطنية هي تلك التي تسعى إلى تجميع كل الإنتاج الفكري الوطني وحفظه للأجيال المتعاقبة، وهي ذاكرة الدولة والمرآة الصادقة لما وصل إليه أبناؤها من مستوى فكري (خليفة: ١٩٩٣، ٧٣ - ٧٤).

وفي وثيقته حول المبادئ التوجيهية المقترحة للمكتبات الوطنية قام سيلفستر بحصر الإنتاج الفكري المتعلق بالمهام التي يوجد بشأنها اتفاق واسع في الآراء ، وأشار إلى مجموعة من أفضل المؤلفات في هذا الشأن. وكانت خلاصة ما توصل إليه هي أنه يمكن تقسيم مهام المكتبة الوطنية إلى ثلاث فئات هي :

- مهام أساسية (تلك التي تضطلع بها معظم المكتبات الوطنية وبدونها لايجوز إطلاق صفة وطنية على مكتبة ما) .

- وظائف مستحسنة (تلك التي تضطلع بها معظم المكتبات الوطنية في العالم الصناعي) .
- وظائف اختيارية (تلك التي يضطلع بها عدد قليل من المكتبات الوطنية) .

ولم يعط سيلفستر توضيحًا للمقصود بالفئات المشار إليها ، ولم يسرد أمثلة لها (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٢).

وتتلخص الوظائف الأساسية للمكتبة الوطنية في نظر لاين Line في ستة مجالات هي :

- جمع الإنتاج الفكري الصادر في الدولة أو عنها .
- الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري الصادر في الدولة .
- إتاحة الوصول إلى الإنتاج الفكري العالمي .
- الوصول إلى الوثائق .
- تخزين المطبوعات وتبادلها .
- تحليل المعلومات وتقديمها لمن هم بحاجة لها (LINE : 1984 , 44).

وتشير ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العالمي للمكتبات الوطنية " نحو القرن الحادي والعشرين " المقام في تايبيه (جمهورية الصين الوطنية) للفترة ما بين ٢٠ - ٢٤ أبريل ١٩٩٣م إلى أن دور المكتبة الوطنية في العصر الحالي بدأ يتغير مع التوجهات الحديثة والمستقبلة ، والتحديات التي تواجهها تلك المكتبات في مجالات عديدة ، ويفرض عليها بالتالي التكيف مع تحديات العصر مثل وسائط النشر الجديدة، والمتطلبات والضغوط الجديدة بالإضافة إلى تقلص الميزانية في أغلب الحالات. وتمثل تقنية المعلومات والاتصالات قمة تلك التحديات ومن بينها القيود التي قد يفرضها المنتجون أو الموزعون على استخدام المواد المخزنة في أشكال إلكترونية. وفي الوقت نفسه فإن التقنية تفتح المجال

لتقديم خدمات جديدة وتتيح الفرصة للوصول إلى المستفيدين آليًا وللوصول إلى مصادر المكتبات الأخرى. كما أن التوجه الحالي ينصب على الخدمات أكثر مما ينصب على التزويد. ومع أن تجميع التراث الوطني سيظل مهمًا للمكتبات الوطنية، إلا أنه سيوجه بشكل مباشر نحو تلبية احتياجات السوق (Line: 1993, 87).

كما يشير وان Wan في معرض حديثه عن وظائف المكتبة الوطنية من منظور المجتمع المعلوماتي إلى أنه يجب إعادة النظر في تلك الوظائف في الوقت الذي أصبح التركيز فيه ينصب على الوصول إلى المعلومات أكثر مما ينصب على تجميع التراث. ومع أنه من غير الممكن التنبؤ بما ستحدثه التطورات التقنية من تأثيرات وتغييرات على المكتبة الوطنية، فهناك أدوار محددة ستظل أساسية لمكتبة الدولة. فأساليب الباحثين في البحث عن المعلومات قد تغيرت أو لا تزال في طريقها إلى التغيير ، مما يفرض على المكتبة مواجهة تلك التطورات والتكيف معها من خلال تعزيز البنية الأساسية للوظائف المتاحة ، وإحداث خدمات جديدة ، والقيام بدور أساس في تعزيز القراءة والمعيارية والتبادل العالمي (Wan: 1993, 319).

ويعتقد وان Wan أن المكتبات الوطنية تشترك في السعي نحو تحقيق أهداف مشتركة ، ولذا فهي تتشابه في وظائفها التي يمكن تلخيصها على النحو الآتي :

- تجميع التراث الوطني للأمة ولمواطنيها.
- القيام بوظيفة المكتبة البحثية الشاملة ومركز المعلومات الوطني الذي يلبي الاحتياجات المتنوعة.
- القيام بوظيفة مركز الإيداع الوطني لمنشورات الوطن بما في ذلك لغات الأقليات وبعض الجاليات الأجنبية.
- إنشاء وتوزيع التسجيلات الببليوجرافية لمنشورات الوطن ، والقيام بالتنسيق الوطني للبرامج الببليوجرافية التعاونية.

- تجميع مطبوعات الدولة وتنظيمها وحفظها بما في ذلك الوثائق الرسمية والخرائط وغيرها.
- إجراء تبادل للمطبوعات الحكومية والمواد الأخرى مع بقية البلدان.
- تقديم خدمات المعلومات للمؤسسات الحكومية والمنظمات الإدارية.
- تطوير وتنسيق الخدمات المكتبية للفئات الخاصة كالمكفوفين.
- القيام بدور قيادي في تطوير ميكنة المكتبة والشبكات والمعيارية.
- تعزيز الوصول إلى المعلومات (Wan: 1993, 306 - 307).

وصنف همفري HUMPHREYS الوظائف التي يجب أن تقوم بها المكتبة الوطنية تحت ثلاثة محاور أساسية تتمثل في : وظائف أساسية ، وظائف مرغوبة، ووظائف غير أساسية . وتتمثل الوظائف الأساسية في :

- القيام بجمع الإنتاج الفكري الوطني .
- العمل كمكان للإيداع الرسمي لإصدارات البلد .
- اقتناء كمية كبيرة من الإنتاج الفكري العالمي .
- نشر الببليوجرافية الوطنية .
- القيام بدور المركز الوطني للببليوجرافيا .
- نشر الفهارس وإقامة المعارض .

أما الوظائف المرغوبة فتتمثل فيما يلي :

- الإعارة بين المكتبات .
- حفظ جميع المخطوطات الوطنية .
- القيام بالبحوث والدراسات في مجال المكتبات .

وبالنسبة للوظائف غير الأساسية فتتمثل في الآتي :

- التبادل الدولي لخدمات المعلومات .
- توزيع المطبوعات ذات النسخ المكررة .

- تجهيز الكتب الخاصة بالمكفوفين .
- التدريب المتخصص .
- المساعدة في نشر الأساليب الفنية للمكتبات (HUMPHREYS : 1966).

ونتيجة لاستقرائه للأدبيات المتعلقة بوظائف المكتبة الوطنية التي طرحها الخبراء البارزون في المجال مثل همفري ، وجيتتج ، ولاين ، وغيرهم توصل النهاري إلى أنه لا يمكن قبول قوائم قديمة كقاعدة مسلمة لوظائف المكتبة الوطنية نظرًا للتغير الذي طرأ على المجتمعات التي تحوي تلك المكتبات ، ونظرًا لوجود العديد من البرامج المتطورة التي أصدرتها هيئة اليونسكو بالتعاون مع بعض الاتحادات والهيئات وغيرها ، الأمر الذي دعا إلى تغير صورة المكتبة الوطنية ، وإلى ظهور وظائف جديدة أنيطت بالمكتبة الوطنية لكي تتماشى مع تطور خدمات هذا النوع من المكتبات على المستوى العالمي . ونتيجة لذلك فقد اقترح النهاري قائمة بوظائف المكتبة الوطنية (موضحة في الفقرة اللاحقة) بناء على تحليل الإنتاج الفكري ، والاستعانة باستبانة تم توجيهها إلى خمسين مكتبة وطنية في العالم (استجاب منها للاستبانة ٨٢٪) ، والقيام بزيارات ميدانية لعينة من تلك المكتبات في مختلف بقاع العالم . ولذا فقد أمكن الوصول إلى معرفة أهم الوظائف المرتبطة بالمكتبات الوطنية في الوقت الراهن ، كما أمكن وضع تصميم جديد لتصنيف تلك الوظائف . فبينما كان النمط السائد هو تصنيف وظائف المكتبة الوطنية إلى : مهمة ، وضرورية ، وليست ضرورية ؛ فقد رأى النهاري أن هذا تصنيف غير عملي لأن المكتبات تختلف في ممارساتها لوظائفها عن بعضها البعض ولها أهداف وتوجهات متعددة أكثر مما هو مهم وضروري وغير ضروري (النهاري : ١٤١٤ ، ٩ - ١٢).

وفي المقابل اقترح النهاري تصنيفًا لوظائف المكتبات الوطنية مغايرًا للتصنيفات السائدة ، ومبنيًا على فكرة أن مهام المكتبة الوطنية قد اتسعت ، وأن خصائص المكتبة قد تغيرت تبعًا للتغيرات التي أصابت المجتمع الدولي برمته . وهذا

يعني أن النظرة الحديثة لوظائف المكتبة الوطنية تقتضي وضع تلك الوظائف بحسب أولويات تطبيقها، حيث يمكن ترتيب تلك الوظائف على النحو الآتي :

١- **وظائف الأولوية الأولى**، وتشمل ما يلي :

- أن تكون المكتبة الوطنية مقرًا للإيداع القانوني.
- أن تكون مركزًا لتجميع الإنتاج الفكري الوطني.
- أن تقوم بتجميع الإنتاج الأجنبي (ما كتب حول الوطن، وما كتب بواسطة أبناء الوطن ونشر في الخارج، وما كتب في موضوع معين تحدده المكتبة).
- إنتاج الببليوجرافية الوطنية.
- أن تكون مركزًا ببليوجرافيًا وطنيًا.
- أن تطور وتجهز قاعدة معلومات ببليوجرافية وطنية.

٢- **وظائف الأولوية الثانية**، وتشمل ما يلي :

- جمع المخطوطات الموجودة في الوطن وحفظها وتنظيمها .
- تجهيز فهرس المكتبة ليكون في متناول المكتبات ومراكز المعلومات الأخرى.
- الاشتراك في برامج التخطيط للخدمة المكتبية على النطاق المحلي.
- أن تكون مركزًا لتبادل المطبوعات على النطاق الوطني والدولي.
- إنتاج الفهرس القومي الموحد.
- تقديم الخدمات للمصالح والمؤسسات الحكومية.
- تقديم خدمات التكشيف للدوريات المحلية.

٣- **وظائف الأولوية الثالثة**، وتشمل ما يلي :

- إصدار معايير وطنية لمعالجة المعلومات.

- تقديم خدمات الاتصال بشبكات المعلومات العالمية.
- تقديم العون في تقنية معالجة المعلومات.
- إدارة برنامج الفهرسة في المطبوع (CIP) .
- إصدار الأبحاث في مجال الخدمة المكتبية.
- تقديم الكتب الخاصة بالمكفوفين والمعاقين (النهاري: ١٤٠٧، ٢١ - ٢٢).

ويلخص قاسم المهام التي تضطلع بها المكتبة الوطنية في النقاط التالية :

١- تجميع الإنتاج الفكري الوطني والعالمي وتنظيمه وصيانته .

٢- إصدار الوراقية (الببليوجرافية) الوطنية .

٣- تبادل المطبوعات وغيرها من أوعية المعلومات على المستوى العالمي.

٤- إعداد الفهارس وغيرها من الوسائل الإرشادية التي تيسر الإفادة من المقتنيات .

٥- تطوير أدوات العمل في المكتبات ومرافق المعلومات .

٦- تنمية الموارد البشرية في المجال وتوفير مقومات التطوير المهني .

٧- تدريب المستفيدين من المكتبات ومرافق المعلومات .

٨- إعداد الوراقيات المتخصصة ونشرها .

٩- المشاركة في برامج التعاون وتبادل المنفعة بين المكتبات المناظرة على المستوى الدولي .

١٠- إعداد الدراسات والبحوث التي تهدف للتعرف إلى المستفيدين وأنماط تعاملهم مع المكتبة .

كما يشير قاسم إلى أن مهام المكتبة الوطنية قد تمتد في بعض الدول لكي تشمل تقديم الخدمات للمجلس النيابي كما الحال في مكتبة الكونجرس الأمريكية ومكتبة البرلمان اليابانية . ويمكن أيضًا أن تقوم المكتبة الوطنية

بمهام الأرشيف الوطني لسجلات الدولة (ما لم توجد إدارة مستقلة لهذا الغرض) ، وأن ترعى الخدمة المكتبية العامة خاصة في الدول النامية كمصر والمكسيك (قاسم : د.ت ب ، ١١٣ - ١١٤).

والمكتبة الوطنية في نظر رحمان REHMAN تكون عادة مسؤولة عن تجميع الإنتاج الفكري الوطني ، والضبط الببليوجرافي على المستوى الوطني ، وإجراء البحوث والتطوير في المجال ، والتنسيق بين مختلف عناصر نظام المعلومات الوطني (REHMAN : 1989 , 449).

ومن وجهة نظر اليونسكو، فإن المكتبة الوطنية مسؤولة عن طلب نسخ من جميع المطبوعات المنشورة في الدولة وحفظها ، وتعمل كمكتبة إيداع بواسطة قانون معين أو بأي إجراء آخر ، وتقوم بكل أو ببعض الوظائف التالية :

- إنتاج الببليوجرافية الوطنية .
- استيعاب الإنتاج الفكري الأجنبي بما في ذلك الكتب المؤلفة عن الوطن.
- القيام بوظيفة المركز الببليوجرافي الوطني .
- تجميع الفهرس الموحد .
- نشر الببليوجرافية الوطنية الراجعة .

ولذا فإن المكتبات التي يطلق عليها وطنية لكن وظائفها لا تتفق مع الوظائف المشار إليها لا ينبغي أن تصنف - حسب رأي اليونسكو - ضمن المكتبات الوطنية (النهاري : ١٤١٤ ، ٢٠).

ومن استعراضه لوظائف المكتبات الوطنية في الإنتاج الفكري لاحظ لاين Line أن هناك ثلاث وظائف مشاعة على المستوى العالمي وهي :

- تجميع التراث .
- الضبط الببليوجرافي .
- حفظ تراث الأمة للأجيال القادمة .

إلا أنه حتى هذه الوظائف الثلاث لاتقوم بها دومًا المكتبات الوطنية في الدول المتقدمة ، ومن ذلك أن المكتبة الملكية الهولندية – على سبيل المثال – لايتوافر لديها قانون للإيداع . وفي دول أخرى تتوزع مطبوعات الدولة على عدة مكتبات ، بينما الولايات المتحدة الأمريكية لايوجد لديها ببليوجرافيا وطنية. وقد لايستغرب هذا التنوع في الوظائف والمهام إذا وضع في الحسبان اختلاف نشأة وتطور المكتبات الوطنية عبر الزمان والمكان (Line: 1993, 90).

ومما هو جدير بالذكر في هذا السياق ما أشار إليه الصوفي في معرض حديثه عن وظائف المكتبات الوطنية، حيث يدرج من بينها الإشراف على المكتبات العامة ، وتزويدها بالمقتنيات ، وإثرائها بمختلف أوعية المعلومات (الصوفي : ١٤١٢ ، ٥٣).

وإذا كانت الحقائق آنفة الذكر قد أعطت صورة إجمالية لوظائف المكتبة الوطنية ومهامها ، فإن الحقائق التي سيرد ذكرها تعطي صورة مفصلة لتلك الوظائف مصنفة تحت المحاور الأساسية لهذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

تجميع التراث الوطني

إن الوظيفة الأولى والأساسية للمكتبة الوطنية في أية دولة من دول العالم تعد وظيفة تقليدية تتمثل في تجميع الإنتاج الفكري للأمة، وذلك بغرض التأكد من التجميع الشامل ، وتمثيل التراث الوطني (العلمي والأدبي والتاريخي والفني وجميع ما له صلة بالعادات والتقاليد والأعراف السائدة في الدولة وما يعكس فكر أبنائها وتصوراتهم وتوجهاتهم وطريقة تفكيرهم) ، وذلك في شكل سجل موثق يعبر عن إنتاج المعلومات في الوطن. ورغم أن المكتبة الوطنية تطمح إلى جمع كل الإنتاج الفكري المطبوع إلا أن التطبيق العملي لهذا المبدأ فيه صعوبة كبيرة حتى لو جعلت المكتبة تركيزها على جمع الكتب والدوريات فقط بل وحتى لو طبق قانون الإيداع بحذافيره، لأن شمولية التغطية مهمة جسيمة للغاية . ولذا فإن مبدأ الجمع الكلي يجب النظر إليه على أنه مبدأ نسبي ؛ ذلك أن هناك بعض

المواد المطبوعة على المستوى المحلـي لاتخضـع للتـداول ، وهنـاك بعـض آخـر مطبوع على المستوى الخاص وقد لاتتمكن المكتبة من الحصـول عليـه بـالطرق التقليدية . ومع أن المكتبـة الوطنيـة تعـد المكـان الطبيعـي لحفـظ أوعيـة المعرفـة البشرية إلا أن بعض الدول قد أنشأت مراكز أرشيف متخصصة في حفـظ أنـواع معينة من الأوعية مثل الأفلام والمواد الصوتية ونحوها (LINE : 1984 , 44 - 45).

ويقصـد بمفهـوم " الإنتـاج الفكـري " جميـع مـا يفـرزه العقـل البشـري مـن معلومات سواء كانت على شـكل كتـب أو دوريـات أو مصغـرات فلميـة أو مـواد سمعية بصرية أو سـجلات حاسـوبية أو أقـراص مليزرة. وتتفـق جميـع البحـوث والدراسات حول المكتبـات الوطنيـة علـى أن الوظيفـة الأساسية لهـذا النـوع مـن المكتبات هي اقتناء الإنتاج الفكري للبلد وحفظه وجعلـه فـي متنـاول القـراء. وإذا كان مفهوم الإنتاج الفكري متفقًـا عليـه مـن لـدن المتخصصيـن ومـن لـدن الـدول أيضًا، فإن الخلاف يدور حول مفهوم " الوطنية " ونطاقها وأبعادها. ذلـك أن هـذا المفهوم قد يقصد به :

- ما ينتجه أبناء الدولة فقط على أرض الدولة .
- ما ينتجه أبناء الدولة وحدهم على أرض الدولة أو خارج أرض الدولة.
- ما ينتجه أبناء الدولة والأجانب المقيمون على أرض الدولة.
- ما ينتجه أبناء الدولة والأجانب المقيمون على أرض الدولة ، وما ينشره ناشرو الدولة خارج حدود الدولة.
- ما ينتجه أبناء الدولة والأجانب المقيمون على أرض الدولة ، وما ينشره ناشرو الدولة خارج حدود الدولة، ومـا يقـوم برعايتـه رعـاة الدولـة فـي الداخل والخارج على السواء.
- ما ينتجه أبناء الدولة في الداخل والخارج، وما ينشره الأجانب المقيمـون على أرض الدولة، وما ينشره ناشرو الدولـة خـارج الحـدود، ومـا يقـوم

رعاة الدولة برعايته في الداخل والخارج، وما ينشر في خارج الدولة من إنتاج فكري عن الدولة أيًا كان موضوعه أو معالجته سلبًا أو إيجابًا وأيًا كان مؤلفه.

" وتبعًا لقانون إنشاء المكتبة الوطنية ولوائحها يتحدد مفهوم الإنتاج الفكري ونطاقه الوطني في أية دائرة من الدوائر الست السابقة أو مزيج منها. وتلتزم المكتبة الوطنية بتلك الدائرة طيلة فترة سريان قانون الإنشاء أو اللائحة، ويمكنها التحرك من دائرة إلى أخرى اذا تغير قانون الإنشاء واعتنق دائرة أخرى " (خليفة: ١٩٩٣، ٧٤ - ٧٥).

ويتمثل الوضع المثالي في أن تكون مجموعة المؤلفات الوطنية المودعة لدى المكتبة الوطنية شاملة بقدر الإمكان، وينبغي أن تتضمن مطبوعات في جميع الموضوعات والأشكال واللغات. وقد تجمع بعض المكتبات الوطنية أيضًا الأوسمة والقطع النقدية والطوابع والكتابات المحفورة على الحجر. وبالطبع فإن السياسات المتبعة في تجميع التراث الوطني تختلف من بلد لآخر. ولذا فإن أفضل حل يضمن التجميع هو الإيداع القانوني. ويحدث في بعض الأحيان أن تضطلع بمهمة التجميع إحدى المكتبات الجامعية في البلد، كما قد تكلف مؤسسة متخصصة ملائمة بهذه المهمة جزئيًا بالنسبة لأنواع معينة من المواد (مثل المركز الوطني للتوثيق في المغرب المكلف بإدارة المطبوعات الحكومية ومكتبات الأفلام السينمائية وغير ذلك). وتختلف مواقف الدول من بعض المواد المطبوعة التي قد تكون ضئيلة أو عديمة القيمة للباحثين مثل الإعلانات الخاصة بالاجتماعات والإعلانات التجارية والدعوات لحضور حفلات الزفاف أو المآتم وبطاقات الزيارة والتقويمات والجداول الزمنية والكتب المصورة للأطفال ونحو ذلك (سيلفستر: ١٤١٣، ٧ - ٨).

ولمساعدة المكتبة الوطنية على تحقيق الهدف المتمثل في تجميع الإنتاج الفكري الوطني تضع الدولة تشريعًا يعرّف بالإيداع القانوني ، وبموجبه يتحتم

على كل ناشر أو طابع أو مؤلف أو عليهم جميعًا أن يودعوا في المكتبة عددًا من النسخ من كل إنتاج فكري يصدرونـه . ويحـدد التشـريع عـدد النسـخ وصفاتهـا ، والوقت الذي يتم فيه الإيداع ، والعقوبات المفروضة على من لا يلتزم بالتجـاوب مع التشريع (خليفة: ١٩٩٣، ٧٤). وعن طريق الإيداع القـانوني يتم فـي العـادة اقتنـاء المطبوعات الوطنية (فيما عدا المطبوعات القديمة التي نشرت قبل إنشاء المكتبة الوطنية)، أما المؤلفات الأجنبية فيتم اقتناؤها عـن طريـق الشـراء أو الإهـداء أو التبادل. ويعد قانون الإيداع بمثابة نظام تفرضه الدولة وتـودع بموجبـه نسـخ مـن المطبوعات، ولابد لمثل هذا النظـام أو التشـريع أن يحـدد تحديـدًا واضحًـا معنـى جميع المصطلحات الرئيسة المستخدمة في القـانون ، وأن تذكـر أهدافـه وتوضـح الأشياء التي يجب إيداعها وكميتهـا، وتوضـح الاستثناءات المرتبطـة بالقـانون . ويفترض أن تغطي تشريعات الإيداع جميع ما يطبع على الصعيد الوطنـي سـواء كـان المؤلـف مواطنًـا أو أجنبيًـا. وتشـمل أنـواع المطبوعــات الكتــب والكتيبــات والدوريات والصحف والمسلسلات والمدونات الموسـيقية والخرائـط والتسـجيلات الصوتيـة والبصريـة وأسـطوانات الفونوغـراف والشـرائط والأفـلام والشـرائح المصـورة والمطبوعــات المصغـرة. ويسـتثنى مـن ذلـك عــادة المطبوعــات الخصوصيـة ذات الطـابع السـري التـي لاتتـاح للتوزيـع العـام ، وأيضًـا المـواد المطبوعة التي تتألف أساسا من أوراق خالية (سيلفستر: ١٤١٣، ١٠ – ١٢).

وفي دراسة لخليفة حول المكتبات الوطنية أشـار فيهـا إلـى أن أول دولـة يعتقد أنها أصدرت قانونًـا للإيـداع كـانت فرنسـا سـنة ١٥٣٧ ، تلتهـا بعـد ذلـك النمسـا، ثـم السويد فالدانمرك وإسبانيا. وقد وجد خليفـة أن هنـاك نحـو تسـعين مكتبـة وطنيـة مـن مجموع المئة والعشرين مكتبة التي شملتها دراسته تتمتع بشـكل أو بـآخر مـن أشـكال الإيداع القانوني. ويتفاوت الإيداع من دولة إلى أخـرى ؛ فبعـض الـدول تطلـب عـددًا من النسخ بينما دول أخرى تطلب نسخة واحدة. ومن الدول ما يطلب مـن الطـابع أن يودع ، بينما دول أخرى تطلب من الناشر أو المؤلف أن يودع. كما أن بعض الـدول

تستثني مطبوعات معينة من الإيداع. وعلى الرغم من أن معظم قوانين الإيداع وحقوق المؤلفين قد صدرت في أيام المطبوعات فقط، فهي تنفتح من حين إلى آخر لتضم الأوعية الجديدة للمعلومات مثل الصور والأفلام والتسجيلات الصوتية وملفات البيانات المقروءة آليًا وأقراص الليزر (خليفة: ١٩٩٣، ٩٢).

ويشير النهاري في دراسته التي تناولت تاريخ المكتبات الوطنية ووظائفها وواقعها إلى أن القانون الأول الخاص بالإيداعات القانونية قد صدر في مونبليه فرنسا عام ١٨٣٧م وذلك بهدف الرقابة على المطبوعات وحماية حقوق المؤلفين. ووجد النهاري في دراسته أن الالتزام الخاص بالإيداع كان منوطًا بعمليات النشر. وفي ٢٢ بلدًا يعد الإيداع من مسؤولية الناشر ، وفي خمسة بلدان يعد الإيداع من مسؤولية المطبعة التي تتولى طباعة الكتب ، بينما في بلد واحد (تايوان) فإن مسؤولية الإيداع القانوني تقع على عاتق المؤلف . وفي ثمانية بلدان يتحمل الناشر والطابع هذه المسؤولية . وبعض البلدان تلزم المؤلف بإيداع نسخ من كتبه التي تم طبعها في الخارج (النهاري : ١٤١٤ ، ٦٠ - ٦١).

ولاحظ سيلفستر تفاوت عدد النسخ التي ينبغي إيداعها تفاوتًا كبيرًا من بلد لآخر بحسب الأهداف المنشودة، ودرجة استقلال صناعة النشر ، أو خضوعها لرقابة الدولة . ويرى البعض أن الحد الأدنى المعقول قد يتمثل في نسختين، على أن يخفض هذا العدد إلى نسخة واحدة بالنسبة لبعض المواد (سيلفستر: ١٤١٣، ١٣ - ١٤).

ورغم أن مكان الإيداع الطبيعي هو المكتبة الوطنية؛ فإن هناك بعض الاستثناءات لهذه القاعدة ، فقد تشترك أحيانًا مع هذه المكتبة مكتبات أخرى في تطبيق القانون مثل المكتبات الجامعية أو المتخصصة وأحيانًا العامة. وهناك بعض المكتبات الوطنية التي لاتتمتع بالإيداع وتعتمد على الشراء والإهداء والتبادل حتى فيما يتعلق بالإنتاج المحلي ، والبعض الآخر من تلك المكتبات يتمتع بإيداع جزئي (يحصل على الإنتاج الفكري الوطني بسعر مخفض) (خليفة: ١٩٩٣، ٧٦ ؛ سيلفستر : ١٤١٣ ، ١٣).

والواقع أن تجميع التراث الوطني يضع على عاتق المكتبة الوطنية مسؤولية كبيرة فيما يتعلق بصيانة المواد المحفوظة . وهذه تمثل في حد ذاتها مشكلة ليست بسيطة خاصة فيما يتعلق بالمواد القديمة التي تكون أوراقها عادة من النوع الرديء ، بل وحتى لو كانت أوراقها جيدة فإنها ستبلى مع مرور السنين . الأمر الذي يفرض على المكتبة تبعات في حفظ المواد في حالة سليمة لمدة طويلة ، كما يفرض عليها رصد مبالغ مالية كافية للصرف على عمليات الصيانة والترميم ونحوها . ومع أن من بين البدائل المطروحة هنا تحويل المواد إلى مصغرات ميكروفلمية أو حفظها على أقراص فلمية إلا أن هذه أيضًا بحاجة إلى التنظيم وإلى تكاليف مالية قد لا تتيسر لكل المكتبات . وقد بدأت المكتبات مؤخرًا تدرك حجم المشكلات المرتبطة بالحفظ سواء فيما يتعلق بحفظ الأوعية نفسها أو بالتكاليف المالية أو ببقاء الأوعية في حالة جيدة لمدة طويلة (LINE : 1984 , 45).

كما أن هناك مشكلة أخرى – متمخضة عن مسؤولية المكتبة الوطنية تجاه تجميع التراث الوطني – تتمثل في جعل المواد متاحة للمستفيدين . وهذا قد يتعارض مع مبدأ الحفظ الموضوع على كاهل المكتبة، حيث إن الاستخدام المتكرر يحدث تمزقًا وتلفًا في المواد المستخدمة ، كما قد يكون هناك بعض الخطورة في فقدان المواد أو تخريبها . والمشكلة الأكثر تعقيدًا في هذا السياق هي وجود أنواع عديدة من أوعية المعلومات في الوقت الراهن ، وكل نوع منها قد يحتاج إلى نوع خاص من الميكنة لاستخدامها . وتشهد الميكنة سرعة في تغير الأنواع والماركات مما يجعلها أحيانًا متقادمة . الأمر الذي يفرض على المكتبة متابعة الجديد وبالتالي دفع ما يترتب على ذلك من مبالغ مالية (LINE : 1984 , 45 - 46).

هذا فيما يتعلق بالإيداع بشكل عام ، أما فيما يتعلق بالإيداع على مستوى المملكة العربية السعودية فقد صدر نظام الإيداع السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم (م / ٢٦) وتاريخ ٧ / ٩ / ١٤١٢هـ وكان قد سبقه مرسوم رقم (م/ ١١) وتاريخ ١٩ / ٥ / ١٤١٠هـ بالموافقة على نظام حماية حقوق المؤلف.

ويقصد بالإيداع (في ضوء المرسوم الصادر برقم م / ٢٦ وتاريخ ٧ / ٩ / ١٤١٢هـ) إيداع نسخ من الأعمال الخاضعة لنظام الإيداع إذا أعدت للنشر والتداول بين الناس في مكتبة الملك فهد الوطنية مجانًا على سبيل الإلزام . ويقصد بأوعية المعلومات جميع الأشكال المادية المحتوية على الإنتاج الفكري الإنساني مطبوعًا كان أو مسجلاً أو مصورًا مثل الكتب والخرائط ومطبوعات المكفوفين والأفلام والأشرطة والأسطوانات . بينما يقصد بالمؤلف الشخص الذي قام بإبداع المحتوى الفكري أو الفني للعمل ، بما في ذلك المحقق والمترجم والمختصر والمعلق والشارح والمحرر والمعد والجهة التي صدر منها العمل في حالة عدم وجود مؤلف (مجلس الوزراء : ١٤١٣ ، ١١).

وينص نظام الإيداع السعودي على أن المواد التي يجب إيداعها – التي تخضع للإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية – هي كل عمل فكري أو فني تم إنتاجه داخل المملكة ، أو طبع في الخارج بمعرفة ناشرين أو مؤلفين سعوديين . وتشمل تلك المواد ما يلي :

* الكتب والكتيبات والنشرات والحوليات والقواميس والمعاجم ودوائر المعارف والكشافات والمستخلصات والدوريات والصحف الرسمية وشبه الرسمية والأهلية ووقائع المؤتمرات والأطالس والمصورات والخرائط والمخططات والنشرات الإعلانية والكتب المدرسية والببليوجرافيات والأدلة والمطبوعات الحكومية بأنواعها وأشكالها كافة.
* أوعية المعلومات السمعية والبصرية مثل الأفلام والأشرطة والشرائح والأسطوانات والأقراص والمصغرات الفلمية ومطبوعات المكفوفين وأشرطة وأسطوانات الحاسب الآلي .
* الأعمال الفنية ، ولوحات الأنساب ، وطوابع البريد .
* الرسائل والأطروحات المقدمة للحصول على الماجستير أو الدكتوراه أو ما في حكمهما (مجلس الوزراء : ١٤١٣ ، ١١ – ١٢).

ويلزم بإيداع الأعمال المشار إليها مجموعة أشخاص وهم :

- المؤلف (إذا نشر عمله بنفسه بتمويل منه أو من غيره) .
- الطابع (إذا قام بطباعة عمل من الأعمال على نفقته ، أو ظهر اسم مطبعته على عمل لم يذكر اسم المؤلف أو الناشر فيه) .
- المنتج (إذا موّل إنتاج عمل فني) .
- الناشر (إذا نشر عملاً من الأعمال مهما كان موضوعه وبأي شكل من الأشكال المقروءة أو المسموعة أو المرئية أو المسموعة المرئية) (مجلس الوزراء : ١٤١٣ ، ١٢ - ١٣).

أما الرسائل الجامعية فيلزم بإيداعها الجامعة أو الكلية أو المعهد المجيز للرسالة داخل المملكة، والملحقيات التعليمية أو الثقافية السعودية بالنسبة لرسائل السعوديين المجازة في الخارج (مجلس الوزراء : ١٤١٣ ، ١٣).

بينما المواد التي لا يسري عليها نظام الإيداع السعودي، فتشمل ما يلي :

* الإعلانات التجارية وغير التجارية وقوائم الأسعار وبطاقات الدعوات والزيارات والتهنئة والشهادات والبطاقات والكروت الشخصية وبطاقات البريد .
* البراءات والأسهم والمستندات والأوراق المالية والنقدية ونماذج عقود البيع والإيجار ونحوها .
* النماذج والاستبانات الخاصة باستيفاء البيانات البحثية أو الإدارية أو التجارية الرسمية منها والخاصة .
* المطبوعات الحكومية ذات الطابع السري .
* الأعمال الأخرى التي يحددها مجلس الأمناء في مكتبة الملك فهد الوطنية (مجلس الوزراء : ١٤١٣ ، ١).

وينص نظام الإيداع على أنه " يجب إيداع نسختين من كل عمل يخضع للإيداع ، باستثناء الرسائل الجامعية والأعمال الفنية التي يحددها مجلس الأمناء فيكتفى بنسخة واحدة منها " (مجلس الوزراء : ١٤١٣، ١٢).

الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري الوطني

إذا كان من بين مسؤوليات المكتبة الوطنية تجميع التراث الفكري الوطني فإن هذا التجميع لكي يكون معروفًا للجميع ومتاحًا لهم لابد من حصره والتعريف به والسيطرة عليه وجعله في متناول المستفيدين من الأفراد والمؤسسات ، أي لابد من ضبطه ببليوجرافيًا . ولقد حظيت مشكلة الضبط الببليوجرافي باهتمام منقطع النظير من لدن الباحثين الذين يتفقون على أن الدول النامية لم تصل بعد إلى تحقيق هذا الضبط لإنتاجها المتنامي من المطبوعات .

وتمثل الببليوجرافية الوطنية أهم أدوات الضبط الببليوجرافي في أية دولة ، مما جعلها تحظى بالعناية والاهتمام من لدن الباحثين والممارسين على حد سواء (الدوسري : ١٤١١ ، ٦٩). ويأتي هذا الاهتمام متمشيًا مع التوجه العالمي لإتاحة المعلومات على المستوى الدولي UNIVERSAL AVAILABILITY OF PUBLICATIONS ، والضبط الببليوجرافي العالمي UNIVERSAL BIBLIOGRAPHIC CONTROL الذي يطمح إلى الحصر الببليوجرافي الشامل لجميع المطبوعات في جميع دول العالم . فبدون هذا النوع من ضبط المطبوعات وحصرها على الصعيد العالمي فمن الصعب جدًا الوصول إلى أوعية المعلومات بل قد يكون من المستحيل تمامًا (LINE : 1984 , 46).

ويؤكد فرسوني على أن الضبط الببليوجرافي يشكل " أداة ضرورية لحصر المطبوعات الوطنية وحفظها وتحقيق التعريف بها والاسترجاع لها ، وتبادل المعلومات عن تسجيلاتها الببليوجرافية ، ليس على المستوى الوطني فحسب بل على المستويين القومي ، والعالمي أيضًا " (فرسوني : ١٤١٥ ، ٢٥). كما يؤكد رحمان REHMAN على أن هذا الضبط يمثل أهمية خاصة للباحثين وتزداد تلك الأهمية

في العصر الحديث الذي يشهد ثورة في المعلومات وكثرة في المطبوعات . فمن خلال الضبط يمكن الاحتفاظ بسجل كامل للتراث الفكري للأمة، فضلاً عن كونه آداة أساسية لتعزيز نشاطات مشاركة المصادر وتبادل الخبرات على المستويين الوطني والعالمي (REHMAN : 1989 , 449).

والحقيقة أن الاهتمام بالضبط الببليوجرافي يشكل ظاهرة قديمة، حيث شهد التراث العربي ظهور بعض الأعمال الحصرية للإنتاج الفكري مثل كتاب الفهرست لابن النديم في القرن الرابع الهجري . واستمر إنتاج الببليوجرافيات على مر العصور إلى أن بدأت بعض الدول في منتصف القرن العشرين بإصدار ببليوجرافيات وطنية تحصر الإنتاج الفكري العربي ، وكانت مصر سباقة في هذا المجال ، وتلتها بلدان عربية أخرى رغم أن كثيرًا من تلك البلدان يعتمد على أعمال ببليوجرافية فردية . والواقع أن قضية الضبط الببليوجرافي تمثل قضية خطيرة للغاية، ولا غرو أن تعقد حولها الكثير من الندوات والمؤتمرات التي تبحث مشكلتها على المستويين الوطني والإقليمي . فالباحثون يواجهون صعوبات جمة في جمع المعلومات في غياب الببليوجرافيات الوطنية . ومن إيجابيات تلك الببليوجرافيات أنها:

- أساس للنشاط الببليوجرافي والأعمال الببليوجرافية المتخصصة .
- أحد أسس قيام الببليوجرافية العربية الموحدة .
- مصدر لتعريف الباحثين والعلماء بكافة ما ينشر في كافة الحقول مما يؤدي إلى تلافي الازدواجية في مجال البحوث والدراسات والبداية من حيث انتهى الآخرون .
- المصدر الرئيس للمكتبيين في اختيار وشراء المواد المناسبة لمكتباتهم ، وفي عمليات التصنيف إذا صدرت مصنفة ، إضافة إلى أنها ستكون عنصرًا مفيدًا في الإجابة عن أسئلة المستفيدين .

- وسيلة مثلى للناشرين وبائعي الكتب لتسويق منشوراتهم وضمان وصول المعلومات عنها إلى المكتبات والمؤسسات العلمية والأفراد (الحزيمي : ١٤٠٤، ١١ - ١٢).

ويمتد اهتمام اليونسكو بفكرة الضبط الببليوجرافي إلى الخمسينات من هذا القرن، حيث رعت في عام ١٩٥٠م مؤتمر باريس الذي يهدف إلى تطوير خدمات ببليوجرافية وطنية متكاملة ، كما شجعت على إقامة مراكز ببليوجرافية وطنية تكون مرتبطة بالمكتبة الوطنية ، أو تكون ممهدة لظهورها إن لم تكن قد ظهرت بعد. وكانت هذه المراكز محل اهتمام اليونسكو " لأنها رأت فيها بؤرة قطرية لاستقطاب النشاط الببليوجرافي الوطني، ونافذة دولية لتبادل المعلومات عن المطبوعات الوطنية" (فرسوني : ١٤١٥، ٢٥).

وإذا كانت قضية الضبط الببليوجرافي الوطني تمثل قضية في غاية الأهمية للدول كافة ، فهي تمثل أهمية خاصة للدول النامية التي تفتقر إلى أدوات الضبط الببليوجرافي ، ويعاني فيها الباحثون الأمرين من أجل التعرف إلى المصادر ذات الصلة بموضوعاتهم . وعلى مستوى المملكة العربية السعودية بالذات فقد ظل المهتمون بشؤون هذه المنطقة يواجهون صعوبات لا حصر لها - قبل ظهور مكتبة الملك فهد الوطنية - في الحصول على المصادر المعلوماتية التي تلبي احتياجاتهم وذلك لعوامل عديدة من بينها عدم وجود المكتبة الوطنية التي تأتي على قائمة أولوياتها تجميع التراث الوطني ، وأيضًا الافتقار إلى الضبط الببليوجرافي الوطني الشامل . وربما بدأت تخف حدة تلك الصعوبات مع صدور نظام الإيداع السعودي ، والموافقة على نظام مكتبة الملك فهد الوطنية التي شرعت بالفعل في تطبيق نظام الإيداع ، وفي جمع التراث السعودي ، وإصدار الببليوجرافية الوطنية السعودية ، بالإضافة إلى إنجازات ببليوجرافية أخرى تصب في النهاية في قالب التنظيم الوطني للمعلومات .

ومما سبق يتضح مدى أهمية وجود عمل ببليوجرافي وطني في المملكـة . وطبيعي أن تكون مكتبة الملك فهد الوطنيـة هـي الجهـة المسؤولة عـن مثـل هـذا العمل حيث يدخل في صلب مهامها . ومـن حسـن الطـالع أن المكتبـة قد بـادرت لإخراج الأجزاء الثلاثة الأولى من الببليوجرافية الوطنيـة. وغنـي عـن القـول إن تلك الأداة تسد فراغا ملحوظا في المكتبـة السـعودية والعربيـة، حيث تعـد سـجلاً توثيقيًا يهدف إلى حصر الأعمال الفكرية للأفراد والمؤسسات في البلد ، كما تعـد أيضًا أداة مرجعية أساسية تعكس الإنتاج الفكـري لأبنـاء الوطـن بمختلـف أشـكاله ومجالاتـه . وعلـى الرغـم مـن " ظهـور بعـض الأعمــال الببليوجرافيــة الفرديــة والمؤسساتية المفرقة في السنوات الفائتة ، إلا أنهـا ظلـت محـدودة وقـاصرة عـن التغطية الشـمولية بحكـم اهتماماتهـا الموضوعيـة ، وعـدم ارتباطهـا بتتبـع حركـة النشر المحلية المتنامية . كما أن المكتبات المحلية على اختلاف أنواعهـا لـم تكـن معنية أو قادرة علـى ملاحقـة الإنتـاج الفكـري السـعودي إلا بـالقدر اليسـير الـذي يساير أهدافها وإمكاناتها " (مكتبة الملك فهد الوطنية : د.ت ، ٢).

ولو عدنا إلى الوراء قليلاً لوجدنا أن مشروع التجميع لإعداد الببليوجرافيـة الوطنية السعودية يعود إلـى بدايـة عـام ١٤٠٨هـ فـي الوقـت الـذي تأسست فيـه الإدارة المؤقتة لمشروع مكتبة الملك فهد ، حيث تم تفريغ بعض العـاملين لمهمـة البحـث عـن المؤلفـات السـعودية فـي دور النشـر التجاريـة ومحـلات بيـع الكتــب والمؤسسات الحكومية . ومن ثم بدأ العمل في فهرسـة المـواد التـي تـم الحصـول عليها وتصنيفها وتخزينها فـي قـاعدة المكتبـة. وبعـد أن صـدر المرسـوم الملكـي المؤرخ في ١٣ / ٥ / ١٤١٠هـ والمتضمن الموافقة على نظام مكتبة الملـك فهـد الوطنيـة واصلـت المكتبـة مسـاعيها فـي تجميـع الـتراث المنشـور فــي المملكـة، بالإضافة إلى ما ألفه أبناء المملكة خارجها (مكتبة الملك فهد الوطنية : د.ت ، ٢).

ومـا زالـت الجهــود المبذولــة لاسـتكمال إخـراج الببليوجرافيــة الوطنيــة السعودية كاملة إلى حيز الوجود تتواصل ، وعندما ينتهي العمـل مـن هـذا العمـل

الببليوجرافي فإنه سيوجد بديلاً مناسبًا لتحقيق الحصر والاسترجاع الشامل لكافة مواد الإنتاج الفكري في المملكة ، مما يؤدي بالتالي إلى تحقيق أهداف وطنية عديدة من بينها:

- **الهدف العلمي** : حيث تكون الببليوجرافية الوطنية مصدرًا للباحثين للاطلاع على الجديد والقديم في مجال اهتماماتهم . كما تكون مصدرًا معينًا للمكتبات في عمليات توحيد الإجراءات الفنية وتقديم خدمات أفضل للباحثين وتنمية مشروعات التعاون بين المكتبات على المستوى الوطني خاصة والمستويين العربي والعالمي بشكل عام .
- **الهدف التجاري** : حيث يتم استخدام الببليوجرافية الوطنية كوسيلة مثلى لزيادة رواج وتوزيع مواد الإنتاج الفكري على المستويات المحلية والعربية والدولية (الحزيمي : ١٤٠٥ ، ٣٨).

وعلاوة على ما سبق فإن من بين الوظائف الأخرى التي تقوم بها غالبية المكتبات الوطنية في مضمار الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري تطوير السجلات الببليوجرافية . ولقد ظلت هذه الوظيفة محصورة لسنوات طويلة على المعرفة المسجلة في أشكال من بينها الفهارس المصنفة، والبطاقات المطبوعة، والببليوجرافيات الوطنية، والقوائم الموحدة للدوريات، وأخيرًا القواعد المعلوماتية الخاصة بالتسجيلات الببليوجرافية. إلا أنه مع التطورات التقنية الحديثة فسيتاح للمستفيدين الوصول الآلي إلى تلك التسجيلات (Wan: 1993, 316).

ويبدو أن هناك ترابطًا وثيقًا بين جمع التراث الوطني والإيداع القانوني وإعداد الببليوجرافية الوطنية، فالإيداع وسيلة غايتها تجميع تراث الأمة ، والتجميع في حد ذاته لايكون مفيدًا ما لم يتم توصيله إلى الآخرين عن طريق الببليوجرافية الوطنية. ومن حسن الحظ أنه تتوافر في الوقت الراهن معايير دولية للوصف الببليوجرافي (ISBD) تسهل عملية تداول المعلومات والإفادة منها،

بالإضافة إلى معياري الترقيم الدولي الموحد للكتب (ISBN) ، والترقيم الدولي الموحد للدوريات (ISSN) اللذين يمتازان بالفعالية وتوفير الوقت في تحديد المطبوعات واسترجاعها (سيلفستر: ١٤١٣، ٢٥).

وقد لاحظ خليفة من دراسته التحليلية للمكتبات الوطنية على المستوى العالمي أن من بين الخدمات المشتركة بين معظم المكتبات الوطنية الخدمات الببليوجرافية. وتكاد تكون هذه الخدمات نمطية بين المكتبات حيث إن الغالبية الساحقة تتمتع بشكل من أشكال الإيداع القانوني (٩٦ مكتبة من مجموع ١٢٠ مكتبة). ومن هنا كانت الفرصة أمامها مهيأة لإعداد أنواع مختلفة من أدوات الضبط الببليوجرافي مثل : الفهارس الموحدة، وبطاقات الفهرسة المنقولة، والببليوجرافية الوطنية، والببليوجرافيات المتخصصة. ومن بين تلك الأدوات فإن الببليوجرافيات الوطنية بالذات تعد من أوسع الخدمات الببليوجرافية انتشارًا بين المكتبات الوطنية (٨٤ مكتبة من بين ١٢٠ مكتبة). وقديمًا كانت المكتبات الوطنية تهتم بإعداد ببليوجرافيات خاصة لبعض الباحثين ولكن هذه الخدمة اختفت في العقود الأخيرة. وأيضًا من بين الخدمات المشتركة التي تقدمها المكتبات الوطنية تقف خدمة التصوير والاستنساخ كخدمة أساسية لأنها من جهة بديل للإعارة الخارجية وتبادل الإعارات ، ولأنها من جهة ثانية تحمي مواد المكتبة وتصونها من كثرة الاستخدام (خليفة: ١٩٩٣، ٨٧).

وإذا كانت قوانين الإيداع تعد دعامة أساسية للببليوجرافيات الوطنية ، فينبغي الإشارة إلى أن الإيداع القانوني وحده قد لا يكون هو العامل الوحيد في ظهور الببليوجرافيات الوطنية، حيث إن هناك عوامل أخرى مثل معدلات الإنتاج السنوي من الكتب في الدولة التي تسهم مع تلك القوانين في وجود الببليوجرافيات الوطنية ، كما لاحظ ذلك الدوسري (الدوسري : ١٤١١ ، ٧١).

ومن الممكن إصدار سجلات الضبط الببليوجرافي في أشكال عديدة ، على الرغم من أن الشكل التقليدي يتمثل في الببليوجرافية الوطنية المطبوعة . ومع التطور

الذي تشهده تقنية المعلومات بدأت كثير من الدول منذ مدة في تحسيب ببليوجرافياتها الوطنية ، أو إنتاجها على بطاقات مصغرة (COM) . وأصبح بالإمكان استخدام السجلات المحسبة ليس فقط في الطباعة وتحديث المعلومات وتجميع وتكشيف الببليوجرافيات الوطنية بل أيضًا في التغذية المباشرة بالسجلات للاستشارات أو لاستخدام المكتبات الأخرى لفهرسة ما بحوزتهم من مواد (LINE : 1984 , 46).

ومع أنه توجد دول كثيرة لديها ببليوجرافيات وطنية إلا أن الغالبية في الواقع لم تصل بعد إلى مرحلة إصدار ببليوجرافيات وافية ربما لأن المكتبات الوطنية في تلك الدول لا يوجد بها مجموعات متكاملة لمطبوعات الدولة . وثمة فجوة أخرى في الضبط الببليوجرافي الوطني لمعظم الدول وهي أنه بينما عناوين المجلات الجديدة قد تكون مسجلة في الببليوجرافية الوطنية فإن مقالات تلك المجلات عادة لا يتم تكشيفها. وبالتالي فيصعب الوصول إلى تلك المقالات إلا من خلال تصفح المجلات مما يعني أن التغطية الببليوجرافية الوطنية غير مكتملة (LINE : 1984 , 46).

تقنين الأساليب الفنية المستخدمة في مكتبات الدولة

يمثل التقنين أهمية خاصة للجهات التي تتعامل مع الأساليب التي تهدف إلى تنظيم المعلومات . والمكتبات أحوج ما تكون إلى تقنين المعايير المتعلقة بحفظ المعلومات واسترجاعها وتقنين خطط التصنيف وأدوات الضبط الببليوجرافي ونحوها مما يستدعي اتفاقاً شاملاً يسهل عملية انسياب المعلومات وتدفقها على المستوى المحلي ، ويسهل بالتالي الربط الشبكي وتكوين نظام معلوماتي متكامل .

وحيث إن مشكلة الاختلافات في النظم الفنية المستخدمة في مكتبات الدولة تمثل قضية مهمة لأنها تعرقل مشروعات التعاون بين المكتبات ، وتحد من ظهور شبكة وطنية للمعلومات ، كما أنها تعيق تبادل المعلومات والاتصال بين

النظم المستخدمة ، فيمكن أن تسهم المكتبة الوطنية في حل المشكلة من خلال قيامها بوظيفة القاعدة المركزية التي تستقي منها بقية المكتبات في الدولة احتياجاتها . وتؤدي هذه القاعدة مهام من بينها تعميم استخدام مقتنيات المكتبات الأخرى المشتركة في قاعدة المكتبة الوطنية ، وتبادل الإعارة بين المكتبات، وقيام المكتبة الوطنية بالفهرسة المركزية ونحو ذلك من المهام الأخرى .

ويشير بدر إلى أنه يتوقع من المكتبات الوطنية النهوض ببعض الممارسات الفنية مثل تقنين قواعد الفهرسة الوصفية ومداخل أسماء المؤلفين وقوائم رؤوس الموضوعات . وتقوم بعض المكتبات الوطنية بإصدار بطاقات فهارس موحدة توزع على المكتبات الأخرى بسعر رمزي بهدف توحيد المداخل ، والحد من تكرار فهرسة المطبوعات الصادرة في الدولة . كما يتوقع من المكتبات الوطنية أيضاً الإسهام في توحيد نظم التصنيف، حيث إنها مازالت "حتى مع تعديلاتها المستمرة لا تغطي موضوعات الدين واللغة والثقافة العربية بشكل عام التغطية المناسبة . وتلقي هذه المشكلة على المكتبة الوطنية عبئًا إضافيًّا يتصل بالخطة العربية للتصنيف ، ويتصل بالتعديلات اللازمة خصوصًا بالنسبة لتصنيف ديوي العشري وتصنيف مكتبة الكونجرس وكذلك بالنسبة لتقنين قائمة رؤوس الموضوعات العربية" (بدر : ١٤٠٥ ، ١٩٤).

وإذا نظرنا إلى القضية في إطار العالم العربي فنلاحظ أن المكتبات العربية في عمومها تشتكي من عدم وجود معايير موحدة تحكم ما تقوم به من عمليات وما يجرى على أرضها من ممارسات بشكل يومي . ونظرًا لعدم وجود تقنينات موحدة فإن الممارسات تختلف من مكتبة لأخرى حسب فلسفة الإدارة القائمة على المكتبة. وهذا يضع على المكتبة الوطنية مسؤولية وضع مبادئ عامة يسترشد بها الجميع وتصبح بمثابة قاعدة ينطلقون منها في تأدية أعمالهم اليومية عن طريق توحيد الإجراءات والأدوات المطلوبة . والمكتبات في المملكة العربية السعودية تفتقر دون شك إلى قواعد موحدة ومقننة ، وينتظر من مكتبة الملك فهد الوطنية

بحكم مركزها القيادي في هذا البلد أن تعمل ما في وسعها للإسهام في ايجاد بدائل لهذه المشكلة الجوهرية . فماذا قدمت المكتبة في هذا الصدد ؟ هذا هو ما ستكشف عنه الحقائق المتمخضة عن المسح الميداني التي سيرد توضيحها لاحقًا.

التطوير المهني للعاملين في مجال المكتبات والمعلومات

تعد القوى العاملة من أهم عناصر الإدارة العلمية السليمة ، ومن الركائز الأساسية لقيام النظام الوطني للمعلومات . ويتسم العصر الحديث بالتطورات المذهلة والسريعة في المجالات كافة ، وفي مجال المكتبات والمعلومات على وجه الخصوص حيث تزداد حدة التغيرات التقنية وتظهر باستمرار أجهزة وأساليب جديدة تحتاج من المكتبيين واختصاصيي المعلومات إلى متابعتها ومعرفة كيفية التعامل معها من خلال تجديد المعلومات وتنمية المعارف والمهارات في ضوء ما يستجد من تطورات . وهذا يمكن أن يتم عن طريق التطوير المهني أو التعليم المستمر الذي تشارك فيه عادة جهات عديدة في الدولة من بينها :

- المكتبات الوطنية .
- الجامعات .
- الجمعيات المهنية .
- المنظمات الدولية .
- وغيرها من الجهات المعنية بمجال التنمية المهنية للمصادر البشرية (محيريق : ١٩٩٣ ، ٢٦١).

إن المكتبات الوطنية مسؤولة إذًا عن تطوير العاملين في المجال ، ويتعين أحيانًا على تلك المكتبات الاضطلاع بتدريب المكتبيين حينما لاتوفر المؤسسات الأخرى في الدولة التدريب لهذه الفئة من العاملين . ويتمثل التدريب في سلسلة من المحاضرات النظامية ، تكملها عادة دورات تدريبية في المكتبات بما فيها

المكتبة الوطنية. وينبغي أن تعطي المكتبات الوطنية دورات دراسية خاصة في موضوع محدد عندما تستحدث تقنيات جديدة يجب الترويج لها (مثل قواعد فهرسة جديدة أو نظم آلية جديدة) بغية ضمان تطبيقها وتيسير تبادل المعلومات أو الوثائق بين المكتبات. والهدف من هذه الدورات هو تحسين معارف العاملين المتخصصين وليس توفير التدريب الأساسي للطلبة الذين يدرسون ليصبحوا أمناء مكتبات (سيلفستر: ١٤١٣، ٥١).

وفي هذا السياق يتحدث العريني عن الدور الذي تقوم به المكتبة الوطنية في التنمية المهنية للعاملين في المكتبات ومراكز المعلومات على المستوى الوطني ، ويعطي مثالاً على ذلك بالمكتبة الوطنية في نيجيريا كحالة، حيث تؤدي تلك المكتبة دور القيادة في تطوير المكتبات في هذه الدولة من خلال تنظيم برامج للتدريب أثناء الخدمة للعاملين غير المؤهلين فنيًّا (المكتبيين المساعدين) في المكتبات الاتحادية ، وتقديم خدماتها كمعمل تدريبي لطلاب مدارس المكتبات ، وتحمل مسئولية تنظيم وإدارة الأنشطة المهنية للمكتبات وتنسيقها تحت مظلة واحدة (العريني : ١٩٩٤ ، ١٣٠).

ومن الملاحظ أن أجهزة المعلومات في المملكة تعاني عجزًا في القوى العاملة المؤهلة ، ويشكل هذا العجز عقبة جوهرية أمام إنشاء نظام وطني للمعلومات مما يستدعي من المكتبة الوطنية أن تعمل على تحسين فاعلية العاملين فيها وتهيئتهم للقيام بالمهام المكتبية على أفضل وجه . فمهنة المكتبات حالها كحال المهن الأخرى (الطب والتمريض والصيدلة والهندسة) تتأثر بما يجري في المجتمع المحيط من تطورات وما يصيبه من تغيرات . واحترام المكتبي لمهنته يفرض عليه القيام بأعباء كثيرة تجعله لايقل مكانة عن أضرابه في المجالات الأخرى . وإذا كان التعليم التقليدي – الذي تلقاه المكتبي عندما كان طالبًا – لا يعطي المكتبي كل ما يريد معرفته فإن الحياة بفرصها اللامحدودة هي المحك الحقيقي للتعلم ، والانضمام إلى البرامج التعليمية غير التقليدية هي

الورشة الحقيقية التي من خلالها يكتسب المشارك مهارات قد لايتاح لـه اكتسابها من خلال القنوات الأخرى ، من هنا انطلقت فكرة مشاركة المكتبـي فـي البـرامج التدريبية وضرورة قيام المكتبات خاصة المكتبة الوطنية بإعداد مثل تلك البرامج.

وبالنسبة للمكتبة موضوع الدراسة فيشير ساعاتي Sa'ati في مقالـة لـه بهذا الخصوص إلى أن مكتبة الملك فهد الوطنية قد أعـدت برنامجًا نشطًا للتدريب ، وبعض العاملين يتلقون تدريبهم وتعليمهم فـي مجـالات مختلفـة تهـم المكتبـة فـي المؤسسات المحلية ، بالإضافة إلى مشاركة العاملين فـي حلقـات النقـاش المحليـة والعالمية والمؤتمرات والمعارض. وتعد المكتبة داخلها بعـض البـرامج التدريبيـة القصيرة والمحـاضرات للمتخصصيـن فـي المجـال ، كمـا تشـجع منسوبيها علـى البحوث وإعداد الدراسات (Sa'ati: 1993, 459).

وخلاصة القول إن لتطوير العنصر البشري أهمية كبيرة فـي تقـدم خدمـات المكتبات والمعلومات وفي دفع الحركة المكتبية نحو الأمـام وبالتـالي تسـهيل قيـام شبكة معلومات على مستوى الوطن . ومـع أن المملكـة قـد لا تعـاني فـي الوقـت الراهن مـن نـدرة الكـوادر المتخصصـة كمـا كـانت فـي السـابق، حيث إن أقسـام المكتبات تشهد إقبالاً جيدًا ، إلا أنها تعاني من ندرة الطاقـات الفنيـة فـي مجـالات التحليل والبرمجة والهندسة والصيانة ونحو ذلك مما يرتبط بـالجوانب التقنيـة فـي المكتبات . كما أن المملكـة أيضًـا مـا زالـت تعـاني مـن ضعـف التعليـم المسـتمر للعاملين وقلة الفرص المتاحة لهم لتحديث خبراتهم الفنيـة . ورغـم مـا تقـوم بـه مراكز التعليم المسـتمر فـي الجامعـات مـن جهـود طيبـة إلا أنهـا تظـل فـي نظـر الباحث جهودًا متواضعة وينقصها الشيء الكثير . ويمكن تدارك هذا النقـص مـن خلال التنسيق بين مكتبة الملك فهد الوطنية والجهـات الأخـرى المعنيـة بـالتطوير المهني ومن بينها :

- أقسام المكتبات في الجامعات السـعودية ، بالإضافـة إلـى مراكـز التعليـم المستمر في تلك الجامعات .

- معهد الإدارة العامة .
- الجهات الحكومية والخاصة التي تقدم دورات وحلقات دراسية .
- الجمعيات المهنية والمنظمات الإقليمية والدولية التي تقيم برامج للتعليم المستمر .

وعلى أي حال؛ فإن العرض السابق للتطوير المهني للمكتبيين يعكس الصورة المثالية التي يجب أن تكون، وكذلك الصورة الحقيقية لما هو كائن – وربما هذا ما يشتاق القارئ إلى معرفته بشكل أكثر – فيعكسه الفصل الثالث من الدراسة الذي يعرض نتائج الدراسة المسحية كما هي في عالم الواقع .

نقل التقنية المعلوماتية وتطويعها

للتقنية بشكل عام دور لاينكر في التنمية الشاملة ، الأمر الذي حدا بالمملكة منذ بدايات التخطيط التنموي فيها إلى التركيز على تنمية المقومات الأساسية للعلوم والتقنية . ولهذا الغرض فقد تم إنشاء المركز الوطني السعودي للعلوم والتقنية عام ١٣٩٧هـ على شكل هيئة مستقلة، وتغير اسمها فيما بعد إلى مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لتكون الجهة المسؤولة عن تنسيق النشاطات المتعلقة بالتطوير التقني والتنمية التقنية (وزارة التخطيط : ١٤١٤ ، ٢).

ولتقنية المعلومات بشكل خاص دور ملحوظ في تطوير خدمات المكتبات والمعلومات والنهوض بمستواها ومساعدتها على أداء خدمات أفضل في وقت أقصر، وهي تشكل عنصرًا أساسيًا في البنية والتجهيزات الأساسية للمعلومات . ويتمثل هذا الدور في تخزين المعلومات ومعالجتها وتوزيعها واسترجاعها وبثها وفي الاتصال المباشر بقواعد المعلومات وغير ذلك من الاستخدامات المتعددة . إلا أن المشكلة هنا تتمثل في ضعف استفادة المكتبات العربية من تلك التقنية لأنها لم تصمم أصلاً لاحتياجات المستفيد العربي . وغالبية الأنظمة المستوردة المستخدمة في المكتبات هي في الواقع أنظمة غير ملائمة للاحتياجات المحلية

ولاتخدم الغرض المنشود من استيرادها بالشكل المناسب . وإذا كانت المشكلة لاتتمحور في الاستيراد في حد ذاته بل في اختيار التقنية المناسبة وتطويعها بالصورة التي تناسب سلوكيات المستفيدين منها ، فإن هذا يفرض على المكتبة الوطنية أن يكون لها دور في التخفيف من حدة هذه المشكلة وإيجاد البدائل والحلول التي تعمل على تحقيق الاستفادة المثلى مما توفره التقنية من خدمات للمكتبات .

ومن الملاحظ أن المكتبات ومرافق المعلومات السعودية قد أقبلت في الآونة الأخيرة على استيراد التقنية المعلوماتية الحديثة بشكل متزايد لغرض تطبيقها في أعمالها وتوفير الوقت والجهد على العاملين والمستفيدين. وجلبت ظاهرة الاستيراد معها الكثير من المشكلات والصعوبات لبيئة المكتبات التي كانت ولاتزال عاجزة عن تطويع التقنية لخدمة احتياجاتها الحقيقية . ويناقش السالم في ورقته الموسومة " التقنية المعلوماتية المستخدمة في المكتبات ومراكز المعلومات السعودية : دراسة للمشكلات والحلول " ، المقدمة للمؤتمر الوطني الثالث عشر للحاسب الآلي الذي استضافته مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وجمعية الحاسبات السعودية في مدينة الرياض للفترة ما بين ٤ - ٧ جمادى الآخرة ١٤١٣هـ ، أبرز المعوقات التي تقف حجر عثرة أمام الاستفادة المثلى من النظم الغربية مثل مشكلة اللغة العربية وضعف التقنيات الجاهزة في هذه اللغة ، وضعف التعاون والتنسيق بين المكتبات في المملكة في المجال التقني ، والعجز في القوى البشرية التي تتعامل مع النظم المستوردة ، والفجوة التقنية الناشئة نتيجة العجز عن التصنيع المحلي للتقنية . وقد ترتب على ذلك أن المكتبات في إقبالها على تقنية الحاسوب والاتصالات على وجه الخصوص لا تزال عاجزة عن تحقيق الاستفادة الكاملة من معطيات تلك التقنية وتوظيفها بشكل فاعل في معالجة المعلومات وتخزينها واسترجاعها (السالم : ١٤١٤ ، ٥٠٢ - ٥٠٣).

كما أدى ضعف التعاون والتنسيق بين المكتبات في المملكة إلى تنوع الأجهزة المستخدمة والبرامج المطبقة وبالتالي قيام كل مكتبة بتصميم وتطوير ما يلزمها من تطبيقات على انفراد وهي في غالبيتها متشابهة مع ما يجري في المكتبات الأخرى . ولعل هذا هو السبب في تفاوت برامج التحسيب التي تستخدمها المكتبات ما بين دوبيس ليبيس ، ومينايسز ، وديالوج المعرب ، إضافة إلى بعض البرامج المحلية المطورة ، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع الكثير من الموارد بسبب الازدواجية والتكرار . كما أن عدم التنسيق بين المكتبات قد أدى إلى عدم الانسجام بينها وصعّب الطريق أمام قيام الشبكة الوطنية للمعلومات التي تعتمد في جزء كبير منها على توحيد النظم المستخدمة .

ومما سبق نستطيع القول إن هناك مشكلة خطيرة لا يمكن السكوت عليها بأي حال من الأحوال لأنها تتنافى مع توجهات خطة التنمية السعودية الخامسة حول تطوير العلوم والتقنية التي تؤكد على الاستمرار في نقل التقنية لتعزيز عملية التنمية الشاملة التي تشهدها المملكة في القطاعات كافة ، والحرص في الوقت نفسه على توفير العناصر اللازمة لاستيعاب التقنية المنقولة من الخارج وتشربها وتطويعها بالشكل الذي يلبي الاحتياجات المحلية (وزارة التخطيط: ١٤١٤ ، ٢).

وقد بدأت حدة المشكلة تزداد في الفترة الأخيرة حيث تتهافت المكتبات على الاستيراد التقني بغض النظر عن مراعاة الدقة في الاختيار ، والتركيز على ما يلائم البيئة السعودية ، وتعويد العاملين والمستفيدين على استيعاب التقنية المستوردة وتطويرها . ومكتبة الملك فهد الوطنية بوصفها مؤسسة رائدة لابد أن يكون لها موقف من القضية ولابد أن تسهم في الحد من المشكلات الناجمة عن استيراد التقنية الغربية، وذلك من خلال التعاون مثلا بين المكتبة ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وجمعية الحاسبات السعودية وغيرهما من المؤسسات القيادية المعنية بمواجهة التحدي التقني . ويمكن أن تتكاتف معًا لمواجهة التحدي التقني من خلال انسجام التقنية مع الظروف التي تعيشها المكتبات في هذا البلد ،

وتهيئة العاملين في المكتبات لاستخدام التقنية، ووضع نظام يحكم مسار استيراد التقنية بما يتلاءم مع واقع المكتبات وظروفها . وبذا يمكن أقلمة الأنظمة المستوردة ، وفي الوقت نفسه تطوير نظم محلية اعتمادًا على الكفاءات الوطنية . كما يمكن في هذا الإطار أيضًا أن تقوم مكتبة الملك فهد الوطنية بتشجيع القطاع الخاص على تصميم وتطوير نظم محلية تلبي احتياجات المكتبات في هذه المنطقة، وقد تغني عن الاعتماد على نظم أجنبية .

وإذا كانت مسؤولية نقل التقنية وتطويعها مسؤولية مشتركة بين أكثر من مؤسسة، فإن المسؤولية الكبرى تقع على كاهل المكتبة الوطنية لأن محيطها الاجتماعي غير محدود وأيضًا لأن مسؤولية تطويع الأنظمة الأجنبية تعد من صميم اهتمامات هذه المكتبة . ذلك أن الأنواع الأخرى من المكتبات تقتصر رسالتها على منطقة جغرافية محددة مما يجعل دورها محدودًا ومقتصرًا على احتياجات مجتمع معين ، بينما المكتبة الوطنية على العكس تمامًا؛ فإن محيطها الجغرافي هو الوطن بأكمله . ولذا فيتوقع منها العمل على تنسيق عملية استيراد التقنية المعلوماتية في ضوء سياسة (خطة وطنية محكمة تتقيد بموجبها المكتبات) هدفها تنمية القدرات البشرية والمادية لتنهض بمهام الاختيار الأفضل للتقنية المستوردة وتعمل على تطويعها بما يتناسب مع الاهتمامات المحلية .

وفي معرض حديثه عن المكتبة الوطنية بين التراث والمعاصرة يذكر بدر أن اهتمامات هذه المكتبة قد تغيرت مع التطورات التي تشهدها الساحة في الوقت الراهن . وهذا يعني أنه إذا كانت المكتبات الوطنية القديمة تهتم بأداء وظيفتها التقليدية المتمثلة في جمع التراث وحفظه وتنظيمه ونشره ، فإن المكتبات الوطنية المعاصرة تجنح أكثر نحو استقطاب التقنية المعلوماتية المعاصرة وتطويعها لخدماتها . كما تعمل كوسيط في شبكة المعلومات الوطنية ، وتستفيد من التقنية في حفظ واسترجاع المعلومات وبثها للمكتبات الأخرى في الدولة (بدر : ١٤٠٥ ، ١٨٧).

وتحسن الإشارة هنا إلى أن للمازي وجهة نظر حول مسؤولية نقل التقنية وتطويعها في المملكة في المجالات كافة بما في ذلك قطاع المكتبات والمعلومات، حيث يعتقد أن مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية هي الجهة المسؤولة عن هذا الأمر ، وهي التي يجب أن تقوم بالدور القيادي فيما يتعلق بنقل تقنية المعلومات وتطويرها على مستوى الوطن، وذلك نظرًا لما تحظى به هذه المدينة من ميزات عديدة من بينها أنها :

- جهاز حكومي مركزي مستقل أريد له أن يؤدي دورًا مميزًا عما سواه من المؤسسات الأخرى الحكومية والخاصة في تطوير التقنية على مستوى المملكة .
- جهاز يأخذ في نشاطاته بأحدث الأساليب ويعتمد على تجهيزات تقنية وعلمية متطورة .
- جهاز يتمتع بنظام يتيح له الاستفادة من الخبرات الموجودة في مختلف الأجهزة الحكومية المعنية بالعلوم والتقنية من خلال فرق العمل وبرامج المنح للبحوث التطبيقية وغيرها .
- جهاز يتمتع المسؤولون فيه بإدراكهم لأهمية إنشاء نظام للمعلومات .
- جهاز لا تقتصر خدماته على جهات حكومية معينة بل تشمل كل الجهات في هذا البلد مما يسهل على الجميع الإفادة من خدماته بسهولة (المازي : ١٤٠١، ١٥ - ١٦).

ومع أن الباحث يتفق مع وجهة النظر التي طرحها المازي إلا أنها قد برزت في وقت لم يكن فيه للمكتبة الوطنية في المملكة وجود . أما الآن وقد أصبحت مكتبة الملك فهد الوطنية كيانًا ملموسًا فلا يمكن إعفاؤها من الدور المنتظر منها سواء قامت بهذا الدور بنفسها أو بالتعاون مع مدينة الملك عبدالعزيز وغيرها من الجهات الأخرى . على أن المدينة – والحق يقال – قد

أسهمت بالفعل في نقل تقنية المعلومات إلى أرض المملكة وتطويرها وتطبيقها ، وأسهمت في تطوير برمجة الحاسوب والاستفادة منه في اللغة العربية وفي تعميم فائدته على أرض هذا الوطن . ويبدو أن النشأة المبكرة للمدينة نسبيًا – وهذا ما يميزها عن مكتبة الملك فهد التي نشأت في وقت متأخر – قد ساعدتها على المبادرة في أقلمة التقنية وفي تبني مجهودات عديدة تساعد في تكوين النواة الأساسية لنظام المعلومات على مستوى المملكة ومن بينها على سبيل المثال وضع برنامج الإعارة المشتركة بين المكتبات ومراكز المعلومات على المستوى الوطني ، ووضع الفهرس الموحد لمقتنيات المكتبات ، وتوحيد قواعد الضبط الببليوجرافي ، ووضع قوائم رؤوس الموضوعات العلمية والتقنية ، وتعريب المصطلحات الأجنبية ، والربط الشبكي بين مرافق المعلومات وأجهزتها ، وإنشاء وتطوير قواعد معلومات محلية بالإضافة إلى تطوير الشبكة الوطنية والشبكة الخليجية والشبكة المليزرة وخدمات الاتصال المباشر ونحوها . وقد تحققت بالفعل بعض تلك الجهود على أرض الواقع ، وكان ولايزال لها دور ملموس في دفع حركة البحث العلمي وفي توفير المعلومات – بغض النظر عن مكان وجودها – للباحثين أينما كانوا في أرجاء المملكة المترامية الأطراف . إلا أنه من الملاحظ في السنوات الأخيرة أن دور المدينة في قطاع المكتبات بالذات قد بدا وكأنه يتقلص بعض الشيء مع تقلص الميزانية وتقلص عدد الفنيين المؤهلين ، وأيضًا مع ظهور بعض المؤسسات التي أخذت تنافس المدينة في الدور القيادي وفي تبني المشروعات الريادية المكتبية والمعلوماتية .

والخلاصة؛ أن المكتبة الوطنية يمكن أن تسهم بشكل أكثر في نقل التقنية المعلوماتية الحديثة وتطويعها بهدف الاستفادة القصوى منها ، ويمكن أن تقوم بدور أكثر فاعلية في تسهيل تدفق المعلومات وانسيابها وتداولها بين العلماء والباحثين . ويتمثل هذا الدور في القيام بمهمة التوعية وتعزيز النشاطات الرامية إلى دراسة وتحليل النظم المستخدمة ، وتطوير معايير لتقويم الأجهزة والنظم

الأجنبية المستوردة ، ودعم جهود البحث والتطوير في مجال التقنية المستوردة ، وتطوير خطة شاملة لنقل التقنية وأقلمتها ، والتنسيق مع المكتبات الراغبة في ميكنة نظمها من خلال تقديم الاستشارات وتبادل الخبرات والحد من التكرار والازدواج في الممارسات ، والقيام بمسوحات ميدانية لرصد وضعية الأتمتة في المكتبات ، والتعرف بشكل أكثر إلى واقعها ومدى ملاءمتها لتحقيق الاحتياجات الفعلية ، ومن ثم وضع توصيات تعزز من الاستخدام الفعلي بما يتلاءم مع الأهداف المنشودة لاستيراد التقنية ويحقق خطة التنمية الوطنية ويسهل الطريق أمام إقامة تنظيم وطني لخدمات المكتبات .

التعاون والتنسيق مع مرافق المعلومات على المستوى الوطني

يؤكد سيلفستر على أن المكتبات الوطنية يجب أن لا تعمل منعزلة مهما يكن من روعة في الانعزال بل يجب أن تتعاون مع المكتبات الأخرى ومع مرافق المعلومات في الدولة في مجالات الإعارة ، والخدمات المرجعية ، وخدمات الإحالة ، وتجميع الفهارس الموحدة ، والإحصاءات ، واعتماد المكتبات الأخرى للمعايير الوطنية ، وإنشاء شبكة وطنية تضم جميع أجهزة المعلومات . وهذا التعاون يتطلب بالطبع علاقات جيدة بين المكتبة الوطنية وسائر المكتبات ومراكز المعلومات في الوطن (سيلفستر: ١٤١٣، ٥٠).

ويشير قاسم إلى أن المكتبة الوطنية بحكم موقعها البارز في النظام الوطني للمعلومات تمثل النافذة التي يطل منها المجتمع المحلي على مجتمع المعلومات على المستويين الإقليمي والعالمي. فالمكتبة الوطنية يتوافر لها موارد مادية وبشرية قد لاتتوافر لغيرها من المكتبات ، وبالتالي فتجعلها مؤهلة لأن تشارك في جميع أشكال التعاون وتبادل الوثائق والمعلومات على المستوى الدولي . كما تجعلها مؤهلة لأن تكون مسؤولة عن رعاية برامج التعاون والتنسيق على مستوى البلد (قاسم: د.ت. ، ١١٣). كما يشير النهاري إلى أن المكتبة الوطنية تعد

المقر المناسب لتنفيذ برنامج الإعارة بين المكتبات وذلك لكونها تحتوي على أكبر مجموعة من الإنتاج الفكري الذي يغطي مختلف فروع المعرفة البشرية ، فضلاً عن كونها تحتوي على مجموعات المصادر والببليوجرافيات الأكثر ثراء وعلى الخبرات المدربة (النهاري : ١٤١٤ ، ٨٤).

والمكتبة الوطنية مطالبة أيضًا بأن تؤدي دورًا رئيسًا في تطوير البنية الأساسية ومرافق المعلومات بهدف تعزيز المشاركة في المصادر وتبادل الموارد. وحيث إن المكتبات الأخرى في البلد قد لا تستطيع تلبية كافة احتياجات المستفيدين فيستحسن تنسيق موارد المكتبات الرئيسة ، والمكتبة الوطنية هي خير من يمكن أن يتولى العملية. ويجب أن تنهض المكتبة بدور رائد ليس على المستوى الوطني فحسب بل على المستوى العالمي أيضًا، وذلك من خلال اشتراكها في البرامج الدولية الموجهة نحو تخصصات محددة التي يمكن أن تفيد البلد مثل نظام أقريس AGRIS في مجال الزراعة، ونظام اينيس INIS في مجال الطاقة الذرية، ونظام ميدلاين MEDLINE في مجال الطب، ونظام ايريك ERIC في مجال التربية، وكوداتا CODATA في مجال العلوم وكشاف الاستشهاد في العلوم الاجتماعية SSCI وديالوج DIALOG وغيرها من الأنظمة التي يمكن عن طريقها الحصول على معلومات تهم المواطنين. كما يمكن للمكتبات الوطنية الحصول على معلومات تلبي احتياجات القراء من البنوك المحلية والإقليمية (سيلفستر: ١٤١٣، ٤٠).

والفلسفة التي بنيت عليها فكرة قيام المكتبة الوطنية بتنسيق التعاون مع المكتبات هي أن تلك المكتبات لكي تعمل على مستوى الوطن في شبكة تعاونية فلابد لها من قائد ، ويقترح أن تكون القيادة للمكتبة الوطنية. وقد تقتضي هذه القيادة قدرًا كبيرًا من التشاور والسعي للتوصل إلى توافق في الآراء بين المشاركين في الشبكة. ولاتتوقف حدود نشاطات المكتبات الوطنية عند الحدود الدولية بل تتعداها إلى النطاق العالمي في مجالات المشاركة في البيانات الببليوجرافية وتبادل سجلات المصادر والإعارة الدولية لتعزيز الانتفاع

بالمعلومات عن طريق توفير المعلومات غير الموجودة في المكتبات القطرية، والإسهام في النظم الإقليمية لقواعد البيانات ذات النطاق العالمي واستخدامها، وتبادل المطبوعات وغير ذلك من أشكال التعاون الدولي وتبادل المعلومات على المستوى العالمي (سيلفستر: ١٤١٣، ٥٧).

وحقيقة الأمر أن الهدف النهائي الذي يرمي إليه التعاون هو النهوض بواقع المكتبات وتحسين ما تقدمه من خدمات ، وذلك من خلال قنوات وأساليب عديدة. فبالإضافة إلى الخدمات السابقة الذكر فهناك " علاقات دولية أخرى تهم المكتبات الوطنية ولاتؤدي مباشرة إلى تبادل بيانات أو وثائق بل تستهدف في نهاية الأمر تحسين توافر هذه الوثائق والبيانات عبر الحدود الوطنية، وذلك نتيجة لإعداد وتنفيذ سياسات وبرامج ومعايير وقواعد ونظم وإجراءات وأدوات تسهم في النهوض بخدمات المكتبات على المستويين الوطني والدولي. ويجري التعاون الدولي في مجالي المكتبات والتوثيق على الصعيدين الحكومي (اليونسكو) وغير الحكومي (الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات - ايفلا) وعلى كل من الصعيدين العالمي والإقليمي. وتقدم المكتبات الوطنية عادة إسهامات على جميع هذه المستويات في وقت يتزايد فيه التكافل بين البلدان في تقديم الخدمات المكتبية لعدد كبير من الناس ويتزايد فيه الوعي بأن تزايد عدد النظم القائمة لتخزين المعلومات ونقلها يجعل من الضروري بذل جهود للربط فيما بينها " (سيلفستر: ١٤١٣، ٥٧).

ويأتي التعاون الدولي في مضمار المعلومات في سياق برنامج الضبط الببليوجرافي العالمي وبرنامج التوافر العالمي للمطبوعات ، كما يأتي متمشيًا مع توجهات الاتحاد الدولي للتوثيق والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي التي تهدف إلى وضع معايير تنظم أساليب التعاون وإجراءاته . وتتمحور في الوقت الراهن النشاطات المتنوعة للاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات في إطار خمسة برامج رئيسة هي :

- التوافر العالمي للمطبوعات .
- الضبط الببليوجرافي العالمي .
- برنامج الحفظ والصون .
- تدفق البيانات عبر الحدود .
- النهوض بعلم المكتبات في العالم الثالث.

ولاشك أن كل واحد من هذه البرامج يهم المكتبات الوطنية. ويتعين على مديري المكتبات الوطنية أن يشجعوا خبراءهم وأن يدعموهم عندما يدعوهم نظراؤهم إلى الاشتراك في أعمال شتى اللجان الدائمة واللجان الخاصة وفرق العمل من أجل تقديم الإسهام الذي ينتظر منهم في تعزيز التعاون العالمي. كما يتعين على مديري المكتبات الوطنية أنفسهم أن يدعموا برامج الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات ، وأن يشتركوا فيها على نحو ملائم . وجدير بالذكر أنه أنشئ في عام ١٩٧٤م مؤتمر مديري المكتبات الوطنية الذي تتمثل أهدافه في توثيق عرى التعاون بين المكتبات الوطنية في بلدان العالم كافة (سيلفستر: ١٤١٣، ٥٨ - ٥٩).

وفي الوقت الراهن تقف كبرى المكتبات الوطنية في واجهة التعاون الدولي. وكان تبادل المطبوعات من أهم مجالات التعاون بين المكتبات الوطنية ، وقد بدأ هذا التبادل منذ سنة ١٨٤٠م حيث قادت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الجانب من التعاون. واستمر عدد المكتبات الداخلة في البرنامج بالتزايد حتى ربا على مئة مكتبة. ولقد كانت المطبوعات الحكومية والوثائق الرسمية هي لب برامج التبادل بين تلك المكتبات. وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت برامج التزويد التعاوني بين عدد كبير من المكتبات الوطنية. كما توسعت برامج التعاون الببليوجرافي إلى حدود بعيدة مثل برنامج مارك ، وبرنامج الفهارس الموحدة المحسبة ، وبرنامج الفهارس المنقولة المبنية على الحاسب. أما تبادل الإعارة بين المكتبات الوطنية فعلى الرغم من أنه يعد من المجالات المبكرة للتعاون فقد سار

بطيئًا. وقد قلصت وسائل الاستنساخ والتصوير الحالية إلى حد كبير من عملية تبادل الإعارات هذه لأنها أتاحت للمكتبات الحصول على نسخ من المقتنيات لتبقى فيها يستخدمها الباحثون بدلا من إعادتها مرة ثانية (خليفة : ١٩٩٣ ، ٩٠).

تعزيز أدب المكتبات والمعلومات

لم تعد المكتبة الوطنية مجرد مركز لجمع المعلومات وحفظها وتنظيمها واسترجاعها وبثها، بل أصبحت الآن تؤدي دورًا مهمًّا في عملية إنتاج المعلومات وصناعتها وذلك من خلال قنوات عديدة نذكر من بينها :

- ما تقوم به من بحوث .
- ما تصدره من نشرات .
- وما تمارسه من نشاطات ببليوجرافية وعلمية في المجالات كافة.

ويقوم عادة أساتذة علم المكتبات وأيضًا العاملون في المكتبة الوطنية بإجراء بعض مشروعات البحوث كجزء من مهمتهم وبمساندة من هذه المكتبة مما يسهم في تقدم المعارف عن طريق ببليوجرافيات مشروحة بطريقة علمية ، وكتابات عن المؤلفين أو عن موضوعات أخرى تستند إلى مجموعات كبيرة من المخطوطات أو إلى تاريخ الكتاب وما إلى ذلك. إلا أن عمل المكتبة الوطنية يتركز أساسًا على مبادرات البحث الخاصة بالمؤسسة والهادفة إلى تحسين أداء خدمات المكتبات وإجراءات عملها والتعاون بينها (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٥١).

ومن الأهمية بمكان إجراء دراسات عن احتياجات المستفيدين بهدف تطوير المجموعات والخدمات بما يلبي تلك الاحتياجات والاضطلاع بمشروعات تستهدف بالدرجة الأولى تحسين خدمات المكتبة الوطنية والمكتبات الأخرى في الدولة. وتقدم بعض المكتبات الوطنية الدعم المالي للمكتبات الأخرى من أجل إجراء مشروعات بحوث في مجال المكتبات والمعلومات تسهم نتائجها في تنمية شبكة المكتبات على المستوى الوطني (سيلفستر: ١٤١٣، ٥١).

وهذا في الواقع هو كل ما استطاع الباحث الحصول عليه من معلومات في الأدبيات مما له علاقة بدور المكتبة الوطنية في تعزيز أدب المكتبات والمعلومات. ومن الملاحظ أن هذا الجانب بالذات يشتكي من قلة الأدبيات ومن قلة المهتمين بالكتابة حوله ، ففيما عدا سيلفستر فإن غالبية الباحثين لم يتعرضوا لهذه القضية ولم يعالجوها ضمن وظائف المكتبة الوطنية ومهامها .

خدمات المستفيدين

لا تقف وظيفة المكتبة الوطنية عند حدود الاقتناء والحفظ للإنتاج الفكري؛ بل لابد من إتاحة هذا الإنتاج وتيسير الإفادة منه للعلماء والباحثين. وتأتي أهمية الإتاحة للمكتبة الوطنية من كونها أكبر مكتبة بالدولة وبالتالي فلابد من الانتفاع بما تضمه من مصادر وخدمات. فلا نستطيع أن نقول إن المكتبة الوطنية قد أدت وظائفها كاملة إلا إذا قدمت حدًّا معقولاً من الخدمات المكتبية وخدمات المعلومات وأتاحت الوصول إلى المعلومات بسرعة وسهولة. ويحدثنا التاريخ أن مكتبة لينين في موسكو كانت أول مكتبة وطنية تتيح الاستخدام للجميع، حيث شملت خدماتها مجالات عديدة من بينها : الاطلاع الداخلي، والاستخدام المطلق للمجموعات كافة، وفتح المكتبة أطول فترة ممكنة، والإسهام في تبادل الإعارات بين المكتبات، وخدمات الاستنساخ، والاستعراض الدقيق والكامل لجميع مقتنيات المكتبة من خلال الفهارس والمعارض والببليوجرافيات ونحو ذلك من الخدمات (خليفة: ١٩٩١، ٢٤).

وفيما يتعلق بإتاحة مواد المكتبة الوطنية خارجيًّا (الإعارة الخارجية) فقد أثير حول هذه القضية جدل طويل بين الباحثين. ذلك أن هذا النوع من الخدمات فضلاً عن كونه قد يتسبب في ضياع مقتنيات المكتبة وتلفها فهو يصيب مفهوم المكتبة الوطنية (وهو أن المجموعات يجب أن تحفظ سليمة للأجيال المتعاقبة) في الصميم. إضافة إلى أن المكتبة الوطنية يجب أن لا تشغل نفسها بإجراءات الاستعارة الخارجية والمطالبة والاسترداد والغرامات ونحو ذلك من التبعات ، ويكفيها أن تتيح المواد من خلال الاطلاع الداخلي والاستنساخ بصوره كافة. ولقد

كانت تجربة المكتبات الوطنية التي أعارت مقتنياتها خارج المكتبة للأفراد مريرة، ومن بينها تجربة دار الكتب المصرية التي فقدت ما لايقل عن عشرة آلاف مجلد نتيجة لذلك. وما لم تقم المكتبة الوطنية بدور مزدوج (مكتبة وطنية- عامة ، مكتبة وطنية - متخصصة) فإن الإعارة الخارجية ليست بحال من الأحوال جزءًا من وظيفتها (خليفة: ١٩٩١، ٢٤ - ٢٥).

ومن بين الخدمات الأخرى التي تؤديها بعض المكتبات الوطنية القيام بالعمل كمراكز للإحالة، بحيث تعطي المستفيد المعلومات التي يطلبها أو تحيله إلى المصادر الأخرى التي تجيب عن تساؤلاته . ويحدث في كثير من الأحيان أن يكون مركز الإحالة أحد أقسام مركز التوثيق الوطني أو المكتبة الوطنية كما هو الحال في كل من أستراليا والمغرب وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (وسيلي : ١٩٨٨ ، ٧٢).

وتشمل الخدمات التي يمكن أن تقدمها المكتبة الوطنية لصالح المستفيدين فئات المعاقين والأميين وخاصة في البلدان النامية، حيث تمثل الأمية عائقًا رئيسًا. ولعل من أكثر البرامج طموحًا في هذا السياق البرنامج الوطني الذي تديره وتموله مكتبة الكونجرس التي تقدم خدمات للمكفوفين عن طريق مكتبات تعاونية إقليمية مثل الكتب المعدة بطريقة برايل ، والكتب المسجلة على كاسيتات، والكتب المطبوعة بحروف كبيرة ، فضلاً عن المساعدات المقدمة إلى مكتبات أخرى من خلال الأدوات الببليوجرافية والتدريب والبحوث . كما تنظم المكتبات الوطنية في العادة معارض خاصة ترمي إلى تعليم عامة الجمهور. ولبعضها معارض دائمة تبين التطور وتسلط الأضواء على الأدب الوطني مما يتيح للأفراد أو المجموعات كالطلبة إمكان الزيارة والتعرف إلى المطبوعات والمخطوطات الخاصة بالكتاب والباحثين المشهورين بالإضافة إلى الوثائق الأخرى ذات الأهمية التاريخية. وبعض المكتبات الوطنية تنظم معارض خاصة تستند إلى موارد مجموعاتها لإثارة مزيد من الاهتمام بإنجازات الكتّاب والرسامين والعلماء وغيرهم في البلد (سيلفستر: ١٤١٣، ٤٣).

وفي مقالتهما الموسومة " دور تقنيات المعلومات في خدمة المعوقين في المكتبات الوطنية " يقدم كل من إسماعيل ومحمد وصفًا شاملاً للنشاطات الموجهة نحو خدمة المعاقين في الدول المتقدمة والنامية ، ويعقدان مقارنة بينهما فيما يتعلق بالتجهيزات والخدمات المكتبية وتقنية المعلومات المطلوب تقديمها لهذه الشريحة من المجتمع . ومن الأشياء التي خرجت بها المقالة أنه بينما ينعم المعاق في العالم الغربي بخدمات يحسد عليها ، فإن نظيره في العالم العربي يعاني ويقاسي في سبيل الحصول على المعلومة ، وكان من الممكن للمكتبات الوطنية استغلال التقنية المعلوماتية المصممة لتلبية احتياجات هذه الفئة من المستفيدين خاصة أنها تشكل نسبة عالية في الدول العربية لا تقل عن ١٢٪ . إلا أن المكتبات العربية لاتعير اهتمامًا لخدمات المعاقين، ولا تعمل على توفير الوسائل التعليمية والنظم الحديثة الموجهة نحو هذه الشريحة من المجتمع . كما أن المكتبات لم تراع في تصميم مبانيها المواصفات والتسهيلات من المصاعد والسلالم والأثاث ونحو ذلك مما يتناسب مع خصائص المعاقين . كل ما في الأمر أن بعض المكتبات العربية قد عملت على إيجاد أقسام خاصة بالمعاقين دون أن يكون لها دور حقيقي في الربط بين المعاق والمعلومات التي يبحث عنها. ومع أن فئة قليلة من المكتبات تهتم باقتناء المواد السمعية والبصرية والوسائل التعليمية الأخرى إلا أنها لم توجه وتستغل لخدمة المعاقين بقدر ما هي موجهة لخدمة الأسوياء (إسماعيل ومحمد : ١٩٩١ ، ١٦ – ٣٢).

وهذا يعني أنه تقع على المكتبات الوطنية مسؤولية في هذه القضية لأنها تسعى إلى خدمة المواطنين بمختلف فئاتهم ، من معاقين وغيرهم . ويوصي الباحثان في النهاية بتكاتف مؤسسات المجتمع المعنية بالمعاقين خاصة المكتبات الوطنية من أجل تيسير سبل الوصول إلى المعلومات إلى جميع أفراد المجتمع من أسوياء وغيرهم . وعلى وجه الخصوص فقد خرجت المقالة بالتوصيات التالية :

- يجب أن تمتد التشريعات العربية بخصوص المعاقين بحيث لاتقتصرعلى جوانب التربية والتأهيل والتشغيل بل تشمل حق المعاق في الوصول إلى المعلومات واستخدام التقنيات الحديثة الموجهة لهذا الهدف.
- مراعاة تصميم مباني المكتبات الجديدة بما يسهل استخدامها من لدن المعاقين وتزويدها بالأثاث المناسب .
- تخصيص الميزانية اللازمة لإعادة تصميم مباني المكتبات الحالية بما يلائم استخدامات المعاقين .
- على المكتبات الوطنية في العالم العربي الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال خدمات المعلومات وتقنياتها للمعاقين من خلال إيفاد المتخصصين إلى تلك الدول للاطلاع ونقل الخبرات في المجال .
- إعداد الكادر المؤهل من المتخصصين للقيام بتقديم الخدمات للمعاقين (إسماعيل ومحمد : ١٩٩١ ، ٣٠) .

ويمكن أن يتسع نطاق " خدمات المستفيدين " بحيث يشمل تسهيل الوصول الببليوجرافي إلى الأدبيات العالمية، حيث إن المستفيدين في أية دولة لا ينتظرون من المكتبة الوطنية مجرد تجميع التراث الوطني بل ينتظرون منها كذلك إحاطتهم بمطبوعات الدول الأخرى . فمعظم الإنتاج الفكري العالمي في العلوم والتقنية خاصة مقالات الدوريات تم تغطيتها من خلال قواعد المعلومات المطبوعة والمحسبة والمليزرة وتقع على عاتق المكتبة الوطنية مهمة تسهيل الوصول إلى تلك القواعد ذات الأهمية والفائدة للمستفيدين في الدولة المعنية .

كما يمكن أيضًا أن يتسع نطاق خدمات المستفيدين بحيث يشمل تزويدهم بالوثائق DOCUMENT DELIVERY نفسها وعدم الاقتصار على مجرد الوصول الببليوجرافي إلى الوثائق التي تم تغطيتها في أدوات الضبط الببليوجرافي . وقد لاحظ لاين LINE أن مهمة التغذية بالوثائق تنال اهتمامًا بسيطًا من لدن غالبية المكتبات

الوطنية ، وحجتها في ذلك أن الحصول على الوثائق سيتم فيما بعد بشكل أو بآخر . ولكن ما قيمة المكتبة إذا كانت عاجزة عن توفير الوثائق ، وهل تعد والحالة هذه قد قدمت خدمات حقيقية للمستفيدين وحققت الهدف من وجودها (LINE : 1984 , 49).

ويؤيد الباحث ما ذهب إليه لاين من أن عدم تقديم خدمات إيصال الوثائق لا يرقى بالمكتبة إلى مستوى يليق بها وبمكانتها كمكتبة وطنية ، حيث إنه ليس من المعقول أن يتاح الاسترجاع الببليوجرافي للوثائق دون أن يتاح الحصول على الوثائق نفسها لما قد يسببه ذلك من مضايقة المستفيدين الذين يهمهم في غالب الأحوال أن تكون الوثيقة بين أيديهم فيطلعوا عليها متى شاءوا ويرجعوا إليها متى ما أرادوا .

وأيضًا يمكن أن يتسع نطاق الخدمات بحيث يشمل توفير الخدمات المكتبية للجهات الحكومية ؛ إذ إن المكتبات الوطنية قد أنشئت في الأصل كمكتبات برلمانية لخدمة الدولة كما الحال في مكتبة الكونجرس . وتتفاوت أنواع الخدمات التي يتم توفيرها للجهات الحكومية ، وقد ثبت أن أهم ما تقوم به المكتبات الوطنية من واجبات بما في ذلك مكتبة الكونجرس والمكتبة الوطنية في سويسرا والمكتبة الوطنية في اليابان تتلخص في :

- الخدمة المرجعية وخدمات الإحالات .
- تلبية احتياجات المعلومات للوزراء وكبار المسؤولين في الدولة .
- تقديم النصائح المتخصصة .
- خدمات المكتبة البرلمانية .
- تقديم النصح إلى المكتبات الحكومية .
- خدمات الوثائق الببليوجرافية .
- دعم المعارض الحكومية .
- التنسيق مع مختلف المكتبات الحكومية .
- تجهيز كافة الدوائر الحكومية بالكتب والدوريات (النهاري : ١٤١٤ ، ٨٦).

وإذا كان نطاق الخدمات في المكتبات الوطنية من الممكن أن يشمل أنواعًا كثيرة – كما سبق بيانه – فإن نطاق المستفيدين على الطرف الآخر قد يقتصر في بعض تلك المكتبات على فئة الباحثين الجادين ممن يعملون على إجراء بحوث معينة ويشهد لهم بذلك من أمثال طلبة الدراسات العليا ، والعاملين على وظيفة باحث في المراكز البحثية ، والمهتمين بمجالات البحث والتطوير (قاسم : د.ت ، ١٧).

القيام بدور القيادة والريادة لمؤسسات المعلومات الوطنية

نظرًا لما تمتاز به عادة المكتبة الوطنية من مجموعات قوية وخدمات واسعة وموظفين مؤهلين فمن الطبيعي أن تتبوأ مركز القيادة والريادة وأن يكون لها الصدارة وتضطلع بدور الطليعة في مجال المكتبات والمعلومات ، وأن تكون الجهة الرائدة في جميع القضايا التي تهم مؤسسات المعلومات في الدولة. ويختلف مفهوم وطبيعة القيادة والريادة من دولة لأخرى ، ففي بعض الدول تتحمل المكتبة الوطنية مسؤولية قانونية تجاه المكتبات الأخرى، وتمارس قدرًا كبيرًا من الرقابة على إدارتها وعملياتها. إلا أنه في معظم الدول تتمتع المكتبات الأخرى بقدر كبير من الاستقلال، وتمارس المكتبة الوطنية دور القيادة بالإقناع والسعي للتوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن أفضل السبل لخدمة الجمهور، بدلاً من إصدار الأوامر إليها والهيمنة عليها . ويرى سيلفستر أن أداء خدمات جيدة للقراء وللمكتبات هو أفضل سبيل لكسب مساندتهم واعترافهم بالقيادة ولاحتفاظ المكتبة الوطنية بوزنها الكبير (سيلفستر: ١٤١٣، ٥٠).

والواقع أن الدور القيادي للمكتبة الوطنية يشمل كل أو جل المجالات التي سبق الحديث عنها . فهي مسؤولة عن قيادة حركة التنمية المكتبية والمعلوماتية في الدولة، ونستطيع أن نتلمس دور القيادة للمكتبة الوطنية في الحركة المكتبية بدول مختلفة في عدة وجوه من بينها :

– التخطيط المركزي لتطوير الخدمات المكتبية .

- توحيد النظم والإجراءات المكتبية في الدولة .
- تحمل مسؤولية تدريب أمناء المكتبات .
- القيام بالأبحاث والدراسات الريادية والمشروعات التجريبية في مجال المكتبات والمعلومات، ثم تعميم النتائج التي تسفر عنها تلك الأبحاث والتجارب.

وهذا الدور يضع المكتبة الوطنية على قمة الحركة المكتبية بالدولة ، مما يؤدي بالتالي إلى تطوير هذه الحركة وتعزيز مسيرتها ودفعها إلى الأمام من خلال جهة قيادية (خليفة: ١٩٩١، ٢٣).

وينبغي للمكتبة الوطنية أن تكون بمثابة القوة الدافعة وراء وضع خطط الاقتناء التعاوني المنسق على مستوى الوطن ، وخطط الفهرسة والفهارس الموحدة ، وشبكات الإعارة بين المكتبات التي تهدف إلى تسهيل إمكان الإفادة من موارد ومصادر مكتبات البلد لكل من يحتاج إليها في أي مكان. كما ينبغي للمكتبة الوطنية أيضًا أن تتولى مسؤولية تزويد القراء في بلدان أخرى بمواد من المطبوعات الصادرة في البلد وغير المتوافرة بأي شكل آخر في تلك البلدان. وأيضًا ينبغي أن يكون مدير المكتبة الوطنية عادة هو المتحدث الرئيس للبلد في شؤون المكتبات في الاجتماعات الدولية للمكتبات، وأن يستعان بخبرائها من وقت لآخر للمشاركة في اللجان وفرق العمل الوطنية والدولية المكلفة بمسؤولية تطوير البرامج الوطنية والدولية والمعايير والإجراءات الرامية إلى تيسير المشاركة الفعالة في تكاليف البيانات الببليوجرافية والمطبوعات في البلد وعلى مستوى العالم. ويعدّ دور هذه المكتبة على الصعيد الدولي امتدادًا طبيعيًا لمهامها الوطنية، وهي تحتل في معظم الحالات مكان الصدارة بين مكتبات البلد نظرًا لضخامة مجموعاتها وطابعها الشامل وتنوع المواد المحتفظ بها وتعدد الأقسام والمرافق المتخصصة التي تحتوي عليها (سيلفستر: ١٤١٣، ٧٧).

ويعتقد خليفة أن الدور القيادي للمكتبة الوطنية داخل الدولة يتطلب منها دائرة اتصالات واسعة خارج جدرانها أوسع من أي نوع آخر من المكتبات. "فهي تحتاج إلى روابط قوية مع مجتمع الباحثين والدارسين كمستفيدين، ومع مجتمع الصناعة كرعاة ومساندين، ومجتمع الحكومة كمشرعين ورسميين، ومع مجتمع النشر كمنتجين لموادها الاستهلاكية وهكذا. وكلما توسعت دائرة العلاقات كلما عظم الدعم والتأييد للمكتبة الوطنية " (خليفة: ١٩٩٣، ٨٧).

ويشير النهاري إلى أن الصورة التي كانت تتمثل في أن المكتبة الوطنية عبارة عن مخازن تذكارية تضم الكتب والوثائق التاريخية والصحف والمطبوعات القديمة قد أخذت في الاضمحلال منذ عام ١٩٥٨م ، عندما قام المجتمعون في الندوة الأوربية لبحث موضوع المكتبات الوطنية وما يواجهها من مشكلات والمستقبل المتوقع لها بالاتفاق على أن دور المكتبة الوطنية في أي بلد هو في الواقع دور قيادي ورئيس لثقافة البلد مما يفرض على تلك المكتبة القيام بدور قيادي نشط في مجالات الحفاظ على الثقافة الوطنية ، وتطوير طرق ونظم موارد المكتبة بالبلد من أجل المجتمع كله، وإقامة علاقات تعاون وتبادل ثقافي مع المكتبات بالدول الأخرى. وبناء على ما سبق فيمكن القول إن "القيادة هي الدور الأساس للمكتبة الوطنية وأعمالها ووظائفها هي القاعدة المهمة لدورها القيادي بين مكتبات البلد الأخرى. ومع ذلك فإن خصائص هذا الدور تختلف من بلد لآخر كنتيجة للاختلافات السياسية والجغرافية في كل بلد" (النهاري: ١٤١٤، ٩ – ١٠).

والحقيقة أن قيام المكتبة الوطنية بدور الريادة لا يعني بالضرورة الهيمنة على أعمال المكتبات الأخرى في البلد ، مع أن هذا هو ما تقوم به بالفعل بعض المكتبات الوطنية في بعض الدول ، ولكنه يعني حفز المكتبات الأخرى على القيام بوظائفها مع احتفاظ المكتبة الوطنية بمركزها الريادي . ويمكن تحقيق هذا المركز من خلال وسائل وأساليب عديدة من بينها :

- الإشراف على التنسيق بين مختلف المكتبات .

- تطوير الخدمات المكتبية ووسائل الضبط الببليوجرافي .
- الاستجابة لاحتياجات المكتبات الأخرى .
- تعريف تلك المكتبات بخدمات المكتبة الوطنية ومساعدتها على الاستفادة مما يتوافر بهذه المكتبة من خدمات وما تحويه من مصادر وتجهيزات .

وهذا كله يعطي المكتبة الريادة في إنشاء النظام الوطني للمعلومات من خلال مشاركتها في عمليات التخطيط المكتبي وتزعمها لخدمات المعلومات في البلد . وقد أكدت مختلف القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات الإقليمية على أهمية الدور الريادي وأنه يأتي في المقام الأول، حيث إن المكتبة الوطنية أقدر من غيرها على تحمل هذا الدور الخطير. فهي الممثل الوحيد للمكتبات في البلد الذي يستطيع التصدي للمشكلات الطارئة على الفور (النهاري: ١٤١٤، ٨٠ – ٨٢).

وقبل أن نختتم هذا الجزء من الدراسة الذي يعالج وظائف المكتبة الوطنية ومهامها وخدماتها فلابد من الإشارة إلى أنه سيبقى للمكتبة الوطنية دائمًا فضل جمع الإنتاج الفكري المحلي كله وعيون الإنتاج الفكري الأجنبي وحفظها للأجيال المقبلة. وستبقى تلك المكتبة سجلا للإنتاج المحلي ومرآة صادقة لعقول أبناء الوطن. وإن لم يبق للمكتبة الوطنية سوى هذا الفضل لكفى (خليفة: ١٩٩٣، ٩٣).

ورغم أن مجال المكتبات والمعلومات يتسم بالدينامية وأن السنوات القادمة ستحمل في طياتها تغيرات جوهرية لها تأثيرها على بيئة المكتبات ، إلا أنه "مهما تكن التغيرات التكنولوجية التي ستطرأ في المستقبل ، فإنه ينبغي الإبقاء على المهام التقليدية للمكتبات الوطنية كي تستمر في الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية مثل ضمان صون التراث المطبوع للبلد وتوفيره بشكل دائم واتاحة الانتفاع بمقتنيات المكتبات لمن يحتاجونها " (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٤).

المكتبات ذات الوظيفة المزدوجة

لكي تكتمل في أذهاننا الصورة حول الوظائف المناطة بالمكتبات الوطنية فلابد من توضيح نمط من تلك المكتبات يقوم بدور ثنائي ، ويطلق عليه المكتبات الوطنية ثنائية الدور ، أو المكتبات الوطنية ذات الوظيفة المزدوجة . ومثال على ذلك مكتبة البرلمان الياباني (الدييت في طوكيو) التي تقضي صلاحياتها الرسمية بأن تخدم البرلمان أولاً ، والحكومة والسلطة القضائية ثانيًا ، وعامة الجمهور ثالثًا . وتقوم مكتبة البرلمان في استكهولم في السويد بتقديم معلومات على مستوى البلد بأكمله في العلوم الاجتماعية إلا أنها لا تقوم بدور المركز الببليوجرافي الوطني، حيث تقوم بهذا الدور المكتبة الملكية . وهذا الوضع المزدوج نجده أكثر شيوعًا في حالة المكتبات الجامعية التي تقوم - بالإضافة إلى تقديم الخدمات لأعضاء هيئة التدريس والطلبة - بتقديم الخدمات للجمهور كافة . وهذه الظاهرة تنتشر بشكل أكثر في الدول النامية التي قد تلجأ إلى إنشاء مكتبة ثنائية الدور لقلة الموارد البشرية والمالية المتاحة ولغرض منع تكرار المواد . وعلى أي حال؛ فإن المكتبات المزدوجة موضوع لم يدرس بعد بشكل كافٍ يبين ميزاته وعيوبه ويقدم إرشادات للحكومات وللجامعات للاستئناس بها في هذا المضمار (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٧١).

وقد حاول سيلفستر تتبع ما نشر من إنتاج فكري حول المكتبات الجامعية المزدوجة الوظيفة فوجد أن الباحثين قد قدموا معلومات مفيدة لكنهم لم يقدموا توصيات محددة . وهو يرى أن من الصعوبة إعطاء مبادئ توجيهية حول هذا الموضوع في ظل شح الإنتاج الفكري حوله ، كما أنه لا يميل إلى مطالبة المكتبة الجامعية بالقيام بوظيفة المكتبة الوطنية نظرا لوجود تعارض بين احتياجات أعضاء هيئة التدريس والطلبة من جانب واحتياجات عامة الجمهور من جانب آخر . ومع أن الواقع يشهد بوجود مكتبات جامعية عديدة تم تكليفها بمهام المكتبة الوطنية - ولو جزئيًا على الأقل - في أوربا (أوسلو وهلسنكي) وإسرائيل وفي

بعض الدول النامية (أوغندا ، كينيا ، تنزانيا) التي تتلقى المطبوعات عن طريق الإيداع القانوني وتصدر البيليوجرافية الوطنية . وهنـاك بعض البلدان الصغيرة ذات الموارد المحدودة التي فضلت منذ استقلالها إنشـاء مكتبـات وطنيـة منفصلـة (أثيوبيا ، بنجلاديش ، جامايكا ، جامبيا ، كـوت ديفـوار ، الكونغـو ، موريتانيـا ، وغيرها) . وهذه المكتبات قد تكون غير قادرة على آداء جميع الوظائف التقليديـة للمكتبة الوطنية إلا أن هناك أملاً بأنها ستفعل ذلك في ضـوء تطـور تلـك البلـدان ومؤسساتها الوطنية . أما النرويج فهي تمثل حالة فريدة من نوعهـا، حيث كـانت المكتبة الملكية لجامعة أوسلو تقوم بمهام المكتبة الوطنية في هذه الدولـة لسنوات عديدة ، بل وما زالت تقدم معظم الخدمات علـى المستوى الوطنـي مثـل الإيـداع القانوني والبيليوجرافية الوطنية والإعارة بين المكتبات ونحو ذلك من الوظائف . إلا أنه في عام ١٩٦٩م تم إنشاء مكتب جديد يرأسـه أميـن مكتبـة مسؤول علـى مستوى البلد عن وضع سياسات وبرامج للتنسيق بين المجموعات المستخدمة فـي البحوث والفهرسـة التعاونيـة وإنشـاء نظـام معلومـات وطنـي قـائم علـى استخدام الحاسوب ، ولإصدار معايير خاصة بالمكتبات ، وتنسيق الفهارس الموحدة ونظام الإعارة بين المكتبـات والتعـاون الدولـي . وفـي عـام ١٩٨٤م صـدرت التوصية بإنشاء مكتبة وطنية مستقلة . والواقع أنه من بين المكتبات الوطنية المئة والخمس التي كانت موجودة في عام ١٩٨٦ كانت هناك ٩٧ مكتبـة منفصلـة أو مستقلة – لا تقوم بوظيفة مزدوجة – (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٧٢).

ويقترح سيلفستر في مبادئه التوجيهية فيما يتعلق بموضوع المكتبات ثنائية الدور ما يلي :

١- يستحسن أن تكون المكتبات الوطنية مؤسسات مستقلة لها صـلاحيـات محـددة بوضوح فيما يتعلق بتقديم الخدمات على المسـتوى الوطنـي . وعندمـا تكـون المكتبات الوطنية ملحقة بمؤسسات أخرى كالبرلمان أو الجامعة فينبغي أن لا تطغى الخدمات المقدمة إلى المؤسسة الأم على الخدمات الأخرى التـي تقـدم إلى فئات الجمهور كافة .

٢- عند التخطيط للمكتبات الوطنية في البلدان الصغيرة ذات الموارد البشرية والمالية المحدودة ، يمكن تفادي الازدواج الذي لا داعي له في الجهود والأموال عن طريق تكليف أكبر مكتبة جامعية (ولو بصورة مؤقتة على الأقل) بمهام المكتبة الوطنية وتسميتها بهذا الاسم بحكم الواقع ، وتزويدها بالموارد الإضافية اللازمة لتؤدي على المستوى الوطني على الأقل الوظائف التي تلبي أكثر الاحتياجات إلحاحا (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٧٣).

والحقيقة أن جميع الملاحظات السابقة تؤكد بشكل أو بآخر ملامح انحرافات الواقع الفعلي لبعض المكتبات الوطنية عن الإطار التصوري أو المعنى التقليدي أو أساسيات المفهوم النظري العام لهذا النوع من المكتبات. ويؤكد تلك الحقيقة النهاري في دراسته التحليلية بعنوان " المكتبات الوطنية – الجامعية " حيث لاحظ أنه على الرغم من أن المكتبات الوطنية برزت في عالم اليوم ككيان علمي مستقل يؤدي وظائف محددة ومعروفة دون تداخل مع الأنواع الأخرى من المكتبات، إلا أن هذا التميز للمكتبة الوطنية لم يعد مقصورًا عليها عندما بدأت بعض الدول تعطي المكتبة الوطنية وظائف أخرى كالخدمة الجامعية أو العامة أو البرلمانية بالإضافة إلى خدماتها المتعارف عليها، ولذا نشأت مكتبات وطنية ذات وظائف مزدوجة على النحو الآتي :

١- مكتبات وطنية – أكاديمية National - Academic libraries

٢- مكتبات وطنية – عامة National - Public Libraries

٣- مكتبات وطنية – برلمانية National - Parlimmenttry Libraries

هذا؛ بالإضافة إلى أنواع أخرى من المكتبات الوطنية مثل :

٤- مكتبات وطنية موضوعية National Subject Libraries

٥- مكتبات وطنية مرجعية وإعارة National Reference and Lending Libraries

٦- مكتبات وطنية للمعاقين National Libraries for Handicapped

وقد برزت تلك الأنواع من المكتبات الوطنية ذوات الوظائف المزدوجة على النطاق العالمي نتيجة لعوامل عديدة من بينها العوامل التاريخية والاقتصادية والسياسية. وفي بعض الدول أعطيت بعض المكتبات (غير الوطنية) حق الإيداع القانوني إلى جانب المكتبة الوطنية الأم كتنظيم فرضته ظروف محددة أصبحت بموجبه المكتبة الوطنية مسؤولة عن حفظ الإنتاج الفكري في مجال محدد، بينما تتولى مكتبات أخرى حفظ الإنتاج الفكري في مجالات أخرى . ومن بين النماذج الستة السابقة فتعد المكتبات الوطنية الجامعية هي الأكثر بروزاً ضمن المكتبات الوطنية ذات الوظائف المزدوجة، حيث تتوافر تلك المكتبات في كل من إسرائيل والسودان وفنلندا والكويت والنرويج ويوغسلافيا وأيسلندا والدانمرك. وهناك عاملان رئيسان أديا إلى ظهور المكتبة الوطنية الجامعية وهما: العامل التاريخي ، والعامل الاقتصادي. فبالنسبة للعامل الأول فيعود إلى أن فكرة خدمة المكتبة الوطنية نشأت مع اعتماد الإيداع القانوني للمكتبات الجامعية، حيث كانت هذه المكتبات تقوم بوظيفة المكتبة الوطنية قبل نشأتها. وعندما نشأت المكتبة الوطنية ككيان مستقل تفرغت المكتبات الجامعية لوظيفتها الأساسية في تدعيم البحث العلمي ومساعدة العملية التعليمية الجامعية. وبالنسبة للعامل الثاني (الاقتصادي) فينطلق من فكرة مضمونها اختصار ما قد يكلفه وجود مكتبتين منفصلتين إحداهما وطنية والأخرى جامعية. ويرى النهاري أن الوظيفة المزدوجة للمكتبة الوطنية كان من الممكن قبولها في الماضي عندما كانت وظيفة المكتبة الوطنية محصورة في نطاق ضيق (متابعة تنفيذ نظام الإيداع القانوني). بينما يصعب قبول الفكرة في الوقت الراهن حيث تقوم المكتبة الوطنية بدور رائد قد لاينافسها عليه الأنواع الأخرى من المكتبات، الأمر الذي يجعل الفصل بين المكتبتين الوطنية والجامعية ضرورة عصرية ملحة. وقد أثبتت التطورات التي شهدتها ساحة الخدمة المكتبية أن التخصص في وظائف كل نوع من أنواع المكتبات لم يعد يسمح بازدواج وظائف أية مكتبة أخرى. فمن شأن ذلك الازدواج تعريض وظائف المكتبات لنوع من الاختلال والاضطراب (النهاري: ١٤٠٧، ١٩ - ٢٤).

وقد لاحظ خليفة أنه على الرغم من أن مفهوم المكتبة الوطنية يوحي بأنها تقصر خدماتها على العلماء والباحثين والدارسين دون عامة الناس من القراء غير الجادين ولا تسمح بإعارة موادها خارج جدرانها كما الحال في المكتبات العامة، فإن واقع الأمر يشير إلى أن كثيرًا من المكتبات الوطنية تقوم بدور مزدوج. فهي على سبيل المثال تقوم بدور المكتبة الوطنية والمكتبة العامة، أو بدور المكتبة العامة والمكتبة الوطنية، أو بدور المكتبة الجامعية والمكتبة الوطنية. وهذا الدور المزدوج يحدث حسب ظروف النشأة والتطورات التي مرت بها المكتبة الوطنية في كل دولة. " ففي بعض الدول تنشأ المكتبة كمكتبة عامة أولاً ثم تتحول إلى مكتبة وطنية ولايمكنها التخلص بسهولة من صبغة العمومية فتقوم بالدورين معًا. وفي بعض الدول قد لايكون في منطقة المكتبة الوطنية مكتبات عامة أو قد لاتسمح الميزانيات بإقامتها فتضطر المكتبة الوطنية إلى القيام بمهام المكتبة العامة. وقد تكون مجموعات المكتبة الجامعية في الدولة من الإنتاج المحلي أقوى من أية مكتبة أخرى فيناط بعهدتها القيام بدور مكتبة الدولة إلى جانب وظائفها كمكتبة جامعية. وقد تكون مجموعات مكتبة الجامعة في الدولة ضعيفة أو لاتكون في الجامعة مكتبة أصلاً فتقوم المكتبة الوطنية إلى جانب وظيفتها بدور مكتبة الجامعة " (خليفة: ١٩٩٣، ٧٧).

أما قاسم فقد لاحظ أن على المكتبة الوطنية التزام أساسي تجاه المجلس النيابي، حيث تعد في معظم الدول مسؤولة عن تقديم الخدمات المناسبة لهذا المجلس، وقد ارتبطت أيضًا باسمه كما الحال في مكتبة الكونجرس الأمريكية ومكتبة البرلمان Diet Library اليابانية. ويمكن كذلك أن تضطلع المكتبة الوطنية بمهام الأرشيف الوطني الذي يحفظ الوثائق الرسمية وسجلات نشاط الأجهزة الحكومية، ما لم تكن هناك إدارة مستقلة لهذا الأرشيف (قاسم: د. ت. ١١٤).

والجدير بالذكر أن الوظيفة المزدوجة للمكتبات الوطنية (أو المكتبات الوطنية ثنائية الدور) كانت موضوع عدد من الدراسات التي نشرت على النطاق

الدولي. ويناقش النهاري نماذج طيبة من تلك الدراسات التي عالجت الموضوع ، ويختتم نقاشه بملاحظة عامة مفادها أن تركيز تلك الدراسات كان على تحديد المكتبات الوطنية المزدوجة ودراسة أدائها لتلك الوظيفة دون التعرض بالتحليل لسلبيات وإيجابيات ذلك الأداء الثنائي (النهاري: ١٤٠٧، ٢٠).

المركزية واللامركزية في وظائف المكتبات الوطنية

يحدث في بعض البلدان أن تضطلع بوظائف المكتبة الوطنية مكتبة مركزية واحدة في الدولة ، وقد تتوزع المسؤولية بين مؤسستين أو أكثر على أساس الموضوع أو الوظيفة . وفي الغالب تقوم مؤسسة واحدة (بغض النظر عن الاسم الذي يطلق عليها) بجميع الوظائف المهمة التي توكل عادة إلى أية مكتبة وطنية . وقد لا تلبي تلك المؤسسة بالضرورة جميع الاحتياجات المعلوماتية للمواطنين ، ولكنها تملك عادة أكمل المجموعات المتوافرة في البلد وأكثرها تنوعًا، وهي التي تقدم خدمات شاملة للباحثين وللمكتبات الأخرى . وإذا كان النمط العام هو وجود مكتبة واحدة مركزية تقوم بدور المكتبة الوطنية ، ففي بعض الدول تكون خدمات المكتبة الوطنية لا مركزية حسب طبيعة المجالات . وتتفاوت درجات اللامركزية من دولة لأخرى (سيلفستر : ١٤١٣، ٧٤).

كما يحدث أحيانًا وجود عدة مكتبات وطنية نشأت نتيجة لوجود عدة جمهوريات أو ممالك متحدة في البلد نفسه ولكل منها مكتبة مركزية (كما في إيطاليا ويوغسلافيا) ، أو نتيجة لانقسام بلد معين إلى بلدين أو أكثر. فتعدد المكتبات الوطنية في البلد الواحد (كما في يوغسلافيا حيث تملك كل جمهورية مكتبة وطنية خاصة بها) قد يكون له إيجابياته من حيث إن المكتبة في تلك الحالة تكون أقرب إلى الجمهور الذي تخدمه ، وقد يكون له سلبياته من حيث عدم وجود مكتبة واحدة مكلفة بتوفير خدمات على المستوى الوطني والمشاركة الفعالة في كثير من البرامج الدولية. ولعل إيطاليا قد تنبهت إلى تلك السلبيات عندما قامت بتعيين مكتبتين من المكتبات الوطنية الثماني على أنهما مكتبتان وطنيتان

مركزيتان (المكتبة المركزية الوطنية في فلورنسا التي عهد إليها القيام بإنتاج البيليوجرافية الوطنية ، والمكتبة المركزية الوطنية في روما التي تحتفظ بفهرس وطني موحد وتضم المركز الوطني للإعارة). والوضع نفسه ينطبق على ألمانيا التي عندما قسّمت بعد الحرب العالمية الثانية إلى جمهوريتين تأثرت المكتبة الوطنية بهذا التوزيع . فأصبحت المكتبة الألمانية في لبزيغ تتولى تجميع المطبوعات الصادرة بالألمانية من جميع الدول وتنتج ببليوجرافية شاملة بتلك الكتب ، وأصبحت المكتبة الوطنية البافارية في ميونخ تقوم بمهمة تجميع كتب من جميع أنحاء العالم وتعمل على أنها واحدة من مراكز الإعارة بين المكتبات (سيلفستر: ١٤١٣ ، ٧٤).

وتنسحب ظاهرة اللامركزية في وظائف المكتبات الوطنية على بلدان أخرى مثل الدانمرك حيث تقوم المكتبة الملكية بوظائف المكتبة الوطنية ، ولكنها في الوقت نفسه تشترك مع مكتبة كوبنهاجن في مسؤولية اقتناء المطبوعات الأجنبية وإتاحتها للاستخدام . فالمكتبة الملكية مسؤولة عن العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون ، بينما مكتبة الجامعة مسؤولة عن العلوم الطبيعية والطب . والحالة نفسها تنطبق على بيئات أخرى كما في كندا، حيث تقوم المكتبة الوطنية بتوفير خدمات إعلامية على مستوى الدولة في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، بينما يقوم المعهد الكندي للمعلومات العلمية والتقنية بتوفير خدمات العلوم والتقنية والطب . وفي الهند يتولى المكتب الوطني تأمين الخدمات في العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب ، بالإضافة إلى المكتبة المركزية للطب والحقوق والمركز الهندي للتوثيق العلمي . وتوجد أربعة مرافق وطنية مستقلة في أندونيسيا لخدمة مجالات العلوم والزراعة والطب والعلوم الإنسانية والاجتماعية . كما توجد مكتبة وطنية للطب في الولايات المتحدة الأمريكية ومكتبة وطنية للزراعة بالإضافة إلى مكتبة الكونجرس التي تحتفظ بمجموعات مهمة في الطب والزراعة وفي المجالات العلمية الأخرى . والأمر نفسه ينطبق على الاتحاد

السوفيتي، حيث تشترك كل من مكتبة لينين والمكتبة الوطنية العامة للعلوم والتقنية في توفير الخدمات على مستوى البلد بأكمله (سيلفستر: ١٤١٣ ، ٧٥).

وعلى أي حال فإن الوضع المثالي هو أن يكون لكل دولة مكتبة وطنية مركزية واحدة تتولى جمع تراثه وحفظه والتعريف به وتيسير استخدامه للمواطنين كافة . وبغض النظر عن النهج المتبع في تصميم المكتبة الوطنية من حيث المركزية أو اللامركزية فالمهم هو تحديد صلاحيات جميع المؤسسات المسؤولة عن القيام بوظائف المكتبة الوطنية تحديدًا لا لبس فيه بحيث لايكون هناك تكرار أو ازدواج في المهام . والأهم من هذا هو تشجيع التعاون والتنسيق بين مؤسسات المعلومات بحيث تتكامل خدماتها بدلاً من أن تتنافر وتتنافس فيما لاطائل تحته . ومهما يكن الأمر فالمكتبة الوطنية هي دومًا المؤسسة الرئيسة أو المحرك الأساس لخدمات الممعلومات على المستوى الوطني . وفي هذا السياق يطرح سيلفستر من بين مبادئه التوجيهية للمكتبات الوطنية مقترحًا مضمونه أنه ينبغي أن تكون المكتبة الوطنية هي المكتبة الرائدة والجهة المسؤولة عن تعزيز التعاون بين المكتبات في الدولة ، سواء كانت تضطلع بخدمات المكتبة الوطنية مكتبة مركزية وطنية واحدة أو كانت المسؤولية موزعة بين مؤسستين أو أكثر بناء على المجال الموضوعي أو طبيعة الوظيفة أو غير ذلك من أساليب التوزيع المتعارف عليها في الدولة (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٧٦).

وقد اتضح من العرض السابق مدى تفاوت الوظائف التي تقوم بها المكتبات الوطنية . وقد يكون مرد ذلك التفاوت إلى أن الصورة لمفهوم المكتبة الوطنية مازالت غير واضحة في أذهان كثير من الباحثين بل وفي نظرة كثير من الدول . فهناك مكتبات وطنية بالمعنى الصحيح للمفهوم ، ومكتبات شبه وطنية ، ومكتبات أخرى مزدوجة تجمع بين الوظيفتين الوطنية والأكاديمية . ولعل هذا هو السبب في ظاهرة المحاولات العديدة لتحديد مفهوم المكتبة الوطنية ورصد وظائفها (LINE : 1993 , 90).

وإذا كان السؤال الذي يمكن أن يثار هنا هو : هل تقوم المكتبات الوطنية بالفعل بتلك الوظائف ؟ فإن من الصعب الإجابة عن هذا السؤال حيث إن الظروف تختلف من دولة لأخرى ، والنظرة للمكتبة الوطنية داخل كل دولة تختلف أيضًا ، مما يؤثر بشكل أو بآخر على المكانة التي تحتلها المكتبة في الدولة وعلى الدعم الممنوح لها من لدن الحكومة . ففي بعض الدول على سبيل المثال توضع أهداف ومهام كثيرة للمكتبة الوطنية ولكنها لا تطبق في الوجهة المنشودة . ولعل البديل المناسب والحالة هذه هو تقليص عدد المهام المناطة بالمكتبة الوطنية ومحاولة تنفيذ واحد أو اثنين منها على الوجه الصحيح . والبديل الآخر هو إبقاء المهام كما هي أو حتى زيادتها والحصول على دعم مالي من لدن الحكومة أو التنسيق مع القطاع الخاص (LINE : 1989 , 26).

إلا أن السؤال الذي يهمنا أكثر في هذه الدراسة هو : هل تقوم مكتبة الملك فهد الوطنية بالوظائف المتعارف عليها للمكتبات الوطنية والتي سبق استعراضها؟ ونترك الإجابة عن هذا السؤال للفصل التالي الذي يعطي صورة شمولية للوظائف التي تقوم بها المكتبة موضوع الدراسة والوظائف التي لا تقوم بها ، اعتمادًا على المنهج الاستقصائي للواقع .

نماذج للمكتبات الوطنية في بعض الدول

إذا كانت الوظائف السابق ذكرها تعبر عما تقوم به المكتبات الوطنية على إطلاقها فإن الفقرات اللاحقة تعطي إشارات سريعة للوظائف التي تقوم بها مكتبات معينة في بعض البلدان التي استطاع الباحث الحصول على معلومات حولها . وقد تم التركيز على تلك النماذج بالذات اعتمادًا على ما هو متاح للباحث في الأدبيات . فهناك كتابات منشورة وإشارت متفرقة هنا وهناك عن وضعية مكتبة ما في دولة ما. وعلى الرغم من أن الكتابات تتناول المكتبات الوطنية من جوانبها كافة، فتتحدث عن مبانيها ومجموعاتها وأثاثها وموظفيها والإجراءات

الفنية التي تستخدمها فقد حاول الباحث التركيز بشكل خاص على ما له علاقة بالمهام التي تمارسها تلك المكتبات حيث إن هذا الجانب بالذات هو الذي يخدم هدف الدراسة الحالية بشكل أكثر . وتمثل نماذج المكتبات الوطنية التي أمكن التعرف عليها مختلف قارات العالم، وذلك على نحو ما هو معروض في الفقرات اللاحقة .

ففي الولايات المتحدة الأمريكية توجد أكثر المكتبات الوطنية شهرة وهي مكتبة الكونجرس الأمريكي LIBRARY OF CONGRESS التي تأسست عام ١٨٠٠م. وتعد أضخم مكتبة في العالم من حيث عدد مجموعاتها التي تتنوع ما بين الكتب والدوريات والمطبوعات الأخرى ، بالإضافة إلى الأفلام والأسطوانات والسلايدات وبكرات الميكروفلم والميكروفش والتقارير العلمية وقطع المخطوطات والخرائط والرسومات وغيرها من أوعية المعلومات الأخرى(الصوفي: ١٩٨٧ ، ٣٠٤). وتوجد فيها مجموعة من الأقسام والشعب يختص كل واحد منها بالتركيز على مجال محدد ؛ فهناك على سبيل المثال شعبة خدمات المعاقين ، وشعبة الخرائط والجغرافيا ، وشعبة المخطوطات ، وشعبة أمريكا اللاتينية والبرتغال وأسبانيا ، وشعبة الموسيقا ، وشعبة المجموعات الشرقية (العربية والصينية والكورية وغيرها) ، وشعبة العلوم والتقنية ، وشعبة اللغات السلوفاكية وأواسط أوربا (الصوفي : ١٤١٢ ، ٧٠ - ٧١).

وتقوم مكتبة الكونجرس بوظائف عديدة من أبرزها :

- تجميع أكبر قدر ممكن من أوعية المعلومات خاصة ما له علاقة بالتراث الوطني ، وإتاحتها للاستخدام من لدن الجهات الحكومية والباحثين من الأفراد .
- تبادل المطبوعات الرسمية بين مختلف الإدارات الحكومية .
- اقتناء مصادر المعلومات عن طريق إدارات حقوق النشر والإيداع القانوني لإثراء مجموعات المكتبة من تلك المصادر .

- تلقي الهدايا والهبات من الكتب الشخصية والكتب النادرة من الأفراد ، وتلقي الأموال التي تساعد المكتبة على إثراء مجموعاتها وعلى تقديم البرامج الثقافية في مختلف المجالات .

- تطوير نظام شامل للتصنيف يتم استخدامه على نطاق واسع في مؤسسات البحث ، وأيضًا تطوير قواعد الفهرسة التي تتماشى مع المعايير المقبولة في الدولة .

- القيام بعمل مركز خاص للفهرسة التعاونية للكتب وغيرها من المواد المتوافرة في المكتبات الأخرى .

- القيام بتوزيع بطاقات الفهارس الوطنية .

- صيانة الفهرس الوطني الموحد للبطاقات ، وتقديم المعلومات المتعلقة بأماكن المواد المكتبية المطلوبة لمن لا يستطيعون الوصول إليها .

- إصدار كتب خاصة بالببليوجرافية الوطنية وبعض الإنجازات الجوهرية مثل الفهرس الوطني الموحد الذي تعده المكتبة .

- القيام بخدمات توفير المعلومات المطلوبة وإرسالها إلى المستفيدين بالبريد .

- الإسهام في تبادل المواد مع المكتبات الأخرى في الدولة وإتاحة مصادر المكتبة لجميع الباحثين .

- تجهيز برنامج ببليوجرافي نشط ، وإتاحة الفرصة للآخرين للاستفادة منه .

- الإشراف على البرنامج الوطني لكتب المكفوفين .

- إقامة المعارض المحلية بهدف تثقيف الجمهور ، وإقامة المعارض الخارجية بهدف عرض الثقافة والتاريخ الوطنيين .

- إجراء البحوث والتجارب في مجال تقنية المكتبات.
- المشاركة في المشروعات المشتركة الوطنية والدولية ، والتعاون مع مختلف أنواع المكتبات على المستويين المحلي والدولي بهدف إتاحة الفرصة للآخرين للاستفادة من خدمات المكتبات الوطنية في أية دولة من الدول (النهاري : ١٤١٤ ، ٣٧ - ٣٩).

ولا تقل المكتبة البريطانية شهرة عن مكتبة الكونجرس ، وقد تأسست مكتبة المتحف البريطاني BRITISH MUSEUM LIBRARY عام ١٧٥٣م بقرار من البرلمان البريطاني وطبق فيها نظام الإيداع القانوني . وساعدت قوة بريطانيا العظمى خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على اقتناء المجموعات النادرة من الكتب والمخطوطات من سائر أنحاء العالم . وأخذت المكتبة على عاتقها منذ عام ١٩٥٠م إصدار الببليوجرافية الوطنية البريطانية . وبالإضافة إلى مكتبة المتحف البريطاني توجد في بريطانيا مجموعة أخرى من المكتبات الوطنية مثل المكتبة الوطنية المركزية في لندن ، والمكتبات الوطنية الأخرى في كل من أيرلندا وويلز وشوتلندا (الصوفي : ١٩٨٧ ، ٣٠٧ - ٣١١). وتحصل المكتبة على نسبة كبيرة من مقتنياتها مجاناً من خلال تنفيذ قانون الإيداع الذي ينص على ضرورة إيداع نسخة واحدة مجاناً من كل مطبوع ينشر في بريطانيا. وتتابع المكتبة بقوة وحماس تنفيذ هذا القانون ، وتستعين في الوقت نفسه ببعض الوكلاء الذين يقومون بمهمة تعقب كل مطبوع ينشر ولا ترد منه نسخة للمكتبة (هاريسون وبينهام : ١٤١٣ ، ١٩).

وقد تم تنظيم المكتبة الوطنية البريطانية اعتماداً على خمس مكتبات كانت في الأصل موجودة ، ويطلق عليها تسميات مختلفة وهي :

- مكتبة المتحف البريطاني BRITISH MUSEUM LIBRARY
- المكتبة المركزية الوطنية NATIONAL CENTRAL LIBRARY
- مكتبة الإعارة الوطنية للعلوم والتقنية NATIONAL LENDING LIBRARY FOR SCIENCE TECHNOLOGY
- الببليوجرافية الوطنية البريطانية BRITISH NATIONAL BIBLIOGRAPHY

- مكتب المعلومات العلمية والتقنية OFFICE OF SCIENTIFIC AND TECHNICAL INFORMATION

فمجموع هذه المكتبات الخمس يكوّن في مجمله ما يعرف في الوقت الراهن باسم " المكتبة البريطانية " التي تأسست عام ١٩٧٣م (TYULINA : 1976 , 108).

والهدف الذي كان يقف وراء إنشاء المكتبة البريطانية هو التحام العديد من المكتبات الوطنية أو الشبيهة بالوطنية في إطار موحد لغرض تحقيق أكبر فائدة ممكنة للجمهور المستفيد ، والقيام بوظائف المراجع والإعارة والخدمات الببليوجرافية . وقد تم تكوين القسم الخاص بالمراجع من مكتبة المتحف البريطاني ومكتبة المراجع الوطنية للعلوم والاختراعات . والمكتبة بموجب قانون تأسيسها مسؤولة عن المراجع والمؤلفات وخدمات الببليوجرافيا والمعلومات في مجالات العلوم والتقنية والعلوم الإنسانية ، وتقدم المعلومات التي تغطي الموضوعات العلمية المختلفة وتشمل خدماتها جميع المكتبات البريطانية (النهاري : ١٤١٤ ، ٣٥ - ٣٦).

وكان لأنطونيو بانيزي - لاجئ سياسي إيطالي - الفضل في اقتراح فكرة المكتبة البريطانية، حيث خصص لها أموالاً ووضع لها قوانين في الفهرسة ، وعندما أحيل على التقاعد واصلت المكتبة مسيرتها حتى أصبحت الآن من المكتبات العملاقة التي تتبوأ مكانة مرموقة بين مكتبات العالم بوصفها تضم النفائس الأثرية الإليزابيثية ، إضافة إلى مخطوطات وكنوز لا تقدر بثمن . فضلاً عما تمتاز به من مخطوطات البردي وقطع الفخار الآشورية والمخطوطات السنسكريتية وغيرها من الأوعية الثمينة (الصوفي : ١٤١٢ ، ٧٢).

وتعد المكتبة البريطانية نموذجًا بارزًا في تقديم الخدمات المكتبية والمعلوماتية وخاصة خدمات الإعارة ليس على مستوى المملكة المتحدة فحسب بل على المستوى العالمي تقريبًا . ويتولى قسم الإعارة - أحد الأقسام الرئيسة للمكتبة - الذي تكوّن نتيجة لدمج المكتبة الوطنية المركزية ، ومكتبة الإعارة ،

ومكتبة الإعارة الوطنية للعلوم والتقنية ، تقديم خدمات إيصال الوثائق DOCUMENT DELIVERY التي تتيح للمستفيدين داخل بريطانيا وخارجها الحصول على صور من الوثائق نفسها من خلال إرسالها بالبريد . وتضاف إلى مقتنيات القسم في كل عام آلاف من أوعية المعلومات من خلال الشراء والتبادل العالمي. كما أن ما يتوافر في القسم نفسه من الدوريات العلمية يعد من أشمل وأفضل المجموعات المتوافرة في مكتبات العالم . أما قسم الخدمات الببليوجرافية فهو يتولى إصدار الفهرس المقروء آليًّا، حيث يعتمد عليه في إصدار الببليوجرافية الوطنية البريطانية ، وفي توفير خدمة المعلومات الببليوجرافية المباشرة بالحاسوب MARC ON - LINE INFORMATION SERVICE . كما يسهم القسم أيضًا في إصدار الأعمال الببليوجرافية على الميكروفش ، وفي توفير التمويل اللازم لتنفيذ العمل في مشاريع البحث والتطوير التي تمت الموافقة عليها ، ويعمل على إصدار نشرات عديدة تتضمن نتائج البحوث التي قام بتمويلها . وتقوم المكتبة بعرض خدماتها للبيع من أجل الحصول على دخل إضافي (إضافة إلى ما يأتيها من وزارة التربية والعلوم على شكل منحة مالية يتم إقرارها من البرلمان سنويًّا) لاستكمال احتياجاتها المالية . وتشمل تلك الخدمات المعروضة للبيع ما يلي :

- الببليوجرافية الوطنية البريطانية .
- خدمات الاتصال المباشر .
- البحوث المطبوعة .
- سندات خدمات الإعارة بين المكتبات INTER - LIBRARY LOAN VOUCHERS.
- وغيرها من خدمات المبيعات الأخرى (هاريسون وبينهام : ١٤١٣ ، ١٧ - ١٩).

وفي فرنسا توجد المكتبة الوطنية الفرنسية BIBLIOTHEQUE NATIONAL التي تكونت نتيجة لدمج عدة مكتبات ملكية في القرن السادس عشر وما قبله ، وتعود جذورها الحقيقية إلى عام ١٣٨٦م . وقد أعيد إنشاؤها ثانية عام ١٥١٨م في عهد الملك فرانسوا الأول تحت مسمى مكتبة رويال أو المكتبة الملكية

BIBLIOTHEQUE ROYALE التي افتتحت للجمهور عام ١٦٩٢م ، وأصبحت مكتبة وطنية منذ عام ١٧٩٢، وكان اهتمامها منصبًا على جمع التراث الفرنسي من كتب ومخطوطات أينما وجدت . وعلى الرغم من تعثر المكتبة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية فقد استمرت مجموعاتها في النمو . وتمتاز المكتبة الوطنية الفرنسية بكثرة ما تحتويه من المخطوطات الشرقية ، وهي تحتوي على أقسام عديدة يختص كل منها بشكل من أشكال أوعية المعلومات ، بالإضافة إلى قسم الإيداع والببليوجرافية الوطنية الذي يهتم بالإيداع القانوني واستلام المقتنيات الخاصة بالمكتبة من كتب ورسائل جامعية وخرائط وصور وأسطوانات وأطالس وغيرها من الأوعية التي نص عليها قانون الإيداع الفرنسي . كما يعمل قسم الإيداع والببليوجرافية الوطنية أيضًا على إصدار نشرة أسبوعية بكل ما يصدر في فرنسا من مواد ثقافية مرتبة حسب تصنيف ديوي العشري . وترجع الأهمية الخاصة للمكتبة الوطنية في فرنسا إلى قسم النقود والميداليات الذي يعود تاريخه إلى القرن السادس عشر الميلادي . ويضم هذا القسم مجموعات رائعة من النقود القديمة والميداليات الفضية والذهبية والتحف الأثرية . وقد قدر مجموع ما يحويه من قطع النقود والميداليات من مختلف أنحاء العالم بما يزيد على ٤٠٠٠٠٠ قطعة (الصوفي : ١٩٨٧ ، ٣١١ – ٣١٤).

أما الوضع في إيطاليا فهو غريب بعض الشيء، حيث توجد هناك سبع مكتبات يطلق عليها المكتبات الوطنية ؛ وهي مكتبات فلورنسا ، وروما ، ونابولي، وميلانو ، والبندقية ، وتورينو ، وباليرمو . إلا أن مكتبتين فقط (مكتبة فلورنسا ، ومكتبة روما) هما اللتان ينطبق عليهما المفهوم الحقيقي للمكتبة الوطنية . وقد تأسست مكتبة فلورنسا عام ١٨٦١م ، وتعد أكبر مكتبة إيطالية من حيث ضخامة المجموعات ، وتقوم بمهام عديدة من أبرزها إصدار الببليوجرافية الوطنية الإيطالية . وبالنسبة لمكتبة روما فقد تأسست عام ١٨٧٩م وينصب اهتمامها بشكل خاص على جمع المواد المتعلقة بالآداب والثقافة والمراجع الأجنبية (الصوفي : ١٩٨٧ ، ٣١٦ – ٣١٧).

وتعد مكتبة لينين LENINS STATE LIBRARY في الاتحاد السوفيتي (سابقًا أو الجمهوريات الروسية حاليًا) من أشهر المكتبات العالمية المعاصرة ، وتقوم بدور مركز الإيداع لجميع المطبوعات هناك ، كما أنها تتولى مهام التنسيق لمشروعات تنظيم الإعارة بين المكتبات . ويعود تأسيس هذه المكتبة إلى عام ١٨٦٢م ، حيث تكونت من مجموعة كتب لأحد ساسة روسيا في بداية القرن التاسع عشر ، وحملت اسمه حتى عام ١٩١٨م عندما انتقلت السلطة إلى الحكومة السوفيتية حيث تحولت المكتبة إلى مكتبة وطنية . وقد صدر قرار بتسميتها مكتبة لينين التابعة للدولة في عام ١٩٢٥م . وبلغ المجموع الإجمالي لمقتنيات تلك المكتبة حسب إحصاء عام ١٩٨٤م ٣٣١٢٤٣٠٠٠ عنوان ، يضاف إليها سنويًا ما معدله ٦٠٠٠٠٠ مطبوع غير دوري، و ٤٠٠٠٠٠ مطبوع دوري . وتعود شهرة مكتبة لينين إلى حرصها على اقتناء الوثائق الأجنبية ، فضلاً عن حرصها على اقتناء ما يصدر عن المنظمات الدولية ووقائع المؤتمرات العلمية ، بالإضافة إلى اقتناء القوائم الببليوجرافية العالمية والموسوعات والأدلة والكشافات والمستخلصات وتقاويم الجامعات . وتكتسب المكتبة سمعتها العالمية من تركيزها على الوثائق النادرة والكتب القديمة، حيث تضم نسخا من الإنجيل طبعت عام ١٥٨١م وكتبًا أخرى تعود إلى القرنين الخامس عشر والسادس عشر . ويزيد عدد مخطوطات المكتبة على ٢٥٠٠٠ مخطوطة ، من بينها مخطوطات لاتينية وبيزنطية تعود إلى القرنين السادس والحادي عشر ، وتم تخصيص قسم في مكتبة لينين للمخطوطات الموسيقية (الصوفي : ١٤١٢ ، ٦٩ - ٧٠).

وترتبط بمكتبة لينين الوطنية جميع المكتبات العامة في روسيا ، وتشرف على أكثر من ٤٠٠٠ مكتبة في موسكو وحدها . ويوجد بها مجموعة مهمة من الكتب والمخطوطات العربية في مختلف العلوم . ومن بين الأقسام العديدة التي تحتوي عليها قسم الإعارة بنوعيها الداخلية والخارجية ، بالإضافة إلى الإعارة للمكتبات خارج روسيا . كما يوجد في المكتبة قسم آخر متخصص في خدمات الأطفال والأحداث (الصوفي : ١٩٨٧ ، ٢٩٨ - ٣٠١).

وفي الدانمرك تقوم المكتبة الملكية الدانمركية بدور المكتبة الوطنية، حيث عهد إليها المحافظة على الببليوجرافية الوطنية وفتح أبوابها لعامة الجمهور للاستفادة من خدماتها والاطلاع على مصادرها . وعلاوة على ذلك فهي تقوم بدور مكتبة البحوث الوطنية في العلوم الإنسانية والدينية والاجتماعية ، فضلاً عن كونها تقوم بالدور نفسه الذي تقوم به مكتبة الجامعة في كوبنهاجن . وتمتاز المكتبة بوجود قسم دانمركي يحتوي على أكبر مجموعة من الكتب الدانمركية وجميع أعمال المؤلفين الدانمركيين المترجمة إلى اللغات الأجنبية (النهاري : ١٤١٤ ، ٣٧).

وتقوم المكتبة الوطنية في سنغافورة بدور مزدوج، حيث تجمع بين وظيفتي المكتبة الوطنية والمكتبة العامة ، وتقوم بمجموعة من المهام تتمثل في :

- تشجيع عملية تداول المواد المكتبية من خلال إرساء قواعد الإعارة وتوفير الخدمات المكتبية المتنقلة .
- اقتناء جميع أنواع المواد المكتبية خاصة ما يتعلق منها بدولة سنغافورة.
- العمل على إيداع جميع المطبوعات التي تصدر في سنغافورة في المكتبة الوطنية في ضوء تطبيق قانون المطبوعات الذي يعطي المكتبة الحق في الاحتفاظ بنسخ من تلك المطبوعات .
- توفير المصادر والببليوجرافيات وخدمات الإعارة المكتبية للبرلمان والإدارات الحكومية المختلفة .
- المشاركة في التخطيط الوطني لجميع أنواع خدمات المعلومات في سنغافورة ، والقيام بالبحوث اللازمة لتحديد احتياجات المكتبات .
- تجميع الببليوجرافية الوطنية الراجعة والجارية .
- تجميع الفهرس الموحد لمختلف أنواع المكتبات .
- القيام بتنظيم الإعارة الوطنية والأجنبية لمصادر المعلومات .

- القيام بتنظيم تبادل مصادر المعلومات الوطنية والعالمية .

- تشجيع التعاون بين المكتبة الوطنية والمكتبات الأخرى بهدف مساعدتها على أداء رسالتها (النهاري : ١٤١٤ ، ٤١ - ٤٢).

وتقوم المكتبة الوطنية في البرازيل التي تم تأسيسها عام ١٨١٠م بأداء وظائف عديدة من بينها إنتاج الببليوجرافية الوطنية ، وتدريس علم المكتبات ، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن إدارة مكتب حقوق النشر وإقامة معارض متخصصة لمختلف مواد المكتبات . وتقوم بنشر العديد من الوثائق التاريخية والفهارس وكتب الببليوجرافيا وقوائم جرد المخطوطات . وعلاوة على ذلك فإن المكتبة الوطنية في البرازيل تعد مركز إدارة برنامج الفهرسة في المصدر الذي يغطي الكتب المنشورة بواسطة دور النشر التجارية والأكاديمية ، إضافة إلى قيامها بدور الوكالة الحكومية في برنامج الترقيم الدولي المعياري للكتب (النهاري : ١٤١٤ ، ٣٩ - ٤٠).

وفي نيجيريا صدر قانون إنشاء المكتبة الوطنية عام ١٩٦٤م لتخدم كوسيلة من وسائل التنمية هناك، ولتقوم بمجموعة من الوظائف من أهمها :

- توفير الدعم الضروري للمجهودات الفكرية في مختلف النشاطات التي تهدف إلى تحقيق التنمية والتطور .

- تحقيق مبدأ تدفق المعرفة بين نيجيريا والبلدان الأخرى ، وإتاحة المعلومات من مختلف أنحاء العالم للجمهور المستفيد بغض النظر عن الحدود الدولية واختلاف اللغات .

- جمع الإحصاءات المكتبية وإعدادها لمختلف الجهات .

- القيام بوظيفة المركز الببليوجرافي الوطني .

وتفتح المكتبة الوطنية في نيجيريا أبوابها للجميع ما عدا الأطفال (النهاري : ١٤١٤ ، ٤٠ - ٤١).

ومن أشهر المكتبات العربية المعاصرة وأقدمها دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة التي تعد المكتبة الوطنية في مصر . وقد تأسست في عهد الخديوي إسماعيل عام ١٨٥٩م ، وعرفت باسم الكتبخانة الخديوية ، وألحقت بها مجموعة المكتبات العامة والخاصة عام ١٨٧٠م (الصوفي : ١٤١٢ ، ٧٣). ولذا فهي تقوم بوظيفتي المكتبة الوطنية والعامة ، ويتبعها عدة فروع مكتبية في مختلف أنحاء القاهرة (ومن بين تلك الفروع مكتبة الفنون الجميلة التي تقدم الخدمات السمعية والبصرية الفنية) كما أنها تشرف على وظائف ١٨ مكتبة في مختلف المحافظات . والمكتبة الوطنية المصرية هي الجهة المسؤولة عن الإيداع القانوني لجميع الكتب التي تطبع في الجمهورية (النهاري: ١٤١٤ ، ٤٢ - ٤٣)، وقد مارست المكتبة مهمتها كمركز للإيداع القانوني منذ عام ١٩٤٥م مما مكنها من إصدار الببليوجرافية القومية المصرية (الصوفي: ١٤١٢ ، ٧٣ - ٧٤). وتصدر هذه الببليوجرافية في مجلد سنويًا باسم " النشرة المصرية للمطبوعات " ، كما تصدر المكتبة نشرة شهرية باسم " نشرة الإيداع الشهرية " (بدر : ١٩٨٥ ، ٩٠).

وقد تولى رئاسة المكتبة الوطنية المصرية منذ إنشائها وحتى الحرب العالمية الأولى عدد من المستشرقين الألمان ، ومن ثم تولى إدارتها مصريون من ذوي الشهرة والمكانة الفكرية والتربوية . وفي عام ١٩٥٦م صدر قانون بإعادة تنظيم دار الكتب ومنحها الشخصية الاعتبارية والاستقلال في الميزانية . وفي عام ١٩٧١م صدر قرار بإنشاء الهيئة المصرية العامة للكتاب وأصبحت دار الكتب القومية أحد قطاعاتها . وقد تطورت وظيفة الدار مع تطور الوضع الاجتماعي في مصر من مكتبة عامة تقوم بخدمات الاطلاع الداخلي والإعارة الخارجية إلى مكتبة الدولة التي تقوم بتجميع تراث الأمة ، بالإضافة إلى التراث العربي والإسلامي وأمهات المراجع العالمية . ولتحقيق رسالة الدار فهي تقوم بوظائف من أهمها :

- إعداد الببليوجرافية القومية المصرية .

- إعداد فهرس شامل لمقتنيات الدار من المخطوطات ، حيث كانت المخطوطات في الفهارس القديمة مختلطة بالمطبوعات .
- اقتصار وظيفة الدار على مهام المكتبة الوطنية ، وقصر الإعارة فيها على الاطلاع الداخلي فقط .

وقد اتجهت الدار منذ عام ١٩٧٠م إلى إنتاج البطاقات المطبوعة للكتب المنشورة في مصر إلا أن هذا المشروع قد توقف عام ١٩٧٤م (بدر: ١٩٨٥، ٥٧ - ٩٠).

ولعل مما يميز المكتبة الوطنية المصرية عن مثيلاتها في الدول الأخرى ما تحتويه من المجموعات النادرة المعروضة في متحف كبير على شكل أربعة معارض هي :

- معرض الخزانة التيمورية الذي يحتوي على المخطوطات النادرة .
- معرض الأوراق البردية الذي يعرض أهم لفائف البردي التي تقتنيها الدار وتحكي بعض جوانب تاريخ مصر القديمة وحضارتها .
- المعرض الإيراني لعرض بعض المجاميع الفارسية الموجودة في المكتبة .
- المعرض العام لعرض أنفس المخطوطات والخطوط العربية التي تبين تطور الكتابة العربية خلال القرون الأربعة الأولى للهجرة . بالإضافة إلى اللوحات الفنية والتحف الأثرية (الصوفي : ١٩٨٧ ، ٣٢٣ - ٣٢٤).

وتأسست المكتبة الوطنية العراقية عام ١٩٢٠م ، وكان يطلق عليها في البداية المكتبة العامة إلى أن أصبحت مكتبة الدولة الرسمية في عام ١٩٢٩م ، ومن ثم أصبحت المكتبة الوطنية عام ١٩٦١م . وعندما صدر قانون الإيداع في العراق عام ١٩٧٠م أصبحت هذه المكتبة هي مركز الإيداع القانوني . وتم إلحاق المكتبة عام١٩٦٤م بوزارة الثقافة والإعلام، حيث خصص لها مبنى مستقل . ويمتاز هذا

المبنى بوجود قاعات واسعة للمطالعة ، وخلوات خاصة بالباحثين الجادين ، ووجود قاعة مخصصة للمحاضرات والندوات والمؤتمرات العلمية . وتتكون أقسام المكتبة من قسم الإيداع القانوني ، وقسم الببليوجرافيا والإحصاء ، وقسم التزويد ، وقسم الفهرسة والتصنيف ، وقسم الإعارة والمراجع ، وقسم الدوريات . والجدير بالذكر أن المكتبة المركزية لجامعة بغداد التي أسست عام ١٩٥٩م تعد مكتبة إيداع قانوني أيضا مثل المكتبة الوطنية (الصوفي : ١٩٨٧، ٣٣٦ - ٣٣٨).

وفي سوريا توجد مكتبة الأسد الوطنية في دمشق التي تعد من بين المكتبات الوطنية الحديثة النشأة في العالم العربي ، وتتبع إداريًا وزارة الثقافة والإرشاد القومي. وتتركز وظيفتها في جمع أشكال التراث الثقافي السوري كافة من كتب ودوريات وغيرها من أوعية المعلومات وحفظها وتنظيمها وتيسير الانتفاع بها . وتضع المكتبة على قائمة تنمية مجموعاتها الاهتمام بالتراث الثقافي العربي المعاصر ومختارات مناسبة من التراث العالمي . ومن بين الخدمات التي تقدمها المكتبة تلك الخدمات الموجهة للمكفوفين، حيث يوجد فيها قسم المكفوفين الذي أودعت فيه الكتب المتعلقة بتلك الشريحة من المستفيدين ، بالإضافة إلى الأجهزة التي تساعدهم على المطالعة . وتركز المكتبة على خدمات المراجع من خلال توفير اختصاصيين للقيام بالخدمات المرجعية ، وأيضًا من خلال الاتصال بنظم المعلومات الدولية (الصوفي : ١٩٨٧ ، ٣٤٢ - ٣٤٨).

وتقوم مديرية التوثيق والإعلام في المكتبة الوطنية بسوريا بإعداد قائمة المطبوعات السورية (الببليوجرافية الوطنية السورية) وتوزعها على مختلف المراكز العلمية والمكتبات في العالم للتعريف بالإنتاج الفكري السوري . وهذه القائمة عبارة عن ببليوجرافية سنوية جارية تغطي كل ما يصدر في سوريا من مطبوعات ، بالإضافة إلى مؤلفات السوريين المنشورة في الخارج . وقد صدر المجلد الأول من الببليوجرافية الجارية عام ١٩٨٥م ليغطي جميع ما تقتنيه مكتبة الأسد الوطنية من مطبوعات خلال العام ١٩٨٤م . كما صدر أيضًا المجلد الأول

من الببليوجرافية الوطنية السورية الراجعة التي تحتوي على كل المطبوعات التي صدرت في سوريا قبل عام ١٩٨٤م ، بالإضافة إلى كل ما ورد إلى المكتبة من مطبوعات لمؤلفين سوريين . وقد ألحق بهذا المجلد كشاف للمساعدة في الوصول إلى مواد الببليوجرافية. وعلاوة على الجهود الببليوجرافية السابقة فإن المكتبة الوطنية في سوريا تقوم بإصدار ببليوجرافية أخرى بعنوان : " الكشاف التحليلي للصحف والمجلات السورية " وهو خاص بالمطبوعات الدورية وقد صدر منه المجلدان الأول والثاني . ويرصد هذا الكشاف كل ما نشر في الدوريات السورية من خطب للمسؤولين ومقابلات صحفية وأعمال المؤتمرات ومقررات مجلس الشعب، بالإضافة إلى دراسات وتحليلات سياسية ومقالات علمية وأدبية وفنية . بينما استثني من التغطية الأخبار السياسية اليومية والكلمات الاختتامية للصحف والزوايا الثابتة والإعلانات بأشكالها كافة . وتتيح المكتبة خدمات التصوير للمكتبات خارج القطر السوري على أن تحصل المكتبة مقابل هذه الخدمة على نسخة مجانية من أي مطبوع (المحاسني : ١٩٨٨ ، ٦٠ – ٦٧).

وقد تأسست المكتبة الوطنية الجزائرية على إثر الاحتلال الفرنسي للجزائر، وتولى إدارتها في بداية إنشائها عدد من العلماء الفرنسيين المشهورين ببحوثهم ودراساتهم التي تناولت في معظمها تاريخ الجزائر وجغرافيته . وصدر قانون عام ١٩٧٠م الذي يحدد واجبات المكتبة الوطنية في الجزائر بشكل يتناسب مع مهام هذه المكتبة بعد الاستقلال وذلك على النحو التالي :

- حفظ التراث الثقافي للبلاد من كتب ودوريات ومخطوطات ومطبوعات ووسائل سمعية وبصرية .
- جلب كل ما كتب أو طبع عن الجزائر في الخارج بالنسخ أو التصوير في حالة تعذر اقتناء الأصل .
- وضع كل ما تمتلكه المكتبة من مقتنيات تحت تصرف الباحثين والمصالح العمومية .
- نشر الببليوجرافية الوطنية .

وقد بدأت أهداف المكتبة بعد الاستعمار تختلف اختلافًا واضحًا عما كانت عليه قبل الاستعمار . فخلال فترة الاستعمار الفرنسي كان تركيز المكتبة على جمع الكتب التي تخدم الاستعمار وأهدافه الاستيطانية . وحيث إن المستعمرين كانوا يجهلون الشيء الكثير عن الجزائر وشعبها فقد عمدوا إلى جمع كل ما كتب عنها ، بالإضافة إلى كل ما كتبه الجزائريون أنفسهم في مختلف المجالات وذلك كخطوة نحو فهم طبيعة الشعب المستعمر وإخضاعه والنفاذ إلى أعماقه والسيطرة عليه . بينما اختلفت الصورة خلال فترة الاستقلال، حيث كان هدف المكتبة هو جمع الكتب ووضعها في خدمة البلاد وفي خدمة الأهداف الوطنية التي تسعى إلى تحقيقها . ولعل ذلك ما حدا بالمكتبة الوطنية بعد الاستقلال إلى تطوير القسم العربي فيها الذي كان مهملاً في الفترة السابقة . ويوجد في المكتبة قسم للإيداع القانوني والببليوجرافية الوطنية، حيث ينص قانون عام ١٩٤٣م ومرسوم عام ١٩٥٦م على إلزام الطابعين والناشرين في الجزائر بإيداع خمس نسخ في المكتبة الوطنية من كل ما يطبع داخل الجزائر من مؤلفات ودوريات ووسائل سمعية وبصرية . كما يوجد بالمكتبة قسم للبحث العلمي يتولى مسح الكتب والمجلات والجرائد لإصدار النشرة الببليوجرافية بشكل دوري . وتقوم المكتبة بخدمات الإعارة الداخلية والخارجية (الصوفي : ١٩٨٧ ، ٣٢٥ - ٣٢٩).

وفي المغرب تأسست الخزانة العامة للكتب والوثائق المغربية في مدينة الرباط عام ١٩٢٢م ، وأصبحت مكتبة وطنية في عام ١٩٢٦م ، تقوم بوظيفة مزدوجة، حيث ظلت محتفظة باسمها القديم (الخزانة العامة أو المكتبة العامة) المتضمن قيامها بدور المكتبة العامة وقيامها في الوقت نفسه بدور المكتبة الوطنية . ومن حيث التبعية الإدارية فإن المكتبة تتبع وزارة الشؤون الثقافية . وتنحصر مهمتها الأساسية في حفظ التراث المغربي المطبوع والمخطوط وفهرسته وتصنيفه وتيسير الإفادة من لدن الآخرين . وتعتمد المكتبة في تنمية مجموعاتها بشكل خاص على الإيداع القانوني، حيث صدر

قانون الإيداع المغربي عام ١٩٣٢م ، ويتضمن إلزام الطابعين والناشرين بإيداع أربع نسخ لكل ما يطبع في المغرب من كتب أو دوريات . والمكتبة الوطنية المغربية عضو في المجلس الدولي للوثائق وفي الفرع العربي المتفرع عنه ، بالإضافة إلى عضويتها في المركز الدولي لترقيم الدوريات والمركز الدولي لمراقبة البيليوجرافيا ، ومعهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية . ومن بين الخدمات التي تقدمها المكتبة الوطنية المغربية للمستفيدين الإعارة الداخلية والخارجية ، والإعارة للمكتبات الأجنبية ، ونشر البيليوجرافية الوطنية المغربية (الصوفي : ١٩٨٧ ، ٣٣٠ - ٣٣٢).

وفي تونس تأسست دار الكتب الوطنية عام ١٩٠٦م . وكان اسمها آنذاك المكتبة الفرنسية ، وتغير الاسم فيما بعد إلى المكتبة الشعبية ، وأخيرًا تحول إلى دار الكتب الوطنية . وهي تتبع وزارة الشؤون الثقافية، وتقوم بوظائف من أبرزها :

- جمع المطبوعات الوطنية التونسية وحفظها ، بالإضافة إلى المطبوعات والوسائل السمعية والبصرية الأخرى في جميع فروع المعرفة .
- القيام بوظيفة مكتبة الإيداع .
- إصدار البيليوجرافية الوطنية .
- القيام بمهام تبادل المجموعات محليًّا وخارجيًّا.
- تقديم الخدمات المكتبية للدولة ومؤسساتها وللقراء والباحثين .

ويؤكد القانون على أن دار الكتب الوطنية هي الجهة المسؤولة عن إعداد البيليوجرافية الوطنية التونسية التي تعكس تراث تونس الثقافي وتطورها الأدبي والعلمي (الصوفي : ١٩٨٧ ، ٣٣٣ - ٣٣٤).

أما في ليبيا فقد تم استكمال مشروع دار الكتب الوطنية في الخطة الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥م ، حيث روعي تخصيص كل من مبنى دار الكتب في بنغازي

وطرابلس بحيث يكمل كل منهما الآخر ، على أن تركـز دار الكتـب فـي بنغـازي على التراث الوطني والعلوم الإنسانية ، بينما تركز دار الكتب في طرابلس علـى العلوم البحتة والتطبيقية . والمكتبـة الوطنيـة هنـاك هـي مركـز الإيـداع وإصـدار الببليوجرافية الوطنية . وتتلخص الأهداف المرسومة لدار الكتب الوطنية في ليبيا في النقاط التالية:

- تجميع وحفظ الإنتاج الفكري في الجماهيرية الليبيـة فـي فـروع المعرفـة كافة وفي مختلف الأشكال .
- تنفيذ ومتابعة قانون الإيداع للمطبوعات .
- أن تخدم دار الكتب الوطنية على أنها مكتبة شاملة لجميع ما يصـدر فـي دول العالم من مطبوعات بمختلف اللغات الحية .
- أن تخدم المكتبة الوطنية كل الباحثين بالجماهيرية دون استثناء فئـة مـن الفئات .
- الإسهام في حفـظ الـتراث العربـي والإسـلامي وإحيائـه ، والإسـهام فـي تحقيق كتب التراث العربي ونشرها .
- جمع كل ما يكتب عن الجماهيرية بمختلـف اللغـات والمجـالات وحفظـه وتنظيمه .
- حفظ الوثائق المخطوطة المعاصرة والمراسـلات التـي لهـا قيمـة وطنيـة وقومية ودولية .
- مواصلة إصدار الببليوجرافية الوطنية الجارية ، وإعـداد الببليوجرافيـات المتخصصة وإصدارها ، بالإضافة إلـى مشـروع الببليوجرافيـة القوميـة العربية .
- إعداد الفهرس الموحد بحيث يشمل معلومات عن جميـع مـا يتوافـر فـي المكتبات الليبية من مطبوعات ، بالإضافة إلى أماكن توافرها .

- تختص المكتبة الوطنية بالإعارة الدولية للمطبوعات ، وتعمل كحلقة وصل بالمنظمات الدولية والمتخصصة والمكتبات ومراكز المعلومات والبحوث على المستوى الدولي .
- تنسيق جهود العاملين في مجال المكتبات والمعلومات في الجماهيرية ، والإشراف على تدريبهم بالتعاون مع المعاهد والكليات المعنية بالتطوير المهني للمكتبيين .
- إعداد البحوث والدراسات التي تعمل على تطوير مهنة المكتبات والمعلومات في الجماهيرية .

ولقد تم إقرار قانون الإيداع في ليبيا في عام ١٩٨٤م ، وبدأت دار الكتب الوطنية بإصدار الببليوجرافية الوطنية منذ عام ١٩٨١م (الشريف : ١٩٨٥ ، ١١٨ - ١٣٤).

أما في الصومال فقد أنشأ المستعمرون في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي مراكز عديدة للأرشيف بغرض خدمة مصالحهم الاستعمارية ، كما أن زعماء حركات التحرير المناهضة للاستعمار قد قاموا بتأسيس مراكز للاحتفاظ بالمخطوطات الدينية وبعض الكتب المهداة من الدول العربية والصديقة. إلا أن المكتبات بمختلف أنواعها لم تظهر إلا في بداية العقد الرابع من هذا القرن، حيث تم إنشاء المكتبة الوطنية في مقر وزارة الثقافة والتعليم العالي عام ١٩٧٤م ، ثم نقلت فيما بعد إلى مبنى مستقل . كما صدر قرار مهام هذه المكتبة وأعمالها تم فيه تعيين لجنة من عدة هيئات لإدارة المكتبة . وقامت اللجنة بإجراء الدراسات والتوصيات الخاصة بتطوير المكتبة لكي تؤدي خدماتها على أفضل وجه. وأهم الوظائف التي تقوم بها تلك المكتبة الوطنية في الصومال هي:

- جمع الكتب التي تصدر عن الصومال وحفظها ، البحث عن الكتب التي كتبت عن الصومال سابقًا .
- تنسيق ما يتعلق بالمعلومات على المستوى الوطني .

- إصدار الببليوجرافية الوطنية .

- إعداد بطاقات الفهرسة وطباعتها لجميع المكتبات في الدولة .

- تعمل المكتبة كحلقة اتصال بين المكتبات الوطنية في مجالات الإعارة وتبادل المطبوعات .

- عقد دورات في مجال المكتبات لتلبية احتياجات العاملين على مستوى الوطن .

والإعارة الداخلية متاحة لعامة الجمهور ، بينما الإعارة الخارجية متاحة للأساتذة والباحثين فقط، حيث يمكنهم استعارة المواد خارجيًا بعد حصولهم على تصريح من جهات عملهم (حسن : ١٩٨٥ ، ١٣٥ - ١٤٤).

وفي موريتانيا يعود تاريخ المكتبات بشكل عام إلى عهد الاستقلال عندما صدر قانون في عام ١٩٦٢م يحدد في أحد بنوده النظام الوطني للمكتبات في البلاد ، وينص على إنشاء مكتبة وطنية تكون مهمتها اقتناء كل الإنتاج الفكري الوطني المطبوع وأمهات الحضارة المكتوبة والمحافظة عليها وتيسير استخدامها للباحثين . ومن ثم صدر قانون آخر في عام ١٩٦٣ ينظم قضايا الطباعة والإيداع القانوني . وقد تأسست المكتبة الوطنية في موريتانيا بالفعل في عام ١٩٦٥م ، واستقرت منذ عام ١٩٧٢م في رحاب دار الثقافة بنواكشوط . وهي تقوم بوظائف ثلاث في الوقت نفسه ، إذ هي :

- تشكل مكتبة لحفظ التراث المتعلق بموريتانيا .

- بالإضافة إلى أنها مركز التوثيق الوطني .

- وهي أيضًا مكتبة للبحث تحتوي على رصيد عالمي من المؤلفات .

ولكي تمارس المكتبة الوظائف الثلاث المشار إليها فقد حددت لنفسها المهام التالية :

- تجميع كل المطبوعات الخاضعة للإيداع الشرعي وحفظها وصيانتها وتيسير استخدامها من لدن القراء والباحثين .

- القيام بدور المركز الببليوجرافي المسؤول عن تراث الوطن .

- اقتناء كل الكتب الصادرة في الخارج التي تهم موريتانيا سواء عن طريق الشراء أو التبادل أو الإهداء .

- تكوين مرصد عالمي للبحث .

وعلاوة على المهام السابقة الأساسية فقد تولت المكتبة الوطنية الموريتانية سد النقص الحاصل في مجال المكتبات المدرسية ، والقيام بدور المكتبات العامة (بيوارا : ١٩٨٥ ، ١١٢ - ١١٧).

ولم تعرف اليمن المكتبات بالمفهوم العصري إلا منذ مدة قصيرة ، وبعد قيام الثورة سنة ١٩٦٢م رأت حكومة الثورة أن الحاجة ماسة إلى بناء مكتبة حديثة ، وتم بناء دار الكتب سنة ١٣٨٨هـ ، وتعد هذه الدار هي المكتبة الوطنية هناك . وقد تم بناؤها بتمويل من أمير دولة الكويت عبدالله الصباح ، وهي تتبع إداريًا وماليًا الهيئة العامة للآثار ، وتهدف إلى نشر المعرفة وبث الوعي بين أبناء المجتمع اليمني . وتفتح دار الكتب أبوابها على فترتين صباحية ومسائية ، وتسمح بالإعارة الخارجية لمدة لاتزيد على ١٥ يومًا في حالة وجود نسختين أو أكثر منها. وتشرف على هذه المكتبة إدارة عامة للمكتبات من أهم اختصاصاتها:

- وضع النظم الخاصة بتسجيل وترقيم المؤلفات والمطبوعات وفهرستها .

- وضع النظم الخاصة بالاطلاع والإعارة في المكتبات وتيسير الخدمات المكتبية .

- تزويد دار الكتب والمكتبات العامة بصور المخطوطات أولاً بأول .

- الاتصال بدور الكتب العربية والأجنبية والناشرين لتزويد الدار بالكتب الصادرة وتبادل المؤلفات فيما بينها .

- متابعة المؤلفات اليمنية المطبوعة ، والعمل على إيداع عدد من النسخ بدار الكتب .

وتشتمل الدار على بعض المطبوعات باللغات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية والروسية والتركية، بالإضافة إلى مطبوعات أخرى عربية تم الحصول عليها عن طريق برنامج التبادل . وقد أصدرت الدار القائمة الببليوجرافية الأولى عام ١٩٨٠م بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة للثورة ، كما تم إصدار القائمة البيبليوجرافية الثانية عام ١٩٨٣م بمناسبة الذكرى الواحدة والعشرين للثورة . وتحتوي القائمتان المذكورتان على الكتب والمطبوعات الأخرى اليمنية التي تقتنيها الدار سواء طبعت داخل البلاد أو خارجها (المقحفي : ١٩٨٥ ، ٩١- ٩٩).

وقد تم إنشاء دار الكتب القطرية عام ١٩٦٢م نتيجة لدمج المكتبتين القائمتين في ذلك الوقت (مكتبة المعارف التي أنشئت عام ١٩٥٤م لتقديم الخدمات المكتبية لموظفي المعارف ، والمكتبة العامة التي أنشئت عام ١٩٥٦م لتقديم الخدمات المكتبية لعامة الجمهور) . وكانت خدمات دار الكتب القطرية تقتصر في بداية إنشائها على تقديم الخدمات لجمهور المثقفين وموظفي وزارة التربية والتعليم ، وحفظ التراث المخطوط ، والحصول على مصوراته من المكتبات العالمية ، بالإضافة إلى الإشراف على المكتبات المدرسية . ومن ثم تطورت هذه الوظائف لتصبح دار الكتب القطرية هي المكتبة الوطنية للدولة . وترتب على ذلك إعادة استراتيجية بناء المجموعات بما يتناسب مع وضعها كمكتبة وطنية . ومما عزز من عملية البناء صدور قانون الإيداع عام ١٩٨٢م الذي يلزم كلا من المؤلف والطابع والناشر بإيداع خمس نسخ من كل مطبوع يتم نشره في دار الكتب القطرية . وقد شمل هذا القانون كل أشكال الإنتاج الفكري بما في ذلك المطبوعات الحكومية ، والإنتاج الفكري القطري المطبوع خارج الدولة . وأصدرت المكتبة أول عمل ببليوجرافي عام ١٩٧١م ، وهو يمثل

محاولة لحصر التراث الوطني القطري الصادر خلال عام ١٩٧٠م ، ومن ثم توالى صدور الببليوجرافية بشكل سنوي . كما قامت المكتبة بإصدار عدة مجلدات تحوي فهارسها من الكتب العربية والأجنبية بالإضافة إلى فهرس للمخطوطات المصورة على ميكروفلم (الصوفي : ١٩٨٧ ، ٣٤٩ – ٣٥٠).

وفي المملكة العربية السعودية فإن مكتبة الملك فهد الوطنية تعد هي المكتبة الوطنية للدولة . ويشير ساعاتي Sa'ati في ورقة عمل تتناول وضعية هذه المكتبة ، مقدمة إلى المؤتمر العالمي للمكتبات الوطنية – نحو القرن الحادي والعشرين - INTERNATIONAL CONFERENCE ON NATIONAL LIBRARIES TOWARDS THE 21ST CENTURY الذي عقد في تايبيه للفترة ما بين ٢٠ – ٢٤ أبريل للعام ١٩٩٣م ، إلى أن مكتبة الملك فهد الوطنية قد أنشئت لتكون مسؤولة عن تجميع الإنتاج الفكري والتراثي بدون أية قيود وتنظيمه وبثه في الشكل المناسب. وبصفة خاصة فإن المكتبة مسؤولة عن القيام بالوظائف التالية :

- تجميع كل الإنتاج الفكري المنشور في المملكة العربية السعودية.
- تجميع كل ما نشره السعوديون خارج المملكة.
- تجميع كل ما نشر حول المملكة.
- تجميع المواد المنشورة خارج المملكة التي تعالج مواضيع تهم المملكة.
- تجميع المواد التي تعمل على تسهيل البحث العلمي ، ودراسة الحضارات البشرية وفهمها من جميع جوانبها.
- تجميع الكتب القديمة والنادرة والمخطوطات والوثائق واللوحات والخرائط والرسومات ، وخاصة ما يتعلق منها بالحضارة العربية والإسلامية.
- تنظيم المواد التي تم تجميعها وفق معايير فنية وحفظها.
- إعداد الببليوجرافية الوطنية السعودية وإصدارها ، والفهرس الوطني الموحد ، وغيرها من الأدوات الببليوجرافية.

- إنشاء قواعد وشبكات معلوماتية.

- تقديم خدمات مرجعية ، وإجراء الدراسات للجهات والمنظمات الحكومية.

- تقديم خدمات معلوماتية وخدمات الإعارة للأفراد في القطاعين الحكومي والخاص .

- تنظيم المؤتمرات والندوات ومعارض الكتب ودعمها.

- تمثيل المملكة في اللقاءات العالمية والمؤتمرات المتعلقة بأهداف المكتبة ووظائفها.

- تبادل المطبوعات والمعلومات مع المكتبات الأخرى.

- التعاون مع المنظمات والمؤسسات العالمية في المجالات التي تهم المكتبة.

- القيام بدور قيادي في تطوير الخدمات المكتبية وإنشاء مراكز المعلومات وذلك من خلال المشاركة الفاعلة في الإعداد لخطة وطنية لتطوير الخدمات المكتبية والمعلوماتية بالتعاون مع الجهات ذات الاهتمام المشترك، وتطوير معايير ومقاييس ببليوجرافية وطنية وحفز المكتبات على تطبيق تلك المعايير، وتطوير برامج تهدف إلى الإفادة من مصادر المعلومات بما في ذلك إنشاء شبكة معلومات وطنية، وإعداد وإصدار الدراسات العلمية والأدلة وغيرها في مجال المكتبات والمعلومات والمجالات الأخرى ذات العلاقة (Sa'ati: 1993, 452 - 453) .

وقد خرج ساعاتي من تحليله لأهداف مكتبة الملك فهد الوطنية وإنجازاتها– في ضوء مبادئ سيلفستر– بمجموعة من النقاط تتلخص في أن هناك :

- نجاحًا ملحوظًا في تجميع المطبوعات الوطنية الراجعة والجارية الصادرة في مختلف الأشكال.

- تطبيقًا لقانون الإيداع ، ونظم الترقيم المعياري الدولي لكل من الكتب والدوريات.
- تطويرًا لتنمية مجموعات المخطوطات والوثائق والارشيف.
- تنمية لمصادر المكتبة من المجموعات الأجنبية في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية والتقنية، مع التركيز على اللغة الإنجليزية وعلى المواد ذات الاهتمام باللغة التركية.
- مشاركة مستمرة في المشاريع التعاونية الوطنية بما في ذلك نظام الإعارة بين المكتبات وغيره من المشاريع (Sa'ati: 1993, 460).

وبناء على النقاط السابقة يعتقد ساعاتي أن مكتبة الملك فهد الوطنية تفوق مثيلاتها من المكتبات الوطنية في العالم العربي وفي الدول النامية ، وذلك لاعتبارات عديدة من بينها ما تمتاز به من :

- مقتنياتها الثمينة من التراث العربي.
- المواد المليزرة وتجهيزاتها.
- الكنوز النفيسة المحلية والعربية والإسلامية بالإضافة إلى القطع النقدية والميداليات والأوراق المالية وغيرها.
- مختارات متحف المكتبة من القطع الأثرية والسجلات القديمة للفكر الانساني.
- مجموعات غنية من الإنتاج الفكري.
- تطبيق نظام مينايسز في عمليات التزويد والمعالجة الفنية والتكشيف والبحث والاسترجاع.
- برنامج فاعل في البحث العلمي والترجمة والنشر في اللغة العربية في مجال المكتبات والمعلومات.
- برنامج تدريبي متطور تم تصميمه ليلائم احتياجات المكتبيين.

بالإضافة إلى أن المكتبة تطمح إلى التجميع الشامل لما تم إنتاجه من فكر في الوطن في مختلف الأشكال منذ دخول الطباعة في مكة عام ١٣٠٠هـ، كما تطمح إلى أن تتيح للباحثين مصادر المعلومات الأساسية في كل مجالات المعرفة مع التركيز على ما له علاقة بالمملكة والشرق الأوسط والإسلام، وإلى أن تضيف إلى مجموعاتها من الكتب النادرة والقطع الأثرية والمخطوطات (Sa'ati: 1993, 461).

وهكذا يتضح لنا مما سبق عرضه من نماذج للمكتبات الوطنية في دول مختلفة مدى التفاوت بين تلك المكتبات في الوظائف التي تقوم بها والمهام الملقاة على عاتقها والخدمات التي تتيحها للمستفيدين . إلا أن القاسم المشترك بين تلك النماذج جميعها أو جلها هو أنها مسؤولة عن تنفيذ قوانين الإيداع في دولها ، وحفظ التراث الوطني ، وإصدار الببليوجرافيات الوطنية ، مما يوحي بمدى ما تحظى به المكتبة الوطنية - مهما كان موقعها الجغرافي - من موقع ريادي لاينافسها عليه غيرها من مرافق المعلومات الأخرى .

ولو تركنا هذا الموقع الريادي جانبًا وركزنا النظر على قضية أخرى تتعلق بوضعية المكتبات الوطنية المعاصرة والضغوط التي يتوقع أن تشهدها مستقبلاً لأمكننا ملاحظة أن المكتبة الوطنية كظاهرة عالمية، رغم ما تنعم به من دعم وطني فهي تواجه - على الطرف الآخر - تحديات أكثر خطورة مما تواجهها الأنواع الأخرى من المكتبات مما يؤثر بشكل أو بآخر على ما تقوم به من وظائف وما تنهض به من مهام وذلك لأسباب عديدة من بينها أن الفئات المستفيدة من المكتبة الوطنية غير محددة وواضحة، كما أنها غير مقيدة بخدمة مؤسسة معينة، ولكنها موجهة نحو خدمة الدولة برمتها مما يجعل نطاقها الجغرافي ممتدًا وواسعًا، ويجعل خدماتها لاتقتصر على شريحة معينة في المجتمع (LINE : 1993, 89).

ومع أن مجال المعلومات يتسم بالدينامية والسنوات القادمة ستحمل في طياتها فرصًا جديدة ينبغي للمكتبات استغلالها، إلا أنه مهما تكن التغيرات

التي ستطرأ في المستقبل خاصة التغيرات التقنية فإن المهام التقليدية للمكتبات الوطنية (حفظ تراث الوطن وإتاحة الفرصة لمن يريد الإفادة منه) يجب أن تبقى لكي تستمر في الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية . وبعبارة أخرى فيمكن القول إن المكتبة الوطنية مطالبة بإيجاد السبل الكفيلة للتوفيق بين مبدأي الحفظ والإتاحة، فهي تخدم قراء اليوم وتحرص في الوقت نفسه على إبقاء مجموعاتها في متناول الأجيال القادمة. وهي تعد حلقة الوصل بين مختلف الأزمنة والأمكنة ، وتربط بين الأجيال المتعاقبة على مر العصور ، وتمد جسورًا من التعاون بين الشعوب عبر الحدود الوطنية. وإذا كانت بعض الدول النامية قد قامت في الآونة الأخيرة بإنشاء مكتبات وطنية كمظاهر بارزة لوحدتها الوطنية، إلا أن المفروض أن لا تكون تلك المكتبات مجرد رموز للاستقلال، بل ينبغي أن تكون مؤسسات فاعلة وديناميـة وقادرة على تلبية الاحتياجات الثقافية والعلمية والاجتماعية للأمة (سيلفستر: ١٤١٣، ٤).

وعلى أي حال فإن الوظائف التي تؤديها المكتبة الوطنية تعتمد بدرجة كبيرة على الوضع التاريخي والاجتماعي والاقتصادي للبلد الذي توجد فيه . ولعل هذا هو السبب في اختلاف الوظائف من بلد لآخر . وليس بالضرورة أن تقوم المكتبة الوطنية (كمؤسسة خاصة مستقلة) بتأدية جميع الوظائف، حيث قد توجد أنواع أخرى من المكتبات - في أغلب الأحيان الجامعية - تؤدي الوظائف نفسها التي يتوقع أن تقوم بها المكتبة الوطنية (النهاري : ١٤١٤ ، ٥١).

ولقد كانت الصورة السابقة المرسومة لوظائف المكتبات الوطنية معتمدة بشكل أساس على البحوث النظرية في المجال ، وكم كان يود الباحث الحصول على دراسات ميدانية تعزز هذه الصورة وتضيف إليها بعدًا جديدًا . غير أن المسوحات الميدانية التي عالجت الجانب المتعلق بوظائف المكتبات الوطنية تعد شحيحة للغاية، ويمكن عدّ دراسة النهاري - من وجهة نظر الباحث - علامة مميزة في المجال وذلك لاتساع نطاقها الجغرافي ولمعالجتها للوظائف بطريقة

مغايرة للأسلوب الذي سار عليه الآخرون . ونظرًا لأهمية هذه الدراسة ولصلتها الوثيقة بموضوع الدراسة الحالية فيحسن إعطاء معلومات عنها ، وذلك على النحو التالي:

لقد كان الهدف من دراسة النهاري هو التعرف إلى الوظائف التي تؤديها المكتبات الوطنية من خلال تحديد مستوى أولوية الأداء لهذه الوظائف. وكان الدافع لهذه الدراسة نابعًا مما لاحظه النهاري من غموض ماهية المكتبة الوطنية، وغموض وظائفها ، والدور الملقى على عاتقها نتيجة لقلة ما نشر عنها من أعمال ولتقادمها . فالقوائم التي وضعها همفري وجيتنج ولاين وغيرهم تعد بمقاييس الوقت الراهن قوائم قديمة يصعب الاعتماد عليها في ظل تغيرات المجتمع الدولي الجديد . وبناء عليه فقد عمل المؤلف على دراسة الوظائف من منظور جديد ، واتخذ من منهج دراسة الحالة بالإضافة إلى المنهج التاريخي والمسحي منطلقًا للدراسة ، وكانت الفرضية التي بنيت عليها الدراسة هي أن المكتبة الوطنية في أي بلد تعد هي المسؤولة عن طلب الإنتاج الفكري الوطني وتجميعه وحفظه وصيانته . وتم تحديد ٢٤ وظيفة في استبانة تم توزيعها على المكتبات المشاركة . وقد تم استقاء فقرات الاستبانة من توصيات اجتماعات خبراء المكتبات الوطنية في مختلف أنحاء العالم في المؤتمرات والندوات واللقاءات التي تم عقدها في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وأستراليا . وطلب إلى كل أمين مكتبة من المكتبات المشاركة تحديد ما إذا كان يتم بالفعل تنفيذ كل وظيفة من الوظائف التي شملتها الاستبانة ، بالإضافة إلى تحديد مستوى أهميتها . وأرسلت الاستبانات إلى خمسين مكتبة وطنية في بلدان مختلفة واستجاب للاستبانة ٤١ مكتبة بنسبة ٨٢٪ من مجموع العينة الأصلية . وتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS . وقد قام المؤلف بزيارات لعدد من المكتبات الوطنية في بعض البلدان الصناعية

والنامية . وكانت النتائج التي توصلت إليهـا الدراسـة هـي أن الوظـائف التـي تقوم بها المكتبات الوطنية مرتبة حسب أولويات تنفيذها على النحو الآتي :

١- القيام بدور مكتبة الإيداع القانوني .

٢- القيام بدور الجهة المركزية لتجميع الإنتاج الفكري .

٣- جمع الإنتاج الفكري الأجنبي الذي يتناول الوطن بالدراسة .

٤- إصدار الببليوجرافية الوطنية .

٥- جمع الإنتاج الفكري الأجنبي لأبناء الوطن الذين يعيشون في الخارج .

٦- القيام بدور المركز الببليوجرافي الوطني .

٧- تطوير قاعدة معلومات ببليوجرافية وطنية وصيانتها .

٨- جمع المخطوطات الوطنية وحفظها وتنظيمها .

٩- إتاحة المجال للمكتبات الأخرى والجهات الخاصة بتوفير المعلومات للاستفادة من فهرس المكتبة الوطنية.

١٠- جمع الإنتاج الفكري الأجنبي في موضوع معين .

١١- المشاركة في التخطيط للخدمات المكتبية في الوطن .

١٢- القيام بدور مركز تبادل الأعمال المنشورة داخل البلاد وخارجها .

١٣- إصدار فهرس وطني موحد .

١٤- تولي دور الريادة لمكتبات الوطن .

١٥- تخطيط عمليات التعاون بين المكتبات وتنسيقها .

١٦- توفير الخدمات المكتبية للجهات الحكومية .

١٧- توفير مجالات التدريب المتخصص .

١٨- توفير خدمات التكشيف للدوريات والصحف الوطنية .

١٩- صياغة معايير خاصة بنظام تداول المعلومات .

٢٠- القيام بدور الجهة المركزية المسؤولة عن الاتصال وتبادل المعلومات مع بنوك المعلومات الدولية .

٢١- توفير المساعدات اللازمة في تقنية تداول المعلومات (الطرق والمقاييس).

٢٢- إدارة برنامج خاص بإعداد البيانات الببليوجرافية كجزء من الكتاب المطبوع (الفهرسة في المطبوع ، والفهرسة في المصدر) .

٢٣ - القيام بالدراسات الخاصة بالأساليب الفنية المكتبية .

٢٤ - توفير الكتب الخاصة بالمكفوفين والمعاقين .

كما كشفت دراسة النهاري عن بعض الوظائف الإضافية (لم تكن مذكورة في استبانة دراسته) التي تقوم بها بعض المكتبات الوطنية، ومن بينها :

- تنسيق أعمال المكتبات المدرسية والجامعية .
- الإشراف على إدارة المكتبات الصغيرة في المدارس الريفية الابتدائية .
- توفير خدمات المكتبات المتنقلة .
- تقديم الاستشارات للقطاع الخاص مقابل رسوم مالية .
- تنظيم المعارض .
- تمثيل الوطن في المؤتمرات الدولية .
- تنمية عادة القراءة .
- توفير مصادر عامة ومتخصصة ، وكذلك الخدمات الخاصة بالمصادر وتسهيلات الأبحاث المتعلقة بالمؤلفات الوطنية في مختلف الموضوعات.
- نشر القوائم الخاصة بالمراجع والمصادر الببليوجرافية .
- نشر المعلومات الخاصة بتراث الوطن داخل البلاد وخارجها من خلال إقامة المعارض ونشر المطبوعات .
- المشاركة في البرامج التعاونية الدولية .
- القيام بدور المركز الخاص بالحصول على المعلومات .

- جمع الإحصاءات المكتبية .
- وضع معايير خاصة للعمل في المكتبات داخل الوطن .
- التعاون مع سائر المكتبات الرئيسة في الوطن لتوفير الخدمات المكتبية اللازمة للوطن .
- تقديم الخدمات والإشراف على أعمال المكتبات العامة في الوطن .
- عقد اللقاءات الوطنية الخاصة بالمعلومات وأساليب التوثيق للعاملين بالمكتبات .
- القيام بدور الوكالة الوطنية للترقيم الدولي المعياري للكتب ISBN .
- **القيام بدور المركز الوطني للترقيم الدولي المعياري للمسلسلات ISSN .**
- تمثيل الوطن في الاتحاد العام للمكتبات الإقليمية .
- توفير المقر لجمعية المكتبات الوطنية وللجمعية الوطنية الببليوجرافية .
- الإشراف على تطبيق قانون حقوق التأليف والنشر وقانون حقوق النسخ عن طريق التصوير .
- المشاركة في عضوية اللجنة الوطنية ومؤتمر تطوير الكتاب الوطني التابع لليونسكو .
- تمويل (أو المشاركة في تمويل) الاحتفالات الخاصة بالمناسبات التاريخية المهمة في الوطن .
- إقامة المعارض الخاصة بالكتاب والأنشطة المتعلقة به ، إضافة إلى الأنشطة التاريخية والثقافية الأخرى .

وكانت النتيجة العامة التي خرج بها النهاري هي أن جميع الوظائف الأربع والعشرين التي تم قياسها في استبانة الدراسة يتم تنفيذها في جميع المكتبات الوطنية ، إلا أن أولوية الأداء تختلف من مكتبة إلى أخرى نظرًا لاختلاف الظروف التي تعمل فيها تلك المكتبات وبالذات الظروف السياسية والاقتصادية . ومن الاستنتاجات التي خرج بها النهاري في مقارنته لوضعية المكتبات الوطنية في الدول المتقدمة والدول النامية ما يلي :

- جاء إصدار الببليوجرافية الوطنية في المرتبة الأولى من حيث الأهمية في المكتبات الوطنية بالدول النامية .

- تولي مكتبات الدول المتقدمة أهمية كبيرة لإتاحة الفرصة للجمهور للاستفادة من فهارس المكتبة، وقد يعود ذلك إلى تطور الخدمات المكتبية في تلك المكتبات التي تستخدم الوسائل الفنية الحديثة .

- تولي مكتبات الدول النامية أهمية كبيرة للإسهام في تخطيط الخدمات المكتبية في الوطن ، ولعل مرد ذلك إلى الظروف السياسية السائدة بالبلدان النامية مما كان سببًا في تحمل المكتبات الوطنية عبء تطوير خدمات الببليوجرافيا في بلدانها .

- جاء التخطيط وتنسيق عمليات الإعارة بين المكتبة الوطنية والمكتبات الأخرى في مقدمة اهتمامات الدول المتقدمة نظرًا لما تتمتع به من إمكانات استخدام التقنية الحديثة .

- جاء توفير الخدمات المكتبية للجهات الحكومية في مقدمة اهتمامات المكتبات الوطنية في البلدان النامية .

- احتلت وظيفتان هما : توفير خدمات التكشيف للدوريات والصحف الوطنية، وتوفير كتب المكفوفين والمعاقين الأهمية نفسها لكل من الدول المتقدمة والدول النامية .

وللتعرف إلى مدى وجود فوارق ذات دلالة إحصائية في الأهمية الملقاة على وظائف المكتبات الوطنية بين الدول المتقدمة والدول النامية جرى الاختبار الإحصائي عند مستوى ٠,٠٥ واتضح عدم وجود فوارق في ترتيب الأهمية لإحدى وعشرين وظيفة ، بينما توجد فوارق في ترتيب الأهمية لثلاث وظائف هي : المشاركة في تخطيط الخدمات المكتبية داخل البلاد ، وتوفير الخدمات المكتبية للحكومة ، وتوفير التدريب المتخصص، حيث أولت البلدان النامية تلك الوظائف الثلاث قدرًا أكبر من الاهتمام (النهاري : ١٤١٤).

الفصل الثالث

عرض النتائج وتحليلها ومناقشتها

مقدمة

بعد أن تم استعراض الوظائف المثالية للمكتبات الوطنية بشكل عام ، فإن الصفحات التالية تستعرض الوظائف الفعلية للمكتبة محط الدراسة بشكل خاص . وقد كانت الصفحات السابقة تتحدث عن الوظائف من جانب نظري بحت وتركز على ما يجب أن يكون ، بينما هذا الجزء من الدراسة يعالج الوظائف من جانب ميداني ويركز على ما هو كائن بالفعل في عالم الواقع ، مع محاولة مقارنة الواقع بالمثال ما أمكن .

وحيث إن الدراسة الحالية تعد دراسة حالة لمكتبة وطنية واحدة (مكتبة الملك فهد الوطنية) معتمدة على المسح الميداني لتلك الحالة من خلال الاستبانة فإن هذا الفصل يعرض المعطيات المتمخضة على الإجابة عن أسئلة الاستبانة ، مدعمة بما تم الحصول عليه من معلومات من خلال المقابلة الشخصية ، وملاحظات الباحث، إضافة إلى بعض الوثائق المنشورة وغير المنشورة . وقد تم عرض المعطيات تحت أحد عشر محورًا تتمثل في : الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري الوطني ، وجمع الإنتاج الفكري والفني الوطني ، وتقنين الأساليب الفنية المستخدمة في مكتبات المملكة، وتنمية القوى العاملة في المجال وتدريبها ، ونقل التقنية المعلوماتية وتطويعها ، والتعاون والتنسيق مع مرافق المعلومات ، وتعزيز أدب ومهنة المكتبات والمعلومات، وخدمات المستفيدين ، والقيادة والريادة ، والمشكلات والصعوبات ، ومقترحات المسؤولين لتطوير المكتبة ، وذلك على النحو الموضح في الصفحات التالية .

أولاً : الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري الوطني

من المتعارف عليه أن الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري والفني الوطني من خلال إصدار الببليوجرافيات الوطنية الراجعة والجارية ، وإصدار ببليوجرافيات بالببليوجرافيات التي تعد داخل الدولة في مختلف الموضوعات ، وإصدار الفهارس والقوائم الوطنية الموحدة ، وخدمات

التكشيف والاستخلاص للدوريات الوطنية ، وتصميم قواعد المعلومات المحلية ، ونحوها من المهام تعد ركائز مهمة للتجهيزات الأساسية للمعلومات في أية دولة من الدول، حيث إنها تسهل السبل نحو مشاركة المواد بين أجهزة المعلومات في الدولة، كما أنها تعزز نشاطات التعاون بين تلك الأجهزة خاصة في مجال الإعارة بين المكتبات ، الأمر الذي يساعد على قيام النظام الوطني للمعلومات . ومن هذا المنطلق فقد تم توجيه سؤال إلى المشرف على مكتبة الملك فهد الوطنية عن مجالات الضبط الببليوجرافي التي تقوم بها المكتبة في الوقت الراهن بهدف السيطرة على الإنتاج الفكري والفني الوطني. وكانت الإجابة على النحو الموضح في الجدول رقم(١).

الجدول رقم (١) مجالات الضبط الببليوجرافي التي تقوم بها مكتبة الملك فهد الوطنية

مجالات الضبط الببليوجرافي	تقوم بها المكتبة	لا تقوم بها المكتبة
إصدار الببليوجرافية الوطنية الراجعة	×	-
إصدار الببليوجرافية الوطنية الجارية	×	-
إصدار ببليوجرافية بالببليوجرافيات التي تعد داخل المملكة	-	×
إصدار فهرس وطني موحد لجميع مقتنيات المكتبات السعودية	-	×
تكشيف الدوريات الوطنية	×	-
إعداد مستخلصات للدوريات الوطنية	-	×
تطوير قواعد معلومات ببليوجرافية محلية	×	-
القيام بدور المركز الببليوجرافي الوطني	×	-
المجموع	٥	٣
٪	٦٢,٥٠	٣٧,٥٠

ويبدو جليًا من استقراء الجدول رقم (١) أن من بين المجالات الثمانية للضبط الببليوجرافي التي تقوم بها عادة المكتبات الوطنية في أية دولة من دول العالم ، والتي تضمنتها استبانة الدراسة الحالية كمقياس لجهود الضبط الببليوجرافي في مكتبة الملك فهد الوطنية فإن هذه المكتبة تقوم بممارسة خمسة مجالات منها (بنسبة ٦٢,٥٠٪ من إجمالي عدد مجالات الضبط الببليوجرافي) تتمثل في : إصدار الببليوجرافية الوطنية الراجعة ، وإصدار الببليوجرافية الوطنية الجارية ، وتكشيف الدوريات الوطنية ، وتطوير قواعد معلومات ببليوجرافية محلية ، والقيام بدور المركز الببليوجرافي الوطني . بينما لا تقوم المكتبة نفسها بالمجالات الثلاثة الأخرى (بنسبة ٣٧,٥٠٪) للضبط الببليوجرافي المتمثلة في : إصدار ببليوجرافية بالببليوجرافيات التي تعد داخل المملكة في مختلف الموضوعات والمجالات ، وإصدار فهرس وطني موحد لجميع مقتنيات المكتبة والمكتبات الأخرى في المملكة ، وإعداد مستخلصات الدوريات الوطنية .

ولم تذكر المكتبة تحت الدراسة أنها تقوم بمجالات أخرى للضبط الببليوجرافي غير تلك المذكورة في الاستبانة ، مما قد يوحي بأن الاستبانة كانت موفقة في تغطية الجوانب الرئيسة للسيطرة على الإنتاج الفكري الوطني .

وكان السؤال الثاني من أسئلة الاستبانة سؤالاً مفتوحًا ، ورد بالشكل التالي: "إذا كان من بين مجالات الضبط الببليوجرافي التي تقوم بها مكتبة الملك فهد الوطنية إصدار الببليوجرافية الوطنية، فضلاً حدد مجال التغطية لتلك الببليوجرافية من حيث: التغطية الموضوعية ، والزمنية ، والشكلية ، والمكانية ". وكان الرد على هذا السؤال هو أن التغطية الموضوعية تشمل جميع الموضوعات ، وأن التغطية الزمنية تبدأ مع بداية الطباعة (عام ١٣٠٠هـ) حتى نهاية عام ١٤١٣هـ (بالنسبة للببليوجرافية الراجعة ، أما الببليوجرافية الجارية فهي من بداية العام ١٤١٤هـ) . وبالنسبة للتغطية الشكلية فتحتوي الببليوجرافية على كل أشكال الأوعية من كتب ودوريات وأشرطة فديو وخرائط

وغيرها ، أما بالنسبة للتغطية المكانية فهي تشمل المطبوعات المنشورة في المملكة ، بالإضافة إلى المطبوعات التي نشرها السعوديون في الخارج بما في ذلك الرسائل الجامعية .

وعندما تم سؤال المكتبة عما إذا كانت تقوم بنفسها بإعداد الببليوجرافية الوطنية أم أن ذلك يتم بالتعاون مع جهات أخرى ، وإذا كان الأمر كذلك فما تلك الجهات ، كانت الإجابة أن مكتبة الملك فهد الوطنية تقوم بنفسها بمهمة إعداد الببليوجرافية الوطنية دون أن يكون لأية جهة أخرى دور في هذه المهمة . وهو توجه يتماشى مع الممارسات على المستوى العالمي ، حيث ثبت من دراسة النهاري أن جميع المكتبات الوطنية التي شاركت في دراسته تقوم بإصدار الببليوجرافية الوطنية بمفردها ، فيما عدا المكتبة الوطنية في هولندا فقد ذكرت أنها تقوم بإصدار الببليوجرافية الوطنية بالتنسيق مع سائر الوكالات الأخرى في الدولة (النهاري : ١٤١٤ ، ٦٩).

هذا، ويفيد التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤١٣ - ١٤١٤هـ أن المكتبة قد قامت بجهود في مجال الضبط الببليوجرافي من بينها :

- **الضبط الببليوجرافي الكلي :**

وتشمل تلك الوظيفة حصر وإعداد التسجيلات الببليوجرافية الاستنادية للأوعية الكلية من كتب وكتيبات وأطروحات وأوعية غير مطبوعة وتوثيقها ونشرها من خلال أعمال الضبط الببليوجرافي الوطني الراجعة والجارية . ولتحقيق ذلك فإن المكتبة تسير في اتجاهين يتمثلان في : إصدار الببليوجرافية الوطنية السعودية الراجعة (التي كان من المتوقع صدورها خلال العام ١٤١٥هـ) محتوية على نحو ٢١٠٠٠ وعاء من أوعية المعلومات الوطنية ، وقد صدرت الأجزاء الثلاثة الأولى التي غطت المعارف العامة والفلسفة وعلوم الدين الإسلامي والديانات الأخرى، بما مجموعه ٥٨٨١ عنواناً .

- **الضبط الببليوجرافي التحليلي :**

حيث يتم تحليل وتوثيق وحوسبة محتويات الدوريات السعودية من خلال قناتين تتمثلان في : الضبط الببليوجرافي التحليلي الراجع (الذي يتناول محتويات الأعداد السابقة من الدوريات السعودية) ؛ والضبط الببليوجرافي التحليلي الجاري (الذي يتناول محتويات الأعداد حديثة الصدور من الدوريات السعودية التي تقتنيها المكتبة).

- **الضبط الاستنادي :**

ويهدف إلى توفير الأدوات الاستنادية الضرورية لتقنين ممارسات المكتبة في معالجتها الفنية لأوعية المعلومات من تزويد وفهرسة وتصنيف وتكشيف ونحو ذلك . وتعمل المكتبة على تحقيق هذا الهدف من خلال بناء مجموعة قواعد من بينها قاعدة رؤوس الموضوعات ، وقاعدة مداخل المؤلفين ، وقاعدة الموردين والناشرين، وغيرها من القواعد الأخرى (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٥ج، ٢٧ - ٢٩).

كما يفيد تقرير آخر (غير منشور) أعدته إدارة التخطيط والتطوير بالمكتبة أنه من بين مجالات الضبط الببليوجرافي التي تقوم بها مكتبة الملك فهد الوطنية إصدار الببليوجرافية الوطنية الراجعة . وتضم المنشورات الوطنية السعودية المختزنة بأنواعها كافة بما في ذلك الكتب والكتيبات والتقارير والدوريات والرسائل الجامعية والمطبوعات الحكومية والكتب المدرسية والمواد السمعبصرية . وبالنسبة للتغطية المكانية للببليوجرافية فهي تشمل المنشورات الوطنية الصادرة في المملكة العربية السعودية ، والمنشورات التي أصدرها السعوديون أو دعموا أو شاركوا في نشرها في الخارج ، بالإضافة إلى الرسائل الجامعية التي قدمها السعوديون للجامعات خارج المملكة . أما بالنسبة للتغطية اللغوية فنظرًا لكثرة المنشورات العربية المسجلة فإن المنشورات الصادرة باللغة الإنجليزية أو غيرها سيضمها مجلد خاص . وستشتمل الببليوجرافية عند اكتمال

صدورها على تسجيلات ، بالإضافة إلى أكثر من عشرين ألفًا من المنشورات الوطنية المطبوعة وغير المطبوعة . وستصدر الببليوجرافية في أجزاء متسلسلة، وقد غطت الأجزاء الثلاثة الأولى منها الموضوعات الواقعة في تصنيف ديوي في الأرقام من ٠٠٠ إلى ٢٩٩، ويضم هذا القسم ٥٨٨١ تسجيلة . وعقب كل قسم تأتي كشافات تراكمية ملحقة تغطي المؤلفين والعناوين والموضوعات وتحيل إلى أرقام التسجيلات ذات العلاقة بكل منها في متون أقسام الببليوجرافية وهو ما حواه الجزء الثالث من الببليوجرافية لما صدر منها حتى إعداد هذه الدراسة . وقد وقّعت المكتبة عقد اتفاق في مجال النشر الإلكتروني مع شركة النظم العربية المتطورة في ٩ / ٦ / ١٤١٥هـ لنشر الببليوجرافية الوطنية السعودية الراجعة على قرص ليزر ليكون متاحًا لأكبر عدد ممكن من المستفيدين (مكتبة الملك فهد الوطنية : د . ت).

وتضم الببليوجرافية الوطنية السعودية تسجيلات استنادية AUTHORITATIVE للمنشورات الوطنية السعودية حيث اعتمد في إعدادها على الأدوات الاستنادية العربية وغير العربية ومن أهمها :

- قواعد الفهرسة الأنجلو - أمريكية (الطبعة الثانية المراجعة ١٩٨٨) .
- نظام تصنيف ديوي العشري (بطبعتيه العشرين الإنجليزية والإصدارة العربية المعدلة من طبعته الثامنة عشرة) .
- القوائم الاستنادية لأسماء المؤلفين والهيئات المعدة في مكتبة الملك فهد الوطنية .
- قائمة رؤوس الموضوعات العربية المختزنة في قاعدة معلومات المكتبة.

وترتب التسجيلات في متن الببليوجرافية ترتيبًا مصنفًا حسب رقم تصنيف الوعاء ، وترتب أعمال المؤلفين تحت رقم التصنيف نفسه هجائيًا بالعناوين ثم

الطبعات فتواريخ النشر ، والترتيب الهجائي لمداخل كشافات المؤلفين والعناوين والموضوعات للببليوجرافية (مكتبة الملك فهد الوطنية : د . ت).

هذا فيما يتعلق بالببليوجرافية الوطنية السعودية الراجعة ، أما فيما يتعلق بالببليوجرافية الجارية فستصدر معتمدة الأسس البنائية الاستنادية نفسها المشار إليها في الببليوجرافية السابقة ، وستغطي أولى إصداراتها سنة ١٤١٤هـ ويزمع إصدارها سنويًا لتواكب تغطية المنشورات الوطنية السعودية أولاً بأول ولبث المعلومات عنها للمكتبات السعودية والعربية والباحثين المهتمين ، وللإسهام في تحقيق استنادية التسجيل الببليوجرافي للمنشورات الوطنية ولتكون في النهاية خلال إصداراتها المجتمعة أساسًا لتركيم وبناء الببليوجرافية الوطنية السعودية الراجعة الشاملة (مكتبة الملك فهد الوطنية : د . ت).

ولابد من الإشارة هنا إلى أن كلا من الببليوجرافية الوطنية الراجعة والببليوجرافية الوطنية الجارية لم تصدرا في الوقت المتوقع لهما . ويعود السبب في تأخر الصدور إلى وجود بعض المشكلات الفنية التي تقف حجر عثرة أمام الضبط الببليوجرافي بما في ذلك " ضخامة حجم المؤلفات القديمة وتشتتها ، وكثرة الناشرين ومشكلات التوزيع ، والامتداد الزمني الطويل الذي تغطيه الببليوجرافية بالإضافة إلى نقص البيانات الوصفية في كثير من المطبوعات ، وقلة مصادر المعلومات عنها ، وصعوبة التحقق من هوية المؤلفين السعوديين عندما ينشرون خارج السعودية . كما أن مقاييس المكتبة في الفهرسة ، والحرص على تحري الدقة وضبط الجودة فيما يختص بالمواصفات ، وصحة البيانات ، والالتزام بالمواصفات الشكلية والطباعية كل تلك العوامل قد تؤثر على الانطلاقة الأولى لأي مشروع بحجم الببليوجرافية الوطنية السعودية " (مكتبة الملك فهد الوطنية: د.ت ، ٣ – ٤).

وما زال العمل مستمرًا لاستكمال مشروع الببليوجرافية الوطنية الراجعة Retrospective national bibliography التي ترمي إلى تقديم تغطية

تكاملية لجميع أنواع المواد التي تم إنتاجها في المملكة. والشيء نفسه يقال عن الببليوجرافية الوطنية الجارية Current national bibliography التي يعززها صدور بيان رسمي ينص على جعل مكتبة الملك فهد مكتبة الإيداع بموجب قانون حق الملكية (Sa'ati: 1993, 459).

وعلاوة على ما سبق فمن بين الببليوجرافيات المتخصصة (زمنيًا أو نوعيًا أو موضوعيًا) التي أصدرتها المكتبة . تلك التي تحمل العناوين التالية :

- بواكير الطباعة والمطبوعات في بلاد الحرمين الشريفين .
- دليل المراجع .
- الإنتاج الفكري المطبوع للطفل في المملكة العربية السعودية .
- النشر في الجامعات السعودية .
- الإسهامات العلمية للمؤلفين السعوديين في مجال المكتبات والمعلومات .
- دليل رسائل الماجستير والدكتوراه الجغرافية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة بين عامي ١٤٠٠ - ١٤١٣ هـ .
- البحوث والدراسات العثمانية والتركية في المكتبة العربية : ببليوجرافيا مختارة.
- الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات .
- حمد الجاسر: دراسة لحياته مع ببليوجرافية شاملة لأعماله المنشورة (مكتبة الملك فهد الوطنية : د . ت).

إضافة إلى أن المكتبة تزمع القيام بإعداد ببليوجرافية متخصصة تتعلق بالأديب المعروف عبدالقدوس الأنصاري، كما كشفت عن ذلك المقابلة الشخصية مع المشرف على إدارة التكشيف والببليوجرافيا .

ومن الإنجازات التي قامت بها إدارة التكشيف والببليوجرافيا في المكتبة إعداد المجلد الأول من "الكشاف الوطني الراجع للدوريات السعودية: ١٣٨٦ - ١٤١٢هـ"

وهو يغطي المقالات التي صدرت في سبع دوريات سعودية هي : بحوث كلية اللغة العربية ، التعاون ، حولية المكتبات والمعلومات ، الدارة ، عالم الكتب ، العرب ، ومجلة جامعة الملك عبدالعزيز – الآداب والعلوم الإنسانية . وسيشتمل العدد الأول من هذا الكشاف عند صدوره على ٣٩٤١ تسجيلة لمقالات الدوريات المذكورة . وكان الهدف من إعداد هذا الكشاف هو: تحقيق الضبط الببليوجرافي التحليلي الراجع لمحتويات الدوريات السعودية ، والتعريف بالإنتاج الفكري الوطني المنشور في الدوريات ، وخدمة الباحثين من خلال تيسير استرجاع محتويات الدوريات (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٥ د).

ومن حيث التغطية الجغرافية فإن الكشاف الوطني الراجع للدوريات السعودية يغطي محتويات الدوريات الصادرة في المملكة بغض النظر عن جهة إصدارها (حكومية أو تجارية أو خاصة) . أما التغطية الوعائية فهي تشمل المجلات المتخصصة والعامة والحوليات الأكاديمية والمتخصصة . وفيما يتعلق بالتغطية الموضوعية فإن التكشيف الراجع يشمل الموضوعات التي تغطيها الدوريات كافة . وبالنسبة للتغطية الزمنية فعلى الرغم من أن العدد الأول من الكشاف الراجع يغطي الفترة ما بين ١٣٨٦ – ١٤١٢هـ حيث تمثل بداية هذه الفترة سنة صدور أول أعداد مجلة العرب ، فإن التوجه يتمثل في تغطية محتويات الدوريات السعودية من أقدم عدد صادر تقتنيه المكتبة إلى نهاية عام ١٤١٢هـ حيث تمثل هذه الفترة حد التغطية الراجعة (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٥ د).

ومما يجدر ذكره في هذا السياق أن المكتبة قد قامت عام ١٤١١هـ بإصدار " كشاف الدوريات السعودية – العدد التجريبي " الذي يعد أول عمل مطبوع ينشر في مجال التكشيف الراجع في مرحلته الاستكشافية (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٥ د).

ومع أن المكتبة تخطط لاستمرار صدور الكشاف الراجع للدوريات الوطنية إلا أن هذا الأمر يتعلق بعوامل عديدة من بينها توافر الأعداد الراجعة من الدوريات واستكمالها والانتهاء من تكشيف محتوياتها وإدخالها ومراجعتها . كما

أن المكتبة تخطط أيضًا لإصدار " الكشاف الجاري للدوريات السعودية " بشكل منتظم بحيث تكون بداية التغطية من عام ١٤١٣هـ (مكتبة الملك فهد الوطنية: ١٤١٥د). وقد كشفت المقابلة الشخصية مع المشرف على إدارة التكشيف والببليوجرافيا عن أن الإدارة بصدد الانتهاء من إعداد الكشاف الوطني الجاري للدوريات السعودية لعام ١٤١٣هـ ، يتلوه كشاف عام ١٤١٤هـ ، ومن ثم كشاف عام ١٤١٥هـ وهكذا . وقد أفاد المشرف بأن لدى هذه الإدارة طموحات جمة للنهوض بالعمل الببليوجرافي ومشروعات عديدة يؤمل إنجازها ، إلا أن المشكلة تتمثل في الوقت، حيث تحتاج تلك المشروعات إلى سنوات طويلة لإنجازها .

ولا شك أن المشروعات الببليوجرافية تشكل أدوات لا غنى عنها للمتخصصين والباحثين والممارسين، ويأمل الباحث أن يتم توزيع تلك الأدوات - بمجرد خروجها إلى حيز الوجود - وتبادلها مع المكتبات والجامعات مما يساعد في التعريف بها وتوسيع دائرة الإفادة منها . ويمكن في هذا الصدد استغلال قنوات التسويق المتاحة لترويج إصدارات المكتبة . ويحمد لمكتبة الملك فهد الوطنية أنها تسير جادة في هذا الاتجاه حيث اتفقت مع بعض دور النشر التجارية في المملكة ومع بعض الوكلاء خارجها على تسويق إصداراتها .

ويحتوي الهيكل التنظيمي لمكتبة الملك فهد الوطنية على مجموعة من الإدارات الفرعية التي تعمل مجتمعة في معاونة المكتبة على تحقيق رسالتها في مجال جمع التراث الوطني والسيطرة عليه ببليوجرافيًا . وتنضوي ضمن إدارة عامة هي "الإدارة العامة للاقتناء وتنظيم المعلومات" التي تقوم بوضع خطط وبرامج الضبط الببليوجرافي الوطني ، والإشراف على وضع البرامج الخاصة بالتزويد التعاوني ، وتبادل المطبوعات ، والمشاركة في التخطيط ، والإشراف على استخدام قواعد البيانات الببليوجرافية ، والتعاون والتنسيق مع المكتبات والهيئات المحلية والأجنبية في مجالات تنمية مصادر المعلومات وتنظيمها . ويتبع الإدارة المشار إليها عدة إدارات من بينها : إدارة التقنينات المعيارية ،

وإدارة التزويد ، وإدارة التصنيف والفهرسة ، وإدارة التكشيف والاستخلاص ، وإدارة الببليوجرافية الوطنية (الهيئة العليا للإصلاح الإداري : د.ت ، ١٨ - ٢٤).

ونظرًا للدور الذي تقوم به تلك الإدارات مجتمعة في تعزيز مهمة الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري الوطني ، فسيتم فيما يلي توضيح موجز بالمهام المناطة بكل إدارة من تلك الإدارات على حدة .

ففيما يتعلق بإدارة التقنينات المعيارية فهي تهدف إلى تبني وتطوير التقنينات والمواصفات الببليوجرافية المستخدمة في المكتبات ومراكز المعلومات، وتقوم بمجموعة من المهام في هذا السبيل من بينها :

- دراسة التقنينات والمواصفات الببليوجرافية والتوثيقية الخاصة بأعمال المكتبات ومراكز المعلومات في المملكة العربية السعودية .
- المشاركة في ترجمة المواصفات الببليوجرافية الدولية إلى اللغة العربية.
- رصد المشكلات الببليوجرافية والتوثيقية ودراستها وتقديم المقترحات لتطويرها وتوحيدها على المستوى الوطني .
- المشاركة في حل مشكلات المعالجة الآلية وتداول المعلومات الببليوجرافية والتوثيق باللغة العربية .
- المشاركة في وضع المواصفات الموحدة لتبادل المعلومات الببليوجرافية المقروءة آليًا باللغة العربية .
- تطوير تقنينات وأدوات العمل الببليوجرافي ومتابعة تحديثها وإصدارها .
- الإسهام في تقديم الخدمات الاستشارية للمكتبات المحلية في مجال التقنينات المعيارية (الهيئة العليا للإصلاح الإداري : د.ت ، ١٩).

وفيما يتعلق بإدارة التزويد فهي تهدف بشكل عام إلى تنمية مجموعات المكتبة كمًّا ونوعًا من مختلف أشكال مصادر المعلومات بما يساعد المكتبة على تحقيق أهدافها . وتقوم هذه الإدارة بمهام عديدة من بينها :

- المشاركة في الاختيار وتحديد عدد النسخ المرغوب في اقتنائها من كل عنوان حسب احتياجات المكتبة .
- متابعة حركة النشر ومعارض الكتب المحلية والخارجية .
- متابعة الحصول على نسخ أصلية من الكتب والوثـائق والصـور النـادرة والمخطوطات .
- الاتصال بأصحاب المقتنيات الخاصة وتشجيعهم على الإهداء أواستنساخ مقتنياتهم لعرضها في المكتبة .
- متابعة استكمال المطبوعات الحكومية والمجموعات الخاصة التي لا يتم الحصول عليها عن طريق قنوات التزويد التقليدية .
- جمع أدوات الاختيار وتنظيمها ومتابعة تحديثها .
- تسلم أوعية المعلومات التي ترد من إدارة الإيداع النظامي .
- إعداد قوائم التجليد وإرسـالها وتسلمها بعد تجليدها حسب المواصفات المعتمدة .
- تنظيم سجلات وقوائم الإهداء والتبادل مع المكتبات والهيئات الأخرى .
- دراسة سوق النشر والتوزيع والتفاوض مع الناشرين والوكلاء (الهيئة العليا للإصلاح الإداري : د.ت ، ٢٠ – ٢١).

وبالنسبة لإدارة التصنيف والفهرسة فهي تهدف عمومًا إلى العمل على تنظيم مقتنيات المكتبة حسب تقنينات الفهرسة ونظم التصنيف المعيارية المتبعة ، وإيجاد وسائل الاسترجاع اليدوية والآلية . وتقوم بمهام عديدة من بينها :

- القيام بأعمال الفهرسة الوصفية والتحليلية واختيار رؤوس الموضوعات والمداخل اللازمة حسب تقنينات الفهرسة المتبعة .

- التصنيف الدقيق لأوعية المعلومات حسب النظام والإجراءات المتبعة في المكتبة .

- إنتاج التسجيلات الببليوجرافية المعيارية اليدوية والآلية .

- تنظيم وترتيب الفهارس وصيانتها وتحديثها باستمرار .

- توزيع التسجيلات الببليوجرافية على المكتبات حسب القواعد المعتمدة .

- إصدار الفهارس بمختلف أشكالها .

- المشاركة في تنفيذ برامج الفهرسة التعاونية بين المكتبات .

- إعداد التسجيلات الببليوجرافية لأغراض الفهرسة أثناء النشر بالتنسيق مع إدارة التسجيل في المكتبة.

- المشاركة في تصميم النظم الآلية لقواعد البيانات الببليوجرافية (الهيئة العليا للإصلاح الاداري : د.ت ، ٢).

أما بالنسبة لإدارة التكشيف والاستخلاص فهي تهدف إلى إصدار الكشافات والمستخلصات التقليدية والآلية التي تحقق أهداف المكتبة . وتقوم بمهام من بينها ما يلي :

- إعداد إجراءات التكشيف والاستخلاص .

- تنفيذ أعمال التكشيف والاستخلاص بما يتفق مع الأسس والقواعد المعتمدة .

- المشاركة في وضع أسس وقواعد التكشيف والاستخلاص .

- التحليل الموضوعي لأوعية المعلومات وتحديد نقاط استرجاعها حسب القواعد والإجراءات المتبعة .

- كتابة المستخلصات حسب القواعد المعتمدة .

- إصدار الكشافات المطبوعة ومتابعة تركيمها وتحديثها دوريًا .
- إدخال بيانات الكشافات والمستخلصات في قاعدة البيانات ومراجعتها .
- المشاركة في تحليل وتصميم نظم الاسترجاع الآلية .
- المشاركة في دراسة وتطوير المكانز (الهيئة العليا للإصلاح الاداري : د.ت ، ٢٣).

أما بالنسبة لإدارة الببليوجرافية الوطنية فهي تهدف إلى العمل على تكوين الببليوجرافية الوطنية للمملكة العربية السعودية وإنتاجها . وفي سبيل تحقيق ذلك فهي تقوم بمهام عديدة من بينها :

- وضع القواعد والإجراءات الفنية لإنشاء الببليوجرافية الوطنية .
- جمع مصادر الببليوجرافية السعودية من الببليوجرافيات والفهارس العربية والأجنبية على اختلاف أشكالها.
- متابعة ما يصدره أبناء المملكة من أوعية معلومات خارج المملكة .
- تجميع البيانات الببليوجرافية وعمل ملفات استناد أسماء المؤلفين السعوديين.
- التحقيق الببليوجرافي عن أسماء المؤلفين السعوديين .
- المشاركة في دراسة وتوحيد أسماء المؤلفين السعوديين .
- تنظيم محتويات الببليوجرافية الوطنية وتحريرها وإنتاجها ثم إصدارها وتحديثها دوريًا على مختلف الوسائط المطبوعة والآلية .
- المشاركة في اختيار قواعد البيانات الببليوجرافية العالمية والاشتراك فيها .
- المشاركة في إعداد الدراسات الببليوجرافية الميدانية التي تهدف إلى حصر وتسجيل أوعية المعلومات السعودية داخل المملكة وخارجها .
- المشاركة في دراسة وتصميم النظم الخاصة بقاعدة البيانات الببليوجرافية الوطنية للمملكة .

- التنسيق مع إدارة التزويد لتأمين الإنتاج الفكري السعودي من مختلف أنحاء العالم .

- التعاون مع الهيئات الدولية والمكتبات الوطنية في مجال الضبط الببليوجرافي العالمي (الهيئة العليا للإصلاح الإداري : د.ت ، ٢٤).

وحيث إن المعطيات السابقة (في الجدول رقم ١) تشير إلى أنه من بين مجالات الضبط الببليوجرافي التي تقوم بها مكتبة الملك فهد الوطنية إصدار الببليوجرافية الوطنية بنوعيها الراجعة والجارية فإن تلك المعطيات تتفق مع ما أكدته الأدبيات ، ومع التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الإقليمية والدولية من أهمية الدور الذي تؤديه المكتبة الوطنية بإصدار الببليوجرافية الوطنية . وقد توصل النهاري في دراسته المسحية التي شملت ٤١ مكتبة وطنية في العالم إلى أن هناك ٣٧ مكتبة وطنية تقوم بإصدار الببليوجرافية الوطنية حيث تأتي هذه الوظيفة في المرتبة الأولى من حيث الأهمية ، فيما عدا مكتبة واحدة فتضعها في المرتبة الثانية . بينما لا تقوم ثلاث مكتبات وطنية بالمهمة المذكورة (حيث تقوم وكالات متخصصة أخرى بإنتاج الببليوجرافية الوطنية) . ففي الدانمرك يقوم المكتب الدانمركي لشؤون المكتبات بإصدار الببليوجرافية الدانمركية الوطنية ، وفي اليونان تقوم الجمعية اليونانية الوطنية للببليوجرافيا بإنتاج ببليوجرافية المجتمع اليوناني ، وفي أيرلندا يقوم مكتب تسجيل أعمال النشر الأيرلندية بالإشراف على إصدارات الببليوجرافية الوطنية التي تقوم بجمعها مدرسة المكتبات بجامعة دبلن نيابة عن الجمعية الأيرلندية لخدمات التوثيق والمعلومات (النهاري : ١٤١٤ ، ٦٧ - ٦٨).

وقد ثبت من دراسة النهاري أن هناك تفاوتًا في محتويات الببليوجرافيات الوطنية التي تصدرها المكتبات الإحدى والأربعون التي شملتها دراسته ، إلا أن الكتب المنشورة تعد أساسًا لمحتويات تلك الببليوجرافيات . وبالإضافة إلى الكتب فهناك أنواع (أشكال) أخرى من أوعية المعلومات التي تغطيها الببليوجرافيات

التي يتم إصدارها ومن بينها الدوريات ، والمطبوعات الحكومية ، والأطروحات الجامعية، والتسجيلات الموسيقية ، والخرائط والمعاجم المصورة ، والأفلام والشرائح، والتسجيلات الصوتية ، والمصغرات الفلمية ، وبراءات الاختراع ، والمعايير القياسية ، والمخطوطات ، وكتب المكفوفين ، والترجمات عن المؤلفين المحليين . إضافة إلى أن بعض الدول تقوم بإصدار ببليوجرافيات تتناول موضوعات معينة (النهاري : ١٤١٤ ، ٦٩).

كما توصل خليفة في دراسته التحليلية للمكتبات الوطنية على المستوى العالمي – التي شملت ١٢٠ مكتبة وطنية – إلى أن الخدمات الببليوجرافية تعد من بين الخدمات المشتركة بين معظم تلك المكتبات الوطنية. وتكاد تكون هذه الخدمات نمطية بين المكتبات حيث إن الغالبية الساحقة تتمتع بشكل من أشكال الإيداع القانوني (٩٦ مكتبة من مجموع ١٢٠ مكتبة). ومن هنا كانت الفرصة أمامها مهيأة لإعداد أنواع مختلفة من أدوات الضبط الببليوجرافي مثل : الفهارس الموحدة، وبطاقات الفهرسة المنقولة، والببليوجرافية الوطنية، والببليوجرافيات المتخصصة. ومن بين تلك الأدوات فإن الببليوجرافيات الوطنية بالذات تعد من أوسع الخدمات الببليوجرافية انتشارًا بين المكتبات الوطنية (٨٤ مكتبة من بين ١٢٠ مكتبة) (خليفة : ١٩٩٣ ، ٨٧).

كما تأتي أيضًا النتيجة المتعلقة بقيام مكتبة الملك فهد الوطنية بدور المركز الببليوجرافي الوطني منسجمة إلى حد كبير مع التوجه العالمي السائد في هذا المضمار ، حيث أثبتت دراسة النهاري أن هناك ٣٧ مكتبة وطنية تقوم بأداء هذه الوظيفة التي تأتي في المرتبة الأولى من الأهمية لاثنتين وثلاثين مكتبة ، وفي المرتبة الثانية لمكتبتين ، وفي المرتبة الثالثة لمكتبتين أخريين أيضًا ، وفي المرتبة الخامسة لمكتبة واحدة . بينما لا تقوم أربع مكتبات (المكتبة الوطنية ببلجيكا ، والمكتبة الوطنية باليونان ، والمكتبة الوطنية بإسبانيا ، والمكتبة الوطنية بسيراليون) بأداء هذه المهمة (النهاري : ١٤١٤ ، ٧١).

ومن حسن الطالع أن المكتبة المدروسة قد أشارت إلى أنها تقوم بوظيفة تكشيف الدوريات الوطنية ، والتي تعد في الواقع وظيفة مهمة للغاية خاصة في ظل غياب المؤسسات الحكومية أو الخاصة التي يمكنها أن تتولى هذا الأمر . وتفيد الدراسات السابقة أن نسبة ٥٨,٥٪ من المكتبات الوطنية في العالم تقوم بتكشيف الدوريات الوطنية ، ومن بينها على سبيل المثال المكتبة الوطنية في اليابان التي تقوم بإنتاج كشاف للدوريات اليابانية ، والمكتبة العامة بالمغرب التي تقوم بنشر كشاف شهري لجميع الدوريات المغربية (النهاري : ١٤١٤ ، ٨٨).

وإذا كانت مكتبة الملك فهد الوطنية تقوم بتكشيف الدوريات الوطنية فهي في الوقت نفسه لا تقوم بإعداد مستخلصات لها ، ولكنها تقوم بإعداد مستخلصات للدوريات الأجنبية . فقد تشكلت في المكتبة " لجنة الاستخلاص " بتاريخ ١٤١٥/١/١٧هـ من بعض المتخصصين في المكتبة الذين لهم اهتمامات في مجالات عديدة ، وصدر عن إدارة خدمات الإحاطة الجارية (التابعة للإدارة العامة لخدمات المستفيدين) العدد الأول من نشرة المستخلصات في ربيع الآخر لعام ١٤١٦هـ ، وهي عبارة عن نشرة فصلية تهدف إلى " التعريف بأحدث المقالات المتصلة بالموضوعات الإسلامية والعربية والدراسات المنشورة عن المملكة العربية السعودية أو الدول العربية ، إضافة إلى المقالات المتعلقة بعلوم المكتبات والمعلومات ، وقد روعي في اختيار هذه المقالات أهميتها أولاً، إلى جانب حداثتها وعمق تغطيتها" (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٦ ب ، ٣).

ومن خلال اطلاع الباحث على نشرة المستخلصات المشار إليها اتضح له أن مجال الاهتمام الموضوعي يتركز حول المقالات التي تعالج الإسلام من حيث هو عقيدة وشريعة ودعوة وحضارة ، بالإضافة إلى اللغة والثقافة والآداب والعلوم العربية ، وما يتعلق بالوطن العربي ودول الخليج بشكل عام والمملكة بوجه خاص ، وأيضا ما يتعلق بعلوم المكتبات والمعلومات والتقنيات والاتصالات والتوثيق . وتركز تلك المستخلصات على المقالات حديثة الصدور،

حيث تم اعتماد العام ١٤١٥هـ بداية للتغطية الزمنية للمواد المستخلصة . أما اللغات التي يشملها الاستخلاص فهي الإنجليزية والفرنسية والتركية حيث يقوم أعضاء لجنة الاستخلاص – كل حسب تخصصه – بمعالجة المواد المنشورة في تلك اللغات . ويتم اختيار الدوريات التي تخضع مقالاتها للاستخلاص من قائمة المجلات المصدرية بما في ذلك المقالات والدراسات الأصلية والمترجمة ، ما عدا العروض والمراجعات والتصريحات والمقابلات ونحوها فهي مستثناة من النطاق الشكلي . وتشمل المجلات المصدرية SOURCE JOURNALS عناوين صادرة في بلدان عديدة .

ومن حسن الطالع أنه قد صدر العدد الأول من نشرة المستخلصات للدوريات الأجنبية الذي يؤمل أن يكون بداية لعمل ببليوجرافي متواصل ومتسع لأن المستخلصات تعد أداة مهمة لمساعدة الباحثين في التعرف على المقالات في مجالات اهتماماتهم، وهي توفر عليهم الكثير من الوقت والجهد في الرجوع إلى المقالات نفسها .

ومع أن الباحث يدرك تمامًا مدى ما يتطلبه الاستخلاص من تكلفة في الإعداد وتدريب للعاملين وتوزيعهم حسب التخصصات الموضوعية إلا أن القيمة الكبيرة للمستخلصات والدور المهم الذي تؤديه في انسياب البحث العلمي تقودنا إلى التأكيد عليها ، ونتعشم من المكتبة التفكير بجدية أكثر في محاولة توسيع نطاق الاستخلاص بحيث لا يتوقف عند حد الدوريات الأجنبية (كما هو الوضع حاليًا) بل يتوسع ليشمل الدوريات العربية التي لا يستغني عنها المستفيدون خاصة في بعض المجالات التي ربما لم يكتب عنها كثيرًا في المجلات الأجنبية . والأمل معقود على مكتبة الملك فهد الوطنية بحكم مركزها الريادي وخبراتها الفنية الناضجة في إعداد مستخلصات للدوريات الوطنية ، الأمر الذي يساعد المكتبة على تأطير الأدوات المرجعية والإسهام بشكل أكثر في خدمات المستفيدين وفي توفير المصادر التي تساعد على بناء النظام الوطني للمعلومات في هذا البلد ، وعلى تعزيز بنية المعلومات وتجهيزاتها الأساسية .

وحيث إن نتائج الجدول رقم (١) تشير إلى أن المكتبة قد ذكرت أنها تقوم بمهمة تطوير قواعد المعلومات الببليوجرافية، فإن هذه النتيجة تأتي متفقة مع توقعات الباحث ومع ما نادت به الأدبيات . وبالنظر إلى نتائج الدراسات السابقة يتضح أن ٣٥ مكتبة وطنية في العالم تقوم بمهمة تطوير وصيانة قواعد المعلومات الببليوجرافية المحلية بحيث تأتي هذه الوظيفة في المرتبة الأولى من اهتمامات ٢٤ مكتبة ، وفي المرتبة الثانية من اهتمامات خمس مكتبات ، وفي الدرجة الثالثة من اهتمامات ثلاث مكتبات ، وفي الدرجة الرابعة من اهتمامات مكتبتين ، وفي الدرجة الخامسة من اهتمامات مكتبة واحدة . بينما لا تقوم بهذه المهمة خمس مكتبات وطنية (النهاري : ١٤١٤ ، ٧٢).

ومن بين قواعد المعلومات الببليوجرافية المحلية التي قامت مكتبة الملك فهد الوطنية بتطويرها من خلال استخدام نظام مينايسز ما يلي :

١- قاعدة الفهرسة والتصنيف

حيث يتم في هذه القاعدة إدخال جميع بيانات المواد العربية والأجنبية المتعلقة بالعنوان والعنوان الشارح وبيان المسؤولية والناشر والطبعة وتاريخ النشر ... إلخ .

٢- قاعدة رؤوس الموضوعات

حيث تحتوي هذه القاعدة على رؤوس الموضوعات العربية والأجنبية وعن طريقها يتم إدخال رأس الموضوع وجميع الإحالات والملاحظات إن وجدت .

٣- قاعدة مداخل المؤلفين

وهي تحتوي على أسماء المؤلفين العرب وغير العرب ، وفيها يتم إدخال بيانات المؤلف كاملة بما في ذلك الأسماء والكنى والألقاب وتاريخ الوفاة إن وجدت .

٤- قاعدة الموردين والناشرين

وهي تحتوي على أسماء الموردين والناشرين، حيث يتم إدخال جميع ما يتوافر لدى المكتبة من بيانات عن المورد في هذه القاعدة بما في ذلك الأسماء والعناوين وأرقام الهاتف والفاكس والتلكس .

٥- قاعدة التزويد

ومن خلال هذه القاعدة يمكن طباعة أوامر الشراء للموردين والناشرين مع قوائم المواد المطلوبة من لدن قسم التزويد في المكتبة .

٦- قاعدة الدوريات

ومن خلال هذه القاعدة يمكن متابعة أعداد الدوريات التي تشترك بها المكتبة .

٧- قاعدة الإهداء

وهي تحتوي على مطبوعات المكتبة التي تخضع لبرنامج الإهداء مع الجهات الأخرى .

٨- قاعدة تكشيف مقالات الدوريات

وهي قاعدة تم تصميمها بالتنسيق مع إدارة التكشيف والببليوجرافيا في المكتبة بهدف مساعدة الباحثين على الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمقالات الصحف والدوريات بسهولة .

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره من قواعد ، فإن المكتبة بصدد تطوير قواعد أخرى تؤدي وظائف مختلفة (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٤ ، ١١).

ولاشك أن تصميم قواعد المعلومات الببليوجرافية الوطنية يمثل – في نظر الباحث – أهمية كبيرة للباحثين خاصة من يقومون ببحث مواضيع تتعلق بالوطن، وقد يصعب عليهم الحصول على معلومات من هذا القبيل في أي مصدر آخر . ولذا فحري بالمكتبة المدروسة أن تولي هذا الأمر ما يستحقه من عناية وأن تعمل جادة

على تصميم قواعد وطنية . سيما إذا وضعنا في الحسبان أن المكتبة الوطنية بحكم ما يتوافر بها من مجموعات متنوعة وخبرات جيدة هي أولى الجهات بتنفيذ هذه الوظيفة التي تعد من صلب اهتماماتها في أية دولة من الدول . ولعله من المناسب في هذا المضمار أن تستفيد مكتبة الملك فهد الوطنية من الجهود التي قطعتها بعض المؤسسات الحكومية والخاصة في المملكة مثل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (التي تعد سباقة في تصميم القواعد المحلية) ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية (الذي أنشأ مجموعة من القواعد المتخصصة) .

وتثبت الحقائق أن المكتبة منطقة الدراسة لا تقوم بإصدار فهرس وطني موحد UNION CATALOG يحتوي على مقتنياتها بالإضافة إلى مقتنيات المكتبات الأخرى في المملكة . وغني عن الذكر ما لتلك الأداة الببليوجرافية من أهمية للسيطرة على تراث الوطن ، الأمر الذي يضع على كاهل مكتبة الملك فهد الوطنية بالذات مهمة إخراجها إلى عالم الوجود . ذلك أن المكتبة الوطنية لأنها تقوم بدور المركز الببليوجرافي الوطني وبمركز تبادل المطبوعات داخل البلاد وخارجها فهي أقدر من غيرها على إصدار الفهرس الوطني الموحد الذي يسهل في الوقت نفسه على المكتبة مهمة تنسيق التبادل بين المكتبات . وقد أشارت المؤتمرات التي تم عقدها في المجال إلى أهمية إصدار هذا النوع من الأدوات الببليوجرافية (النهاري : ١٤١٤ ، ٨٠).

وقد مر بنا في الفصل الثاني المتعلق بالإطار النظري لموضوع الدراسة أنه على الرغم من أن المكتبة الوطنية تعد نظريًا الجهة المسؤولة عن الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري الوطني بسبب ما يتوافر لديها من مجموعات شاملة وما يتجمع لديها من كفاءات ببليوجرافية، فالأمر في عالم الواقع ليس كذلك دائمًا، حيث إن بعض المكتبات الوطنية لاتقوم بعملية الضبط المشار إليها. كما أن بعض الدول قد تنشئ مراكز ببليوجرافية مستقلة (وقد تتمتع تلك المراكز بالإيداع القانوني) عن المكتبات الوطنية ويكون هدفها هو القيام بعملية الضبط الببليوجرافي (خليفة: ١٩٩٣، ٧٨).

وهكذا كشفت لنا الفقرات السابقة عن ممارسات الضبط الببليوجرافي الوطني الذي تتولاه مكتبة الملك فهد الوطنية في سبيل إنجاز الببليوجرافية الوطنية السعودية SAUDI NATIONAL BIBLIOGRAPHY بنوعيها : الببليوجرافية الوطنية الراجعة (التي ستتوالى إصداراتها لحين اكتمال مشروعها الذي يحتوي على ثلاثين ألف مادة مما تقتنيه المكتبة حاليًا ، وتغطي المقتنيات منذ بداية الطباعة والنشر في المملكة حتى نهاية عام ١٤١٣هـ) ، والببليوجرافية الوطنية الجارية (التي تغطي الإنتاج الفكري الحديث ، ستغطي في مجلدها الأول منشورات عام ١٤١٤هـ وما سبقه من منشورات لم تغطها الببليوجرافية الراجعة).

ولما كانت الدراسة الحالية قد استعانت بالمبادئ التوجيهية للمكتبات الوطنية التي اقترحها سيلفستر - كإطار مرجعي أو كمعيار يتم في ضوئه تقويم الحالة الراهنة للمكتبة محط الدراسة - فيستحسن الإشارة إلى أن الممارسات التي ذكرت مكتبة الملك فهد الوطنية أنها تقوم بها في مجال الضبط الببليوجرافي تنسجم إلى حد كبير مع مقترحات سيلفستر في المجال ، وهي كما يلي :

١- إنشاء وكالة ببليوجرافية وطنية في كل بلد ، وتكون في العادة قسمًا من المكتبة الوطنية .

٢- تكون الأولوية لتلك الوكالة هي تجميع الببليوجرافية الوطنية الحديثة بحيث تكون شاملة في تغطيتها ومتفقة في إعدادها مع المعايير الدولية المتعارف عليها .

٣- ترعى الوكالة المذكورة دورات تدريبية وحلقات عمل لتشجيع المكتبات الأخرى على اعتماد المعايير الوطنية .

٤- تضطلع الوكالة بتجميع ونشر الببليوجرافية الراجعة إذا كانت الموارد تسمح بذلك .

٥- تؤدي الوكالة وظيفة العنصر الوطني العضو في الشبكة الدولية لبيانات المسلسلات .

٦- تقوم الوكالة بتشجيع ومراقبة استعمال الترقيم الدولي الموحد للكتب في حالة عدم اضطلاع الناشرين في البلاد بتلك المهمة .

٧- تضطلع الوكالة بمهمة إنشاء برنامج للفهرسة أثناء النشر .

٨- تقوم الوكالة بتوزيع السجلات المنتجة في البلدان الأخرى داخل البلاد ، كما تقوم بتوزيع سجلات المطبوعات الوطنية خارج البلاد .

٩- تقوم الوكالة بفهرسة الدوريات الوطنية .

١٠- تقوم الوكالة بتقديم سجلات إلى الشبكات الدولية ، كما تعمل على جعل سجلات تلك الشبكات في متناول الوطنيين (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٣٠ - ٣١).

ثانيًا : جمع الإنتاج الفكري الوطني

يشكل التراث الثقافي الوطني لأية دولة من الدول جانبًا مهمًا من تاريخ الأمة وحضارتها وتقع على المكتبة الوطنية مسؤولية جمع هذا التراث وحفظه وتنظيمه وتيسير استخدامه للجيل الحاضر وللأجيال المتعاقبة . وفي هذا الصدد وجه إلى المكتبة سؤال عن المهام التي تقوم بها في هذا المجال ، وطلب إليها تحديد ما إذا كانت تلك المهام تتمثل في القيام بدور الجهة المركزية في المملكة لتجميع الإنتاج الفكري والفني الوطني ، القيام بدور مكتبة الإيداع القانوني من خلال تطبيق نظام الإيداع ، جمع المخطوطات الوطنية وحفظها وتنظيمها ، القيام بدور المركز الوطني لنظام الترقيم المعياري الدولي للكتب والدوريات ، وجمع الإنتاج الفكري الأجنبي ، أو القيام بمهام أخرى غير المذكورة في الاستبانة . وكانت الإجابة عن السؤال على النحو الموضح في الجدول رقم (٢) .

الجدول رقم (٢) المهام التي تقوم بها المكتبة بهدف جمع الإنتاج الفكري الوطني

المهام المناطة بجمع الإنتاج الفكري	تقوم بها المكتبة	لا تقوم بها المكتبة
الجهة المركزية في المملكة لجمع الإنتاج الفكري الوطني	×	-
مكتبة الإيداع القانوني (من خلال تطبيق نظام الإيداع)	×	-
جمع المخطوطات الوطنية وحفظها وتنظيمها	×	-
المركز الوطني لنظام الترقيم المعياري الدولي للكتب والدوريات (ردمك - ردمد)	×	-
جمع الإنتاج الفكري الأجنبي	×	-
المجموع	٥	-
٪	١٠٠	-

وتشير النتائج السابقة الموضحة بالجدول رقم (٢) إلى أن مكتبة الملك فهد الوطنية تمارس جميع الأساليب الخمسة (بنسبة ١٠٠٪) المذكورة في استبانة الدراسة فيما يتعلق بتنفيذ وظيفتها الأساسية المتمثلة في جمع الإنتاج الفكري الوطني . وهذه الأساليب هي : القيام بدور الجهة المركزية في المملكة لتجميع الإنتاج الفكري الوطني ، والقيام بدور مكتبة الإيداع القانوني من خلال تطبيق نظام الإيداع ، وجمع المخطوطات الوطنية وحفظها وتنظيمها ، والقيام بدور المركز الوطني لنظام الترقيم المعياري الدولي للكتب والدوريات ، وجمع الإنتاج الفكري الأجنبي .

والجدير بالذكر أن طموحات المكتبة فيما يتعلق بالضبط الببليوجرافي لم تتوقف عند حد الأوعية المسجلة بل إنها تحاول جمع المعلومات من المصادر غير المسجلة . وتشير نشرة أخبار المكتبة الصادرة في شهر شوال لعام ١٤١٥هـ إلى أن مكتبة الملك فهد الوطنية بصدد تنفيذ مشروع تسجيل التاريخ الشفوي للمملكة من أفواه رواد الحركة الثقافية فيها (مكتبة الملك فهد الوطنية: ١٤١٥ ب، ٤).

وفيما يتعلق بجمع المخطوطات والكتب النادرة ؛ شرعت المكتبة منذ بداية تأسيسها إلى اقتناء المخطوطات والتركيز على المحلية منها بالدرجة الأولى . ولبعض تلك المجموعات أهمية كبيرة من الناحيتين التاريخية والفنية ، ولذا أفرد لها قاعة مستقلة مزودة بخزائن خشبية وواجهات زجاجية ، إضافة إلى الخزائن الخاصة بالعرض . " وتتميز معظم مجموعة المخطوطات في مكتبة الملك فهد الوطنية بالصبغة المحلية ، فهي مما نسخ في مناطق المملكة ، ومما تم وقفه من قبل بعض رجالاتها ، كذلك مما له صلة بتاريخ المناطق التي تتكون منها المملكة العربية السعودية " (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٣). وكانت نواة تلك المقتنيات مجموعة أهداها إلى المكتبة الأستاذ إبراهيم الطوق ، أودع فيها ما تبقى لدى أسرته من تراث مخطوط لأجداده . وتضم المجموعة كتبا ورسائل مخطوطة وأوراقًا وثائقية ومتفرقات من أخبار وأشعار ونقولات من مصادر مختلفة ، وتمثل أهمية خاصة للمهتمين بالدراسات الاجتماعية والفكرية والاقتصادية المتعلقة بالمملكة ودعما لحركة البحث العلمي في التاريخ المحلي (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٣).

وتشير نشرة أخبار المكتبة الصادرة في شهر المحرم من عام ١٤١٦هـ إلى أنه قد تمت الموافقة على نقل مخطوطات مكتبة الرياض السعودية (من مقرها السابق في الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء) إلى مكتبة الملك فهد الوطنية . وتحتوي مكتبة الرياض السعودية على مجموعة مهمة من المخطوطات أصولاً وصورًا بلغ عدد الأصول منها ٧٩٢ مخطوطة والصور ٢١٤ مخطوطة. وغالبية تلك المخطوطات في الفقه الحنبلي (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٦أ ، ٣). كما حصلت المكتبة في الآونة الأخيرة على مجموعة مصورات مخطوطات من مكتبة جامعة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكية هدية من الأمير فيصل بن فهد (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٥ ، ٣).

وأيضًا تم الحصول على مجموعة من المخطوطات الأصلية (٣٥٠ مخطوطة) المجمّعة من المكتبات العامة بالرياض والقصيم وشقراء وحريملاء

والمجمعة عن طريق التعاون بين مكتبة الملك فهد الوطنية والإدارة العامة للمكتبات في وزارة المعارف ، وكذلك تم شراء مخطوطات من عائلة جميل أبو سليمان في مكة المكرمة التي تضم حوالي ١٠٠٠ مخطوطة ووثائق أخرى ، بالإضافة إلى تلك الوثائق المخطوطة التي قدمتها جمعية أشيقر الخيرية للمكتبة ، وتغطي الفترة من القرن الثالث عشر حتى نهاية القرن الرابع عشر الهجري (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٦ ، ٢٤).

وتبرز الحقائق السابقة دور المكتبة في العناية بجمع المخطوطات خاصة المحلية منها مما يجعلها متميزة عن غيرها من مؤسسات المعلومات التي تفتقر إلى تلك المجموعات النادرة . وحققت المكتبة هذا التميز والإثراء في مقتنياتها من خلال قنوات عديدة من بينها الإهداء وتجميع المخطوطات المتوافرة محليًا من مواقعها المشتتة وتصوير المتوافر منها في الخارج . وغني عن الذكر أن لتلك المخطوطات أهمية تاريخية وثقافية، حيث إن بعضها يمتد تاريخها إلى القرن السابع الهجري ، ومن بينها مخطوطات نساخها محليون . ولم تتوقف عناية المكتبة بالمخطوطات عند حد تجميعها وحمايتها من الشتات والضياع ، بل تعدت ذلك إلى ترميمها وصيانتها وتعقيمها، حيث تتوافر في المكتبة وسائل علمية وتقنية متقدمة وفنيون متخصصون في الحماية من الآفات والمؤثرات البيئية الأخرى وغيرها من الإمكانات التي قد لا تتوافر في جهات أخرى . إضافة إلى أن المكتبة تحرص على تيسير الاستفادة من تلك المصادر القيمة من خلال إعداد الفهارس والمصورات الميكروفلمية وتجهيز البيانات اللازمة (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٦ ، ٢).

والحديث عن عناية المكتبة بالمخطوطات والكتب النادرة يجرنا إلى الحديث عن عنايتها باقتناء المسكوكات والشواهد والوثائق والبطاقات ذات الدلالات الاجتماعية واللوحات الفنية والطوابع ونحوها من المواد التي تميز المكتبة عن غيرها . وفي هذا الصدد نجد أنه يتوافر لدى المكتبة ٢٢٤٢٢ مسكوكة ، ويتوافر من الطوابع ما مجموعه ٨٣٢٧ ، ومن المصاحف ما

مجموعه ٥٢ ، ومن السجلات ما مجموعه ٤٢٦ ، ومن الشواهد ما مجموعه ١٨ ، ومن المصغرات الفلمية للمخطوطات والنوادر ما مجموعه ٤٨٨ (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٦ ، ٥٠). وفي الفترة الأخيرة حصلت المكتبة على ٩٦ من المسكوكات الإسلامية من الذهب والفضة والبرونز ، وتعد من المجموعات المهمة التي روعي في اقتنائها الندرة والأهمية التاريخية . واحتوت مجموعة الفلوس على بعض القطع المميزة مثل الفلوس الأموية المصورة . إضافة إلى مسكوكات الدولة الصليحية في اليمن التي حكمت في الفترة الممتدة من ٤٣٩ – ٥٣٢هـ ، وتبلغ هذه المجموعة حوالي مئة قطعة ذهبية متباينة من حيث العيار ووضوح المأثورات الواردة عليها ، وتكمن أهميتها في ندرتها وتغطيتها لمعظم فترات حكم الصليحيين (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٦ ، ٧).

وتتولى مكتبة الملك فهد الوطنية مهمة الحفاظ على حقوق الناشرين (دور النشر والمؤلفين والهيئات والمؤسسات والجهات التي تصدر عنها المواد المنشورة بمختلف أنواعها وصورها) من خلال تطبيق نظام الترقيم الدولي المعياري للكتب والمقالات والمعروف بنظام (ردمك) International Standard Book Number (ISBN) ونظام (ردمد) International Standard Serial Number (ISSN) . ويعد هذا الترقيم مهمًّا كوسيلة من وسائل الضبط البيليوجرافي . كما تم إنشاء إدارة خاصة في المكتبة (إدارة التسجيل والترقيمات الدولية) لتكون مسؤولة عن تسجيل المطبوعات بموجب نظام حقوق التأليف واستلام المطبوعات المودعة من لدن الناشرين بموجب الإيداع القانوني، ولتكون مسؤولة أيضًا عن تطوير معايير وطنية تتعلق بالمنشورات وحفز الناشرين على استخدامها (Sa'ati: 1993, 460 ؛ مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٣ ، ٧).

وقامت إدارة التسجيل والترقيمات الدولية في المكتبة بإصدار دليل عن نظام الترقيم الدولي وذلك بهدف إعلام الناشرين والمكتبيين وغيرهم عن هذا النظام الذي تضطلع به المكتبة (مكتبة الملك فهد الوطنية: ١٤١٣أ ، ٧). وهناك عدة فوائد تعود على الناشرين من تطبيق النظام ومن بينها حماية حقوق المؤلفين والناشرين محليًّا وعالميًّا، وزيادة توزيع الكتاب السعودي عربيًّا وعالميًّا (وذلك عن طريق

قوائم المطبوعات التي يقوم المركز الدولي بطباعتها وتوزيعها عالميًا)، وسهولة طلب الكتاب عن طريق الرقم الدولي المعياري (ردمك)، والتعريف بالناشرين السعوديين عربيًا وعالميًا (وذلك عن طريق دليل الناشرين الدولي الذي يصدره المركز الدولي لنظام ردمك سنويًا) (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٤).

وبما أن الإنتاج الفكري الأجنبي يمثل احتياجًا أساسيًا لبعض الباحثين، وبالتالي فتقع على المكتبة الوطنية مهمة توفيره ، فقد طلب إلى المكتبة تحت الدراسة بيان مدى إسهامها في هذا الموضوع وتحديد ما إذا كان يتركز حول جمع جميع ما أنتجه أبناء المملكة في الخارج ، أم جميع الإنتاج المتعلق بموضوع أو موضوعات تهم المملكة (وإذا كان الأمر كذلك فما تلك الموضوعات) ، أم جميع المعلومات الصحفية المتعلقة بالمملكة والمنشورة في الصحف والمجلات الأجنبية ، أم أن إسهام المكتبة يشمل جوانب أخرى غير ما أشير إليه . وكانت الإجابة كما هو موضح في الجدول رقم (٣) .

الجدول رقم (٣) الجوانب التي يشملها جمع الإنتاج الفكري الأجنبي

الجوانب التي يشملها الإنتاج الفكري الأجنبي	نعم	لا
جمع الإنتاج الأجنبي المتعلق بالمملكة	×	–
جميع ما أنتجه أبناء المملكة في الخارج	×	–
جميع الإنتاج المتعلق بموضوع أو موضوعات تهم المملكة	×	–
جميع المعلومات المنشورة في الصحافة الغربية المتعلقة بالمملكة	–	×
المجموع	٣	١
٪	٧٥	٢٥

ومن الجدول السابق يتبين أن مكتبة الملك فهد الوطنية تقوم بثلاث وظائف (بنسبة ٧٥٪) من بين الوظائف الأربع المذكورة في الاستبانة بشأن جمع الإنتاج الفكري الأجنبي . وتشمل تلك الوظائف جميع ما يتعلق بالمملكة من إنتاج أجنبي،

بالإضافة إلى جميع ما أنتجه السعوديون في الخارج ، علاوة على جميع الإنتاج المتعلق بموضوعات تهم المملكة . وتغطي تلك الموضوعات بعض الجوانب السياسية والاقتصادية المؤثرة التي تتعلق بسياسة المملكة واهتماماتها على المستويات العربية والدولية مما له علاقة بمجالات البترول والطاقة والقضايا السياسية والاستراتيجية في الخليج والشرق الأوسط .

ويتبقى بعد ذلك وظيفة واحدة (بنسبة ٢٥٪) لا تقوم بها المكتبة وتتمثل في جمع جميع المعلومات الصحفية المتعلقة بالمملكة والمنشورة في الصحف والمجلات الأجنبية . إلا أن المكتبة تحتوي على ملف التوثيق الصحفي الذي يهتم بتوثيق المادة الصحفية المنشورة باللغة العربية . ويتناول هذا الملف العربي المعلومات المتعلقة بالأحوال والتطورات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعلقة بالمملكة ودول الخليج والجزيرة العربية والعالم العربي والإسلامي ، حيث تم تنظيم تلك المعلومات موضوعيًا في ملفات خاصة تضم القصاصات الصحفية .

وقد ذكرت المكتبة تحت الدراسة (في إجابتها عن السؤال السادس من أسئلة الاستبانة تحت المحور الثاني) أن نظام الإيداع المطبق فيها يشمل جميع المواد، حيث لا توجد مواد مستثناة من هذا النظام . ويتمشى هذا الواقع مع ما نادى به سيلفستر من مبادئ توجيهية للمكتبات الوطنية حيث ينبغي أن تكون مجموعة المؤلفات الوطنية المودعة لدى المكتبة بطريقة الإيداع القانوني شاملة لجميع المطبوعات والأشكال واللغات (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٧).

وأعد الراشد دراسة بعنوان " نظام الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية – دراسة حول تطبيق النظام خلال عام ١٤١٤هـ " وهي مبنية على دراسة مستفيضة حول مدى نجاح تجربة النظام سبق أن قامت بها لجنة مشكلة لهذا الغرض . ومن بين النتائج التي خرجت بها الدراسة ما يلي :

– تفاوت عدد وأشكال الأوعية التي تم إيداعها خلال العام ١٤١٤هـ ما بين كتب (١٧٤٦ كتابا) ، ودوريات (٢٤٧ دورية) ، ورسائل جامعية

(٤٠رسالة) ، والوثائق والمطبوعات الحكومية (تسع وثائق) ، والمخطوطات والخرائط (أربع) ، ونسخ الرسوم الزيتية (٢٥) ، والتسجيلات الصوتية (ست تسجيلات) ، والمواد السمعبصرية (ثلاث)، ولوحات الأنساب (ثلاث) ، والصور الفوتوغرافية (سبع) ، والمجسمات الفنية (اثنين) . أما بالنسبة للتقاويم والمصغرات الفلمية وطوابع البريد والأقراص المليزرة والبرامج الحاسوبية ومطبوعات المكفوفين فهذه الأوعية كلها – على الرغم من مخاطبة الجهات ذات العلاقة– فلم يرد للمكتبة حولها ما يفيد التعاون مع أن البعض قد وعد بذلك .

- فاق نجاح تطبيق نظام الإيداع والترقيم الدولي (مع أنه نظام يطبق لأول مرة في المملكة) في سنته الأولى كل التوقعات . وربما كان مرد ذلك إلى التزام المكتبة بالدور المناط بها ، وإلى تعاون وزارة الإعلام ودور النشر الأهلية وبعض الجهات الحكومية في هذا المضمار ، وأيضًا إلى سهولة ومرونة الإجراءات الخاصة بتطبيق نظام الإيداع ، وقد لمس الراشد أثر ذلك في الكلمات الطيبة والدعوات المخلصة (الشفوية والكتابية) من المؤلفين والناشرين .

غير أن بعض الثغرات قد ظهرت في تطبيق نظام الإيداع خلال العام ١٤١٤هـ ؛ ذلك أنه من بين ٢٧١ جهة ذات علاقة بالنشر الحكومي وغير الحكومي فإن دور النشر الأهلية أكثر التزامًا في تطبيق نظام الإيداع ، وأكثر تعاونًا من دور النشر الحكومية . وقد قامت إدارة التسجيل والترقيمات بزيارات عمل في عام ١٤١٤هـ للعديد من تلك الجهات غير المتعاونة للتعرف على الأسباب الداعية إلى عدم التعاون . واتضح أن من بينها قلة مستوى النشر لدى بعض الجهات الحكومية ، وتعدد الفروع والأقسام (في بعض الوزارات) مما يعني عدم علمها بالنظام . الأمر الذي دعا المكتبة فيما بعد إلى مخاطبة كل قسم على حدة ، وتخصيص أرقام ردمك خاصة بتلك الأقسام (الراشد : ١٤١٦ ب ، ٢١٥ – ٢٢٢).

وحقيقة الأمر؛ قد أسهم صدور نظام الإيداع عام ١٤١٢هـ وقيام مكتبة الملك فهد الوطنية بتطبيقه " بشكل فاعل في إيداع الكثير من المطبوعات التجارية والحكومية الحديثة خصوصًا بعد أن شاركت المكتبة بدور أساسي في تحسين شكل الكتاب السعودي ، وضبط بياناته الوصفية وتكاملها ، وذلك بواسطة الفهرسة في المطبوع ... وكذلك من خلال استخدام الأرقام المعيارية الدولية ... للكتب والدوريات. ومعلوم أن جمع التراث الوطني يعد مهمة شاقة وصعبة المنال إلا أن المكتبة قد وضعت تلك المهمة على قائمة أولوياتها مما ساعدها بالتالي على السيطرة على أكبر مجموعة من التراث الوطني وبعضها من الكتب والمطبوعات النادرة التي يعود أقدمها إلى عام ١٣٠١هـ مما نشر في الحجاز أو خارج المملكة لمؤلفين من أبنائها (مكتبة الملك فهد الوطنية: د.ت ، ٣).

يذكر هنا أن من بين عناصر الهيكل التنظيمي لمكتبة الملك فهد الوطنية الإدارة العامة للإيداع والتسجيل التي تهدف إلى تحقيق رسالة المكتبة فيما يتعلق بالإيداع والتسجيل والترقيمات المعيارية الدولية لأوعية المعلومات . وتقوم هذه الإدارة بمجموعة من المهام من بينها :

- التخطيط لنشاطات وبرامج الإيداع النظامي والترقيمات المعيارية .
- متابعة تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالإيداع والترقيمات المعيارية.
- الاتصال والتنسيق مع الهيئات والمنظمات العربية والدولية المعنية بالترقيمات المعيارية .
- المشاركة في الدراسات والمؤتمرات والاجتماعات مما له علاقة بمهام الإدارة (الهيئة العليا للإصلاح الاداري : د.ت ، ١٤).

وترتبط بالإدارة العامة للإيداع والتسجيل إدارة الإيداع النظامي التي تهدف عمومًا إلى العمل على تنفيذ الأنظمة والإجراءات الخاصة بالإيداع النظامي ، وتقوم بمهام عديدة من بينها :

- متابعة تنفيذ الإيداع النظامي مع جميع الأطراف التي لها علاقة بالنظام.
- استقبال أوعية المعلومات المودعة بعد نشرها .
- تسليم المودع ما يفيد إبراء ذمته من حيث تسليمه نسخ الإيداع المطلوبة حسب النظام .
- مطالبة المتأخرين عن ايداع المواد التي ينص عليها النظام خلال فترة السماح بإيداع النسخ المطلوبة .
- مباشرة الإجراءات النظامية في حق كل الممتنعين عن الإيداع .
- دراسة المشكلات المتعلقة بالإيداع وإبداء الآراء النظامية حولها .
- استصدار القواعد والإجراءات الخاصة بتنفيذ الإيداع النظامي .
- توزيع نسخ الإيداع على المواقع المختلفة في المكتبة أو غيرها من الجهات حسب القواعد المعتمدة .
- إصدار النشرات الإرشادية والتعليمات الخاصة بالإيداع النظامي وتوزيعها على الجهات ذات العلاقة .
- المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية عربيًا وعالميًا (الهيئة العليا للإصلاح الاداري : د.ت ، ١٥).

كما أن من بين الأقسام التي تحتوي عليها المكتبة " مركز معلومات المملكة " الذي يضم الكتب والخرائط والوثائق السعودية النادرة باللغات العربية والأجنبية ، علاوة على التقارير والإحصاءات والأنظمة والأدلة الحكومية . وفي المركز قسم خاص بالصور المتعلقة بملوك وأمراء ووزراء المملكة والصور المتعلقة بمناطق المملكة ، وعملات وطوابع وخرائط نادرة عن المملكة (مكتبة الملك فهد الوطنية: ١٤١٦ ، ٦).

ونظرًا لأن مفهوم الإنتاج الفكري من الممكن أن يتسع بحيث يشمل وسائط المعرفة بمختلف أنماطها فمن هذا المنطلق فقد وجهت مكتبة الملك فهد الوطنية

الدعوة لعدد من المثقفين في المملكة ومن أبناء رواد الحركة الفكرية فيها – الذين انتقلوا إلى رحمة الله – لتزويد المكتبة بما لديهم من مراسلات وصور ومسودات لإنتاجهم الفكري أو أية مقتنيات مهمة . وهي خطوة نحو جمع التراث الشخصي لأعلام الثقافة والفكر في المملكة ، ليحفظ في قسم المخطوطات والنوادر بالمكتبة مع الوثائق التي جمعت والمحفوظة حاليًا ، التي تقدم في مجملها مادة علمية ثرة للباحثين والدارسين من خلال إتاحة المجال لهم للاطلاع على مصادر مهمة تخص الرواد الأوائل مثل مسودات مؤلفاتهم ورسائلهم الشخصية والرسائل الموجهة إليهم وصورهم الشخصية (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٦ ، ٤).

وحيث إنه يناط بمكتبة الملك فهد الوطنية القيام بدور الجهة المركزية لتجميع التراث الوطني في المملكة سواء كان تراثًا فكريًا أو فنيًا فقد قامت المكتبة بإصدار دعوة إلى جميع الفنانين التشكيليين في المملكة إلى تسجيل أعمالهم الجديدة ابتداءً من ١٤١٤ – ١٤١٥ هـ ، والحصول على الترقيمات النظامية أسوة بما يتم في الإنتاج الفكري (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٦ ، ٤).

وتأتي النتائج السابقة (المتمخضة عن الجدولين رقمي ٢ و ٣) متفقة مع توقعات الباحث ، ومع ما أشارت إليه الأدبيات حيث أجمع المؤلفون الذين تناولوا موضوع المكتبات الوطنية على ضرورة قيام تلك المكتبات بدور مكتبة الإيداع القانوني ، وتكرر التأكيد على ذلك في جميع المؤتمرات الإقليمية والدولية التي عدّت تطبيق نظام الإيداع من الوظائف الأساسية لأية مكتبة وطنية على وجه الأرض . كما تأتي النتائج نفسها معززة للمبادئ التوجيهية للمكتبات الوطنية التي اقترحها سيلفستر ، الذي يؤكد على أن جمع المؤلفات الوطنية تساعد على إنجاز وظائف عديدة من بينها نشر الببليوجرافية الوطنية ، وإسهام البلد في الضبط الببليوجرافي العالمي ، والإسهام في تحقيق فكرة التوافر العالمي للمطبوعات (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٧).

وقد توصل النهاري في دراسته المسحية – التي تناولت وضعية المكتبات الوطنية على المستوى الدولي– إلى أن قيام المكتبة بوظيفة الإيداع القانوني يأتي في مقدمة الوظائف التي تقوم بها ٣٩ مكتبة (بنسبة ٩٥,١٪) من بين المكتبات

الوطنية المشاركة البالغ عددها ٤١ مكتبة . بينما لا تقوم مكتبتان (بنسبة ٤,٠٩٪) وهما : مكتبة جامعة الكويت (التي تقوم بدور المكتبة الوطنية) ، والمكتبة الوطنية السويسرية بأداء وظيفة الإيداع . والجدير بالذكر أن المكتبة الوطنية في هولندا تقوم بوظيفة الإيداع على الرغم من غياب قانون الإيداع في هذه الدولة (النهاري : ١٤١٤ ، ٦١).

كما تأتي النتيجة المتعلقة بقيام المكتبة بدور الجهة المركزية في المملكة لتجميع الإنتاج الفكري والفني الوطني متفقة مع التوجه العالمي السائد . ذلك أن هذه الوظيفة تعد في الواقع هدفًا أساسيًا لجميع المكتبات الوطنية في بلدان العالم . وهناك ترابط وثيق بين هذه الوظيفة والوظيفة السابقة المتمثلة في تطبيق قانون الإيداع، حيث إن هذا القانون يساعد دون شك على تجميع التراث الوطني . وقد وجد النهاري أن جميع المكتبات الوطنية تقوم بوظيفة تجميع الإنتاج الفكري من خلال تطبيق قانون الإيداع فيما عدا الكويت وهولندا وسويسرا - كما سبق بيان ذلك - فهي تقوم بعملية التجميع من خلال الاستعانة بمصادر أخرى غير الإيداع القانوني الذي لا يطبق فيها أصلاً . فالمكتبة الوطنية في كل من هولندا وسويسرا تقوم بوظيفة التجميع بالتنسيق مع اتحاد الناشرين في هاتين الدولتين . وتقوم الجمعية الببليوجرافية الوطنية في كل من فرنسا والجزائر بأداء مهمة تجميع الإنتاج الفكري ولكنها تحتل المرتبة الثانية من حيث الأهمية . كما تحتل الوظيفة نفسها المرتبة الثالثة من حيث الأهمية في مكتبة جامعة هلسنكي (التي تمارس دور المكتبة الوطنية) ، والمرتبة الرابعة في المكتبة الوطنية الأسترالية ، والمرتبة الخامسة في المكتبة الوطنية الأردنية . وهذا يوحي بعدم وجود علاقة ثابتة بين قيام المكتبة بدور مكتبة الإيداع القانوني وقيامها بدور الجهة المركزية لتجميع الإنتاج الفكري الوطني، حيث يحتل هذا الأخير المرتبة الثانية إلى الخامسة من الأهمية في بعض المكتبات الوطنية (النهاري : ١٤١٤، ٦٢ - ٦٣).

وبالنسبة للوظيفة المتعلقة بجمع مخطوطات الوطن وحفظها وتنظيمها فقد ذكرت المكتبة المدروسة أنها تقوم بهذه الوظيفة . وتأتي هذه النتيجة منسجمة مع ما

أشار إليه الباحثون من مسؤولية المكتبة تجاه حفظ المخطوطات الوطنية بوصفها وعاءً متميزاً من أوعية المعلومات . وحسب التصنيف الذي اقترحه النهاري فقد احتلت وظيفة حفظ المخطوطات المرتبة الثامنة من بين الوظائف الأربع والعشرين التي تؤديها المكتبات الوطنية ، كما ظهر من نتيجة المسح الميداني الذي قام به أن من بين المكتبات المشاركة في الدراسة البالغة إحدى وأربعين مكتبة فإن تسعًا وثلاثين مكتبة وطنية تقوم بأداء مهمة حفظ المخطوطات، حيث تأتي في المرتبة الأولى من اهتمامات أربع وعشرين مكتبة وطنية ، بينما تأتي في المرتبة الثانية لمكتبة وطنية واحدة ، وفي المرتبة الثالثة لأربع مكتبات وطنية ، وفي المرتبة الرابعة لست مكتبات ، وفي المرتبة الخامسة لأربع مكتبات. ويتبقى بعد ذلك مكتبتان لا تقومان بأداء مهمة جمع المخطوطات (النهاري : ١٤١٤ ، ٧٤).

وفيما يتعلق بجمع الإنتاج الفكري الأجنبي المتعلق بالوطن فقد ثبت من المسوحات الميدانية للدراسات السابقة أن هذه الوظيفة تأتي في المقام الأول في المكتبات الوطنية ، وتأتي وظيفة جمع أعمال المؤلفين من أبناء الوطن الذين يعيشون في الخارج في المقام الثاني ، بينما تأتي وظيفة جمع الإنتاج الفكري الأجنبي في موضوع معين في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية . وكانت نظرة المكتبات حيال هذه القضية هي أن جمع الإنتاج الأجنبي المتعلق بالوطن بالإضافة إلى جمع ما أنتجه أبناء الوطن في الخارج يعد من مسؤولية المكتبة الوطنية وحدها ، بينما جمع الإنتاج المتعلق بموضوع أو موضوعات تهم الوطن يعد مسؤولية مشتركة بين المكتبة الوطنية والمكتبات الأخرى في الوطن . وقد تفاوتت الموضوعات التي تقوم المكتبات الوطنية بجمع الإنتاج الأجنبي حولها، حيث ذكرت تسع مكتبات أنها تقوم بجمع موضوعات العلوم الإنسانية ، وذكرت سبع مكتبات أنها تقوم بجمع موضوعات العلوم الاجتماعية ، وذكرت ست مكتبات أنها تقوم بجمع جميع الأعمال بغض النظر عن الموضوع، وذكرت أربع مكتبات أنها تقوم بجمع الإنتاج الأجنبي في مجال المكتبات وعلم المكتبات ، وتساوى عدد المكتبات التي تقوم بجمع الإنتاج حول الببليوجرافيا والتاريخ

والفنون وذلك بواقع ثلاث مكتبات في كل حالة . كما تساوى عدد المكتبات التي تقوم بجمع الإنتاج في مجالات البترول وصناعاته ، ومنظمة الأوبك وذلك بواقع مكتبتين في كل حالة . ويتساوى بعد ذلك من ذكر أنه يقوم بجمع الإنتاج في مجالات شمال أفريقيا ، والأعمال المرجعية ، والدراسات السودانية ، وجنوب شرق آسيا ، وأمريكا اللاتينية ، والدراسات المسلتية (العرق الهندي بأوربا الذي سكن أجزاء واسعة من أوربا الغربية) ، والآثار ، وجميع الموضوعات (ما عدا الموضوعات التقنية) ، وترجمات أعمال ألمانية ، واللغات ، والثقافات والحضارات البرازيلية ، والإسلام والعالم الإسلامي ، وذلك بواقع مكتبة واحدة في كل حالة من تلك الحالات (النهاري : ١٤١٤ ، ٦٤ - ٦٧).

ومما يجدر ذكره في هذا المقام ما أشار إليه سيلفستر من أنه لا يمكن تقديم مبادئ توجيهية تصلح للتطبيق العام فيما يتعلق بجمع المؤلفات الأجنبية ولكن ينبغي في الوضع المثالي أن لا تحتوي مجموعات المكتبة الوطنية على نسخ مكررة لمجموعات من المؤلفات الأجنبية المتوافرة في مكتبات أخرى بالبلد . ويستحسن أن تتركز مجموعات الإنتاج الأجنبي حول الموضوعات التي يزداد الطلب عليها (سيلفستر : ١٤١٣ ، ١٩).

ولإجراء عملية مقارنة بين الواقع الذي تمارسه مكتبة الملك فهد الوطنية في مجال جمع الإنتاج الفكري والفني الوطني كما كشفت عنه المعطيات السابقة وما يجب أن تكون عليه بناء على مقترحات سيلفستر في مبادئه التوجيهية للمكتبات الوطنية فنورد في النقاط التالية تلك المقترحات ، لكي يصبح أمام القارئ مقياس للحكم على مدى ما قامت به المكتبة المدروسة من جهود في المجال . فقد اقترح سيلفستر لجمع الإنتاج الفكري الوطني ما يلي :

١- تقوم المكتبة الوطنية بجمع الإنتاج الفكري الوطني في جميع أشكاله ولغاته وموضوعاته ، ويمكن في بعض الحالات تكليف إحدى المؤسسات الملائمة بحفظ أنواع معينة من المواد .

٢- يتم جمع الإنتاج الفكري الوطني عن طريق الإيداع القانوني .

٣- تحصل المكتبة الوطنية على ما لم تستطع الحصول عليه من المطبوعات الوطنية التي مضت مدة على صدورها عن طريق الشراء أو التبادل أو الإهداء.

٤- تقوم المكتبة الوطنية باقتناء أهم المؤلفات الأجنبية بغرض تزويد المستفيدين بها أو تكميل مصادر البحث في المكتبات الأخرى بالبلد .

٥- تعمل المكتبة الوطنية على دعم الخطة الوطنية لبناء المجموعات ، وتشرف على تنفيذ تلك الخطة وذلك للتخلص من المواد المكررة قليلة الاستخدام ، وترشيد الموارد المالية والبشرية والمادية على الوجه الصحيح، وايجاد نوع من التكامل بين خدمات المكتبات .

٦- تقوم المكتبة الوطنية بجمع المخطوطات ذات الأهمية للمواطنين (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٢١).

ثالثا : تقنين الأساليب الفنية المستخدمة في مكتبات المملكة

من بين الوظائف التي تقع على كاهل المكتبات الوطنية في بلدان العالم العمل على تقنين الأساليب الفنية المستخدمة في مكتبات البلد . ومن هذا المنطلق فقد تم سؤال مكتبة الملك فهد الوطنية عما إذا كانت تقوم بالوظائف الرامية إلى توحيد النظم المستخدمة في مكتبات المملكة مثل : تقنين قواعد الفهرسة الوصفية ، وإصدار بطاقات فهارس موحدة توزع على المكتبات بسعر رمزي ، والإسهام في حل المشكلات المتعلقة بمداخل الأسماء العربية ، وتقنين الخطة العربية للتصنيف ، وتقنين قائمة رؤوس الموضوعات العربية ، وإعداد مكانز أو قوائم رؤوس موضوعات عربية وغيرها من الأدوات الاستنادية ، وإصدار معايير وطنية لمعالجة المعلومات وتداولها ، وإتاحة المجال للمكتبات الأخرى ومؤسسات المعلومات للاستفادة من فهرس المكتبة ، بالإضافة إلى الوظائف الفنية الأخرى . فكانت الإجابة كما يوضحها الجدول رقم (٤) .

الجدول رقم (٤) الوظائف التي تقوم بها المكتبة بهدف توحيد نظم المكتبات السعودية

الوظائف الرامية إلى توحيد نظم المكتبات السعودية	تقوم بها المكتبة	لا تقوم بها المكتبة
تقنين قواعد الفهرسة الوصفية	×	-
إصدار بطاقات فهارس موحدة توزع على المكتبات بسعر رمزي	-	×
الإسهام في حل المشكلات المتعلقة بمداخل الأسماء العربية	×	-
تقنين الخطة العربية للتصنيف	×	-
تقنين قائمة رؤوس الموضوعات العربية وغير العربية	×	-
إعداد مكانز / قوائم رؤوس موضوعات وتداولها	×	-
إصدار معايير وطنية لمعالجة المعلومات وتداولها	-	×
إتاحة المجال للجهات الأخرى للاستفادة من فهرس المكتبة	×	-
المجموع	٦	٢
٪	٧٥	٢٥

ومن الجدول رقم (٤) يتبين أن من بين الوظائف الثمانية المتعلقة بتقنين الأساليب الفنية الرامية إلى توحيد نظم المكتبات في المملكة فإن مكتبة الملك فهد الوطنية تقوم بست منها (بنسبة ٧٥٪) ، بينما لا تقوم بوظيفتين منها (بنسبة ٢٥٪). وتتمثل الوظائف الست التي تقوم بها المكتبة محط الدراسة في تقنين قواعد الفهرسة الوصفية ، وحل مشكلات مداخل الأسماء العربية ، وتقنين الخطة العربية للتصنيف ، وتقنين قائمة رؤوس الموضوعات العربية وغير العربية ، وإعداد مكانز أو قوائم رؤوس موضوعات عربية ، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للمكتبات الأخرى للاستفادة من فهرس المكتبة . أما الوظيفتان اللتان لا تقوم بهما المكتبة فهما إصدار بطاقات فهارس موحدة وتوزيعها على المكتبات بسعر رمزي (لضمان توحيد المداخل والتقليل من تكرار فهرسة المطبوعات نفسها خصوصًا تلك الصادرة داخل المملكة) ، وإصدار معايير وطنية لمعالجة المعلومات وتداولها .

وعلاوة على الوظائف السابقة فقد أشارت المكتبة إلى أنها تقوم بوظائف فنية أخرى غير المذكورة في السؤال الثامن من أسئلة الاستبانة ومن بينها :

- تقديم الاستشارات الفنية لمؤسسات الدولة المختلفة نظرًا لما تمتاز به المكتبة من ممارسات متنوعة ومن خبرات فنية مختلفة .
- الإشراف على إنشاء بعض المكتبات الخاصة بمؤسسات الدولة ، ومحاولة التقريب بينها فيما يتعلق بالعمليات الفنية .
- إعداد بطاقات الفهرسة أثناء النشر للكتب السعودية .

وقد عملت المكتبة على تطوير قاعدة لرؤوس الموضوعات (قاعدة SHAFFULL) التي تحتوي على الصيغ المقننة التي تعبر عن المفاهيم التي تعالجها محتويات المقالات ، وتعتمدها مكتبة الملك فهد الوطنية في عملية تكشيف مقالات الدوريات الوطنية (فرسوني : د.ت). كما تستند المكتبة إلى القاعدة ذاتها في تعيين وصياغة رؤوس الموضوعات في الببليوجرافية الوطنية السعودية . وتم بناء وتطوير قائمة رؤوس الموضوعات الخاصة بالمكتبة من خلال الرجوع إلى القوائم التقليدية المنشورة من قبل مثل : قائمة رؤوس الموضوعات العربية لإبراهيم الخازندار ، وقائمة رؤوس الموضوعات العربية من إعداد مكتبة معهد الإدارة العامة ، بالإضافة إلى ما جد من رؤوس موضوعات جديدة تعكس محتوى الموضوعات التي تمت معالجتها ، وأيضًا التوسع في إيجاد رؤوس موضوعات خاصة بالمملكة وصياغتها بالشكل الذي يتلاءم ودرجة التخصيص المطلوبة في معالجة الموضوعات المحلية (مكتبة الملك فهد الوطنية : د.ت ، ١١ – ١٢).

ونظرًا للخيارات والاجتهادات والاختلافات الموجودة في خطط التصنيف والفهرسة وعدم وجود منهج واضح يسير عليه المصنفون بالإضافة إلى وجود أخطاء مطبعية في الخطة العربية فقد عملت إدارة التصنيف والفهرسة في المكتبة على إعداد منهج متكامل لتقنين قواعد الفهرسة الوصفية أطلقت عليه اسم " قواعد منهجية للوصف الببليوجرافي " مستندة على القواعد الأمريكية وخرجت في

جزأين. وتشتمل على قواعد الفهرسة الوصفية بالإضافة إلى بعض التعديلات في أرقام التصنيف من الخطة الثامنة عشرة . وقد تضمن المنهج عناصر من بينها :

- إضافة كثير من الأرقام مثل أرقام علوم الحاسب الآلي التي جاءت في الطبعة العشرين لتغطي التطورات الحديثة في مجال الحاسوب ، كما تم إضافة أرقام إلى علوم الإدارة والإصلاح الإداري وغير ذلك من المجالات.
- حذف وإضافة أرقام في علوم الدين الإسلامي بحيث تشكلت خطة متكاملة لدى المكتبة .
- إيجاد أرقام تصنيف جديدة لبعض الدول الجديدة التي ظهرت على الساحة الدولية نتيجة للمتغيرات الدولية التي أفرزتها الأحداث السياسية.
- تم إقرار وضع رقم السعودية للموضوعات التي تتناول المملكة مع إضافة رقم المكان للموضوع . كما قامت الإدارة بإحداث أرقام تصنيف لمناطق المملكة بما فيها المدن والقرى والهجر ووضعت لها كشافاً وجعلتها في قائمة مستقلة .
- تم نقل الأدب الشعبي وتفريعاته إلى الأدب .
- كما تم استحداث أرقام للهيئات والمؤسسات والجمعيات الحكومية وتم معالجتها بشكل واضح (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٣ ، ب).

وفي مجال الفهرسة الموضوعية التي تعالج بناء رؤوس الموضوعات العربية وصياغتها ، عملت إدارة التصنيف والفهرسة أيضًا على وضع منهج متكامل للفهرسة الموضوعية وصياغة الرأس العربي وبنائه بشكل متميز . وقد تم الاعتماد في ذلك على قائمة الخازندار وقائمة محمد فتحي عبد الهادي . وكانت المحصلة النهائية إصدار قائمة رؤوس موضوعات خاصة بمكتبة الملك فهد الوطنية (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٣ ، ج).

وامتدت الجهود السابقة لتشمل إعداد قائمة مداخل أسماء المؤلفين من الأفراد والهيئات . وقد عملت المكتبة على نشر " قائمة مداخل أسماء الهيئات " ضمن السلسلة الثالثة من مطبوعاتها . وكان الهدف من إعداد هذه القائمة هو سد الحاجة إلى توحيد المداخل الرئيسة للهيئات الحكومية وغير الحكومية نتيجة الاختلافات الواضحة في الترجمات المتعددة لأسماء الهيئات ، وأيضًا الاجتهادات المتفاوتة بين العاملين في مجال المكتبات والمعلومات ، بالإضافة إلى النقص الحاصل في القوائم الاستنادية العربية ، علاوة على حرص المكتبة على توحيد المداخل المستخدمة في فهارس المكتبات العربية . وقد تم حصر قائمة مداخل أسماء الهيئات من واقع المطبوعات التي صدرت في المملكة ودول الخليج والبلاد العربية والإسلامية بالإضافة إلى الهيئات الإقليمية والدولية التي تتوافر مطبوعاتها في المكتبة (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٥ هـ ، ٧ – ٩).

ومن المعلوم أن قواعد الفهرسة الأنجلو – أمريكية تعالج مداخل الهيئات من منظور أجنبي يمثل الهيئات في العالم الغربي ، مما يجعل طبيعة الهيئات الموجودة في العالم العربي تحتاج إلى مداخل مناسبة بما يتماشى وطبيعة اللغة العربية وواقع الوطن العربي ، الأمر الذي كان حافزًا للجنة الفنية في المكتبة على معالجة مداخل الهيئات بما يخدم المستفيد العربي .

وحيث إن المكتبة قد قامت بالفعل بنشر قائمة مداخل أسماء الهئيات فهي أيضًا – كما أشار إلى ذلك أحد الخبراء العاملين في إدارة التصنيف والفهرسة من خلال المقابلة الشخصية – تعمل على نشر قائمة مداخل أسماء المؤلفين، وذلك بهدف رصد جميع المشكلات المتعلقة بمداخل المؤلفين من غير الهيئات من حيث اختلاف الترجمات ، واختلاف الأسماء نفسها وتشابهها في بعض الأحيان ، وغير ذلك من المشكلات التي تمثل عبئًا على المكتبيين وتدعو الضرورة إلى تقنينها .

ونظرًا لحرص المكتبة على أن يكون للسعودية قائمة رؤوس موضوعات خاصة بها فقد عملت إدارة تنظيم المعلومات بالمكتبة على

إصدار " قائمة رؤوس موضوعات السعودية " وذلك بهدف التعرف على الإنتاج الفكري المتعلق بالمملكة . وقد تم الاستئناس بقوائم أخرى لإعداد القائمة المذكورة مثل قائمة معهد الإدارة العامة ، وقائمة مكتبة الملك فهد الوطنية المخزنة في الحاسوب ، علاوة على ما أضافته إلى القائمة إدارة تنظيم المعلومات . وبوجود هذه القائمة أمكن تقنين الموضوعات التي تتناول المملكة من جوانبها كافة (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٠).

وقد تم بناء " قائمة رؤوس موضوعات الدين الإسلامي " باللغة العربية لأن القوائم التقليدية تستخدم العالم العربي لتقسيمات العصور التاريخية وتهمل العالم الإسلامي، ولذا تم إجراء تعديلات في هذا المجال . وامتدت الجهود السابقة لتشمل إصدار " قائمة رؤوس موضوعات الدين الإسلامي بالإنجليزية LIST OF SUBJECT HEADINGS FOR ISLAMIC RELIGION " وذلك بهدف تغطية المطبوعات التي تنشرها المراكز الإسلامية وغيرها عن الإسلام والمسلمين سواء على شكل مؤلفات أو مترجمات . ولعل مما يعزز من قيمة هذه القائمة أن خطط التصانيف الأجنبية لم تفرد لعلوم الدين الإسلامي سوى رقم واحد . والأمر نفسه ينطبق على قائمة سيرز التي تحتوي على عدد قليل جدًّا من رؤوس الموضوعات الإسلامية التي لاتفي بالغرض ، ولذا فقد كانت الحاجة ماسة إلى إصدار مثل هذه القائمة . كما تم عمل كشاف هجائي برؤوس الوضوعات العربية لعلوم الدين الإسلامي وما يقابلها بالإنجليزية ، كما ألحق بالقائمة مسرد GLOSSARY لشرح المصطلحات المعربة (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٠).

وحيث إن المعطيات (في الجدول رقم ٤) تثبت أن مكتبة الملك فهد الوطنية تتيح المجال للمكتبات الأخرى ومؤسسات المعلومات للاستفادة من فهرسها فإن هذا يعد في نظر الباحث مؤشرًا طيبًا على تسهيل مهمة الاستفادة من خدمات المكتبة على المستوى الوطني . فالفهرس يعد بمثابة أداة مهمة للمكتبات الأخرى داخل البلد وخارجه نظرًا لما يقدمه من خدمات عديدة من بينها تسهيل

مهمة تبادل المعلومات والإعارة بين المكتبات وغيرها من المهام . ولوضع هذه النتيجة في إطار ما توصلت إليه الدراسات السابقة فقد وجد النهاري أن ٣٤ مكتبة وطنية على المستوى العالمي تؤدي وظيفة إتاحة المجال للمكتبات الأخرى للاستفادة من فهرسها . وتأتي هذه الوظيفة في الدرجة الأولى من الأهمية لثماني عشرة مكتبة ، وفي المرتبة الثانية من الأهمية لإحدى عشرة مكتبة ، وفي المرتبة الثالثة لمكتبتين ، وفي المرتبة الخامسة لثلاث مكتبات ، بينما لاتقوم ست مكتبات بإتاحة فهرسها للمكتبات الأخرى (النهاري : ١٤١٤ ، ٧٤ - ٧٥).

بينما تثبت المعطيات السابقة نفسها أن المكتبة لا تقوم بإصدار معايير وطنية تضبط عملية معالجة المعلومات وتداولها . الأمر الذي يتعارض مع رسالة المكتبة الوطنية وما أنيط بها من مسؤوليات ، ويتعارض أيضًا مع توقعات الباحث . فقد وصف مؤتمر خبراء التخطيط الوطني في آسيا المكتبة الوطنية بأنها مؤسسة نشطة تقوم بدور الريادة بشكل ديناميكي ، وتقع عليها مسؤولية صياغة معايير وطنية خاصة بنظام تداول المعلومات على المستوى الوطني . وتشير المسوحات الميدانية إلى أن نسبة ٥٣,٧٪ من المكتبات الوطنية في دول العالم تقوم بإصدار معايير وطنية تنظم عملية تداول المعلومات ، بينما نسبة ٤٦,٣٪ من تلك المكتبات لا تقوم بهذه المهمة (النهاري : ١٤١٤ ، ٨٩).

ومن الحقائق الآنفة الذكر يمكن الخروج بنتيجة مضمونها أن جهود مكتبة الملك فهد الوطنية في مجال توحيد النظم الفنية تعد جهودًا داخلية تمارس على مستوى المكتبة وحدها ولم تصل بعد إلى مرحلة تعميمها على المكتبات الأخرى. فالمكتبة على سبيل المثال ليس لها دور فاعل في الوقت الراهن في عملية تقنين نظم الفهرسة في مكتبات المملكة على غرار ما تقوم به بعض المكتبات الوطنية العريقة التي لا تقتصر جهودها على نطاقها المحلي بل تتسع لتشمل النطاق الوطني . وقد يكون لمكتبة الملك فهد الوطنية بعض العذر في تقصيرها في هذا الجانب، حيث إن ظروف نشأتها تختلف تمامًا عن ظروف نشأة مثيلاتها من

المكتبات الوطنية خاصة تلك التي نشأت في الدول المتقدمة . فضلاً عن أن المكتبة قيد الدراسة قد أتت في فترة متأخرة الأمر الذي قد يجعل من الصعب عليها إحداث تغييرات جوهرية في ممارسات كانت سائدة في المكتبات لمدة طويلة . وقد كشفت المقابلة الشخصية مع أحد الخبراء العاملين في إدارة التصنيف والفهرسة في المكتبة المدروسة – الذين عاصروا المكتبة منذ إنشائها – عن أن مشروع مركزية الفهرسة في مكتبة الملك فهد الوطنية وتعميمه على المكتبات الأخرى في المملكة (من خلال إصدار بطاقات فهارس موحدة توزع على بقية المكتبات بسعر رمزي بهدف توحيد المداخل والحد من تكرار فهرسة المطبوعات نفسها خصوصًا الصادرة داخل الملكة) يعد مشروعًا مكلفًا ويحتاج إلى ميزانية باهظة لتنفيذه وإلى تجاوب الجهات الأخرى مع فكرة المشروع، ناهيك عما قد يسببه التنفيذ من إرباك لتلك المكتبات التي سارت على ممارسات معينة قبل أن تنشأ مكتبة الملك فهد الوطنية بوقت طويل .

رابعًا : تنمية القوى العاملة في المجال وتدريبها

تعد تنمية المصادر البشرية HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT هدفًا تسعى المكتبات الوطنية إلى تحقيقه عن طريق سبل متنوعة . وقد طلب إلى مكتبة الملك فهد الوطنية بيان الجهود التي تقوم بها في سبيل تدريب القوى البشرية وتوفير مقومات التنمية المهنية ، وتحديد ما إذا كانت تلك الجهود تتمثل في عقد الدورات التدريبية المكثفة ، وإعداد برامج قصيرة ومحاضرات حول موضوعات مختارة ، والابتعاث للخارج ، وتشجيع العاملين على الكتابة والبحث والنشر ، ومشاركة العاملين في الحلقات النقاشية والمؤتمرات والمعارض . كما طلب إلى المكتبة أيضًا تحديد ما إذا كانت تلك الجهود تقتصر على العاملين فيها فقط أم أنها تشمل العاملين في المجال بشكل عام . وكانت الإجابة عن السؤال التاسع من أسئلة الاستبانة على النمط الذي يعكسه الجدول رقم (٥).

الجدول رقم (٥) جهود المكتبة في التطوير المهني للعاملين في المجال

جهود تنمية العاملين وتدريبهم	للعاملين في المكتبة فقط	للعاملين في المجال كافة
عقد الدورات التدريبية المكثفة اللازمة لرفع كفاءة العمل والتعريف بالمستحدثات والتطبيقات التقنية في المجال	×	-
إعداد برامج قصيرة ومحاضرات حول موضوعات مختارة	×	-
ابتعاث العاملين للخارج لمواصلة الدراسات العليا	×	-
تشجيع العاملين على الكتابة والبحث والنشر والتعليم المستمر	-	×
مشاركة العاملين في الحلقات النقاشية والمؤتمرات والمعارض	×	-
المجموع	٤	١
٪	٨٠	٢٠

ويظهر من الجدول السابق (الجدول رقم ٥) أنه من بين الجهود الخمسة لتنمية العاملين وتدريبهم التي تقوم بها المكتبات الوطنية بشكل عام؛ فإن مكتبة الملك فهد الوطنية بشكل خاص تقوم بأربعة منها (بنسبة ٨٠٪) للعاملين فيها فقط ، حيث لا تتعدى تلك الجهود العاملين خارج المكتبة . وتتمثل تلك الجهود الأربعة في : عقد الدورات التدريبية المكثفة اللازمة لرفع كفاءة العمل والتعريف بالمستحدثات الفنية والتطبيقات التقنية في المجال ، وإعداد برامج قصيرة ومحاضرات حول موضوعات مختارة ، وابتعاث العاملين للخارج لمواصلة دراساتهم العليا ، ومشاركة العاملين في الحلقات النقاشية والمؤتمرات والمعارض المحلية والخارجية . وتأتي هذه النتيجة منسجمة مع ما أشار إليه ساعاتي من أن مكتبة الملك فهد الوطنية تعد داخلها بعض البرامج التدريبية القصيرة والمحاضرات للمتخصصين في المجال (Sa'ati : 1993 , 459).

بيد أن المكتبة المدروسة لا تقوم بمهمة تشجيع العاملين على الكتابة والبحث والنشر والتعليم المستمر (بما يمثل نسبة ٢٠٪ من مجموع المهام الخمسة

المتعلقة بتطوير القوى البشرية المتضمنة في السؤال التاسع من أسئلة الاستبانة). وتأتي هذه النتيجة مخالفة لتوقعات الباحث ومثيرة لاستغرابه ، وهي غير متمشية مع ما نادى به الخبراء والمتخصصون من ضرورة قيام المكتبة الوطنية بتشجيع منسوبيها على الكتابة والبحث ومتابعة تعليمهم الذاتي . وهناك اختلاف واضح في هذا الصدد بين ما ورد في الإجابة عن الاستبانة وبين ما أشار إليه ساعاتي في ورقته عن مكتبة الملك فهد الوطنية المقدمة إلى مؤتمر المكتبات الوطنية المنعقد في الصين عام ١٩٩٣ . فبينما تشير الإجابات إلى أن مكتبة الملك فهد الوطنية لا تقوم بتشجيع العاملين فيها على الكتابة والبحث والنشر والتعليم المستمر ، يذكر ساعاتي في ورقته المشار إليها العكس تمامًا وهو أن المكتبة تشجع منسوبيها على البحوث وإعداد الدراسات (Sa'ati: 1993, 459). ولإزالة اللبس حول هذه المسألة فقد أدرجت ضمن محاور المقابلة الشخصية ، وكشفت المقابلة عن أن التوجه العام لدى المكتبة هو تشجيع منسوبيها على إجراء البحوث والدراسات . على أن لا يكون ذلك على حساب أعمالهم الرسمية، أو إلزام المكتبة بدفع ما قد يترتب على مشروعات البحوث من مصروفات مالية . ولعل ساعاتي يشير إلى البحوث الذاتية (التي يقوم بها العاملون من تلقاء أنفسهم) ، بينما تشير الاستبانة إلى البحوث المدعومة (التي تتم تحت إشراف المكتبة وتقوم بدعمها وتحمل تكاليفها) . وإذا كان الأمر كذلك فقد لا يستغرب أن لا تحرص المكتبة على حفز منسوبيها على القيام بالدراسات، حيث إنها تعاني في الفترة الأخيرة من ضيق الموارد المالية بشكل عام ، وتشتكي من ضعف البنود المخصصة للبحوث والدراسات والنشر بشكل خاص .

وتشير المعطيات المتعلقة بالتطوير المهني إلى أن البرامج التدريبية التي تعدها مكتبة الملك فهد الوطنية تقتصر على العاملين في المكتبة وحدهم دون سواهم ، وهو توجه يتفق مع ما نادى به لاين LINE – في مقالته المنشورة عام ١٩٨٠م حول دور المكتبة الوطنية – من ضرورة قصر مجالات التدريب

المتخصص على موظفي المكتبة الوطنية بالذات (LINE : 1980 , 15)، بينما يختلف مع ما نادى به سيلفستر في مبادئه التوجيهية من الإصرار على قيام المكتبات الوطنية بتدريب العاملين فيها ، بالإضافة إلى بعض العاملين في المكتبات الأخرى . حيث لا تزال توجد بلدان لا توفر مؤسساتها الجامعية التدريب على أنشطة المكتبات ، وبالتالي فتصبح المكتبة الوطنية بحكم ما يتوافر فيها من خبرات مؤهلة المكان المناسب للتدريب (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٥٠).

كما حدد الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات في مؤتمره الذي عقده عام ١٩٧٣م عن وظائف المكتبات الوطنية ومهامها أن من بين تلك المهام تدريب أمناء المكتبات في الدولة (خليفة: ١٩٩٣، ٧٣ – ٧٤).

بيد أن المقابلة الشخصية مع أمين مكتبة الملك فهد الوطنية كشفت عن أن التدريب لا يقتصر على العاملين في المكتبة وحدهم ؛ فقد التحق بالبرامج التدريبية أشخاص من مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض ، ومكتبة الرياض السعودية ، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ومكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالمدينة المنورة ، بالإضافة إلى جهات أخرى .

وإذا كان التطوير المهني مهمة تضطلع بها المكتبات الوطنية فإن هذا لا يعني أن تلك المكتبات مسؤولة عن تعليم مهنة المكتبات حيث إنها مسؤولية تقع على عاتق المؤسسات الجامعية (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٥٥). علمًا بأن المكتبة الوطنية في البرازيل التي تم تأسيسها عام ١٨١٠م قد شذت عن القاعدة حيث تقوم بأداء وظائف عديدة من بينها تدريس علم المكتبات (النهاري : ١٤١٤ ، ٣٩ – ٤٠).

وللتعرف على ما إذا كانت البرامج التدريبية التي تعدها المكتبة تحت الدراسة تقتصر على المتخصصين في المجال أم تشمل جميع العاملين من متخصصين وغيرهم فقد اشتملت الاستبانة على سؤال بهذا الخصوص (السؤال العاشر تحت المحور الرابع) ، وكانت الإجابة أن تلك البرامج التدريبية لا تقتصر على المتخصصين وحدهم بل تشمل المتخصصين وغيرهم من العاملين

في المجال . الأمر الذي لا ينسجم مع ما نادى به سيلفستر من ضرورة قيام المكتبة الوطنية بتوفير التدريب للمتخصصين فقط PROFESSIONALS العاملين في المكتبات الأخرى كلما اعتمدت تلك المكتبات أنظمة وإجراءات جديدة وقررت ترويجها (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٥٠).

إلا أنه ينبغي الأخذ في الحسبان أن العناية بتدريب غير المتخصصين في مكتبة الملك فهد الوطنية تتركز على تدريبهم في مجالات تخصص المكتبات ؛ فقد التحق الكثير منهم بدورات في المكتبات بصفة عامة أو المراجع أو الفهرسة أو المخطوطات . والسبب في تدريب غير المتخصصين يعود إلى قلة المتخصصين المؤهلين القادرين على التعامل مع أنماط متنوعة من الخدمات التي تؤديها المكتبات.

كما اشتملت استبانة الدراسة على سؤال آخر (السؤال الحادي عشر) بخصوص ما إذا كانت المكتبة المدروسة تتعاون مع جهات أخرى (الجمعيات المهنية والجامعات) بهدف تنظيم برامج للنمو المهني ، وإذا كان الأمر كذلك فما تلك الجهات . واتضح من الإجابة عن الاستبانة أن المكتبة تقوم بالفعل بالتعاون مع بعض الجهات المتمثلة في الجمعيات المهنية (إفلا وجمعية المكتبات الأمريكية والبريطانية والكندية) ومنظمة اليونسكو وبعض الجامعات الأمريكية (جامعة برنستون) وجمعيات المكتبات والمعلومات العربية وبعض المكتبات الوطنية العربية وغيرها من الهيئات الأخرى .

وتتماشى النتيجة السابقة مع ما ذهب إليه بدر، حيث يشير إلى أن المكتبة الوطنية قد لا يكون باستطاعتها القيام بمفردها بعملية التدريب وتنظيم برامج تطويرية، وهنا يمكنها التعاون والتنسيق مع المكتبات الأخرى في الدولة من أجل القيام بالدورات التدريبية المكثفة اللازمة لرفع كفاءة العمل والتعريف بالتطورات الحديثة في المجال . وفيما يتعلق بالتعليم المستمر فباستطاعة المكتبة الوطنية التعاون مع الجهات المعنية بهذا النوع من التعليم مثل الجمعيات المهنية

والجامعات من أجل تنظيم برامج تعليمية تهدف إلى تحديث معلومات المكتبيين وتحسين مستواهم المهني (بدر : ١٤٠٥ ، ١٩٤ – ١٩٥).

ويشير أحدث تقرير سنوي أصدرته مكتبة الملك فهد الوطنية خلال فترة إعداد هذه الدراسة إلى أن المكتبة قامت بجهود عديدة في مجال الابتعاث والتدريب وإتاحة مبدأ التعليم المستمر . ففي مجال الابتعاث ؛ عاد إلى المكتبة من الولايات المتحدة الأمريكية أربعة مبتعثين من حملة الماجستير في تخصص المكتبات والمعلومات، وبهذا يصبح عدد المبتعثين العائدين من حملة الماجستير حتى نهاية عام ١٤١٥هـ تسعة مبتعثين ، ممن استفادوا من المنح الدراسية التي تقررت للمكتبة بموافقة المقام السامي الكريم لدعم المكتبة بالموظفين السعوديين المؤهلين تأهيلاً علميًّا عاليًا في التخصص. وفي مجال التدريب ؛ تتيح إدارة المكتبة الفرص للعديد من العاملين لتطوير معارفهم ومهاراتهم عن طريق برامج التدريب المستمر والحلقات والدورات الدراسية ، وموضوعات هذه البرامج والحلقات متنوعة تغطي في مجملها شتى النشاطات في المكتبة ، بما في ذلك تطوير المعرفة اللغوية ، والمعالجة الإلكترونية للبيانات ، وتنظيم استخدام المعلومات ، والأعمال المكتبية ، وترميم المخطوطات ، بالإضافة إلى المهارات الإدارية . واستفاد من تلك البرامج التدريبية ٧٤ موظفًا (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٦، ٢١).

وشملت برامج التدريب التي التحق بها موظفو المكتبة مؤسسات مختلفة (جامعات ومعاهد ومكتبات) داخل المملكة وخارجها ؛ فمن بين المؤسسات الداخلية معهد الإدارة العامة ، ومكتبة الملك فهد الوطنية ، ومعاهد تعليم الحاسب، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، والغرفة التجارية بالرياض ، ومعهد الدراسات الدبلوماسية ، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، وجامعة الملك سعود، والمعاهد الخاصة لتعليم اللغات ، ووزارة البرق والبريد والهاتف . وتفاوتت موضوعات البرامج التدريبية ما بين المكتبات والإدارة

والحاسب والمعلومات وترميم المخطوطات وصيانتها والأعمال المكتبية واللغة الإنجليزية والألمانية وقواعد المعلومات والبرامج الفنية . أما التدريب خارج المملكة ؛ فقد ابتعث خمسة موظفين خلال العام المالي ١٤١٤ - ١٤١٥هـ مقابل ١٥ موظفًا في العام المالي السابق ، لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا . وتركز التدريب حول تطوير المهارات اللغوية الإنجليزية والتوثيق والمهارات الإدارية (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٦ ، ٢٢ - ٢٣).

يضاف إلى ما سبق دورة المكتبات والمعلومات لغير المتخصصين التي أقيمت لمدة ستة أسابيع (١٩ / ٤ - ٢٨ / ٥ / ١٤١٥ هـ) لثمانية عشر متدربًا في معهد الإدارة العامة . ودورة في المخطوطات والوثائق التي أقيمت لمدة أربعة أسابيع (١ / ١١ - ٢٦ / ١١ / ١٤١٥ هـ) لتسعة موظفين في مكتبة الملك فهد الوطنية . ودورة في استخدام مصادر المعلومات في إعداد البحوث والدراسات التي أقيمت لمدة ثمانية أسابيع (١٩ / ١ - ١٩ / ٣ / ١٤١٦هـ) لتسعة موظفين في مكتبة الملك فهد الوطنية . ودورة المكتبات لغير المتخصصين في المكتبات والمعلومات التي أقيمت لمدة أربعة أسابيع (١٣ / ٥ - ٨ / ٦ / ١٤١٦هـ) لتسعة من الموظفين في مكتبة الملك فهد الوطنية . علاوة على تدريب ثلاثة موظفين من البلاط السلطاني في عمان لمدة شهر واحد في الإدارات الفنية في مكتبة الملك فهد الوطنية (إدارة التخطيط والتطوير: د.ت ، ٧ - ٩).

خامسًا : نقل التقنية المعلوماتية وتطويعها في المملكة

من المتعارف عليه أنه من بين المسؤوليات التي تقع على كاهل المكتبات الوطنية مسؤولية نقل التقنية المعلوماتية وتطويعها وتسخيرها لصالح المكتبة ولصالح المكتبات الأخرى في البلد . ولمعرفة الدور الذي تؤديه مكتبة الملك فهد الوطنية في هذا الصدد فقد تم توجيه سؤال يدور حول ما إذا كان دورها هو : تصميم وتطوير قواعد معلومات محلية ، استقطاب التقنية الحديثة في خدمات

المعلومات (التكشيف الآلي للدوريات) ، تعريب البرامج الأجنبية ، الاشتراك في الشبكات المحلية والخارجية ، توفير قواعد المعلومات المليزرة (الخدمات المرجعية المليزرة) ، تقديم العون للجهات الأخرى التي ترغب في أتمتة نظمها. وكانت الإجابة عن السؤال المشار إليه على النحو الذي يعرضه الجدول رقم(٦).

الجدول رقم (٦) المجالات التي تقوم بها المكتبة لتعزيز نقل التقنية وتطويعها

مجالات نقل التقنية وتطويعها	تقوم بها المكتبة	لا تقوم بها المكتبة
تصميم قواعد بيانات خاصة بالمكتبة	×	–
استقطاب التقنية الحديثة في خدمات المعلومات	×	–
تعريب البرامج الأجنبية	–	×
الاشتراك في الشبكات المحلية والخارجية	×	–
توفير قواعد المعلومات المليزرة (الخدمات المرجعية المليزرة)	×	–
تقديم العون للجهات الأخرى التي ترغب في أتمتة نظمها	×	–
المجموع	٥	١
٪	٨٣,٣٣	١٦,٦٦

ويبدو من الجدول رقم (٦) أنه من بين المجالات الستة لنقل التقنية وتطويعها التي تضمنتها استبانة الدراسة فإن مكتبة الملك فهد الوطنية تقوم بخمسة منها (بنسبة ٨٣,٣٣٪) وتتمثل في : تصميم قواعد معلومات خاصة بالمكتبة ، والتكشيف الآلي للدوريات ، والاشتراك في الشبكات المحلية والخارجية ، وتوفير قواعد المعلومات المليزرة ، وتقديم المساعدات للجهات الأخرى لأتمتة نظمها . بينما لا تقوم المكتبة بمجال واحد في هذا الصدد (بنسبة ١٦,٦٦٪) المتمثل في تعريب البرامج الأجنبية.

وتم سؤال المكتبة (السؤال الرابع عشر في الاستبانة تحت المحور الخامس) عن أشكال تقديم العون للجهات الأخرى في مجال التقنية (في حالة

وجود نوع من التعاون بين المكتبة ومؤسسات المعلومات في المملكة التي ترغب في الأتمتة) وبيان ما إذا كانت تلك الأشكال تتمحور حول تقديم الخبرات والاستشارات ، أو تقديم المعدات والأجهزة ، أو تقديم الطرق والأساليب ، أو حول أشكال أخرى من التعاون. واتضح من إجابات المكتبة عن السؤال المذكور أن هذا التعاون يتركز حول مجالين هما : تقديم الخبرات والاستشارات ، وتقديم الطرق والأساليب في المجال التقني .

ويتولى قسم الحاسب الآلي في المكتبة عملية الإشراف على الأنظمة وقواعد البيانات المستخدمة في الحاسب ، كما يتولى القسم نفسه عملية تشغيل الحاسب وصيانته . وقد كانت المكتبة في السابق تستخدم جهاز حاسوب متوسط من نوع HP 3000 سلسلة 52، إلا أنه نظرًا لحجم قواعد بيانات المكتبة فقد كان تنفيذ بعض البرامج يستغرق وقتًا طويلاً وهي مشكلة تزداد حدتها مع الزيادة في حجم القواعد التي ستشهدها المكتبة مستقبلاً . ولذا فقد تم استبدال الجهاز القديم بجهاز جديد من نوع HP 3000 سلسلة 932 نظرًا لما يتميز به من السرعة ومن ضخامة طاقته التخزينية وسهولة صيانته وكونه يتيح إمكان الاتصال بالمكتبة من الخارج والبحث في قواعد البيانات المتوافرة . وتستخدم المكتبة نظام مينايسز لإدارة قواعد البيانات وتصميمها وتطويرها ولإجراء العمليات الفنية . كما تم دعم قسم الحاسب في المكتبة بعدد من البرامج المساعدة التي استفاد منها القسم في تطوير عمل البرامج وخدمات الحاسوب الرئيس . وتم تركيب الأجهزة الخاصة بتشغيل شبكة الاتصال مع المركز الوطني للحاسب الآلي بوزارة المالية والاقتصاد الوطني . ومن بين البرامج الخاصة بالمكتبة التي تم تطويرها برنامج شؤون الموظفين والبرامج المحاسبية التي لها علاقة بالإحصاءات ، وبرنامج التصاميم الذي يساعد على تصميم بعض الرسومات التوضيحية التي تخدم الإدارة (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٤ ، ١٠ – ١١).

وجدير بالذكر أن إدارة المصغرات والوسائل السمعبصرية في المكتبة تعمل على توفير خدمات المصغرات الفلمية والوسائل السمعبصرية بما يتلاءم مع احتياجات المكتبة ، وتقوم في هذا الصدد بمهام عديدة من بينها وضع خطة

متكاملة لتدريب الطاقة البشرية الوطنية وتأهيلها في مجال التقنيات المستخدمة في المكتبة ، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والخدمات مع الجهات المماثلة في الداخل والخارج (الهيئة العليا للإصلاح الاداري : د.ت ، ٢٧).

كما تقوم إدارة الحاسب الآلي في المكتبة بوظائف عديدة من بينها :

- التنسيق والتعاون مع الجهات المهتمة بتقنية المعلومات داخل المملكة وخارجها بهدف التطوير وتبادل المعلومات .
- العمل على توعية العاملين في الإدارات المختلفة لتمكينهم من الاستفادة من إمكانات الحاسب .
- وضع خطة متكاملة لتدريب وتأهيل الطاقة البشرية الوطنية في مجال الحاسبات المستخدمة في المكتبة .
- العمل على الربط الآلي للمكتبة بالمكتبات ومراكز المعلومات في الداخل والخارج .
- تسهيل عملية ربط الباحثين بالحاسوب الرئيس للمكتبة بواسطة الوحدات الطرفية (الهيئة العليا للإصلاح الاداري : د.ت ، ٢٨).

وفي إطار الإعارة التبادلية بين المكتبات فقد وقعت المكتبة تحت الدراسة اتفاقية لهذا الغرض مع مجموعة من المكتبات في مدينة الرياض ومن بينها مكتبة معهد الإدارة العامة، ومكتبة وزارة التخطيط، والمركز الوطني للمعلومات المالية والاقتصادية، ومكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، وعمادة شؤون المكتبات بجامعتي الملك سعود والإمام محمد بن سعود الإسلامية. كما وقعت على الاتفاقية مؤخرًا مكتبة مجلس الشورى. ولتعميم الاستفادة من اتفاقية الإعارة التبادلية قامت مكتبة الملك فهد الوطنية بتوجيه اقتراح للعديد من المكتبات (خاصة الجامعية ومكتبات كليات البنات والمكتبات خارج مدينة الرياض)، للانضمام إلى هذه الاتفاقية في محاولة منها لدعم وتشجيع البحث العلمي وتيسير حصول الباحثين والباحثات على المواد التي يحتاجونها (مكتبة الملك فهد الوطنية: ١٤١٥، ١٣).

وقد روعي في مشروع الإعارة التبادلية أن يتم تنفيذه في إطار وطني متدرج المستويات بحيث تكون البداية مع مدينة الرياض ومن ثم يتم تعميم المشروع على بقية مدن المملكة مع مراعاة التوسع النوعي في خدمات النظام ، والتوسع الشكلي في أوعية المعلومات التي يشملها النظام . ومن بين الضوابط التي توصلت إليها الاتفاقية أن تقوم مكتبة الملك فهد الوطنية بالإشراف على تنسيق خدمة الإعارة التبادلية ، وتقوم المكتبات الأخرى بتقديم إحصاءات هذه الخدمة شهريًا إلى تلك المكتبة ليتم تركيمها في تقرير دوري يرسل إلى المكتبات المشاركة في النظام (مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية : ١٤١٣).

ويعتقد الباحث أن نظام الإعارة التبادلية يمثل خطوة نحو التعاون بمفهومه الشامل الذي يشمل بالإضافة إلى الإعارة المجالات الأخرى ، وهو أيضًا يشكل لبنة نحو تكوين الشبكة الوطنية للمعلومات . وحيث إن من بين الأهداف التي تصبو مكتبة الملك فهد الوطنية إلى تحقيقها دعم نشاطات التعاون بين المكتبات ومراكز المعلومات في المملكة وتنسيقها ورعايتها فإن برنامج تبادل الإعارة بين المكتبات يحتل مكان الصدارة من بين تلك النشاطات التعاونية .

ولقد عمدت المكتبة مجال الدراسة إلى توفير الخدمات المرجعية المليزرة، وتم لهذا الغرض إحداث جناح جديد في قسم الخدمات المرجعية لتقديم الخدمات من خلال قواعد الأقراص المليزرة CD - ROM DATABASES وتم تجهيز الجناح بما يحتاجه الباحث من أدوات مرجعية. كما تم الحصول على مجموعة كبيرة من كشافات الدوريات مع النص الكامل والمعاجم والموسوعات والأدوات البيليوجرافية ، وهناك مجموعات أخرى ما زالت في الطريق . ولدى المكتبة توجه لربط تلك القواعد بالقواعد الأخرى في المملكة مستقبلاً . وتخطط المكتبة مستقبلاً لإنشاء شبكة معلومات وطنية لربط جميع المكتبات ومراكز المعلومات في شبكة وطنية واحدة وذلك للتعاون في خدمات المعلومات ولتسهيل المشاركة في المصادر (Sa'ati: 1993, 458 - 459).

ولا شك أنه مع التطور الذي حصل في أدوات الضبط الببليوجرافي من مواد مطبوعة (أدلة وكشافات ومستخلصات) إلى محسبة وأخيرًا مليزرة فقد ظهرت أوعية جديدة لحفظ المعلومات واسترجاعها . وقد عملت المكتبة على التكيف مع تلك التطورات من خلال توفير الأقراص بنوعيها : أقراص المعلومات الببليوجرافية (تشتمل على وصف ببليوجرافي مختصر للمواد وبعض تلك الأقراص يعطي مستخلصات للمواد التي على القرص) ، وأقراص النص الكامل (التي تحتوي على النص الكامل للمواد المخزنة مما قد يغني عن الرجوع إلى المواد الأصلية نفسها) . وقد أحسنت المكتبة صنعًا حينما عملت على مسايرة روح العصر بتوفير تقنية الأقراص المليزرة لأسباب عديدة من بينها سهولة الوصول إلى المعلومات في تلك الأقراص ، ومرونتها وإراحتها للمستفيدين وتوفير وقتهم وجهدهم في عملية البحث ، فضلاً عن ميزتها في التغلب على مشكلة الحيز التي يعاني منها كثير من المكتبات.

ولتعميم الإفادة من خدمات المعلومات في مكتبة الملك فهد الوطنية فقد تم توفير أجهزة حاسب شخصي حتى يمكن للمستفيدين البحث بأنفسهم في القاعدة . وهذه الأجهزة متاحة لجميع المستفيدين ، وتم تزويدها بأدلة الاستخدام، حيث إن استراتيجية البحث تختلف من قاعدة لأخرى . الأمر الذي يتماشى مع رسالة المكتبة الوطنية التي تعد في الوقت نفسه مكتبة بحثية يلجأ إليها الباحثون الجادون للحصول على ما يهمهم من معلومات . ولذا فإن المكتبة الوطنية من هذا المنطلق ملزمة بتوفير أدوات البحث ووسائله من مطبوعة ومحسبة ومليزرة مع التركيز على الأساليب الحديثة في البحث عن المعلومات والإفادة من بنوك المعلومات المحلية والعالمية والاشتراك في الشبكات العالمية .

ويشير التقرير السنوي (غير منشور) لإدارة الدراسات والخدمات المرجعية للعام ١٤١٥ - ١٤١٦هـ إلى أنه يتوافر في الإدارة مجموعة من قواعد المعلومات المليزرة التي بلغ عدد عناوينها ٣٣ عنوانًا يحتويها ٥٠ قرصًا

مليزرًا، بالإضافة إلى أقراص النصوص الكاملة FULL - TEXT DISCS لبعض المواد المفهرسة أو المكشفة داخل هذه الأقراص التي بلغ مجموعها ١٢٩٧ قرصًا (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٦ ج).

كما حصلت المكتبة منذ وقت قريب على مجموعة من أقراص الليزر التي تحوي النصوص الكاملة للمقالات المنشورة في ثماني مئة دورية أجنبية مصورة. إضافة إلى الكشاف الذي يساعد على معرفة الإشارات الببليوجرافية لآلاف المقالات المنشورة باللغات الأجنبية التي يتم تحديثها وإضافة الإصدارات الجديدة إليها. وقد قامت المكتبة بتوجيه نماذج طلب استخراج المقالات إلى أساتذة الجامعات والباحثين كما وفرت عدة محطات لتشغيل تلك القواعد. وحصلت على مراجع مخزنة على أقراص مليزرة بالإضافة إلى الطابعات الليزرية (مكتبة الملك فهد الوطنية: ١٤١٤ج ، ٨).

وعقدت المكتبة في اليومين الرابع والخامس من شهر رجب لعام ١٤١٥هـ الاجتماع التأسيسي لمستخدمي الأقراص المليزرة، حيث شارك فيه أربعون متخصصًا من القطاعات المتعاملة مع تلك الأقراص داخل المملكة . وفي اللقاء تم تدارس إمكانات التعاون والتنسيق بين المكتبات ومراكز المعلومات والناشرين والموزعين ، كما أثيرت قضايا متعددة تتعلق باستخدام هذه التقنية العصرية ومدى الإفادة منها . وكان من أبرز ما أثير من قضايا في الاجتماع :

- حماية المؤسسات الوطنية من الوقوع فريسة لاستغلال المنتجين .
- منع الازدواجية بين مقتنيات هذه المراكز من تلك الأوعية ، والبحث المستمر عن آفاق للتكامل بينها عن طريق التعاون وتبادل المعلومات المتاحة .

ومن التوصيات التي انتهى إليها المجتمعون :

- إجراء دراسة ميدانية للمستفيدين من القطاع الحكومي والخاص .

- إعداد دليل شامل لحصر جميع قواعد البيانات المليزرة في المكتبات ومراكز المعلومات داخل المملكة .
- توحيد المعايير والمقاييس الخاصة بالاتصالات بهدف تحقيق الفائدة القصوى من هذه الوسائل المتقدمة (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٥ب ، ٢).

ولا شك أن العصر الحديث يمتاز بظهور تقنيات معلوماتية جديدة ومتنوعة وهي تتطور باستمرار مما يشكل للمكتبة الوطنية تحديًا صارخًا وفي الوقت نفسه يمنحها فرصة ذهبية لكي تؤدي دورها على وجه أفضل. وفي هذا السياق ينبغي للمكتبات الوطنية – من وجهة نظر سيلفستر – أن تشجع على إنشاء الشبكات الوطنية للمكتبات وتشرف عليها ، وتستخدم أفضل التقنيات المتاحة لكي تسهل عملية المشاركة في المعلومات وتبادل السجلات الببليوجرافية ، وأن تجعل خدماتها متاحة للمكتبات الأخرى على اختلاف مستويات التطور التقني لتلك المكتبات (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٥٥).

ولابد من وقفة متأنية حول الدور المتعلق بتعريب البرامج الأجنبية . فقد ذكرت المكتبة في إجابتها عن أسئلة استبانة الدراسة أنها لا تقوم بهذا الدور . وتأتي هذه الحقيقة مخالفة لتوقعات الباحث، حيث إن تعريب البرامج الأجنبية المقتبسة من الخارج وتعديلها بما يتلاءم مع طبيعة اللغة العربية واحتياجات المكتبات في المملكة يعد ضرورة ملحة ، فضلاً عن كونه يساعد على توسيع دائرة استخدام التقنية واستيعابها . ومعروف أن للغة العربية سماتها وخصائصها التي تميزها عن غيرها من اللغات مما يستدعي أقلمة الحواسيب بما يناسب ظروف المستفيد العربي . "وعلى الرغم مما بذل من محاولات وجهود لحل مشكلة اللغة فإننا لم نصل بعد إلى حلول نهائية ومرضية لمعالجة هذه المشكلة . فالملاحظ على أغلب أجهزة الحواسيب المطبقة في المكتبات ومراكز المعلومات السعودية والعربية أنها مطورة أو معدلة من نظم أجنبية لتناسب الاحتياجات

العربية ، ولم نستطع بعد تصنيع حواسيب عربية . ومع ما حدث من تطورات في مشاريع الميكنة العربية فلا تزال الوحدة الطرفية العربية في حاجة إلى تحسينات إضافية " (السالم : ١٤١٤ ، ٥٠٧ – ٥٠٩).

وعلى الرغم أيضًا من توافر بعض أجهزة الحواسيب الثنائية اللغة (عربي – لاتيني) فهي مطورة أو معدلة عن نظم أجنبية . "ولذا تظل مشكلة تصميم أجهزة محسبة عربية الأصل والنشأة قائمة ، وتظل الحاجة ماسة لإجراء المزيد من الأبحاث التي تعالج تعريب الحاسوب ، وإيجاد الحلول الجذرية لمعالجة اللغة" (السالم : ١٤١٤ ، ٥٠٨).

وغني عن القول ما للتعريب من أهمية ليس على المستوى المحلي فحسب بل وعلى المستوى الإقليمي أيضًا . فمن خلاله تستطيع المكتبات في المملكة تبادل المعلومات مع نظيراتها في الدول العربية ويستطيع الباحث بالتالي الحصول على المعلومة التي ينشدها بسهولة . وهو أيضًا خطوة نحو توحيد الأنظمة وتكوين نظام وطني للمعلومات . ويستعرض أحد الخبراء في دراسة له بعنوان : " تعريب الأنظمة الأجنبية المستخدمة في المكتبات والمعلومات " – المقدمة لندوة استخدام الحاسب الآلي في المكتبات ومراكز المعلومات السعودية التي أقامتها مكتبة الملك عبدالعزيز العامة للفترة ما بين ٦ – ٧ ربيع الآخر ١٤٠٩هـ – بعض الجهود والمحاولات التي بذلت بغرض تعريب الحزم الخاصة بالمكتبات ومراكز المعلومات في المملكة، حيث كانت البداية مع التعريب الجزئي (استدعاء البرنامج والدخول فيه وفتح الملف واسم الحقل باللغة الإنجليزية ثم البحث بالكلمة العربية) ، وتطورت المحاولات فيما بعد حينما أصدرت بعض المنظمات العربية أكوادًا خاصة بالحروف العربية ، ومن ثم تم وضع مواصفة عربية لتلك الأكواد . ولقد كان لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية تجربة في تعريب نظام مينايسز MINISIS . كما كان للإدارة العامة للمعلومات بمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية محاولات في تعريب الحزم

الأجنبية . وهذا يفتح المجال أمام مكتبة الملك فهد الوطنية للتعاون مع هاتين الجهتين وغيرهما في هذا المضمار ، وتكون المكتبة هي الجهة المسؤولة عن التعريب على مستوى المملكة بحيث تقوم بعمل الدراسات وتنظيم الاجتماعات الدورية ونحو ذلك من النشاطات التي يتمخض عنها في النهاية الوصول إلى نظام موحد مقبول على المستوى الوطني. الأمر الذي يسهل في النهاية عملية تبادل المعلومات بين المكتبات ويساعد الباحثين على الحصول على المعلومات من عدة جهات . كما أن توحيد عملية التعريب يعمل على توفير الجهود ، ويمنع تكرار محاولات التعريب في أكثر من جهة (السالم : ١٤٠٩ ، ٣٣ – ٣٩).

ويأمل الباحث أن تستمر جهود التعريب المشار إليها ، وأن تلقى دعمًا أكثر. ولعل مكتبة الملك فهد الوطنية تقحم نفسها في عملية التعريب ، وتستفيد من جهود بعض المؤسسات في المملكة التي لها تاريخ مشهود في المجال ، وتحاول التنسيق معها لمواصلة المسيرة بجدية أكثر .

سادسًا : التعاون والتنسيق مع مرافق المعلومات محليًا ودوليًا

يناط بالمكتبة الوطنية عادة مهمة التنسيق بين مؤسسات المعلومات على المستوى المحلي والمشاركة في برامج التعاون بين المكتبات المناظرة على المستوى الدولي. وقد اشتملت الاستبانة على سؤال بهذا الخصوص يطلب إلى مكتبة الملك فهد الوطنية ذكر أنواع النشاطات التعاونية التي تقوم بها ، وبيان ما إذا كانت تدور حول: تخطيط خدمات الإعارة بين المكتبات في المملكة وتنسيقها، تنسيق سياسات التزويد على مستوى المملكة ، تنسيق مشروعات الأتمتة على مستوى المملكة ، تبادل المطبوعات وغيرها من أوعية المعلومات على المستوى العالمي ، القيام بدور الوسيط بين المكتبات الأجنبية والمكتبات المحلية في جميع المشروعات التعاونية . وكانت الإجابة عن السؤال المذكور بالشكل الذي يعرضه الجدول رقم (٧) .

الجدول رقم (٧) النشاطات التعاونية التي تقوم بها المكتبة

النشاطات التعاونية	تقوم بها المكتبة	لا تقوم بها المكتبة
تخطيط خدمات الإعارة بين المكتبات في المملكة وتنسيقها	×	–
تنسيق سياسات التزويد على مستوى المملكة	×	–
تنسيق مشروعات الأتمتة على مستوى المملكة	–	×
تبادل المطبوعات على المستويين المحلي والخارجي	×	–
القيام بدور الوسيط بين المكتبات الأجنبية والمكتبات المحلية في جميع المشروعات التعاونية	–	×
المجموع	٣	٢
٪	٦٠	٤٠

ويظهر جليًا من الجدول رقم (٧) أن من بين النشاطات التعاونية الخمسة المذكورة في الاستبانة فإن مكتبة الملك فهد الوطنية تقوم بثلاثة منها (بنسبة ٦٠٪) تتمثل في : تخطيط وتنسيق خدمات الإعارة بين المكتبات، وتنسيق سياسات التزويد على مستوى المملكة ، وتبادل المطبوعات على المستوى الدولي. بينما لا تقوم المكتبة بنشاطين (بنسبة ٤٠٪ من مجموع النشاطات الخمسة) في هذا المضمار والمتمثلين في : تنسيق مشروعات الأتمتة على مستوى المملكة ، والقيام بدور الوسيط بين المكتبات الأجنبية والمكتبات المحلية في المشروعات التعاونية .

وقد كانت صياغة السؤالين السادس عشر والسابع عشر من أسئلة الاستبانة على النحو التالي : " إذا كان يوجد برنامج للتنسيق الوطني في مجال التزويد بين مكتبة الملك فهد الوطنية والمكتبات الأخرى في المملكة ، فضلاً اذكر تلك المكتبات"، "وإذا كانت مكتبة الملك فهد الوطنية تتعاون مع المكتبات الوطنية في البلاد الأخرى، فضلاً اذكر مجالات هذا التعاون " . وكانت الإجابة عن السؤال

الأول هو أنه لا يوجد برنامج رسمي للتزويد ، بل يتم تنسيق سياسات التزويد على مستوى المملكة (التزويد التعاوني) على مستوى غير رسمي، حيث تتم اتصالات ودية عند الرغبة في شراء بعض الأوعية والمقتنيات الأجنبية الباهظة الثمن . وكانت الإجابة عن السؤال الثاني هو أن مجالات التعاون بين مكتبة الملك فهد الوطنية والمكتبات الوطنية في البلاد الأخرى تتمثل في : تبادل المطبوعات والمعلومات ، والتدريب ، والزيارات .

ويمكن تلخيص مجالات تعاون مكتبة الملك فهد الوطنية مع المؤسسات الأخرى في النقاط التالية :

- التعاون مع المكتبات والمؤسسات الثقافية الأخرى بهدف التعريف بالإنتاج الفكري الوطني المتخصص في حقل المكتبات والمعلومات من خلال نشاط الإهداء .
- التعاون مع أقسام المكتبات في جامعتي الإمام والملك سعود من أجل إتاحة الفرصة لطلبة التخصص للتدريب وإثراء خبراتهم العملية .
- تعزيز برنامج الإعارة بين المكتبات في المملكة ، حيث اشتركت المكتبة في تنظيم برنامج الإعارة بين المكتبات بهدف تحقيق التكامل وتطوير الاستفادة من مقتنيات المكتبات السعودية الأخرى .
- تنظيم مقتنيات بعض المكتبات (مكتبة مجلس الشورى) والإسهام في تصنيفها وفهرستها .
- تقديم الاستشارات الفنية اللازمة للمكتبات ومراكز المعلومات المتخصصة في عدة جهات من بينها المديرية العامة للمباحث بوزارة الداخلية ، والمفتشية العامة بوزارة الدفاع والطيران .
- تدريب بعض موظفي المكتبات المحلية لتطوير مهارات الفهرسة والتصنيف لديهم .

- العمل علـى تطويـر الأدوات الاستنادية التي تسهم في تقنين وتطوير الممارسات العربية في تنظيم المعلومـات ومـن ذلك التعـاون مـع إدارة التوثيق والمعلومـات بالمنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم فـي التخطيط وإعداد ترجمـة عربيـة معدلـة لنظـام تصنيـف ديـوي العشـري بطبعته العشرين (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٥ ج ، ٣٤ - ٣٦).

وحيث إن الحقائق (في الجدول رقم ٧) تثبت أن مكتبـة الدراسـة تقوم بمهمة تبادل المطبوعـات علـى المستويين المحلـي والخـارجي ، فـإن هذا يعنـي بعبارة أخرى أن المكتبة تقوم بـدور " مركـز تبـادل المطبوعـات " . وهـذه نتيجـة طبيعية إذا وضعت في إطار أن المكتبة الوطنية من منطلق كونـها المسـؤولة عـن حفظ الإنتاج الفكري الوطني تعد المكان الطبيعي للقيام بوظيفة تبادل المطبوعـات مع المكتبات الأخـرى . ومـن المتعـارف عليـه أن وظيفـة التبـادل تعـزز برنـامج التوفير العالمي للمطبوعات الذي اقترحته اليونسكو وإفلا لأن هذا البرنامج يعتمـد بشكل أساس على المجموعـة المكتبيـة الشـاملة التـي تحتويهـا كـل دولـة ، وعلـى تبـادل تلـك المجموعـة مـع المكتبـات الأخـرى . وقـد أقـرت الكثـير مـن اللقـاءات الدولية أهمية وظيفة التبادل الدولي للمطبوعات ، وشـددت علـى ضـرورة إسـهام المكتبات الوطنية في القيام بتلك المهمة (النهاري : ١٤١٤ ، ٧٨ - ٧٩).

وقد ذكرت المكتبة المدروسة أنها تسهم في تخطيط وتنسيق خدمـات الإعـارة بين المكتبات ، الأمر الذي يعزز ما دعا إليه الخبراء في المجال من أنه يفترض فـي المكتبة الوطنية أن تشارك في التخطيط لتبادل الإعارات بين المكتبات دون المشـاركة في العملية نفسها، وذلك حفاظًا على مقتنياتها وإبقاءً لها للاستعمال الداخلـي . مـع أن الواقع يثبت أن هناك بعض المكتبات الوطنية التي تشارك في عمليـات الإعـارة علـى مستوى الدولة وعلى مستوى الدول الأخرى (خليفة : ١٩٩٣، ٧٧ - ٧٨).

ونظرًا لأن النتائج المتمخضة عن الجدول رقم (٧) تؤكـد أن مكتبـة الملـك فهـد الوطنيـة لا تمـارس نشـاطين مـن نشـاطات التعـاون والتنسـيق مـع مرافـق

المعلومات وهما: تنسيق مشروعات الأتمتة على مستوى المملكة ، والقيام بدور الوسيط بين المكتبات الأجنبية والمكتبات المحلية في جميع المشروعات التعاونية فإن هذه النتيجة تأتي مخالفة لما دعت إليه توصيات مؤتمر الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات الذي عقد عام ١٩٧٣م لمناقشة وظائف المكتبات الوطنية ومهامها ، حيث كان من بين تلك المهام : تنسيق سياسات التزويد ومشروعات التوثيق ومشروعات الميكنة على مستوى الدولة ، والقيام بدور الوسيط بين المكتبات الأجنبية والمكتبات المحلية في جميع المشروعات التعاونية (خليفة: ١٩٩٣، ٧٣ - ٧٤).

كما أن النتيجة نفسها تثير استغراب الباحث وتدعو المسؤولين عن المكتبة إلى إعادة النظر في هذه المسألة . فالمكتبة الوطنية بحكم موقعها البارز في سياق النظام الوطني لمرافق المعلومات تعد خير من يتولى زمام القيادة في تنسيق المشروعات التقنية ، وهي أيضًا بحكم أنها المنفذ الرئيس الذي يطل منه المجتمع المحلي على مجتمع المعلومات على المستويين الإقليمي والعالمي تعد الجهة المرشحة للقيام بدور الوسيط بين المكتبات المحلية والمكتبات الأجنبية في جميع أشكال البرامج التعاونية .

وعند مضاهاة الواقع الذي تعيشه مكتبة الملك فهد الوطنية في مجال التعاون والتنسيق مع مرافق المعلومات كما كشفت عنه الدراسة المسحية للمكتبة بالمبادئ التوجيهية التي نادى بها سيلفستر في كتابه نجد أن تلك المبادئ تقترح في هذا المضمار ما يلي :

١- أن تؤدي المكتبات الوطنية دور مركز تبادل المعلومات والمطبوعات ، خاصة المطبوعات الرسمية ، على المستوى الدولي .

٢- أن تساند المكتبات الوطنية البرامج الدولية للمكتبات الإقليمية أو العالمية وأن يشترك فيها ، على المستوى الحكومي (اليونسكو والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي) وغير الحكومي (الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء

المكتبات والاتحاد الدولي للتوثيق) سيما عن طريق خبراء يشتركون في اللجان وفرق العمل (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٥٩).

سابعًا : تعزيز أدب ومهنة المكتبات والمعلومات في المملكة

من بين المهام الأخرى التي تسند عادة إلى المكتبات الوطنية مهمة التأليف والترجمة والطباعة والنشر والتوزيع ونحوها مما يدعم مهنة المكتبات والمعلومات ويعززها ، ويعمل أيضًا على تطوير المهنة المكتبية نفسها وتحسين وضعية المكتبات والمعلومات في البلد . ولمعرفة ما إذا كانت الصورة نفسها تنطبق على حالة المكتبة تحت الدراسة فقد طلب إليها تحديد المهام التي تقوم بها بغية تعزيز المهنة ، وتحديد ما إذا كانت المهام تتمثل في : تعزيز البحوث والدراسات ودعمها ، تطوير معايير وطنية تتعلق بالنشر وحفز الناشرين على استخدامها ، اشتراك المكتبة في برامج البحوث المتعلقة بالإدارة والتنظيم والتخطيط وبث المعلومات المهنية ، إعداد الببليوجرافيات المتخصصة ونشرها ، الترجمة من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية. وكان الرد على النمط كما يوضحه الجدول رقم (٨) .

الجدول رقم (٨) المهام التي تقوم بها المكتبة لتعزيز مهنة المكتبات والمعلومات

مهام تعزيز مهنة المكتبات والمعلومات	تقوم بها المكتبة	لا تقوم بها المكتبة
دعم البحوث والدراسات الرامية إلى تطوير المكتبات والمعلومات	×	–
تطوير معايير وطنية تتعلق بالنشر	×	–
اشتراك المكتبة في برامج البحوث المتعلقة بالإدارة والتنظيم والتخطيط وبث المعلومات المهنية	–	×
إعداد الببليوجرافيات المتخصصة ونشرها	×	–
الترجمة من اللغات الأخرى إلى العربية	×	–
المجموع	٤	١
٪	٨٠	٢٠

ويبين الجدول رقم (٨) أنه من بين المهام الخمس المتعلقة بتعزيز مهنة المكتبات فإن المكتبة محط الدراسة تقوم بأربع منها (بنسبة ٨٠٪) تتمثل في : دعم البحوث والدراسات ، وتطوير معايير وطنية للنشر ، وإعداد الببليوجرافيات المتخصصة ، والترجمة . بينما لا تقوم المكتبة ذاتها بمهمة واحدة (بنسبة ٢٠ ٪) تتمثل في اشتراك المكتبة في برامج البحوث المتعلقة بالإدارة والتنظيم والتخطيط وبث المعلومات المهنية .

وبلغ عدد الكتب والمطبوعات الأخرى التي تم نشرها منذ إنشاء المكتبة ٦٠ كتابًا منها ٤٥ كتابًا في تخصص المكتبات والمعلومات ، و١٥ كتابًا في التخصصات الأخرى . وهذا يعني أن نسبة ٧٥٪ من منشورات المكتبة تقع في نطاق التخصص . ومع أن هذه تعد نسبة طيبة في نظر الباحث ، إلا أن المؤمل هو زيادتها . وقد مر بنا في الجزء النظري المتعلق بوظائف المكتبة الوطنية أن الأصل في برنامج النشر في هذه المكتبة أن يقتصر على الأدوات والمطبوعات المتخصصة لأن مفهوم المكتبة الوطنية ووظيفتها يفرضان عليها القيام بهذا النوع من المنشورات . مع العلم أن بعض المكتبات الوطنية تشذ عن القاعدة، حيث يوجد لديها برامج لنشر كتب تجارية بعيدة تمامًا عن تخصص المكتبات والمعلومات مثل كتب الأدب والتاريخ ونحوها مما يقوم به عادة الناشرون التجاريون الذين يسعون إلى الربح المادي ولايهمهم مجال التخصص (خليفة: ١٩٩٣، ٧٧).

وفيما يتعلق بالترجمة فقد بلغ عدد الكتب التي تم ترجمتها إلى اللغة العربية منذ إنشاء المكتبة ستة كتب، واحد منها أصله باللغة التركية بينما البقية أصلها باللغة الإنجليزية .

وتصدر المكتبة نشرة بعنوان " أخبار المكتبة " وهي متخصصة في عرض ما قامت به المكتبة من نشاطات ، وما تزمع القيام به ، وتعرّف بما يجد في المكتبة من أقسام أو تجهيزات ، وما قامت حديثًا بنشره من مطبوعات أو اقتنته

منها . كما تصدر دورية بعنوان " مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية " وهي مجلة نصف سنوية محكمة غطى العدد الأول منها الفترة ما بين المحرم – جمادى الآخرة ١٤١٦هـ . وجاء في تقديم الأمير سلمان بن عبدالعزيز – المشرف العام على مكتبة الملك فهد الوطنية – للمجلة أنها تهدف إلى تطوير علوم المكتبات والمعلومات ، وربطها بالعلوم الأخرى ، وإلى سد فراغ تعاني منه المهنة المكتبية نظرًا لندرة ما ينشر حولها من أعمال علمية جادة (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٦).

وأشارت المكتبة في إجابتها عن السؤال الحادي والعشرين من أسئلة استبانة الدراسة تحت المحور السابع إلى أنه تتوافر لديها سياسة مكتوبة (لائحة) تنظم عمليات التأليف والنشر . ولم يتمكن الباحث من التعرف على عناصر تلك السياسة، حيث إنها – كما كشفت المقابلة الشخصية – ما زالت في طور إجراء بعض التعديلات عليها تمهيدًا لإخراجها بالشكل النهائي .

وتوجد بالمكتبة إدارة للطباعة والنشر ترتبط إداريًا بالإدارة العامة للخدمات المساعدة ، وتعمل على توفير خدمات الطباعة وتوزيع مطبوعات المكتبة من خلال القيام بمهام عديدة من بينها :

- استصدار القواعد والإجراءات المنظمة لنشاطات الطباعة والنشر والاستنساخ .
- طبع الكتب والبحوث وغيرها من المواد حسب الجداول الزمنية وقواعد الطباعة المعتمدة .
- التفاوض مع دور النشر والمكتبات للاتفاق معها لبيع وتوزيع مطبوعات المكتبة .
- توزيع الإصدارات الجديدة من المطبوعات داخل المكتبة وفقًا للقواعد المعتمدة .
- إرسال مطبوعات المكتبة إلى الجهات المدرجة في قوائم التوزيع المجاني .

- إرسال المطبوعات إلى دور النشر والمكتبات المتعاقد معها لبيعها وتوزيعها ومتابعة حركة هذه المطبوعات (الهيئة العليا للإصلاح الاداري : د.ت ، ٢٦).

وقد صدرت موافقة مجلس الأمناء على إنشاء لجنة معهد بحوث المكتبات والمعلومات ، بحيث يتولى المعهد المقترح قضايا عديدة تتعلق بالبحوث والدراسات والنشر في مجال المكتبات والمعلومات في المملكة ووسائل تطويرها ومعالجة مشكلاتها (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٥ ، ٣).

ومن حسن الطالع أن مكتبة الملك فهد الوطنية تقوم - كما عبر عن ذلك الجدول رقم (٨) - بتعزيز البحوث والدراسات الرامية إلى تطوير المكتبات والمعلومات ، الأمر الذي ينسجم مع ما أشار إليه سيلفستر في مبادئه التوجيهية من أنه ينبغي للمكتبات الوطنية أن تعنى بالبحوث المتصلة مباشرة بتحسين الخدمات ، وأن تجند لهذه البحوث أفضل الخبراء ممن يعملون في المكتبات الأخرى (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٥٥).

وتقوم المكتبة بإصدار ثلاث سلاسل للكتب تبحث في علوم المكتبات والمعلومات، وذلك على النحو التالي :

- السلسلة الأولى : تهتم بنشر المؤلفات والدراسات التي تتناول تطوير مجال المكتبات والمعلومات في المملكة.
- السلسلة الثانية : تعنى بنشر البحوث والدراسات في مجال علم المكتبات والمعلومات بشكل عام .
- السلسلة الثالثة : وتركز على نشر البيليوجرافيات والكشافات والفهارس ونحوها من أدوات الضبط البيليوجرافي (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٣ ، ١٥).

وتصدر المكتبة عددًا من الكتب الحرة التي تتصل بتاريخ المملكة وعلوم أخرى شريطة أن تكون متفردة في موضوعاتها ووحيدة في بابها.

هذا فيما يتعلق بتعزيز أدب المكتبات ، أما فيما يتعلق بتعزيز المهنة المكتبية نفسها وتحسين وضعية المكتبات وتطوير واقعها نحو الأفضل فإن لمكتبة الملك فهد الوطنية بعض المحاولات والجهود في هذا المضمار ، ومن ذلك أنها قد شرعت في دراسة الوضع الراهن لمجموعة المخطوطات في المملكة - بناء على موافقة مجلس الأمناء في اجتماعه التاسع عشر بتاريخ ١٤ / ٥ / ١٤١٣هـ - المتوافرة في المكتبات الرسمية والمكتبات الخاصة ومكتبات الأفراد، وذلك بهدف :

١- وضع تصور عن الوضع الراهن لمجموعة المخطوطات في المملكة من حيث حجم المجموعة ، والتبعية ، والموضوعات ، والإتاحة للجمهور ، والتجهيزات الآلية الموجودة ، والصيانة والترميم ، والجهاز الفني العامل في المجال .

٢- اقتراح خطة للحفاظ على تلك المخطوطات وصيانتها وترميمها وإتاحتها للاستخدام من لدن جمهور المستفيدين .

٣- إمكان تصوير تلك المخطوطات وحفظ المصورات في مكتبة الملك فهد الوطنية أو في غيرها من المكتبات الأخرى الموجودة في المملكة .

وقد تم بالفعل تكليف فريق عمل من المهتمين بالمخطوطات في المملكة للقيام بمهام التخطيط والمتابعة للمشروع (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٣ ، ٣).

ثامنًا : الخدمات المقدمة للمستفيدين في المملكة

تمتاز المكتبة الوطنية عن الأنواع الأخرى من المكتبات بتقديم خدماتها لفئة متميزة من المستفيدين وبتقديم أنواع من الخدمات التي قد لاتقدمها المكتبات الأخرى. وللتعرف على أنماط الخدمات التي تقدمها مكتبة الملك فهد الوطنية على وجه الخصوص فقد تم تركيز المحور الثامن من محاور الاستبانة على هذا الجانب ، حيث طلب إلى المكتبة تحديد ما إذا كانت تقوم بخدمات مثل : الاطلاع الداخلي ، الإعارة الخارجية ، التصوير والاستنساخ ، إيصال الوثائق ، توفير الخدمات المكتبية للجهات الحكومية ، توفير الكتب الخاصة بالمكفوفين والمعاقين، استعارة المواد التي لا تتوافر في المكتبة من المكتبات الأخرى المحلية والأجنبية، إتاحة المجال للجهات الأخرى

للاستخدام الآلي لفهرس المكتبة عن بعد والتعرف على محتوياتها ، تقديم الخدمات البيليوجرافية والمرجعية ، ومنح امتيازات تتعلق بتقديم الخدمات للباحثين الجادين . وكان الرد على النمط كما يوضحه الجدول رقم (٩) .

الجدول رقم (٩) خدمات المستفيدين التي تقدمها المكتبة

خدمات المستفيدين	تقوم بها المكتبة	لا تقوم بها المكتبة
توفير خدمات الاطلاع الداخلي	×	–
توفير خدمات الإعارة الخارجية	–	×
توفير خدمات التصوير والاستنساخ	×	–
توفير إيصال الوثائق DOCUMENT DELIVERY	×	–
توفير الخدمات المكتبية للجهات الحكومية	×	–
توفير الكتب الخاصة بالمكفوفين والمعاقين	–	×
استعارة المواد التي لا تتوافر بالمكتبة من المكتبات الأخرى المحلية	×	–
استعارة المواد التي لا تتوافر بالمكتبة من المكتبات الأخرى الأجنبية	–	×
إتاحة المجال للجهات الأخرى للاستخدام الآلي لفهرس المكتبة عن بعد والتعرف على محتوياتها	×	–
تقديم الخدمات الببليوجرافية والمرجعية (قوائم ببليوجرافية)	×	–
منح امتيازات تتعلق بتقديم الخدمات للباحثين الجادين	×	–
المجموع	٨	٣
٪	٧٢,٧٣	٢٧,٢٧

ومن الجدول السابق نستطيع القول إنه من بين خدمات المستفيدين الإحدى عشرة التي اشتملت عليها استبانة الدراسة والتي تقدمها عادة المكتبات الوطنية

بشكل عام فإن المكتبة المدروسة بشكل خاص تقوم بتقديم ثمانية من تلك الخدمات (بنسبة ٧٢,٧٣٪) وهي : توفير خدمات الاطلاع الداخلي ، والتصوير والاستنساخ ، وإيصال الوثائق ، وتوفير الخدمات المكتبية للجهات الحكومية ، واستعارة المواد التي لا تتوافر في المكتبة من المكتبات الأخرى المحلية ، وإتاحة المجال للجهات الأخرى لاستخدام فهرس المكتبة ، وتقديم الخدمات الببليوجرافية والمرجعية ، ومنح امتيازات للباحثين الجادين . بينما لا تقوم المكتبة نفسها بتقديم ثلاث من تلك الخدمات للمستفيدين (بنسبة ٢٧,٢٧٪ من مجموع الخدمات البالغة ١١ خدمة) وهي : الإعارة الخارجية ، وتوفير الكتب الخاصة بالمكفوفين والمعاقين ، واستعارة المواد التي لا تتوافر في المكتبة من المكتبات الأخرى الأجنبية .

وتشير النتائج إلى أن من بين أهم الامتيازات التي تمنحها المكتبة للمستفيدين من خدماتها خدمات التصوير المجاني ، بالإضافة إلى استقبال وإرسال الاستفسارات والنتائج من وإلى الباحثين بأية وسيلة من وسائل الاتصالات المتاحة . وتعد خدمات طلبات المعلومات الركيزة الأساسية للأعمال التي تقوم بها إدارة الدراسات والخدمات المرجعية لتزويد المستفيدين بما يحتاجونه من معلومات . وخلال العام ١٤١٥هـ بلغ مجموع الطلبات التي أجابت عنها الإدارة ٥٦٧ طلبًا من بينها ٣٠٣ طلبات باللغة العربية ، و١٩٦ طلبًا باللغة الإنجليزية ، و٢٠ طلبًا تتعلق ببعض المعلومات الخاصة، بالإضافة إلى ١٧١ استفسارًا مرجعيًّا تحتاج إلى إجابات مبسطة وسريعة(مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٦ ، ج). وقد لاحظ الباحث أنه يوجد لدى المكتبة نموذج طلب معلومات يحتوي على اسم المستفيد ودرجته العلمية وموضوع بحثه وعنوانه ووظيفته الرسمية . كما يحتوي على المادة أو المواد التي يرغب المستفيد في الاطلاع عليها (كتب ، مخطوطات ، مسكوكات ، مقالات ، وثائق ، رسائل جامعية، وسائل سمعية وبصرية، مصغرات فلمية ، خرائط) ، وعلى نمط الخدمة المطلوبة (تصوير ، مستخرج حاسب ، خدمة مرجعية ، اطلاع داخلي ، إرسال بالبريد) .

فبعد أن يقوم المستفيد بتعبئة هذا النموذج ، تقوم المكتبة فورًا بتنفيذ نوع الخدمة المطلوبة، ومن ثم إيصالها للمستفيد بالأسلوب الذي يناسبه .

كما تشير النتائج أيضًا إلى أن المكتبة موضوع الدراسة تقوم بدور مركز المعلومات والإرشاد والإحالة CENTER FOR INFORMATION AND REFERRAL للإجابة عن الاستفسارات المرجعية المتنوعة ، على غرار ما تقوم به بعض المكتبات الوطنية العريقة . وتعتقد المكتبة أن ما يتوافر بها من أدوات ببليوجرافية ومصادر معلوماتية تعد كافية إلى حد لا بأس به للقيام بالدور المذكور . وتتفق هذه النتيجة مع توقعات الباحث، ومع الممارسات التي تنهض بها بعض المكتبات الوطنية (كما في أستراليا والمغرب وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) من القيام بالعمل كمراكز للإحالة (غالبًا يكون مركز الإحالة أحد أقسام المكتبة الوطنية) بحيث تعطي المستفيد المعلومات التي يطلبها، أو تحيله إلى المصادر الأخرى التي تجيب عن تساؤلاته (وسيلي: ١٩٨٨ ، ٧٢).

وتقوم الإدارة العامة لخدمات المستفيدين التي ترتبط بنائب أمين المكتبة بالعمل على تحقيق أهداف مكتبة الملك فهد الوطنية في مجال إيصال المعلومات للمستفيدين، وتمارس لهذا الغرض مجموعة وظائف من بينها:

- إصدار بطاقات عضوية المكتبة حسب اللوائح المعتمدة .
- تقييم واختيار خدمات قواعد وشبكات المعلومات الخارجية ومتابعة تنفيذ الاتفاقات معها .
- الإسهام في الدراسات وفي وضع النظم وخطط البرامج التعاونية بين المكتبات .
- المشاركة في تقييم خدمات المعلومات التي تقدمها المكتبة .
- التنسيق مع الأجهزة الحكومية وغيرها لتحديد احتياجاتها من المعلومات.

- التعاون والتنسيق مع المكتبات والهيئات الأخرى في مجال الخدمات المرجعية وتبادل المعلومات (الهيئة العليا للإصلاح الاداري : د.ت ، ٢٩).

وترتبط بالإدارة العامة لخدمات المستفيدين مجموعة إدارات هي إدارة الدراسات المرجعية ، وإدارة الخدمات المرجعية ، وإدارة الإعارة ، وإدارة قواعد المعلومات ، وإدارة المجموعات . ونظرًا للدور الذي تؤديه هذه الإدارات في تقديم الخدمات للمستفيدين ففيما يلي توضيح موجز بأبرز المهام التي تقوم بها كل إدارة من تلك الإدارات الخمس .

ففيما يتعلق بإدارة الدراسات المرجعية فهي تهدف إلى إعداد التقارير والدراسات المرجعية حسب الموضوعات والمناهج المطلوبة ، ولتحقيق هذا الهدف تقوم بمهام من بينها :

- تلقي الأسئلة البحثية وتحليلها .
- جمع المعلومات والبيانات من مختلف المصادر الداخلية والخارجية .
- إعداد البحوث والتقارير والدراسات المرجعية .
- ترجمة المعلومات والمستخلصات في الموضوعات المطلوبة إلى اللغة العربية .
- كتابة المستخلصات ومراجعات الإنتاج الفكري في الموضوعات المطلوبة .
- كتابة تقارير المواكبة (الحالة الراهنة) في الموضوعات المطلوبة .
- تقديم خدمات الإحاطة الجارية والبث الانتقائي للمعلومات حسب الاهتمامات الموضوعية والجهات المستفيدة التي تقررها إدارة المكتبة .
- استطلاع آراء وردود فعل المستفيدين حول خدمات المعلومات المقدمة (الهيئة العليا للإصلاح الاداري : د.ت ، ٣١).

وقد بدأت المكتبة منذ مدة قصيرة في تنفيذ برنامج الإحاطة الجارية بقصد إحاطة المستفيدين بالمصادر التي اقتنتها المكتبة مؤخرًا وبالمعلومات التي تهم المستفيد في مجال تخصصه . وتكونت الخطوة الأولى في هذا النشاط من إصدار "نشرة الإضافات الحديثة التي ترصد المجموعات الجديدة في المكتبة " . وصدر منها بالفعل عددان تم إرسالهما للهيئات والمراكز المهتمة بقطاع المعلومات . وبلغ مجموع ما احتوته النشرة ٣٢٦ مطبوعًا من بينها ١٣٤ كتابًا عربيًا ، و٩٥ كتابًا إنجليزيًا ، و٩٧ رسالة علمية (مكتبة الملك فهد الوطنية : ١٤١٦ ج ، ١).

وفيما يتعلق بإدارة الخدمات المرجعية فهي تهدف إلى تقديم المعلومات والخدمات المرجعية العامة ، ولتحقيق هذا الهدف تقوم بمهام من بينها :

- استقبال المستفيدين وتلقي الأسئلة والاستفسارات المرجعية وتحديد الأسلوب الملائم للإجابة عنها .
- تقديم المعلومات المطلوبة والإجابة عن الاستفسارات المطروحة .
- إعداد القوائم الببليوجرافية للمستفيدين عند الحاجة .
- متابعة الإنتاج الفكري حول المجموعات المرجعية والإسهام في تنميتها.
- إرشاد رواد المكتبة وتعريفهم بالخدمات ومصادر المعلومات المتوافرة .
- إعداد الأدلة الإرشادية والتعريفية التي تسهل استخدام مصادر المكتبة .
- الإشراف على استخدام أدوات الاسترجاع والفهارس اليدوية والآلية ومعاونة المستفيدين على استخدامها .
- معاونة المعاقين في الحصول على المعلومات والمقتنيات المطلوبة داخل المكتبة (الهيئة العليا للإصلاح الإداري : د.ت ، ٣٢).

وبالنسبة لإدارة الإعارة فهي تهدف إلى تقديم خدمات الإعارة للأفراد والمؤسسات حسب أنظمة المكتبة ، وتقوم بمهام عديدة من بينها :

- تلقي طلبات الإعارة وإنشاء سجلات الإعارة والمستعيرين .
- حفظ وتنظيم البيانات وسجلات الإعارة .
- متابعة المواد المعارة ومراقبة المخالفات .
- إرسال إشعارات بإعادة المواد المعارة عند تأخيرها والاتصال بالمستعيرين عند الحاجة .
- تنفيذ نظام الإعارة بين المكتبات حسب القواعد المعتمدة (الهيئة العليا للإصلاح الاداري : د.ت ، ٣٣).

أما بالنسبة لإدارة قواعد المعلومات فهي تهدف إلى القيام بالبحوث الآلية واسترجاع المعلومات باستخدام قواعد المعلومات وشبكاتها ، ولتحقيق ذلك فهي تقوم بمهام من بينها :

- تسلم الأسئلة المرجعية ودراستها وتحديد قواعد المعلومات المناسبة للإجابة عنها .
- محاورة المستفيدين لفهم احتياجاتهم المعلوماتية وإبلاغهم بمتطلبات وتكاليف البحوث الآلية ومدى توافر المعلومات وكيفية الحصول عليها والمدة اللازمة للحصول على الوثائق المطلوبة .
- استرجاع المعلومات وطباعتها وتجهيزها حسب قواعد المكتبة .
- إعداد طلبيات إرسال وتوصيل الوثائق التي تتطابق مع الاستشهادات المرجعية للمقتنيات غير المتوافرة في المكتبة .
- تشغيل الأجهزة والقيام بعمليات الاتصالات والربط الشبكي .
- جمع وحفظ مكانز وأدلة قواعد المعلومات المباشرة ومتابعة تحديثها (الهيئة العليا للإصلاح الاداري : د.ت، ٣٤).

أما بالنسبة لإدارة المجموعات فهي تهدف إلى حفظ وحماية المجموعات العامة والخاصة في المكتبة ومساعدة الرواد في الاستخدام المباشر لها حسب القواعد والإجراءات المتبعة ، وتقوم بمهام من بينها :

- الإشراف المباشر على الخدمات القرائية للأقسام والمجموعات التالية : الدوريات ، المجموعات النادرة والمخطوطات ، مركز معلومات المملكة، المطبوعات الحكومية ، الوثائق ، المواد المحجوزة ، المجموعات العامة ، المجموعات المحدودة التداول .
- تقديم الخدمات الإرشادية المباشرة للقراء داخل الأقسام الخاصة .
- المشاركة في تنمية المجموعات واستكمالها .
- تقديم خدمات التصوير والاستنساخ لمقتنيات المكتبة .
- الإشراف على قاعات القراءة وغرف البحث ومراقبة استخدام مقتنيات المكتبة وتسهيلاتها (الهيئة العليا للإصلاح الاداري : د.ت ، ٣٦ - ٣٧).

وعند مقارنة نتائج الدراسة الحالية المتعلقة بتقديم الخدمات للمستفيدين (الجدول رقم٩) بنتائج الدراسات السابقة فنجد أن دراسة النهاري هي الأقرب إلى المقارنة . فبالنسبة لتقديم الخدمات للجهات الحكومية فقد أثبتت الدراسة الحالية أن مكتبة الملك فهد الوطنية تقوم بتقديمها ، بينما أثبتت دراسة النهاري أن إحدى عشرة مكتبة وطنية (من مجموع ٤١ مكتبة) لا تقوم بتوفير الخدمات المكتبية للجهات الحكومية (النهاري : ١٤١٤ ، ٨٦).

وبالنسبة لتوفير الكتب الخاصة بالمكفوفين والمعاقين فقد أثبتت الدراسة الحالية أن المكتبة المدروسة لا تقوم بتوفيرها بينما وجد النهاري أن مكتبتين وطنيتين فقط (مكتبة الكونجرس ، والمكتبة المركزية الوطنية في تايوان) تقومان بتوفير الكتب الخاصة بالمكفوفين كوظيفة تأتي في المرتبة الأولى من الاهتمامات، وتقوم ثلاث مكتبات وطنية (المكتبة الوطنية في اليابان ، والمكتبة

الوطنية في سنغافورة ، والمكتبة الوطنية في فنزويلا) بالمهمة نفسها ولكن في المرتبة الثانية من اهتماماتها. بينما ٢٣ مكتبة (بنسبة ٥٦,١٪ من مجتمع الدراسة) لا تقوم بتوفير كتب المكفوفين والمعاقين (النهاري : ١٤١٤ ، ٩٥).

كما صنف النهاري مهمة تقديم الكتب الخاصة بالمكفوفين والمعاقين ضمن وظائف الأولوية الثالثة للمكتبات الوطنية (النهاري: ١٤٠٧، ٢١ - ٢٢). أما همفري فقد صنفها ضمن الوظائف المرغوبة لتلك المكتبات (HUMPHREYS : 1966). بينما يرى وان Wan أنه يكفي أن تقوم المكتبة الوطنية بمهمة تطوير وتنسيق الخدمات المكتبية للفئات الخاصة كالمكفوفين ولكنها قد لا تكون ملزمة بتقديم الخدمات نفسها (Wan: 1993, 306 - 307).

وهكذا يتضح أن القضية المتعلقة بدور المكتبة الوطنية في خدمات المعاقين تعد مثار اجتهادات بين المنظرين في المجال ، وإذا كان عذر مكتبة الملك فهد الوطنية في عدم توفيرها للخدمات المتعلقة بهذه الشريحة من المجتمع هو – كما اتضح من المقابلة الشخصية – أنه توجد مكتبات متخصصة بخدمة تلك الفئات من المستفيدين (مثل المكتبة الناطقة التابعة لتعليم الفئات الخاصة بوزارة المعارف) مسؤولة بشكل أساس عن هذا النوع من الخدمات ، فإن الباحث يرى أنه لا يمكن إعفاء المكتبة تحت الدراسة كلية من مسؤوليتها تجاه تغذية المكفوفين والمعاقين بمصادر المعلومات، حيث إنها مسؤولة عن جمع الإنتاج الفكري الوطني الذي يغذي شرائح المجتمع كافة من معاقين وغيرهم .

ولابد من الأخذ في الحسبان أن ضعف الاهتمام بتلبية احتياجات المعاقين المعلوماتية ليس مشكلة محلية فحسب بل إنه مشكلة إقليمية وعالمية . ومما يزيد من خطورة هذه المشكلة ازدياد نسبة المعاقين ، فهم يمثلون شريحة واسعة في العالم المعاصر، حيث تقدر نسبتهم بحوالي ١٠٪ مما يعني أنه يوجد ما يزيد على ٤٥٠ مليون معاق موزعين على أنحاء العالم ، غالبيتهم يتركزون في الدول النامية . وفي الوطن العربي يوجد ١٦ مليون معاق (حوالي ثمن مجموع السكان) . وهو رقم

كبير يستدعي اهتمامًا خاصًا بتلبية احتياجات هذه المجموعة من النواحي كافة ؛ فهي بحاجة إلى مواد ثقافية وأوعية معلومات تتعلق باستخدام التقنيات الحديثة التي تناسب اهتماماتهم . بيد أن الواقع يوحي بعدم وجود اهتمام بتلبية احتياجات المعاقين على الرغم من أنهم مواطنون مثلهم مثل غيرهم من الأسوياء ، وتقتضي التشريعات والأعراف ومصلحة المجتمع الاهتمام بهم وربطهم بمصادر المعرفة وجعلهم على دراية بما يجري في العالم من حولهم . ومن حسن الحظ أن التقنية الحديثة تشهد توجهًا متزايدًا لتطوير التقنيات الخاصة بالمعاقين وبما يمكنهم من الوصول إلى المعلومات التي ينشدونها ، وهو توجه تمخض عن اقتراح الأمم المتحدة بإعلان عام ١٩٨١م عامًا دوليًا للمعاقين الذي كان يهدف إلى دمج المعاقين في المجتمع وإقحامهم في النشاطات الاجتماعية كافة وإزالة الفوارق بينهم وبين الأسوياء . ولقد توصلت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول أوربا الغربية إلى نجاح باهر في هذا المضمار، حيث مكنت المعاقين من الوصول إلى المعلومات من خلال تدريبات بسيطة على التعامل مع النظم الحديثة (إسماعيل ومحمد : ١٩٩١ ، ٢٦).

وقد أشارت مكتبة الملك فهد الوطنية إلى أنها تقوم بتوفير خدمات الاطلاع الداخلي ، وتنسجم هذه الحقيقة مع ما وجده خليفة في دراسته التي شملت ١٢٠ مكتبة وطنية في دول العالم – وشملت جميع الأجيال الثلاثة التي مرت بها تلك المكتبات – أنه على الرغم من أن الخدمات التي تقدمها المكتبات الوطنية إلى قرائها تتفاوت من جيل إلى جيل إلا أنها تشترك في تقديم بعض الخدمات مثل خدمات الإتاحة، حيث تتيح كل المكتبات الاطلاع الداخلي وتيسر الاستخدام لكل المواد بين جدران المكتبة، وإن كانت مكتبات الجيل الثاني (المكتبات الوطنية التي ظهرت طوال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى) تقصر خدمات الاطلاع الداخلي على نوعيات معينة من المستفيدين . أما خدمات الإعارة الخارجية فهي متوافرة في مكتبات الجيل الثالث (المكتبات الوطنية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية) فقط . كما تتفاوت ساعات الاستخدام ليس من جيل إلى جيل فحسب بل كذلك من مكتبة إلى أخرى داخل الجيل الواحد ، حيث

تفتح المكتبات على فترتين من التاسعة إلى الظهر ومن السابعة حتى العاشرة مساء في معظم دول أمريكا اللاتينية . وتستمر خدمات الاطلاع الداخلي في الدول الأوربية على مدار الأربع والعشرين ساعة في بعض المكتبات (خليفة: ١٩٩٣، ٨٥ - ٨٦).

وبينما تشير المكتبة تحت الدراسة إلى أنها لا تقوم بتوفير خدمات الإعارة الخارجية ، فقد أثير حول هذه القضية جدل طويل بين الباحثين والمنظرين في موضوع المكتبات الوطنية . إلا أن الغالبية يميلون إلى أن المكتبة الوطنية ليست ملزمة بإعارة المواد خارج جدرانها . ذلك أن الإعارة الخارجية فضلاً عن كونها قد تتسبب في ضياع مقتنيات المكتبة وتلفها فهي تصيب مفهوم المكتبة الوطنية في الصميم ، وهو أن المجموعات يجب أن تحفظ سليمة للأجيال المتعاقبة. إضافة إلى أن المكتبة الوطنية يجب أن لا تشغل نفسها بإجراءات الاستعارة الخارجية والمطالبة والاسترداد والغرامات ونحو ذلك من التبعات ، ويكفيها أن تتيح المواد من خلال الاطلاع الداخلي والاستنساخ بكافة صوره. ولقد كانت تجربة المكتبات الوطنية التي أعارت مقتنياتها خارج المكتبة للأفراد مريرة ، ومن بينها تجربة دار الكتب المصرية التي فقدت ما لايقل عن عشرة الآف مجلد نتيجة لذلك. وما لم تقم المكتبة الوطنية بدور مزدوج (مكتبة وطنية - عامة ، مكتبة وطنية - متخصصة) فإن الإعارة الخارجية ليست بحال من الأحوال جزءًا من وظيفتها (خليفة: ١٩٩١، ٢٤ - ٢٥).

كما ذكرت المكتبة المدروسة أنها تقوم بتوفير خدمات التصوير والاستنساخ ، الأمر الذي يتلاءم مع ما وجده خليفة من أن من بين الخدمات المشتركة التي تقدمها المكتبات الوطنية تقف خدمة التصوير والاستنساخ كخدمة أساسية لأنها من جهة تعد بديلاً للإعارة الخارجية ومن جهة ثانية فهي تحمي مواد المكتبة وتصونها من كثرة الاستخدام (خليفة: ١٩٩٣، ٨٧).

وحيث إن مكتبة الملك فهد الوطنية - بناء على النتائج في الجدول رقم(٩) تعمل على توفير الخدمات للجهات الحكومية فإن هذه النتيجة غير مستغربة لأنها

تقع ضمن مهام المكتبة الوطنية ، التي قد تمتد في بعض الدول لكي تشمل تقديم الخدمات للمجلس النيابي كما الحال في مكتبة الكونجرس الأمريكية ومكتبة البرلمان اليابانية . ويمكن أيضًا أن تقوم المكتبة الوطنية بمهام الأرشيف الوطني لسجلات الدولة ، بل وقد ترعى الخدمة المكتبية العامة كما هو الحال في بعض الدول النامية (قاسم : د.ت ب ، ١١٣ – ١١٤).

وخلاصة القول إن وظيفة المكتبة الوطنية ينبغي أن لا تقف عند حد الاقتناء والحفظ للإنتاج الفكري بل لابد من إتاحة هذا الإنتاج وتيسير الإفادة منه للعلماء والباحثين. وتأتي أهمية الإتاحة للمكتبة الوطنية من كونها أكبر مكتبة بالدولة، وبالتالي فلابد من الانتفاع بما تضمه من مصادر وخدمات. ورغم أن تجميع التراث الوطني يمثل اهتمامًا خاصًا للمكتبات الوطنية إلا أن التوجه الحالي ينصب على الخدمات أكثر مما ينصب على تنمية المجموعات . ولذا فينبغي إعادة النظر في اهتمامات المكتبة من منظور معلوماتي ، ومن منظور تعقد احتياجات المستفيدين وتباين أساليبهم في البحث عن المعلومات ، وتفاوت سلوكياتهم في التعامل مع مصادر المعلومات . وهذا يفرض على المكتبة بالتالي التكيف مع تغيرات العصر ومجابهة تحدياته من خلال تحسين الخدمات المتاحة أو إحداث خدمات جديدة تنال رضا غالبية المستفيدين .

ومن الحقائق التي سبق طرحها يمكن القول إن ما تقدمه مكتبة الملك فهد الوطنية من خدمات للمستفيدين تنسجم في غالبيتها مع مقترحات سيلفستر في مبادئه التوجيهية المتعلقة بخدمات المستفيدين في المكتبات الوطنية ، حيث تنص تلك المبادئ على ما يلي :

١– تقوم المكتبات الوطنية بإجراء دراسات مسحية لاحتياجات المستفيدين من المعلومات بصورة دورية نظرًا لتغير الاحتياجات مع مرور الزمن .

٢– ينبغي أن تتكامل خدمات المكتبات الوطنية مع الخدمات التي تقدمها المؤسسات الأخرى في البلد لا أن تكون تكرارًا لها ، بما في ذلك خدمات

الإعارة والخدمـات المرجعيـة وخدمـات الإحالـة والاتصـال المباشـر بقواعد المعلومات المحلية والأجنبية .

٣- ينبغي أن تتوافر في المكتبات الوطنية التجهيزات المناسبة التي تساعد على أداء الخدمات مثل قاعات المطالعة وخدمات الاستنساخ وتوافر الفهارس الحديثة ، بالإضافة إلى وجود مؤهلين متفرغين لتقديم المشورة للمستفيدين حول مجموعات المكتبة وطريقة تنظيمها واستخدام ما يتوافر بها من مصادر.

٤- تعمل المكتبات الوطنية على تسهيل الانتفاع بموارد المكتبات في البلد من خلال إعداد فهرس وطني موحد ونشر قوائم موحدة للدوريات ولغيرها من المواد مما يسهل عملية الإعارة بين المكتبات وتصميم قواعد المعلومات المحسبة .

٥- ينبغي للمكتبات الوطنية أن تعير مطبوعاتها للمكتبات الأجنبية وأن تستعير من المكتبات الأجنبية المواد التي يحتاجها الوطنيون، وذلك في ضوء قواعد الإعارة الوطنية والدولية .

٦- يمكن أن تقدم المكتبات الوطنية خدماتها إلى المعاقين وأن تعمل على تنسيق تلك الخدمات عندما تكون متاحة في مؤسسات أخرى داخل البلد .

٧- ينبغي أن تنظم المكتبات الوطنية معارض للإنجازات الثقافية والعلمية في البلد وفي بلدان العالم الأخرى (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٤٤ - ٤٥).

تاسعًا : القيادة والريادة على المستوى الوطني

تحتل المكتبة الوطنية عادة موقع الصدارة في البلد من بين سائر أنواع المكتبات الأخرى، وذلك لأسباب عديدة من بينها وفرة مجموعاتها وتعددها وكثرة المواد المحفوظة وتنوع الخدمات التي تقدمها للمستفيدين وتمتعها بكفاءات عالية وبخبرات واسعة . الأمر الذي يجعل من الصعب أحيانًا تطوير الخدمات في أي بلد بدون وجود مكتبة وطنية في مقدمة مؤسسات المعلومات تضطلع بالدور الطليعي في جميع المجالات وتكون رائدة في

التطوير وفي السير بالخدمات نحو الأمام وفي إرساء النظام الوطني للمعلومات . ومن هذا المنطلق فقد طلب إلى مكتبة الملك فهد الوطنية بيان ما إذا كانت تقوم بمهمة تولي دور القيادة والريادة للمكتبات ومؤسسات المعلومات في المملكة ، وتزعم المناسبات والنشاطات الاجتماعية التي تحتل مكانًا على أرض هذا البلد مثل تنظيم الندوات والمؤتمرات واللقاءات الوطنية ، وإقامة المعارض الخاصة بالكتاب إضافة إلى النشاطات التاريخية والثقافية الأخرى ، والمشاركة في دعم الاحتفالات الخاصة بالمناسبات التاريخية المهمة في المملكة ، وإعداد خطة وطنية لتطوير خدمات المكتبات والمعلومات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ، وتمثيل المملكة في المؤتمرات والندوات العربية والعالمية ، ووضع التشريعات المكتبية وسياسة المعلومات الوطنية . وكان الرد على النحو الموضح في الجدول رقم (١٠) .

الجدول رقم (١٠) النشاطات الريادية التي تقوم بها المكتبة

النشاطات الريادية	تقوم بها المكتبة	لا تقوم بها المكتبة
تنظيم الندوات والمؤتمرات والدعوةإلى الاجتماعات واللقاءات الوطنية وغيرها من النشاطات العلمية	×	–
إقامة المعارض الخاصة بالكتاب إضافة إلى النشاطات التاريخية والثقافية الأخرى	×	–
المشاركة في دعم الاحتفالات الخاصة بالمناسبات التاريخية المهمة في المملكة (كالجنادرية مثلاً)	×	–
إعداد خطة وطنية لتطوير خدمات المكتبات والمعلومات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة	×	–
تمثيل المملكة في المؤتمرات والندوات العربية والعالمية	×	–
وضع التشريعات المكتبية وسياسة المعلومات الوطنية	×	–
المجموع	٦	–
٪	١٠٠	–

ويتضح جليًا من مجرد إلقاء نظرة على الجدول السابق أن مكتبة الملك فهد الوطنية تقوم بجميع الوظائف الريادية الست (بنسبة ١٠٠٪) التي ورد ذكرها في استبانة الدراسة على أنها أبرز الوظائف القيادية التي تقوم بها المكتبات الوطنية عمومًا بغرض تزعم الحركة المكتبية والمعلوماتية في البلد .

وقد حققت المكتبة إنجازات عديدة فيما يتعلق بتمثيل المملكة في المعارض المحلية والخارجية، حيث قامت بعرض منشوراتها والتعريف بنشاطاتها ، ونذكر من بينها :

- المعرض الوطني السياحي ، في الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، في المحرم ١٤١٥هـ .
- المعرض السعودي للمدرسة ووسائل التعليم والكتاب ، الذي أقيم في الرياض .
- معرض الدوحة الدولي العاشر للكتاب .
- معرض الكتاب الأمني العربي السادس ، في المركز العربي للدراسات الأمنية بالرياض .
- المهرجان الوطني العاشر للتراث والثقافة بالرياض ، في شوال ١٤١٥هـ .
- معرض القاهرة الدولي للكتاب ، في يناير ١٩٩٤م .

وشاركت المكتبة أيضًا في بعض اللقاءات العلمية ، ونذكر من بينها :

- اللقاء الأول لمستخدمي الأقراص المليزرة ، الذي عقد في رحاب المكتبة ، في عام ١٤١٥هـ .
- ندوة مستخدمي نظام مينايسز باللغة العربية ، الذي عقد في المغرب ، للفترة ما بين ٢٠ - ٢٢ المحرم ١٤١٥هـ.

- ندوة حول وضعية الدراسات العثمانية خلال الثلاثين عامًا الماضية ، الذي عقد في تونس للفترة ما بين ١٢ - ١٧ أيلول ١٩٩٤ .

ولوضع المعطيات السابقة في إطار نتائج الدراسات المسحية فقد ثبت من دراسة النهاري أن غالبية المكتبات التي شملتها دراسته (٢٧ مكتبة من بين ٤١ مكتبة) تقوم بدورالريادة في صفوف مكتبات بلادها . وقد أفادت ١٥ مكتبة وطنية بأن هذا الدور يأتي في مقدمة اهتماماتها ، وذكرت خمس مكتبات أن الريادة تأتي في المرتبة الثانية ، وذكرت خمس مكتبات أخرى أنها تأتي في المرتبة الثالثة ، وذكرت مكتبتان أنها تأتي في المرتبة الخامسة . بينما أفادت ١١ مكتبة وطنية أنها لاتقوم إطلاقًا بوظيفة الريادة ، ولم تجب ثلاث مكتبات عن السؤال المتعلق بدورها الريادي (النهاري : ١٤١٤ ، ٨٣).

وتفيد النتائج أن من بين المهام التي تقوم بها مكتبة الملك فهد الوطنية إعداد خطة وطنية لتطوير خدمات المكتبات والمعلومات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. وتأتي هذه النتيجة متمشية مع توقعات الباحث، حيث إن المشاركة في التخطيط لخدمات المكتبات داخل البلاد تعد من صميم اهتمامات المكتبة الوطنية التي تعد بمثابة المكتبة المركزية في البلد ، وتحظى بمجموعة كبيرة من أوعية المعلومات ، ويشرف عليها مكتبيون مؤهلون، ولذا فليس بمستغرب أن يكون لها دور بارز في تخطيط الخدمات على مستوى الوطن . كما تأتي النتيجة نفسها متمشية مع ما توصل إليه الخبراء في المجال ، حيث أكدت الاجتماعات الإقليمية على أهمية الدور الذي تقوم به المكتبة الوطنية في التخطيط للخدمات المكتبية داخل الدولة ، ومنها أن لقاء خبراء التخطيط الوطني لخدمات التوثيق والمكتبات في أفريقيا الذي عقد في أوغندا عام ١٩٧٠م قد أكد على أن المكتبة الوطنية تعد أداة رئيسة يمكن من خلالها تحقيق التطور المكتبي المنشود خاصة إذا أخذ في الحسبان أنه يناط بالمكتبة الوطنية عادة مهام أخرى تعزز النظام الوطني مثل إجراء البحوث المكتبية الخاصة بالأساليب الفنية المكتبية ، وصياغة

المعايير الوطنية التي تنظم عملية تداول المعلومات . وفي هذا الإطار يشير أحد المتخصصين إلى أن مشاركة المكتبة الوطنية في تخطيط الخدمات المكتبية تؤدي دورًا حاسمًا نحو تكوين نظام المعلومات الوطني انطلاقًا من عاملين رئيسين هما:

١- كون المكتبة الوطنية مركز الإيداع القانوني ، والقيام بهذه الوظيفة يحفز المكتبة على التعامل بشكل مباشر مع جميع أشكال الإنتاج الفكري التي يتم نشرها في البلاد . ولا يمكن للمكتبة الوطنية أن تقبل مشاركة غيرها من المؤسسات في أداء مهام الإيداع القانوني وإلا نتج عن ذلك التعرض إلى قدر كبير من مخاطر ازدواجية العمل أو حدوث ثغرات أثناء أداء مسؤوليات هذه المهمة .

٢- من الحكمة أن تعد المكتبة الوطنية أهم المؤسسات المسؤولة عن أداء جميع المهام المكتبية إضافة إلى تقلدها دور الريادة لمختلف مكتبات البلد . وعلاوة على ذلك فإن المكتبة الوطنية مسؤولة عن تمثيل مصالح مكتبات البلد في المناسبات الدولية . " فهي إذًا أكثر المؤسسات صلاحية للقيام بدور تنشيط الأبحاث والدراسات وكذلك اقتراح المعايير الواجب تصميمها للمساعدة على تكامل الأدوار التي تؤديها المكتبات والمؤسسات المماثلة في إطار شبكة المعلومات الوطنية الموحدة التي تهدف إلى تقديم الخدمات الفعالة التي تتماشى مع احتياجات الأمة " (النهاري : ١٤١٤ ، ٧٦ – ٧٧).

وقد وجد النهاري أن نسبة كبيرة (٧٨٪ من بين ٤١ مكتبة) من المكتبات الوطنية التي شملتها دراسته المسحية تشارك في تخطيط الخدمات المكتبية في بلادها على مختلف مستويات الأداء (النهاري : ١٤١٤ ، ٧٨).

وتتم مشاركة المكتبة المدروسة في جميع الوظائف الريادية المنصوص عليها في الاستبانة على المكانة القيادية التي تحتلها ، وعلى مدى ما وصلت إليه رغم عمرها القصير ، ومدى ما تسهم به في بناء النظام الوطني المنشود . الأمر الذي

يوحي بأنها مؤهلة لتزعم القيادة لخدمات المكتبات في هذا البلد ، وأنها مرشحة أكثر من غيرها لأن تكون رائدة في المجال المكتبي والمعلوماتي . ومن حسن الحظ أن إنشاء المكتبة قد تزامن مع تطورات عديدة تشهدها الساحة المعلوماتية في المملكة مثل تخريج أعداد كبيرة من المكتبيين ، والتوسع في إنشاء مراكز المعلومات المتخصصة وفي استخدام التقنية المعلوماتية مما يجعل البيئة السعودية في الوقت الراهن مهيأة بشكل أكثر من قبل لتبني فكرة النظام الوطني للمعلومات تحت زعامة جهة رائدة كمكتبة الملك فهد الوطنية . وقد لاحظ السالم " أن المملكة تنعم ببنية وتجهيزات أساسية جيدة ومتنوعة للمعلومات، تتمثل في المصادر والخدمات المتناثرة في أرجاء الدولة . ولكنها للأسف إمكانات وجهود مشتتة ومبعثرة في عدد لا حصر له من الجهات المهتمة بالمعلومات ، يقف في سبيل الوصول إليها معوقات وصعوبات كثيرة . وهذا التشتت والتبعثر يستدعي نوعًا من تضافر الجهود والتخطيط الوطني لخدمات المعلومات من خلال جهة تتوافر لها إمكانات القيادة والريادة في هذا المضمار " (السالم : ١٤١٤، ٩ – ١٠).

وقد مر بنا في الفصل الثاني المتعلق بالإنتاج الفكري في المجال أن الخبراء أشادوا بالدور القيادى الملقى على عاتق المكتبة الوطنية ، وعدّوها بمثابة القوة الدافعة وراء تطوير خدمات المكتبات والمعلومات في البلد . بل إن البعض يشدد على أن يكون مدير المكتبة الوطنية هو دائمًا المتحدث الرئيس للبلد في شؤون المكتبات في الاجتماعات الدولية ، وعلى أن يستعان بخبراء المكتبة الوطنية للمشاركة في اللجان وفرق العمل المسؤولة عن تطوير البرامج الوطنية والدولية ، وعلى أن يكون لتلك المكتبة دور في صياغة المعايير والإجراءات الرامية إلى تدفق المعلومات داخل البلد وخارجه . ويمكن القول بعبارة أخرى إن المكتبة الوطنية يجب أن تحتل مكان الصدارة بين مكتبات البلد لما تمتاز به من أشياء قلما تتوافر لغيرها من المكتبات من حيث ضخامة مجموعاتها وشمولها وتنوعها وتعدد أقسامها ومرافقها المتخصصة . وحتى لو حدث في بعض الأحيان أن أسندت مهمة القيادة في بعض المجالات لمؤسسات أخرى؛ فإن هذا لا

يعفي المكتبة الوطنية من تزعم الحركة المكتبية ، ومن أن تكون هي المحرك الرئيس في شؤون المكتبات ، وهي المسؤولة عن إنشاء شبكة وطنية للمكتبات (سيلفستر : ١٤١٣ ، ٧٧).

ومع ما حدث من اختلاف في وجهات النظر بين الباحثين حول مفهوم المكتبة الوطنية فإن هناك اتفاقًا منقطع النظير على أن الميزة الرئيسة للمكتبة الوطنية هي الدور القيادي الذي تمثله بالنسبة إلى المكتبات الأخرى في الوطن ، وأن هذا الدور يتمثل – كما سبقت الإشارة – في جوانب عديدة من بينها حجم تلك المكتبة وخصائصها ووفرة مجموعاتها وتنوعها وتباين خدماتها وتعدد أقسامها مما يؤهلها للقيام بوظائف وتحمل تبعات لا ينافسها فيها غيرها من المؤسسات . والريادة هنا لا تعني أن المكتبة الوطنية يجب أن تقحم نفسها فيما يعنيها وفيما لا يعنيها وأن تدس أنفها في شؤون الآخرين ، بل على العكس من ذلك تمامًا . حيث إن الريادة قد تتم من خلال قنوات عديدة وغير مباشرة مثل تقديم الاستشارات الفنية ، ومعاونة المكتبات على حل مشكلاتها ، وإسداء الإرشاد لمن يطلبه من المكتبات ، ونحو ذلك من المساعدات التي لا تشعر الجهات الأخرى بأن المكتبة تتدخل في خصوصياتها أو أنها تفرض من نفسها رقيبًا على تلك المكتبات ، مما قد يحدث حساسية تجاه المكتبة الوطنية ويسبب نفورًا منها وعزوفًا عن العمل تحت مظلتها .

عاشرًا : المشكلات والصعوبات

كان تركيز المحور العاشر من محاور استبانة الدراسة الحالية على المشكلات والصعوبات التي تعاني منها المكتبة تحت الدراسة ، وكان نص السؤال الثامن والعشرين في الاستبانة هو : " هل تواجه مكتبة الملك فهد الوطنية أية مشكلات أو صعوبات تحد من دورها كركيزة للنظام المكتبي في المملكة وكدعامة أساسية لبناء النظام الوطني للمعلومات وبالتالي تعيق طموحاتها القيادية؟ " وكانت الإجابة عن هذا السؤال بالايجاب إلى حدٍّ ما ، وهو أن المكتبة

تواجه بعض الصعوبات المالية (المتمثلة في تكلفة البرامج والمشروعات التي تود المكتبة القيام بها على النطاق الوطني) ، بالإضافة إلى بعض الصعوبات التقنية (المتمثلة في ضعف التقنيات الجاهزة في اللغة العربية) . بينما لا تواجه المكتبة ذاتها أية صعوبات أخرى إدارية أو فنية أو بشرية تحد من دورها كدعامة لإقامة الركائز الأساسية للنظام الوطني للمعلومات في المملكة .

وعند مناقشة ما ورد في إجابة المكتبة نجد أن ما يتعلق بالجانب التقني يعد في رأي الباحث مشكلة تشترك فيها المكتبة مع غيرها من مؤسسات المعلومات في المملكة التي تعاني جميعها تقريبًا كما ذكرنا من قبل من صعوبة التعامل مع التقنية المستوردة التي صنعت أصلاً في بيئة غربية لتلائم احتياجاتها وقد لاتلائم بالضرورة احتياجات المكتبة العربية . ولا تقتصر المشكلة على ضعف التقنيات الجاهزة باللغة العربية كما أشارت إلى ذلك المكتبة بل إنها تمتد لتشمل مشكلات أخرى لها علاقة بضعف التعاون والتنسيق بين مؤسسات المعلومات في المملكة في توحيد الأجهزة والبرامج المستخدمة ، والعجز في القوى البشرية المؤهلة للتعامل مع التقنية الحديثة، والفجوة التقنية الناشئة نتيجة العجز عن التصنيع المحلي للتقنية والاستغناء كلية أو جزئيًا عن التقنية المستوردة .

أما فيما يتعلق بالجانب المالي فصحيح أن هذه المشكلة تنطبق إلى حد كبير على مكتبة الملك فهد الوطنية وعلى غيرها من الجهات الأخرى الحكومية التي تعاني في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص من ضعف الموارد المالية ، إلا أن الباحث يرى أن لهذه المكتبة ميزة يجب أن تنفرد بها عما سواها ولها دور لايمكن أن يقوم به غيرها . فهي مؤسسة حديثة النشأة ، وبالتالي فكيف نضمن لها أن تقف على أرض صلبة بدون دعمها بالميزانية الكافية ؟ وهي أيضًا مكتبة وطنية مما يوحي بأن طموحاتها ومشروعاتها تمتد على نطاق وطني، فكيف تقوم بإنجاز تلك المشروعات إذا كانت بنودها المالية محدودة ؟ ولعل المشكلة المالية تحظى بدراسة عاجلة بهدف دعم

الموارد المالية للمكتبة وتنويعها وتعزيزها من خلال القنوات العمليـة المتاحـة (مثـلاً بيـع منشـورات المكتبـة ، أو الحصـول علـى إعانـات مـن لـدن القطـاع الخاص ، ونحو ذلك من الأساليب) .

حادي عشر : مقترحات المسؤولين عن المكتبة

لقد كان السؤال الأخير من أسئلة الاستبانة عبارة عن سؤال مفتوح أعطـى المشرف عن مكتبة الملك فهد الوطنية حرية تسجيل ما لديه من آراء واقتراحـات يعتقد أنها تساعد على تعزيز الدور القيادي لهذه المكتبـة علـى مسـتوى المملكـة . وقد سجل المشرف وجهة نظره على النحو التالي :

رغم العمر القصير للمكتبة إلا أنها قد استطاعت منذ إنشـائها أن تحقـق الكثير من الإنجازات في إطار أهدافهـا الأساسـية ، ولكـن طموحـات المكتبـة تتجـاوز الإطـار التقليـدي لمهـام المكتبـات الوطنيـة إلـى تبنـي المشـروعات المعلوماتية الكبرى وتحقيق الاستغلال الأمثـل للمصـادر المعلوماتيـة المتاحـة على المستوى الوطني، وذلك بإيجـاد شـبكات المعلومـات الوطنيـة ، وتحقيـق التعاون والتكامل بين المكتبات والمؤسسات المعلوماتية فـي مجـالات التزويد والإجراءات الفنية وخدمات الإعـارة والمعلومـات فـي المملكـة . ولا شـك أن ذلـك يحتـاج إلـى بعـض المـوارد الماليـة وإلـى تنسـيق الجهـود بيـن الجهـات المختلفة .

وقبل أن نختتم هذا الفصل المتعلق بعرض النتائج وتحليلهـا (الـذي أعطـى صورة مفصلة للوظائف التي تقوم بها المكتبة المدروسة والوظائف التـي لا تقـوم بها) فيحسن إعطاء صورة شمولية وملخص لجميـع المعطيـات المتمخضـة عـن المسح الميداني لمنطقة الدراسة ، يبين الوظائف التي ثبت من إجابات المكتبة عن الاستبانة أنها تقوم بها ، والوظائف التي ثبت أنها لا تقوم بهـا وذلـك علـى النحـو الموضح في الجدول رقم (١١) .

الجدول رقم (١١) بيان إجمالي بالوظائف التي تقوم بها المكتبة والتي لا تقوم بها

الوظائف التي تقوم بها المكتبة	الوظائف التي لا تقوم بها المكتبة
إصدار الببليوجرافية الوطنية الراجعة	إصدار ببليوجرافية بالببليوجرافيات في المملكة
إصدار الببليوجرافية الوطنية الجارية	إصدار فهرس موحد لمقتنيات المكتبات
تكشيف الدوريات الوطنية	إعداد مستخلصات للدوريات الوطنية
تطوير قواعد ببليوجرافية محلية	إصدار بطاقات فهارس موحدة توزع على المكتبات
القيام بدور المركز الببليوجرافي الوطني	إصدار معايير وطنية لمعالجة المعلومات وتداولها
القيام بدور الجهة المركزية لجمع التراث	تشجيع العاملين على الكتابة والبحث والنشر
القيام بدور مكتبة الإيداع القانوني	تعريب البرامج الأجنبية
جمع المخطوطات الوطنية وحفظها وتنظيمها	تنسيق مشروعات الأتمتة على مستوى المملكة
المركز الوطني لنظام الترقيم المعياري الدولي	القيام بدور الوسيط في جميع المشروعات التعاونية
جمع الإنتاج الفكري الأجنبي	الاشتراك ببرامج البحوث في الإدارة والتنظيم
تقنين قواعد الفهرسة الوصفية	توفير خدمات الإعارة الخارجية
حل مشكلات مداخل الأسماء العربية	توفير الكتب الخاصة بالمكفوفين والمعاقين
تقنين الخطة العربية للتصنيف	استعارة المواد من المكتبات
تقنين قوائم رؤوس موضوعات عربية	xxxxxxxxxxxxxxxxxxx
إتاحة المجال للاستفادة من فهرس المكتبة	xxxxxxxxxxxxxxxxxxx
عقد الدورات التدريبية للعاملين في المكتبة	xxxxxxxxxxxxxxxxxxx
إعداد محاضرات حول موضوعات مختارة	xxxxxxxxxxxxxxxxxxx
ابتعاث العاملين للخارج لمواصلة دراساتهم	xxxxxxxxxxxxxxxxxxx
مشاركة العاملين في المؤتمرات والمعارض	xxxxxxxxxxxxxxxxxxx
تصميم قواعد معلومات خاصة بالمكتبة	xxxxxxxxxxxxxxxxxxx

استقطاب التقنية الحديثة في خدمات المعلومات	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
الاشتراك في الشبكات المحلية والخارجية	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
توفير قواعد المعلومات المليزرة	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
مساعدة الجهات الأخرى في أتمتة نظمها	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
تنسيق خدمات الإعارة بين المكتبات	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
تنسيق سياسات التزويد التعاوني	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
تبادل المطبوعات على المستوى العالمي	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
دعم البحوث والدراسات في المجال	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
تطوير معايير وطنية تتعلق بالنشر	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
إعداد الببليوجرافيات المتخصصة ونشرها	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
الترجمة إلى اللغة العربية	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
توفير خدمات الاطلاع الداخلي	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
توفير خدمات التصوير والاستنساخ	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
توفير خدمات إيصال الوثائق	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
توفير الخدمات للجهات الحكومية	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
استعارة المواد من المكتبات المحلية	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
إتاحة المجال لاستخدام فهرس المكتبة	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
تقديم الخدمات الببليوجرافية والمرجعية	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
منح امتيازات للباحثين الجادين	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
تنظيم الندوات والمؤتمرات	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
إقامة المعارض الخاصة بالكتب	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
المشاركة في الاحتفالات الوطنية	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx

إعداد خطة وطنية لتطوير المكتبات	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
تمثيل المملكة في اللقاءات والاجتماعات	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
وضع التشريعات وسياسة المعلومات	xxxxxxxxxxxxxxxxxxxx
المجموع ٤٦ وظيفة	١٣ وظيفة = ٥٩ وظيفة
٪ ٧٧,٩٧	٢٢,٠٣ = ١٠٠٪

وبناء علــى الجـدول السـابق يمكـن القـول إنـه مـن بيـن مجمـوع الوظـائف المدرجة في استبانة الدراسة البالغــة ٥٩ وظيفـة التـي تقـوم بهـا المكتبـة الوطنيـة المثالية ، التي تم استخدامها في الدراسـة الحاليـة معيـارًا للحكـم علـى مـدى قيـام مكتبة الملك فهد الوطنيـة بتأديـة وظـائفهـا التقليديـة ، فـإن هـذه المكتبـة تقـوم بمـا مجموعه ٤٦ وظيفة بنسبة ٧٧,٩٧٪ من إجمــالي عـدد تلـك الوظـائف ، بينمـا لا تقوم المكتبة نفسها بما مجموعه ١٣ وظيفة بما يمثل نسـبة ٢٢,٠٣٪ مـن مجمـل الوظائف المشمولة في الاستبانة .

ولعل في معطيات الجدول المذكور إجابة شافية للسؤال الذي سـبق طرحـه في نهاية الفصل الثاني من الدراسة وهـو : هـل تقـوم مكتبـة الملـك فهـد الوطنيـة على وجه الخصوص بالوظائف المناطة بالمكتبات الوطنيـة علـى وجـه العمـوم ؟ وهل يتفق واقع هذه المكتبة مع المثاليـات التـي نـادى بهـا الخـبراء ومـع المبـادئ التوجيهية للمكتبات الوطنية التي اقترحها سيلفستر ؟

وحيث إن الوظائف المدرجة في استبانة الدراسة الحالية مستلة من المعايير المنصوص عليها من لدن الخبراء والمتخصصين في المجال فيمكن القول – بناء على ما تمخض عن الجدول رقم (١١) من نتـائج – إن المكتبـة المدروسـة تقـوم بنسبة ٧٧,٩٧٪ منها ، أي ما يربو على ثلاثة أرباع الوظائف المناطة بالمكتبـات الوطنية التي وردت في الأدبيات . وهي في نظر الباحث نسبة طيبة ، بل وطيبـة جدًا ، إذا وضعت في إطار العمر الزمني للمكتبـة ووجودهـا فـي دولـة ناميـة مـا

زالت تواجه صعوبات عديدة في استكمال البنية والتجهيزات الأساسية للمعلومات. وإذا أخذنا في الحسبان أن غالبية النتائج المتمخضة عن المسح الميداني للدراسة الحالية قد أتت منسجمة مع نتائج الدراسات السابقة ، ومع المبادئ التوجيهية للمكتبات الوطنية التي نادى بها سيلفستر ، فإن هذا يعني أن مكتبة الملك فهد الوطنية تسهم بشكل طيب في بناء النظام الوطني للمعلومات في المملكة العربية السعودية .

ويكفي المكتبة فخرًا أنها قامت بجهود لا تنكر في مجال الضبط الببليوجرافي الوطني الذي يمثل في حد ذاته مشكلة عويصة حتى للمكتبات الوطنية في الدول المتقدمة التي سبقت المكتبة تحت الدراسة بعشرات السنين بل ربما بمئاتها ، وكانت تتمتع بتنفيذ قوانين الإيداع منذ مدة طويلة في الوقت الذي لم تنعم فيه مكتبة الملك فهد الوطنية بحق تنفيذ هذا القانون إلا منذ سنوات تعد على أصابع اليد الواحدة . ويعتقد الباحث أنه كان لصدور نظام الإيداع وتنفيذه من لدن مكتبة الملك فهد الوطنية أثر لا ينكر في توثيق التراث الفكري وتسهيل مهمة الباحثين الذين يجدون في مكان واحد ما ينشدونه بدلا من البحث عنه في مظانه كافة . فضلاً عن تأثيره في صيانة حقوق المؤلفين والمبدعين وزيادة حفزهم على الإبداع والابتكار والمحافظة على الإنتاج الفكري والرقي بمستواه . وبفضل هذا النظام يمكن جمع الأوعية التي تمثل الثقافات السائدة في هذا البلد . وإذا وضع في الحسبان أن النظام يطمح إلى جمع ما نشر في المملكة وفي دول الخليج وأهم ما نشر في العالم العربي والغربي فستكون المحصلة النهائية هي مرصد معلوماتي وطني يخدم الباحثين والدارسين من المواطنين والمقيمين ويجعلهم على صلة بالبحوث والدراسات في مجالات اهتمامهم . الأمر الذي يعزز الحركة العلمية والثقافية في هذا البلد ويحقق أملاً طال انتظاره . وعن طريق الإيداع يمكن إصدار الببليوجرافية الوطنية التي تساعد على تسويق المطبوعات السعودية وزيادة التعريف بها مما يحقق بعدًا وطنيًا مهمًا . كما أن المكتبة ذاتها قد قامت بإعداد وإصدار العديد من الأدوات الببليوجرافية القياسية ، ونشرت بعض البحوث والأدلة المتعلقة بأعمال المكتبات والمعلومات ونحوها من

المشروعات الأخرى التي تمثل الخطوة الأولى في إرساء دعائم الشبكة الوطنية ويؤمل أن تكون نواة لإنجازات أخرى .

وعلى الطرف الآخر فإنه ينتظر من المكتبة تحت الدراسة بوصفها مكتبة وطنية لها وضعها ومكانتها المتميزة أن تحاول جاهدة القيام بالوظائف الأخرى التي يفترض أن تقوم بها في الوقت الراهن من منطلق رسالتها الوطنية. فالوظائف التي ثبت من المسح الميداني أن مكتبة الملك فهد الوطنية لا تقوم بها (١٣ وظيفة بما يمثل نسبة ٢٢,٠٣٪ من إجمالي عدد الوظائف البالغة ٥٩ وظيفة كما في الجدول رقم١١) تستدعي وقفة تأمل عندها للبحث عن مسبباتها والتعرف إلى المشكلات والصعوبات التي تقف حجر عثرة في طريق تنفيذها، وتتطلب من المسؤولين عن المكتبة محاولة إيجاد البدائل والحلول الكفيلة بإخراجها إلى عالم الوجود . فطموحات المكتبة الوطنية لا حدود لها ، وأظن أن تطلعات القائمين على مكتبة الملك فهد الوطنية لا حدود لها أيضًا ، وأحسب أنهم يدركون تمامًا الرسالة العظيمة الملقاة على عاتق هذه المؤسسة العريقة . فلهذه المكتبة مكانتها المتميزة في هذا البلد، وينظر إليها نظرة إجلال وإكبار لأنه أريد لها أن تقوم بدور متميز لا ينافسها فيه مؤسسة أخرى . ولذا فحري بمؤسسة وطنية تهدف إلى جمع تراث الوطن وتعمل على تقدم المواطنين أن تعمل ما في وسعها لكي تواكب التطور الذي تشهده المكتبات الوطنية في الدول المتقدمة ، ولكي تسهم بشكل أكثر في بناء النظام الوطني للمعلومات في هذا البلد . الأمر الذي سيعزز في النهاية من مكانة تلك المكتبة في نفوس المواطنين التي وجدت أصلاً لخدمتهم .

على أنه ينبغي لكي يكون الحكم عادلاً أن لا نقارن وضع مكتبة الملك فهد الوطنية بوضع المكتبات الوطنية العريقة في العالم المتقدم ، فالمقارنة هنا قد لا تكون عادلة نظرًا لاختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية واختلاف ظروف النشأة ، ولتوافر تجهيزات جيدة للمعلومات في تلك الدول مما يخفف العبء على المكتبات الوطنية ويساعدها في الوقت نفسه على أداء مهامها. ولكن لو أردنا للمقارنة أن تكون أقرب إلى العدالة فينبغي أن نقارن وضعية

المكتبة تحت الدراسة بوضعية المكتبات الوطنية في الدول النامية . وفي هذه الحالة يمكن القول إن مكتبة الملك فهد الوطنية إن لم تكن تفوقها فهي على الأقل لا تقل عن مستواها ، مع الأخذ في الحسبان أن كثيرًا من الدول النامية لم تحظ بعد بوجود مكتبة وطنية على أراضيها .

فلقد أسهمت مكتبة الملك فهد الوطنية ومازالت تسهم إسهامًا واضحًا وايجابيًا في الحركة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية فضلا عن الحركة المكتبية والمعلوماتية . وقد حافظت على تراث الوطن والتعريف به وشرعت منذ مدة في الإعداد لإصدار الببليوجرافيات الوطنية والمتخصصة كما قامت بنشاطات عديدة تهدف في مجملها إلى دفع الحركة المكتبية في هذا البلد إلى الأمام وتأكيد الدور القيادي للمكتبة . وربما كان مرد نجاح المكتبة في أداء وظائفها على الرغم من حداثة نشأتها إلى عوامل عديدة من بينها – على حد تعبير ساعاتي – ما تمتاز به من مقتنيات ثمينة من التراث العربي ، وكنوز نفيسة محلية ، وبرنامج فاعل في نشر البحوث والدراسات ، واستقطاب أحدث النظم التقنية التي تلائم احتياجات المكتبة ، بالإضافة إلى اعتبارات عديدة أخرى جعلت مكتبة الملك فهد الوطنية تفوق مثيلاتها من المكتبات الوطنية في العالم العربي وفي الدول النامية (Sa'ati: 1993, 461).

صحيح أن ما قامت به المكتبة من إنجازات خلال تلك الفترة الوجيزة من ظهورها إلى عالم الوجود يعد ناجحًا بكل المقاييس ، وهي والحق يقال تعد مفخرة للمكتبة وشرفًا للقائمين عليها والعاملين فيها ، كما أن تلك الإنجازات تعد في الوقت نفسه حافزًا على المزيد من العطاء ودافعًا للوصول إلى مستوى أفضل . إلا أن المكتبة – في رأي الباحث – ما زالت بحاجة إلى مزيد من الجهود ومزيد من العطاء والعمل المتواصل لتحتل مكان الصدارة في التنظيم الوطني للمعلومات في المملكة وذلك من خلال التوسع في استخدام التقنية المعلوماتية وتطويعها بشكل أكثر لخدمة الاحتياجات العربية وبناء مراصد معلومات ببليوجرافية وطنية، والتركيز على خدمات الاتصال المباشر وتعميم تقنين النظم الفنية على بقية المؤسسات في المملكة.

الفصل الرابع

الخاتمة

تناولت الدراسة الحالية بالبحث والاستقصاء موضوع مكتبة الملك فهد الوطنية ومدى إسهامها في إرساء دعائم النظام الوطني للمعلومات في المملكة العربية السعودية . وكان الدافع إلى الاهتمام بموضوع هذا النوع من المكتبات بالذات هو ما تحتله المكتبة الوطنية من مكانة في البلد ، وما ألقي على عاتقها من رسالة في جمع تراثه ، وما تمتاز به من خدمات قد لا تستطيع غيرها من المكتبات على تقديمها. وقد هدف الباحث من إجراء الدراسة إلى التعرف على الوظائف المناطة بالمكتبات الوطنية بشكل عام ، والوظائف التي تقوم بها مكتبة الملك فهد الوطنية بشكل خاص ، والوظائف التي لا تقوم بها ، وذلك كمؤشر على مدى إسهامها في تكوين شبكة المعلومات الوطنية . وبالتالي لتقديم صورة واقعية للمسؤولين عن المكتبة محط الدراسة عن مدى قيامها بالوظائف الملقاة على عاتقها كمكتبة وطنية ، ولطرح بعض المقترحات التي يمكن الاسترشاد بها لتطوير الواقع الذي تعيشه المكتبة ، ولتحسين المهام التي تقوم بها ، ولحفزها على المشاركة بشكل أكثر في تعزيز بنية المعلومات وتجهيزاتها على أرض المملكة .

وتركزت الدراسة حول تسعة محاور أساسية ، تمثل وظائف المكتبة الوطنية ومهامها وهي : تجميع التراث الوطني ، والضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري الوطني ، وتقنين النظم الفنية المستخدمة في المكتبات ، وتنمية القوى العاملة في المجال وتدريبها ، ونقل التقنية المعلوماتية وتطويعها ، والتعاون والتنسيق مع أجهزة المعلومات على مستوى البلد ، وتعزيز أدب المكتبات والمعلومات ودعمه ، وتقديم الخدمات للمستفيدين مع التركيز على فئة الباحثين الجادين ، والقيام بدور القيادة والريادة لمؤسسات المعلومات الوطنية . وتمت معالجة تلك المحاور التسعة نظريًا ؛ حيث ناقشت الدراسة مفهومها وطبيعتها بشكل عام اعتمادًا على أدبيات الموضوع وعلى توصيات الخبراء في المجال . ومن ثم تمت المعالجة الميدانية للمحاور نفسها في إطار مكتبة الملك فهد الوطنية،

حيث قاست الدراسة مدى قيام المكتبة بتلك المحاور (الوظائف) اعتمادًا على استبانة تم تصميمها لهذا الغرض .

وفي النهاية تمت مقارنة الواقع بالمثال، حيث ناقش الباحث نتائج المسح الميداني في إطار الدراسات السابقة (دراسة النهاري وخليفة) ومقترحات الباحثين (المبادئ التوجيهية للمكتبات الوطنية التي أعدها سيلفستر). وكان هدف هذه المقارنة هو تقويم وضعية المكتبة المدروسة والواقع الذي تعيشه والوظائف التي تمارسها والمهام التي تقوم بها في ضوء إطار مرجعي، وذلك لكي يكون التقويم موضوعيا وبعيدا عن الاجتهادات الشخصية والآراء الفردية .

وللوصول إلى الهدف المنشود فقد تم استخدام المنهج المسحي مع التركيز على أسلوب دراسة الحالة الذي يعد ضروريا في هذه الدراسة لكونها تعالج الوضع الراهن لمؤسسة واحدة ، ولكون هذا الأسلوب يساعد على التعمق في فهم هذه الحالة وسبر أغوارها وتحليل واقعها بعمق . ولجمع البيانات التي تخدم الدراسة فقد قام الباحث نفسه بتصميم استبانة (ملحقة في نهاية الدراسة) اشتملت على أحد عشر عنصرًا تمخض عنها ثلاثون سؤالا . وهذه العناصر الأحد عشر هي نفسها المحاور التسعة السابقة الذكر مضافا إليها المشكلات والصعوبات التي تواجهها مكتبة الملك فهد الوطنية، وتحد بالتالي من دورها كدعامة أساسية للنظام المكتبي والمعلوماتي في المملكة ، وأيضًا مقترحات المسؤولين عن المكتبة بشأن تعزيز الدور القيادي لها وحفزها على الإسهام بشكل أكثر جدية في إقامة تنظيم وطني للمعلومات في هذا البلد

وأجري التحليل النهائي على البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة، حيث تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي المتمثل في التوزيع التكراري والنسب المئوية للعناصر التي تمخضت عن محاور الدراسة .

وكانت المعطيات الإجمالية التي خرجت بها الدراسة هي أنه من بين الوظائف المناطة بالمكتبات الوطنية البالغة في الدراسة الحالية ٥٩ وظيفة فإن

مكتبة الملك فهد الوطنية تقوم بنسبة كبيرة منها (٧٧,٩٧٪) . وهذا هو ما تضمنته الجداول التفصيلية لنتائج الدراسة (الجداول ١ - ١٠) والجدول الإجمالي (الجدول رقم ١١) للنتائج نفسها ، وبناء على تلك الحقائق يمكن القول إن المكتبة محط الدراسة قد بذلت - وما زالت تبذل - عدة محاولات وجهودا للقيام بدورها كمكتبة وطنية وللإسهام بكل ما تستطيع لبناء النظام الوطني المنشود . إلا أنه من الملاحظ أن غالبية إسهامات المكتبة تنحصر في نطاقها المحدود وليس لها تأثير قوي على النطاق الخارجي. فالمكتبة على سبيل المثال قد أنجزت مهام كثيرة في القضايا الفنية من إعداد رؤوس موضوعات خاصة بهدف توحيد أسلوب العمل في المكتبة حاضرا ومستقبلا . ولكنها لم تصل بعد - على حد معرفة الباحث واعتمادا على ملاحظاته - إلى مرحلة تعميم تلك الإنجازات على المكتبات الأخرى أو على الأقل إقناعها بمحاولة اتباعها . ومن المتعارف عليه أن المكتبة الوطنية من منطلق دورها الريادي ينتظر منها أن تقحم نفسها في عالم مرافق المعلومات ، وأن تسعى إلى توحيد النظم الفنية ليس في نطاقها فحسب بل في نطاق الوطن الذي توجد فيه . وهذا يعني أنه لا يزال أمام هذه المكتبة مشوار طويل لتحقيق طموحاتها في هذا الصدد لأن الإسهام الحقيقي في بناء شبكة المعلومات على مستوى الوطن يتطلب توافر جهود جميع مؤسسات المعلومات في المملكة وتكاتفها مع المكتبة الوطنية وتفهمها للدور الذي تقوم به وتعاطفها مع البرامج والمشاريع التي تتبناها مكتبة الملك فهد الوطنية . والأمل في أن يتواصل العمل وأن تستمر الجهود التي قطعتها المكتبة منذ إنشائها.

وغني عن الذكر ما لمكتبة الملك فهد الوطنية من مكانة في بناء النظام الوطني للمعلومات في المملكة العربية السعودية ، فهذه المكتبة تعد حلقة أساسية في هذا النظام ، وهي تمثل النواة الأساسية في إنشائه . فتنظيم المعلومات يتكون من جميع الأجهزة والمرافق والمؤسسات التي تعمل على هيئة شبكة تهدف إلى ضمان تدفق المعلومات في المجتمع وانسيابها وجعلها في متناول من يبحثون

عنها . والمكتبات بأنواعها ومراكز المعلومات والتوثيق والإعلام والأرشيف ونحوها تشكل منظومة مترابطة ، وتحتل المكتبة الوطنية مكان الصدارة في تلك المنظومة . وتوافر عناصر هذه المنظومة يعني أنه تتوافر ركائز البنية الأساسية لقيام النظام المنشود وأن البيئة مهيأة لهذا الأمر .

إن مكتبة الملك فهد الوطنية اعتمادا على ما سبق تشكل رافدا أساسيا ومورد مهما للمعلومات فهي تقدم خدماتها للأفراد والهيئات دون أن تحصر نفسها في منطقة جغرافية معينة أو في موضوع محدد أو في فئة بعينها من المستفيدين . وهي من هذا المنطلق مرشحة لبلورة شبكة معلومات على مستوى الوطن . ولعل مما يساعد على قيام هذه الشبكة الإسراع في ربط المكتبة مع المكتبات الأخرى ومراكز المعلومات وأجهزتها في المملكة - بل وخارج المملكة لأن المعلومات حق مشاع للجميع - والتعاون والتنسيق بينها بهدف تكامل بنية المعلومات ، مما يسهل عملية تبادل المعلومات وبالتالي بناء تنظيم وطني للمعلومات . وهذا الربط بين مرافق المعلومات سيساعد على توسيع دائرة الإفادة من قواعد المعلومات التي تم تطويرها في المؤسسات كافة وعلى إحاطة العلماء والباحثين بما يتوافر لدى تلك المؤسسات من خدمات ومصادر . فالمملكة تنعم اليوم بنظم معلومات جيدة إلا أنها مشتتة في أماكن متفرقة وينقصها التخطيط الوطني ولم شملها تحت جهة رائدة تعمل على تكامل النظم الفرعية تحت مظلة النظام الوطني للمعلومات بشكله الشامل . ويرى الباحث أن مكتبة الملك فهد الوطنية مهيأة بعد تلك المراحل التي قطعتها والشوط الذي أنجزته لربط نظم المعلومات الفرعية في المملكة في شبكة تعاونية تقوم على التعاون والتنسيق في المصادر والخدمات ، ويكون هدفها في النهاية هو جعل المعلومات بين أيدي الجميع .

خلاصة النتائج

١- إن من بين المجالات الثمانية للضبط الببليوجرافي التي تقوم بها عادة المكتبات الوطنية في أية دولة من دول العالم تقوم مكتبة الملك فهد الوطنية

بممارسة خمسة مجالات منها (بنسبة ٦٢,٥٠٪ من إجمالي عدد مجالات الضبط الببليوجرافي) تتمثل في : إصدار الببليوجرافية الوطنية الراجعة ، وإصدار الببليوجرافية الوطنية الجارية ، وتكشيف الدوريات الوطنية ، وتطوير قواعد معلومات ببليوجرافية محلية ، والقيام بدور المركز الببليوجرافي الوطني . بينما لا تقوم المكتبة نفسها بالمجالات الثلاثة الأخرى (بنسبة ٣٧,٥٠٪) للضبط الببليوجرافي المتمثلة في : إصدار ببليوجرافية بالببليوجرافيات التي تعد داخل المملكة في مختلف الموضوعات والمجالات، وإصدار فهرس وطني موحد لجميع مقتنيات المكتبة والمكتبات الأخرى في المملكة ، وإعداد مستخلصات الدوريات الوطنية .

٢- إن التغطية الموضوعية للببليوجرافية الوطنية التي أصدرت مكتبة الملك فهد الوطنية الأجزاء الثلاثة الأولى تشمل جميع الموضوعات . وتبدأ التغطية الزمنية مع بداية الطباعة (عام ١٣٠١هـ) حتى نهاية عام ١٤١٣هـ (بالنسبة للببليوجرافية الراجعة ، أما الببليوجرافية الجارية فهي من بداية العام ١٤١٤هـ) . وبالنسبة للتغطية الشكلية فتحتوي الببليوجرافية على كل أشكال الأوعية من كتب ودوريات وأشرطة فديو وخرائط وغيرها ، أما بالنسبة للتغطية المكانية فهي تشمل المطبوعات المنشورة في المملكة بالإضافة إلى المطبوعات التي نشرها السعوديون في الخارج بما في ذلك الرسائل الجامعية .

٣- إن مكتبة الملك فهد الوطنية تقوم بنفسها بمهمة إعداد الببليوجرافية الوطنية دون أن يكون لأية جهة أخرى دور في هذه المهمة .

٤- إن مكتبة الملك فهد الوطنية تمارس جميع الأساليب الخمسة (بنسبة ١٠٠٪) التي شملتها الدراسة فيما يتعلق بتنفيذ وظيفتها الأساسية المتمثلة في جمع الإنتاج الفكري الوطني . وهذه الأساليب هي : القيام بدور الجهة المركزية في المملكة لتجميع الإنتاج الفكري والفني الوطني ، والقيام بدور مكتبة

الإيداع القانوني من خلال تطبيق نظام الإيداع ، وجمع المخطوطات الوطنية وحفظها وتنظيمها ، والقيام بدور المركز الوطني لنظام الترقيم المعياري الدولي للكتب والدوريات ، وجمع الإنتاج الفكري الأجنبي .

٥- إن مكتبة الملك فهد الوطنية تقوم بثلاث وظائف (بنسبة ٧٥٪) من بين الوظائف الأربع المذكورة في استبانة الدراسة بشأن جمع الإنتاج الفكري الأجنبي. وتشمل تلك الوظائف جميع ما يتعلق بالمملكة من إنتاج أجنبي ، بالإضافة إلى جميع ما أنتجه السعوديون في الخارج ، علاوة على جميع الإنتاج المتعلق بموضوعات تهم المملكة. وتغطي تلك الموضوعات بعض الجوانب السياسية والاقتصادية المؤثرة والتي تتعلق بسياسة المملكة واهتماماتها على المستويات العربية والدولية مما له علاقة بمجالات البترول والطاقة والقضايا السياسية والاستراتيجية في الخليج والشرق الأوسط . ويتبقى بعد ذلك وظيفة واحدة (بنسبة ٢٥٪) لا تقوم بها المكتبة في هذا الشأن، وتتمثل في جمع جميع المعلومات الصحفية المتعلقة بالمملكة والمنشورة في الصحف والمجلات الأجنبية.

٦- إن نظام الإيداع المطبق في المكتبة تحت الدراسة يشمل جميع المواد التي نص عليها النظام . وهناك بعض المواد (الإعلانات التجارية وغير التجارية ، الأسهم والمستندات، والمطبوعات السرية) التي لا يسري عليها النظام المذكور.

٧- إن من بين الوظائف الثمانية التي شملتها الدراسة المتعلقة بتقنين الأساليب الفنية الرامية إلى توحيد نظم المكتبات في المملكة فإن مكتبة الملك فهد الوطنية تقوم بست منها (بنسبة ٧٥٪) ، بينما لا تقوم بوظيفتين منها (بنسبة ٢٥٪) . وتتمثل الوظائف الست التي تقوم بها المكتبة محط الدراسة في تقنين قواعد الفهرسة الوصفية ، وحل مشكلات مداخل الأسماء العربية ، وتقنين الخطة العربية للتصنيف ، وتقنين قائمة رؤوس الموضوعات العربية وغير العربية ، وإعداد مكانز أو قوائم رؤوس موضوعات عربية ،

بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للمكتبات الأخرى للاستفادة من فهرس المكتبة . أما الوظيفتان اللتان لا تقوم بهما المكتبة فهما إصدار بطاقات فهارس موحدة وتوزيعها على المكتبات بسعر رمزي ، وإصدار معايير وطنية لمعالجة المعلومات وتداولها . وعلاوة على الوظائف الست السابقة فقد أشارت المكتبة إلى أنها تقوم بوظائف فنية أخرى غير المذكورة في الاستبانة ومن بينها : تقديم الاستشارات الفنية لمؤسسات الدولة المختلفة ، والإشراف على إنشاء بعض المكتبات الخاصة بمؤسسات الدولة ومحاولة التقريب بينها فيما يتعلق بالعمليات الفنية، وإعداد بطاقات الفهرسة أثناء النشر للكتب السعودية.

٨- إن من بين الجهود الخمسة لتنمية العاملين وتدريبهم التي تقوم بها المكتبات الوطنية فإن مكتبة الملك فهد الوطنية تقوم بأربعة منها (بنسبة ٨٠٪) للعاملين فيها وأيضا للعاملين في المكتبات الأخرى . وتتمثل تلك الجهود الأربعة في : عقد الدورات التدريبية المكثفة اللازمة لرفع كفاءة العمل والتعريف بالمستحدثات الفنية والتطبيقات التقنية في المجال ، وإعداد برامج قصيرة ومحاضرات حول موضوعات مختارة ، وابتعاث العاملين للخارج لمواصلة دراساتهم العليا ، ومشاركة العاملين في الحلقات النقاشية والمؤتمرات والمعارض المحلية والخارجية . بينما لا تقوم المكتبة بمهمة تشجيع العاملين على الكتابة والبحث والنشر الذي يتطلب دعما ماليا من المكتبة (بما يمثل نسبة ٢٠٪ من مجموع المهام الخمس المتعلقة بتطوير القوى البشرية المتضمنة في الدراسة الحالية) .

٩- إن البرامج التدريبية التي تعدها المكتبة تحت الدراسة لا تقتصر على المتخصصين في المجال وحدهم بل تشمل جميع العاملين في المجال من متخصصين وغيرهم .

١٠- إن مكتبة الملك فهد الوطنية تتعاون مع بعض الهيئات الأخرى بهدف تنظيم برامج للنمو المهني ، وتتمثل تلك الهيئات في : الجمعيات المهنية (إفلا

وجمعيات المكتبات الأمريكية والبريطانية والكندية) ، واليونسكو ، وبعض الجامعات الأمريكية (جامعة برنستون) ، وجمعيات المكتبات والمعلومات العربية ، والمكتبات الوطنية العربية (في سوريا وتونس والمغرب على سبيل المثال) ، وغيرها من الهيئات الأخرى .

١١- إن من بين المجالات الستة لنقل التقنية وتطويعها التي تقوم بها المكتبات الوطنية في أي بلد من بلدان العالم تقوم مكتبة الملك فهد الوطنية بخمسة منها (بنسبة ٨٣,٣٣٪) وتتمثل في : تصميم قواعد معلومات محلية ، والتكشيف الآلي للدوريات ، والاشتراك في الشبكات المحلية والخارجية ، وتوفير قواعد المعلومات المليزرة ، وتقديم المساعدات للجهات الأخرى لأتمتة نظمها . بينما لا تقوم المكتبة المشار إليها بمجال واحد في هذا الصدد (بنسبة ١٦,٦٦٪) المتمثل في تعريب البرامج الأجنبية.

١٢- إن مكتبة الملك فهد الوطنية تقوم بتقديم الخبرات والاستشارات في إطار التعاون ومساندة الجهات الأخرى الراغبة في أتمتة نظمها ، بالإضافة إلى تقديم الطرق والأساليب في المجال التقني .

١٣- إن من بين النشاطات التعاونية الخمسة المذكورة في الاستبانة تقوم مكتبة الملك فهد الوطنية بثلاثة منها (بنسبة ٦٠٪) تتمثل في : تخطيط وتنسيق خدمات الإعارة بين المكتبات، وتنسيق سياسات التزويد على مستوى المملكة، وتبادل المطبوعات على المستوى الدولي . بينما لا تقوم المكتبة نفسها بنشاطين (بنسبة ٤٠٪ من مجموع النشاطات الخمسة) في هذا المضمار والمتمثلين في : تنسيق مشروعات الأتمتة على مستوى المملكة ، والقيام بدور الوسيط بين المكتبات الأجنبية والمكتبات المحلية في المشروعات التعاونية .

١٤- إنه لا يوجد برنامج رسمي للتنسيق الوطني في مجال التزويد بين مكتبة الملك فهد الوطنية والمكتبات الأخرى في المملكة . بل يتم تنسيق سياسات التزويد على

مستوى المملكة (التزويد التعاوني) على مستوى غير رسمي، حيث تتم اتصالات ودية عند الرغبة في شراء بعض الأوعية والمقتنيات الأجنبية الباهظة الثمن .

١٥- إن التعاون بين مكتبة الملك فهد الوطنية والمكتبات الوطنية في البلاد الأخرى موجود ولكن في حدود ضيقة. وتتمثل أبرز مجالاته في تبادل المطبوعات والمعلومات ، والتدريب ، والزيارات .

١٦- إن من بين المهام الخمس المتعلقة بتعزيز مهنة المكتبات تقوم المكتبة محط الدراسة بأربع منها (بنسبة ٨٠٪) تتمثل في : دعم البحوث والدراسات ، وتطوير معايير وطنية للنشر ، وإعداد الببليوجرافيات المتخصصة ، والترجمة . بينما لا تقوم المكتبة نفسها بمهمة واحدة (بنسبة ٢٠٪) تتمثل في اشتراك المكتبة في برامج البحوث المتعلقة بالإدارة والتنظيم والتخطيط وبث المعلومات المهنية .

١٧- إن عدد الكتب والمطبوعات الأخرى التي تم نشرها منذ إنشاء المكتبة (وحتى وقت إجراء الدراسة الحالية) بلغ ٦٠ كتابا ، منها ٤٥ كتابا في تخصص المكتبات والمعلومات ، بينما ١٥ كتابا في التخصصات الأخرى.

١٨- إن عدد الكتب المترجمة إلى اللغة العربية التي نشرتها المكتبة منذ إنشائها (وحتى وقت إجراء الدراسة الحالية) بلغ ستة كتب ، واحد منها أصله باللغة التركية بينما البقية أصلها باللغة الإنجليزية .

١٩- إن لدى مكتبة الملك فهد الوطنية سياسة مكتوبة (لائحة) تنظم عمليات التأليف والنشر ، ولم تتمكن الدراسة من تقصي أهم عناصر هذه السياسة ، حيث إنها تخضع في الوقت الراهن لبعض التعديلات ولم تتكامل بعد بشكلها النهائي .

٢٠- إن من بين خدمات المستفيدين الإحدى عشرة التي اشتملت عليها استبانة الدراسة والتي تقدمها عادة المكتبات الوطنية بشكل عام فإن المكتبة المدروسة

تقوم بتقديم ثمان من تلك الخدمات (بنسبة ٧٢,٧٣٪) وهي : توفير خدمات الاطلاع الداخلي ، والتصوير والاستنساخ ، وإيصال الوثائق ، وتوفير الخدمات المكتبية للجهات الحكومية ، واستعارة المواد التي لا تتوافر في المكتبة من المكتبات الأخرى المحلية ، وإتاحة المجال للجهات الأخرى لاستخدام فهرس المكتبة ، وتقديم الخدمات الببليوجرافية والمرجعية، ومنح امتيازات للباحثين الجادين . بينما لا تقوم المكتبة نفسها بتقديم ثلاث من خدمات المستفيدين (بنسبة ٢٧,٢٧٪ من مجموع الخدمات البالغة ١١ خدمة) وهي: الإعارة الخارجية ، وتوفير الكتب الخاصة بالمكفوفين والمعاقين، واستعارة المواد التي لا تتوافر في المكتبة من المكتبات الأخرى الأجنبية.

٢١- إن من بين أهم الامتيازات التي تمنحها المكتبة للمستفيدين من خدماتها خدمات التصوير المجاني ، بالإضافة إلى استقبال وإرسال الاستفسارات والنتائج من وإلى الباحثين بأية وسيلة من وسائل الاتصالات المتاحة .

٢٢- إن المكتبة موضوع الدراسة تقوم بدور مركز المعلومات والإرشاد والإحالة CENTER FOR INFORMATION AND REFERRAL للإجابة عن الاستفسارات المرجعية المتنوعة ، على غرار ما تقوم به بعض المكتبات الوطنية العريقة . وتعتقد المكتبة أن ما يتوافر بها من أدوات ببليوجرافية ومصادر معلوماتية تعد كافية إلى حد لا بأس به للقيام بهذا الدور .

٢٣- إن مكتبة الملك فهد الوطنية تقوم بجميع الوظائف الريادية الست (بنسبة ١٠٠٪) التي ورد ذكرها في استبانة الدراسة على أنها أبرز الوظائف القيادية التي تقوم بها المكتبات الوطنية بوجه عام بغرض تزعم الحركة المكتبية والمعلوماتية في البلد . وتتمثل تلك الوظائف في : تنظيم الندوات والمؤتمرات والدعوة إلى الاجتماعات واللقاءات الوطنية وغيرها من النشاطات العلمية ، وإقامة المعارض الخاصة بالكتاب إضافة إلى النشاطات التاريخية والثقافية الأخرى ، والمشاركة في دعم الاحتفالات الخاصة

بالمناسبات التاريخية المهمة في المملكة ، وإعداد خطة وطنية لتطوير خدمات المكتبات والمعلومات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ، وتمثيل المملكة في المؤتمرات والندوات العربية والعالمية ، ووضع التشريعات المكتبية وسياسة المعلومات الوطنية .

٢٤- إن مكتبة الملك فهد الوطنية تواجه إلى حد ما بعض الصعوبات المالية (تكلفة البرامج والمشاريع التي تطمح المكتبة إلى القيام بها على المستوى الوطني) والتقنية (ضعف التقنيات الجاهزة في اللغة العربية) التي تحد من دورها كركيزة أساسية للنظام الوطني ، بينما لا تواجه المكتبة نفسها أية صعوبات أخرى إدارية أو فنية أو بشرية تحد من دورها كدعامة لإرساء النظام الوطني للمعلومات في المملكة.

توصيات الدراسة

وبناء على الحقائق السابقة النابعة من المسح الميداني لمنطقة الدراسة؛ فإن الباحث يوصي بما يلي :

* العمل بجدية أكثر على إزالة العقبات التي تحول دون قيام مكتبة الملك فهد الوطنية ببعض مجالات الضبط الببليوجرافي التي أثبتت النتائج أن المكتبة لا تقوم بها في الوقت الراهن مثل : إصدار ببليوجرافية بالببليوجرافيات التي تعد داخل المملكة في مختلف الموضوعات والمجالات ، وإصدار فهرس وطني موحد لجميع مقتنيات المكتبة والمكتبات الأخرى في المملكة ، وإعداد مستخلصات الدوريات الوطنية . ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تعاون جميع مؤسسات المعلومات في المملكة مع المكتبة المعنية وتكاتفها معها، حيث إنه ليس باستطاعة مكتبة الملك فهد الوطنية ولا حتى أية مكتبة وطنية أخرى على الوجود أن تؤدي رسالتها على الوجه المطلوب بمفردها .

* العمل على محاولة جمع جميع المعلومات الصحفية المتعلقة بالمملكة والمنشورة في الصحف والمجلات الأجنبية ، حيث أظهرت النتائج أن المكتبة لا

تقوم بهذه المهمة حاليا ، وتكتفي بما ينشر في الصحف المحليـة . ونظـرا لأهميـة هذا النـوع من المعلومـات للبـاحثيين الجـادين ولبعض المؤسسـات فـي المملكـة فيقترح تصميم استراتيجية لجمعها . ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بالعاملين في المكتبة الذين يجيدون اللغات الأجنبيـة ، كمـا يمكـن التنسيق مـع بعـض الجهـات المعنية مثل وزارة الإعلام وغيرها من الجهات .

* قيام مكتبة الملك فهد الوطنية بوصفها مكتبة الدولة ذات الريادة في البلـد بالوظيفتين اللتين ثبت من النتائج أنها لا تقوم بهمـا وقـت إعـداد الدراسـة الحاليـة فيما يتعلق بتقنين الأساليب الفنية المستخدمة في مكتبات المملكة وتوحيدها ، وهما إصدار بطاقات فهارس موحدة وتوزيعها على المكتبات بسعر رمـزي ، وإصـدار معايير وطنية لمعالجة المعلومات وتداولهـا . ومـن المتعـارف عليـه أن المكتبـات الوطنية العريقة تعمل على إصدار بطاقات فهارس موحدة وتقـوم بتوزيعهـا علـى المكتبات الأخرى في البلـد بغـرض ضمـان توحيـد المداخـل والتقليـل مـن تكـرار فهرسة المطبوعات نفسها خصوصا تلك الصادرة داخل الدولة .

* زيادة التعريف بإنجازات مكتبة الملك فهد الوطنية في مجال تقنين النظـم الفنية ، ومحاولة تعميمها وتوسيع رقعـة انتشـارها بيـن الجهـات الأخـرى المعنيـة وذلك بقصد الخروج بها من الإطار المحلي إلى الإطار الوطني . ويمكن التدرج في ذلك على مستويات بحيث تكون البدايـة علـى مدينـة الريـاض ومـن ثـم يعمـم التوحيد على جميع المكتبات في البلـد . أو تكـون البدايـة مـع المكتبـات الجامعيـة ومن ثم تعمم على المكتبات الأخرى . أو لعل البداية تكون بالقيام بدراسة مسـحية مبسطة للتعرف إلى ردود الفعل لدى الآخرين وتقصي مدى قناعاتهم بتقبـل فكـرة التعميم المشار إليها . ومع أن النتائج قد أظهرت أن المكتبة محـط الدراسـة تقـوم بالفعل بجهود مشكورة في تقييـس الإجـراءات الفنيـة مثـل تقنيـن قواعـد الفهرسـة الوصفيـة ، وحـل مشـكلات مداخـل الأسـماء العربيـة ، وتقنيـن الخطــة العربيــة للتصنيف ، وتقنين قائمة رؤوس الموضوعات ، وإعداد قوائم رؤوس موضوعات

عربية ، إلا أنه قد ثبت أن تلك الجهود محصورة في نطاق المكتبة ولا تقوم بتعميمها على الجهات الأخرى في المملكة كافة . ومعلوم أن بناء الشبكة الوطنية للمعلومات مرهون بعوامل كثيرة من بينها التوحيد في النظم المستخدمة .

* تكثيف الجهود التي تقوم بها المكتبة في التطوير المهني - حيث إن المهنة تعاني قصورا في هذا الجانب - وذلك من منطلق الدور القيادي لمكتبة الملك فهد كمكتبة وطنية ، ومن منطلق ما يتوافر بها من خبرات مؤهلة ومن تجهيزات حديثة قد لا تتوافر في كثير من المكتبات الأخرى في المملكة. وهو التوجه الذي يتفق مع ما نادى به الخبراء في المجال ، مثل سيلفستر الذي يصر على قيام المكتبات الوطنية بتدريب العاملين فيها بالإضافة إلى العاملين في المكتبات الأخرى .

* زيادة تشجيع العاملين في المكتبة على إعداد البحوث والدراسات . ذلك أنه رغم ما تقوم به مكتبة الملك فهد الوطنية من جهود عديدة لتطوير القوى البشرية وتوفير مقومات التنمية المهنية فهي - بناء على حقائق الدراسة - لا تشجع العاملين على الكتابة والبحث والنشر والتعليم المستمر بشكل كبير . ومع أن هذا التوجه قد يكون له ما يبرره من وجهة نظر المكتبة خصوصا فيما يتعلق بالبحوث والدراسات التي تتطلب الدعم المالي ، إلا أن الباحث يرى أن الأمر يستدعي إعادة النظر في هذه القضية . فمسؤولية التطوير المهني للعاملين في المجال تعد مسؤولية مشتركة بين عدة جهات في الدولة من بينها المكتبة الوطنية التي ينتظر منها تهيئة الفرص التي تساعد العنصر البشري على التعليم المستمر وعلى النمو والتطور الذي سينعكس بدوره على فاعلية المكتبة وسيعزز من دورها القيادي . ومن أولى من مكتبة الملك فهد الوطنية على حث منسوبيها على مواصلة البحث والدرس ؟

* إسهام مكتبة الملك فهد الوطنية في مجال تعريب البرامج الأجنبية (حيث أثبتت المعطيات أن المكتبة لا تقوم بهذه المهمة رغم قيامها بمهام عديدة في

مجال نقل التقنية المعلوماتية وتطويعها) الذي يعد مجالاً حيويا ولو على الأقل بتكاتفها مع الجهات الأخرى المعنية بالتعريب مثل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .

* القيام بالنشاطين المتمثلين في : العمل على تنسيق مشروعات الأتمتة على مستوى المملكة ، والقيام بدور الوسيط بين المكتبات الأجنبية والمكتبات المحلية في المشروعات التعاونية (فقد ثبت أنه رغم ما تقوم به مكتبة الملك فهد الوطنية في الوقت الراهن من نشاطات تعاونية فإنها لا تقوم بالنشاطين المشار إليهما). ومعلوم أن البرامج التعاونية بحاجة دوما إلى مظلة تحميها وتنسق أعمالها وتنظم برامجها ، وقد جرى العرف الدولي على أن تسند تلك المهمة إلى المكتبة الوطنية لما تحظى به من مكانة مرموقة بين مؤسسات المعلومات في البلد. ومن أقدر على هذه المهمة وأولى بها من المكتبة محط الدراسة ؟.

* إعادة النظر بجدية في رسالة المكتبة فيما يتعلق بخدمات المستفيدين خاصة خدمات الإعارة الخارجية وتوفير الكتب الخاصة بالمكفوفين والمعاقين واستعارة المواد التي لا تتوافر في المكتبة من المكتبات الأخرى الأجنبية ، وذلك في ضوء توصيات المؤتمرات ، ومقترحات الخبراء ، والمبادئ التوجيهية لسيلفستر . فنتائج الدراسة تشير إلى أن مكتبة الملك فهد الوطنية لا تقدم في الوقت الراهن الخدمات المذكورة. وإذا استثنينا خدمات الإعارة الخارجية ، وجعلنا التركيز على الخدمتين الأخريين فإن تلك المبادئ توصي بأن تقوم المكتبة الوطنية بتوفير كتب المعاقين وتقديم الخدمات لهم ، وإذا كانت هناك جهات أخرى متخصصة في تقديم تلك الخدمات فتكون مسؤولية المكتبة الوطنية والحالة هذه هي تنسيق تلك الخدمات . كما توصي المبادئ بقيام المكتبة الوطنية باستعارة المواد التي لا تتوافر فيها من المكتبات الأجنبية . ولذا فحري بالمكتبة محط الدراسة محاولة التأسي بتلك المبادئ واللحاق بما وصلت إليه الخدمات في المكتبات الوطنية في الدول المتقدمة .

* قيام المكتبة بدراسات استطلاعية لاحتياجات المستفيدين من خدماتها من الأفراد والمؤسسات لكي تستطيع تقويم خدماتها بناء على نتائج تلك الدراسات . وتجرى تلك الدراسات من فترة لأخرى لكي تواكب التغيرات التي قد تطرأ على اهتمامات المستفيدين بمرور الوقت . وبالتالي يمكن تطوير الخدمات القائمة وتحويرها بما يناسب سلوكيات المستفيدين وطبيعة احتياجاتهم المعلوماتية . ويمكن تكليف بعض المتخصصين من داخل المكتبة أو خارجها للقيام بمثل تلك الدراسات المسحية .

* معالجة المشكلات والصعوبات التي تواجه مكتبة الملك فهد الوطنية حاليا وتحد من طموحاتها الريادية ومن إسهامها في إنشاء النظام الوطني للمعلومات في المملكة خاصة الصعوبات المالية التي تقف أحيانا حجر عثرة أمام قيام المكتبة ببعض المشاريع الريادية على المستوى الوطني . ويقترح الباحث تعزيز الموارد المالية للمكتبة وإقحام القطاع الخاص في البرامج ذات التكلفة الكبيرة وتكاتف مؤسسات المعلومات في المملكة مع المكتبة ومعاونتها على تحقيق طموحاتها .

* العمل على إنشاء شبكة معلومات وطنية تعتمد على الأقراص المليزرة المتوافرة في مكتبة الملك فهد الوطنية وإتاحة استخدامها للآخرين في جميع أنحاء المملكة من خلال الطرفيات الشخصية ، وأيضا عمل دليل بما هو موجود في المكتبة من أقراص وتوزيعه على الجهات الأخرى حتى لا يتكرر وجود قواعد متشابهة في أكثر من مكان ، مع إتاحة تبادل المعلومات والخبرات .

* إجراء المزيد من المسوحات الميدانية للمكتبة قيد الدراسة تتناول موضوعات أخرى لم تشملها الدراسة الحالية. فقد اقتصر المجال الموضوعي لهذه الدراسة على الوظائف التي تقوم بها المكتبة والمهام التي تمارسها، ولم يتعد الباحث هذا النطاق لكونه يفي بالغرض المنشود . إلا أن هناك مجالات عديدة مازالت تنتظر بفارغ الصبر من يدرسها دراسة علمية ، مثل بنية المكتبة

وتجهيزاتها (تصميم المبنى والموقع والأثاث والتجهيزات المادية) ، والإجراءات الفنية المستخدمة ، وتنمية المجموعات ، والقوى العاملة ، والمستفيدين وردود فعلهم تجاه الخدمات ومدى رضاهم عنها ، وغير ذلك من الموضوعات التي يؤمل أن تساعد في النهاية على أن تكتمل الصورة في أذهاننا حول هذه المكتبة العريقة .

* إجراء دراسات أخرى مشابهة للدراسة الحالية في منهجها ومغايرة لها في موضوعها ، بحيث تعالج وضعية مؤسسات المعلومات الأخرى في المملكة ومدى إسهامها في بناء النظام الوطني للمعلومات لكي نستطيع الحصول على صورة شمولية لوضعية البنية والتجهيزات الأساسية للمعلومات، ولكي يصبح أمام المسؤولين والمخططين للتنمية في هذا البلد صورة واقعية تكاملية للمؤسسات الريادية ومدى الدور الذي تقوم به في إنشاء شبكة للمعلومات على مستوى الوطن بأكمله . فمؤسسات مثل مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ومكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ودارة الملك عبدالعزيز ، ومراكز المعلومات المتخصصة في الوزارات والمستشفيات ، وغيرها من مرافق المعلومات في الجهات الأخرى لم تدرس بعد دراسة وافية .

الملاحق

الملحق رقم (١)

خطاب دعوة للمشاركة في الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة أمين مكتبة الملك فهد الوطنية   حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

برفقه استبانة تتعلق بدراسة الوضع الراهن لمهام مكتبة الملك فهد الوطنيـة ووظائفها ، وتمثل هذه الاستبانة جزءا من الدراسة التي أقوم بإعدادها حول :

مكتبة الملك فهد الوطنية

دراسة للوظائف التي تحققها ضمن بنية البناء الوطني للمعلومات

في المملكة العربية السعودية

وتشـتمل الاسـتبانة علـى مجموعـة مـن الأسـئلة تتمحـور حـول : الضبـط الببليوجرافي للإنتاج الفكري، وجمع الإنتـاج الفكـري الوطنـي، وتقنيـن الأسـاليب الفنية المستخدمة في مكتبات المملكة، وتنمية القوى العاملة في المجـال، وتطويـع التقنيـة المعلوماتيـة، والتعـاون والتنسـيق مـع مرافـق المعلومـات محليـا ودوليـا، وتعزيز أدب ومهنة المكتبات والمعلومات، وخدمات المستفيدين، والقيادة والريـادة لمؤسسات المعلومات، والمشكلات والصعوبات التي قد تحد من قيام المكتبة تحت الدراسة بمهامها المنشودة.

وستستخدم نتائج الدراسة لأغراض علمية بحتة ، ولذا فإن تعاون سعادتكم في الإجابة عن الأسئلة المطروحة يمثل الأساس لنجاح الدراسة ، وبالتالي لتقديم خطة تساعد مكتبة الملك فهد الوطنية (الدعامة الأساسية لإقامة النظام الوطني للمعلومات) على القيام بدور أكثر فاعلية في تعزيز مركزها القيادي .

وأرجو التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة ، وبتزويدي بجميع ما يتوافر لديكم من وثائق وتقارير تثري الدراسة ، وتساعد في زيادة التعرف إلى مهام المكتبة ووظائفها .

ولسعادتكم خالص التحية والتقدير ،،،

الدكتور سالم محمد السالم

أستاذ مشارك بقسم المكتبات والمعلومات

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الملحق رقم (٢)

استبانة الدراسة

استبانة

لدراسة مهام مكتبة الملك فهد الوطنية ووظائفها

(يجيب عنها المشرف على المكتبة)

إعداد

الدكتور سالم محمد السالم

أستاذ علم المكتبات والمعلومات المشارك

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

في جميع الأسئلة الآتية فضلاً أذكر الإجابة المناسبة أو ضع علامة [×] في المربع أو المربعات التي تنطبق على وضعية مكتبة الملك فهد الوطنية ومدى تحقيقها للوظائف المناطة بها.

أولا : الضبط الببليوجرافي للإنتاج الفكري الوطني

١- أي مجالات الضبط الببليوجرافي الآتية تقوم بها مكتبة الملك فهد الوطنية للسيطرة على الإنتاج الفكري والفني الوطني ؟

[ ] إصدار الببليوجرافية الوطنية الراجعة RETROSPECTIVE NATIONAL BIBLIOGRAPHY .

[ ] إصدار الببليوجرافية الوطنية الجارية CURRENT NATIONAL BIBLIOGRAPHY .

[ ] إصدار ببليوجرافية بالببليوجرافيات التي تعد داخل المملكة في مختلف الموضوعات والمجالات .

[ ] إصدار فهرس وطني موحد UNION CATALOG لجميع مقتنيات المكتبة والمكتبات في المملكة .

[ ] تكشيف الدوريات الوطنية .

[ ] إعداد مستخلصات للدوريات الوطنية .

[ ] تطوير قواعد معلومات ببليوجرافية محلية .

[ ] القيام بدور المركز الببليوجرافي الوطني .

[ ] مجالات أخرى (فضلاً اذكرها)

٢- إذا كان من بين مجالات الضبط الببليوجرافي التي تقوم بها مكتبة الملك فهد الوطنية إصدار الببليوجرافية الوطنية، فضلاً حدد مجال التغطية لتلك الببليوجرافية من حيث :

* التغطية الموضوعية ------------------------

* التغطية الزمنية ------------------------

* التغطية الشكلية ------------------------

* التغطية المكانية ------------------------

٣- هل تقوم مكتبة الملك فهد الوطنية نفسها بإعداد الببليوجرافية الوطنية أم أن ذلك يتم بالتعاون مع جهات أخرى ؟

[ ] تقوم مكتبة الملك فهد نفسها بالمهمة

[ ] يتم ذلك بالتعاون مع جهات أخرى (فضلاً اذكر تلك الجهات)

ثانيًا : جمع الإنتاج الفكري الوطني

٤- أي الأدوار التالية تقوم بها مكتبة الملك فهد الوطنية بهدف تجميع الإنتاج الفكري والفني الوطني ؟

[ ] القيام بدور الجهة المركزية في المملكة لتجميع الإنتاج الفكري والفني الوطني .

[ ] القيام بدور " مكتبة الإيداع القانوني " من خلال تطبيق نظام الإيداع .

[ ] جمع المخطوطات الوطنية وحفظها وتنظيمها .

[ ] القيام بدور المركز الوطني لنظام الترقيم المعياري الدولي للكتب والدوريات (ردمك - ردمد) .

[ ] جمع الإنتاج الفكري الأجنبي .

[ ] أدوار أخرى (فضلاً اذكرها)

٥- إذا كان من بين مهام مكتبة الملك فهد الوطنية جمع الإنتاج الفكري الأجنبي ، فهل هذا يشمل ؟

[ ] جميع الإنتاج الأجنبي المتعلق بالمملكة .

[ ] جميع ما أنتجه أبناء المملكة في الخارج .

[ ] جميع الإنتاج المتعلق بموضوع أو موضوعات تهم المملكة (فضلاً حدد الموضوع) ----------

[ ] جميع المعلومات الصحفية المتعلقة بالمملكة والمنشورة في الصحف والمجلات الأجنبية .

[ ] جوانب أخرى غير ما ذكر أعلاه (فضلاً حددها)

٦- هل هناك بعض المواد التي لايشملها نظام الإيداع المطبق في المكتبة؟

[ ] نعم

[ ] لا

٧- إذا كانت الاجابة عن السؤال السابق بنعم ، فضلاً اذكر تلك المواد :

ثالثًا : تقنين الأساليب الفنية المستخدمة في مكتبات المملكة

٨- هل تقوم المكتبة بأي من الوظائف التالية الرامية إلى توحيد النظم المستخدمة في مكتبات المملكة ؟

[ ] تقنين قواعد الفهرسة الوصفية .

[ ] إصدار بطاقات فهارس موحدة توزع على المكتبات في المملكة بسعر رمزي (لضمان توحيد المداخل والتقليل من تكرار فهرسة المطبوعات نفسها خصوصا تلك الصادرة داخل المملكة) .

[ ] الإسهام في حل المشكلات المتعلقة بمداخل الأسماء العربية .

[ ] تقنين الخطة العربية للتصنيف (والتعديلات اللازمة خصوصا بالنسبة لتصنيف ديوي العشري وتصنيف مكتبة الكونجرس، حيث لاتغطي موضوعات الدين واللغة والثقافة العربية بشكل عام التغطية المناسبة).

[ ] تقنين قائمة رؤوس الموضوعات العربية وغير العربية .

[ ] إعداد مكانز / قوائم رؤوس موضوعات عربية وغيرها من الأدوات الاستنادية .

[ ] إصدار معايير وطنية لمعالجة المعلومات وتداولها .

[ ] إتاحة المجال للمكتبات الأخرى ومؤسسات المعلومات للاستفادة من فهرس المكتبة .

[ ] وظائف فنية أخرى (فضلاً اذكرها)

رابعًا : تنمية وتدريب القوى العاملة في المجال

٩- أي الجهود التالية تقوم بها المكتبة في سبيل تدريب القوى البشرية وتوفير مقومات التنمية المهنية ؟

(فضلاً حدد ما إذا كانت تلك الجهود تقتصر على العاملين في مكتبة الملك فهد الوطنية فقط أم تشمل العاملين في المجال بشكل عام) .

جهود تنمية وتدريب العاملين	للعاملين في المكتبة فقط	للعاملين في المجال كافة
- عقد الدورات التدريبية المكثفة اللازمة لرفع كفاءة العمل والتعريف بالمستحدثات الفنية والتطبيقات التقنية في المجال .	[ ]	[ ]
- إعداد برامج قصيرة ومحاضرات حول موضوعات مختارة .	[ ]	[ ]
- ابتعاث العاملين للخارج لمواصلة الدراسات العليا.	[ ]	[ ]
- تشجيع العاملين على الكتابة والبحث والنشر والتعليم المستمر .	[ ]	[ ]
- مشاركة العاملين في الحلقات النقاشية والمؤتمرات والمعارض المحلية والخارجية .	[ ]	[ ]
- جهود أخرى (فضلاً اذكرها)		
-	[ ]	[ ]
-	[ ]	[ ]

١٠- هل تقتصر البرامج التدريبية التي تعدها المكتبة على المتخصصين في المجال أم تشمل جميع العاملين من متخصصين وغيرهم ؟

[ ] تقتصر على المتخصصين .

[ ] تشمل المتخصصين وغيرهم من العاملين في المجال .

١١- هل تتعاون المكتبة مع جهات أخرى (الجمعيات المهنية والجامعات) بهدف تنظيم برامج للنمو المهني ؟

[ ] نعم

[ ] لا

١٢- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم ، فضلاً اذكر تلك الجهات:

خامسًا : نقل التقنية المعلوماتية وتطويعها

١٣- من المتعارف عليه أنه تقع على المكتبة الوطنية مسؤولية نقل وتطويع التقنية المعلوماتية. فهل تقوم مكتبة الملك فهد بدور يذكر في هذا الصدد في أي من المجالات الآتية :

[ ] تصميم قواعد معلومات خاصة بالمكتبة .

[ ] استقطاب التقنية الحديثة في خدمات المعلومات (التكشيف الآلي للدوريات).

[ ] تعريب البرامج الأجنبية .

[ ] الاشتراك في الشبكات المحلية والخارجية .

[ ] توفير قواعد المعلومات المليزرة (الخدمات المرجعية المليزرة) .

[ ] تقديم العون للجهات الأخرى التي ترغب في أتمتة نظمها .

[ ] مجالات أخرى (فضلاً اذكرها)

١٤- إذا كان من بين المجالات التي تسهم بها المكتبة فيما يتعلق بنقل وتطويع التقنية تقديم العون لمؤسسات المعلومات في المملكة التي ترغب في الأتمتة، فما أشكال تقديم العون في هذا المجال ؟

[ ] تقديم الخبرات والاستشارات .

[ ] تقديم المعدات والأجهزة .

[ ] تقديم الطرق والأساليب .

[ ] أشكال أخرى (فضلاً اذكرها)

سادسًا : التعاون والتنسيق مع مرافق المعلومات محليا ودوليًا

١٥- يناط بالمكتبة الوطنية عادة مهمة التنسيق بين مؤسسات المعلومات على المستوى المحلي والمشاركة في برامج التعاون بين المكتبات المناظرة على المستوى الدولي. فأي النشاطات التالية تقوم بها مكتبة الملك فهد الوطنية ؟

[ ] تخطيط وتنسيق خدمات الإعارة بين المكتبات في المملكة (الإعارة التبادلية) .

[ ] تنسيق سياسات التزويد على مستوى المملكة (التزويد التعاوني) .

[ ] تنسيق مشروعات الأتمتة على مستوى المملكة (الشبكة الوطنية للمعلومات) .

[ ] تبادل المطبوعات وغيرها من أوعية المعلومات على المستوى العالمي.

[ ] القيام بدور الوسيط بين المكتبات الأجنبية والمكتبات المحلية في جميع المشروعات التعاونية .

[ ] أشكال أخرى للتعاون والتنسيق (فضلاً اذكرها)

١٦- إذا كان يوجد برنامج للتنسيق الوطني في مجال التزويد بين مكتبة الملك فهد الوطنية والمكتبات الأخرى في المملكة ، فضلاً اذكر تلك المكتبات :

١٧- وإذا كانت مكتبة الملك فهد تتعاون مع المكتبات الوطنية في البلاد الأخرى ، فضلاً اذكر مجالات هذا التعاون :

سابعًا : تعزيز أدب ومهنة المكتبات والمعلومات

١٨- من بين المهام الأخرى التي تسند عادة إلى المكتبة الوطنية مهمة التأليف والترجمة والطباعة والنشر والتوزيع. فأي المهام الآتية تقوم بها مكتبة الملك فهد الوطنية ؟

[ ] تعزيز ودعم البحوث والدراسات الرامية إلى تطوير المكتبات والمعلومات.

[ ] تطوير معايير وطنية تتعلق بالنشر وحفز الناشرين على استخدامها .

[ ] اشتراك المكتبة في برامج البحوث المتعلقة بالإدارة والتنظيم والتخطيط وبث المعلومات المهنية .

[ ] إعداد الببليوجرافيات المتخصصة ونشرها (الفهارس والأدوات الببليوجرافية) .

[ ] الترجمة من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية .

[ ] مهام أخرى (فضلاً اذكرها)

١٩- ماعدد الكتب والمطبوعات الأخرى التي تم نشرها منذ إنشاء المكتبة في تخصص المكتبات وفي التخصصات الأخرى (فضلاً ارفق إحصاء إن أمكن):

* عدد المنشورات في تخصص المكتبات --------------

* عدد المنشورات في التخصصات الأخرى -------------

٢٠- فيما يتعلق بالترجمة فضلاً اذكر ما يلي (أو ارفق إحصاء إن أمكن):

* عدد الكتب التي تم ترجمتها منذ إنشاء المكتبة --------------

* اللغات التي تغطيها الكتب المترجمة --------------------

٢١- هل تتوافر لدى المكتبة سياسة مكتوبة (لائحة) تنظم عمليات التأليف والنشر ؟

[ ] نعم

[ ] لا

٢٢- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم ، فضلاً اذكر أهم عناصر تلك السياسة (أو ارفق صورة منها):

ثامنًا : خدمات المستفيدين

٢٣- تمتاز المكتبة الوطنية عن الأنواع الأخرى من المكتبات بتقديم خدماتها لفئة متميزة من المستفيدين وبتقديم أنواع من الخدمات التي قد لاتقدمها المكتبات الأخرى. فأي الخدمات التالية تقدمها مكتبة الملك فهد الوطنية؟

[ ] توفير خدمات الاطلاع الداخلي .

[ ] توفير خدمات الإعارة الخارجية .

[ ] توفير خدمات التصوير والاستنساخ .

[ ] توفير خدمات إيصال الوثائق DOCUMENT DELIEVERY .

[ ] توفير الخدمات المكتبية للجهات الحكومية .

[ ] توفير الكتب الخاصة بالمكفوفين والمعاقين .

[ ] استعارة المواد التي لاتتوافر بالمكتبة من المكتبات الأخرى المحلية

[ ] استعارة المواد التي لاتتوافر بالمكتبة من المكتبات الأخرى الأجنبية .

[ ] إتاحة المجال للجهات الأخرى للاستخدام الآلي لفهرس المكتبة عن بعد والتعرف على محتوياتها .

[ ] تقديم الخدمات الببليوجرافية والمرجعية (قوائم ببليوجرافية) .

[ ] منح امتيازات تتعلق بتقديم الخدمات للباحثين الجادين .

[ ] خدمات أخرى (فضلاً اذكرها)

٢٤- إذا كانت المكتبة تمنح امتيازات للمستفيدين من خدماتها ، فضلاً اذكر أهم تلك الامتيازات :

٢٥- هل تقوم المكتبة بدور مركز المعلومات والإرشاد والإحالة للإجابة عن الاستفسارات المرجعية المتنوعة CENTER FOR INFORMATION AND REFERRAL على غرار ما تقوم به بعض المكتبات الوطنية العريقة ؟

[ ] نعم

[ ] لا

٢٦- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم ، فما مدى كفاية ما يتوافر بالمكتبة من أدوات ببليوجرافية ومصادر معلوماتية للقيام بالدور المذكور؟

[ ] كافية إلى حد كبير

[ ] كافية إلى حد لابأس به

[ ] كافية إلى حد ضئيل

[ ] غير كافية

[ ] غير كافية إطلاقا

تاسعًا : القيادة والريادة

٢٧- من بين المهام الأخرى التي تناط عادة بالمكتبة الوطنية مهمة تولي دور القيادة والريادة للمكتبات ومؤسسات المعلومات في البلد وتزعم

المناسبات والنشاطات الاجتماعية . فهل تقوم مكتبة الملك فهد الوطنية بأي من النشاطات التالية على مستوى المملكة ؟

[ ] تنظيم الندوات والمؤتمرات والدعوة إلى الاجتماعات واللقاءات الوطنية وغيرها من النشاطات العلمية .

[ ] اقامة المعارض الخاصة بالكتاب إضافة إلى النشاطات التاريخية والثقافية الأخرى .

[ ] المشاركة في دعم الاحتفالات الخاصة بالمناسبات التاريخية المهمة في المملكة (كالجنادرية مثلا) .

[ ] إعداد خطة وطنية لتطوير خدمات المكتبات والمعلومات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة .

[ ] تمثيل المملكة في المؤتمرات والندوات العربية والعالمية .

[ ] وضع التشريعات المكتبية وسياسة المعلومات الوطنية .

[ ] نشاطات ريادية أخرى (فضلاً اذكرها)

عاشرًا : المشكلات والصعوبات

٢٨- هل تواجه مكتبة الملك فهد الوطنية أية مشكلات أو صعوبات تحد من دورها كركيزة للنظام المكتبي في المملكة وكدعامة أساسية لبناء النظام الوطني للمعلومات وبالتالي تعيق طموحاتها القيادية ؟

[ ] نعم

[ ] لا

٢٩- إذا كانت الإجابة عن السؤال السابق بنعم ، فضلاً اذكر أهم تلك الصعوبات :

* صعوبات إدارية ---------------------------
* صعوبات مالية ----------------------------
* صعوبات فنية ----------------------------
* صعوبات تقنية ----------------------------
* صعوبات بشرية ---------------------------
* صعوبات أخرى ---------------------------

حادي عشر : مقترحات المسؤولين عن المكتبة

٣٠- فضلاً سجل في المساحة التالية ما لديك من آراء واقتراحات ترى أنها تساعد على تعزيز الدور القيادي لمكتبة الملك فهد الوطنية بوصفها مكتبة وطنية وتحفزها على الإسهام في بناء النظام الوطني للمعلومات على مستوى المملكة:

المصادر والمراجع

أولاً : المراجع العربية

الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات . تقنيات المعلومات والاتصالات في الوطن العربي : تحديات المستقبل . **وقائع الندوة العربية الثانية للمعلومات . تونس ١٨ - ٢١ يناير ١٩٨٩م** . تونس : الاتحاد ، ١٩٩١م . (منشورات الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات - العدد ١) .

إسماعيل ، سعد أحمد ؛ ومحمد ، محمود جرجيس . دور تقنيات المعلومات في خدمة المعوقين في المكتبات الوطنية . في : الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. تقنيات العلومات والاتصالات في الوطن العربي : تحديات المستقبل. **وقائع الندوة العربية الثانية للمعلومات . تونس ١٨ - ٢١ يناير ١٩٨٩م** . تونس : الاتحاد، ١٩٩١م . (منشورات الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات - العدد ١) . ص ص ١٦ - ٣٢ .

الأطرم ، محمد بن عبدالله . التعاون بين المكتبات السعودية في مجالات التحسيب . في : مكتبة الملك عبدالعزيز العامة . **ندوة استخدام الحاسب الآلي في المكتبات ومراكز المعلومات السعودية** . ٦ - ٧ ربيع الآخر ١٤٠٩هـ . الرياض : المكتبة ، ١٤٠٩هـ . (مطبوعات مكتبة الملك عبدالعزيز العامة -٢). ص ص ٣ - ٢٤ .

بدر، أحمد. التنظيم الوطني للمعلومات : **دراسة في تخطيط وإدارة مراكز المعلومات العلمية والتكنولوجية**. الرياض: دار المريخ للنشر، ١٤٠٨هـ .

بدر ، أحمد . حركة المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات بجمهورية مصر العربية . (الجزء الأول) . **المجلة العربية للمعلومات** . مج ٦ ، ع ٢ (١٩٨٥م) . ص ص ٥٧ - ٩٠ .

بدر ، أحمد . **المدخل إلى علم المعلومات والمكتبات** . الرياض : دار المريخ، ١٤٠٥ هـ .

بوعياد، محمود. المكتبة الوطنية العربية : لماذا ؟ وكيف ؟ **عالم الكتب**. مج ٧، ع ٣ (المحرم ١٤٠٧هـ). ص ص ٣٠٨ - ٣١٢ .

التونسي ، حمادي . التعاون بين المكتبات ودوره في إنشاء شبكات المعلومات الوطنية . **حولية المكتبات والمعلومات** . مج ٢ (١٤١٠هـ) . ٩ - ١٦.

حسن ، أبوبكر إبراهيم . المكتبات في جمهورية الصومال الديمقراطية . **المجلة العربية للمعلومات** . مج ٦ ، ع ٢ (١٩٨٥م) . ص ص ١٣٥ - ١٤٤ .

الحزيمي ، سعود عبدالله . الببليوجرافيا الوطنية . **مكتبة الإدارة** . مج ١٢ ، ع ٣ (رمضان ١٤٠٥هـ) . ص ص ١٩ - ٤٠ .

الحزيمي ، سعود عبدالله . الضبط الببليوجرافي في المملكة العربية السعودية. **مكتبة الإدارة** . مج ١١ ، ع ٢ (جمادى الأولى ١٤٠٤هـ) . ص ص ٥ - ٢٤ .

خليفة، شعبان عبدالعزيز. **دار الكتب القومية : في رحلة النشوء والارتقاء والتدهور**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٩١م . (دراسات في الكتب والمعلومات - الملف الأول).

خليفة ، شعبان عبدالعزيز . **المكتبات الوطنية ودورها في تخطيط وتنفيذ سياسة المعلومات بالدولة** . أعمال الندوة العربية الثالثة التي نظمها الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول المعلومات في خدمة التنمية بالبلاد العربية . تونس : مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات (سيرمدي)، ١٩٩٣م . ص ص ٧٣ - ١٠٠ .

الدوسري ، فهد مسفر . العوامل المرتبطة بوجود ببليوجرافيا وطنية جارية في الدول العربية : دراسة تحليلية. **حولية المكتبات والمعلومات** . مج ٣ (١٤١١هـ). ص ص ٦٧ - ٨٣ .

ديوارا ، عمر . المكتبات ومراكز التوثيق في الجمهورية الإسلامية الموريتانية . **المجلة العربية للمعلومات** . مج ٦ ، ع ٢ (١٩٨٥م) . ص ص ١١٢ - ١١٧ .

الراشد ، محمد . نظام الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية : دراسة حول تطبيق النظام خلال عام ١٤١٤ هـ . **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية** . مج ١ ، ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤١٦هـ ١٤١٦ هـ ب) . ص ص ٢١٥ – ٢٢٢ .

السالم ، إبراهيم عبدالله . تعريب الأنظمة الأجنبية المستخدمة في المكتبات والمعلومات . **ندوة استخدام الحاسب الآلي في المكتبات ومراكز المعلومات السعودية . الرياض ٦ – ٧ ربيع الآخر ١٤٠٩هـ** . الرياض : مكتبة الملك عبدالعزيز العامة ، ١٤٠٩هـ . (مطبوعات مكتبة الملك عبدالعزيز العامة بالرياض – ٢) . ص ص ٣٣ – ٣٩ .

السالم ، سالم محمد . **مدى إمكانية تعاون المكتبات ومراكز المعلومات في المملكة العربية السعودية مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في مجال خدمات المعلومات – دراسة ميدانية من وجهة نظر مديري المكتبات ومراكز المعلومات** . الرياض : الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر بمدينة الملك عبدالعزيز ، ١٤١٤ هـ .

السالم ، سالم محمد . التقنية المعلوماتية المستخدمة في المكتبات ومراكز المعلومات السعودية : دراسة للمشكلات والحلول . **عالم الكتب** . مج ١٤ ، ع ٥ (١٤١٤هـ) . ص ص ٥٠٢ – ٥١٨ .

سيلفستر، غي. **مبادئ توجيهية للمكتبات الوطنية**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤١٣هـ . (السلسلة الثانية – ٦).

الشريف ، عبدالله . المكتبات ومراكز البحوث والتوثيق في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية المشتركة . **المجلة العربية للمعلومات** . مج ٦ ، ع ٢ (١٩٨٥م). ص ص ١١٨ – ١٣٤ .

الشيباني ، فهد حمود . **مكتبة الملك فهد الوطنية – دراسة للإرهاصات التي أدت إلى قيامها كمكتبة وطنية للمملكة العربية السعودية : دراسة مسحية** . رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، ١٤١٤هـ .

الصوفي ، عبداللطيف إسماعيل . **لمحات من تاريخ الكتاب والمكتبات** . دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ١٩٨٧م .

الصوفي ، عبداللطيف إسماعيل . **المكتبات وخدماتها** . عمان : جمعية عمال المطابع التعاونية ، ١٤١٢هـ .

العريني ، محسن السيد . **التنمية المهنية للعاملين في المكتبات ومراكز المعلومات** . القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، ١٩٩٤م .

عزيز، يونس. **صور من المكتبات الوطنية حول العالم**. منشورات جامعة قاريونس (د. ت .).

فرسوني ، فؤاد حمد رزق . **الببليوجرافية الوطنية الراجعة بين المصادر الاقتنائية والمصادر غير المباشرة – دراسة نظرية وميدانية** . الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١٥هـ . (السلسلة الثانية – ١٥) .

فرسوني ، فؤاد حمد رزق . **التكشيف : الإجراءات والتطبيقات المحوسبة** . د.ت . (تقرير غير منشور) .

قاسم ، حشمت . **خدمات المعلومات – مقوماتها وأشكالها** . القاهرة : مكتبة غريب ، (د. ت) أ .

قاسم، حشمت. **مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات**. القاهرة: مكتبة غريب، (د. ت.) ب .

قاسم ، حشمت . المكتبات الوطنية في الدول النامية – بين الجهود المخلصة ومحاولات الإجهاض . **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** . س ٦ ، ع ٢ (شعبان ١٤٠٦هـ) . ص ص ٤١ – ٥٤ .

قاسم ، حشمت . **المكتبة والبحث** . القاهرة : مكتبة غريب ، د. ت .

قنديلجي ، عامر إبراهيم . نظام المعلومات ودوره في خدمة المستفيدين . **مكتبة الإدارة** . مج ١٥ ، ع ٢ (جمادى الأولى ١٤٠٨هـ) . ص ص ٢٧ – ٥١ .

المازي ، عبدالرحمن عبدالعزيز . مركز المعلومات الوطني للعلوم والتكنولوجيا: ودوره في نقل وتطوير وتطبيق تكنولوجيا المعلومات . **مكتبة الإدارة**. مج ٨ ، ع ١ (١٤٠١ هـ) . ص ص ٥ – ٢٤ .

مجلس الوزراء – شعبة الخبراء . **نظام الإيداع** . الرياض : مصلحة مطابع الحكومة ، ١٤١٣هـ .

محمد ، أولي . **تطوير النظم الوطنية للمكتبات والمعلومات** . في : إتيم ، محمود أحمد . المعلومات من أجل التنمية في الوطن العربي : مبنية على الأوراق التي قدمت إلى الملتقى الأول حول الشبكة العربية للمعلومات ، تونس ، ٨ – ١٢ / ٦ / ١٩٨٧م (المجلد الأول) . تونس : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – مركز التوثيق والمعلومات ، ١٩٨٨م . ص ص ٤٤٩ – ٤٦٤ .

المحاسني ، أسماء زكي . الخدمات المكتبية للمستفيدين من المكتبات في الجمهورية العربية السورية : مكتبة الأسد الوطنية . **المجلة العربية للمعلومات** . مج ٩ ، ع ٢ (١٩٨٨م) . ص ص ٦٠ – ٦٧ .

محيريق ، مبروكة عمر . **العاملون بالمكتبات والأمية التكنولوجية** . أعمال الندوة العربية الثالثة التي نظمها الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول المعلومات في خدمة التنمية بالبلاد العربية . تونس : مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات (سيرمدي)، ١٩٩٣م . ص ص ٢٦١ – ٢٦٤.

اللجنة العليا للإصلاح الإداري – الأمانة العامة . **الدليل التنظيمي لمكتبة الملك فهد الوطنية وفقا لقرار اللجنة العليا للإصلاح الإداري رقم (١٨٩) وتاريخ ٢٢ / ٧ / ١٤٠٩هـ** . (دليل غير منشور وبدون تاريخ) .

المقحفي ، عبدالملك محمد . أضواء على حركة المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات في الجمهورية العربية اليمنية . **المجلة العربية للمعلومات** . مج ٦، ع ٢ (١٩٨٥م) . ص ص ٩١ – ٩٩ .

مدينـة الملـك عبدالعزيـز للعلـوم والتقنيـة - الإدارة العامـة للمعلومـات . **محضـر اجتماعـات نظـام الإعـارة المتبادلـة بيـن المكتبـات** . ١٤١٣ هـ . (تقريـر غــير منشور).

المكتبات الوطنية : تعريفها وأهدافها . **المكتبة العربيـة** . ع ١ (١٩٨١) . ص ص ٥١ - ٥٩ .

مكتبة الملك فهـد الوطنيـة. الإدارة العامـة للإيـداع والتسـجيل - إدارة الترقيمـات الدوليـة. **دليـل الرقـم الدولـي المعيـاري للكتـب والدوريـات (ردمـك - ردمــد)**. الرياض: المكتبة، ١٤١٣هـ أ .

مكتبة الملك فهد الوطنية. **أخبار المكتبة** (نشرة دورية تصدرها المكتبة). ع ٣. الرياض: المكتبة، ١٤١٣هـ ج .

مكتبة الملك فهد الوطنية. **أخبار المكتبة** (نشرة دورية تصدرها المكتبة). ع ٤. الرياض: المكتبة، ١٤١٤هـ ج .

مكتبة الملك فهد الوطنية. **أخبار المكتبة** (نشرة دورية تصدرها المكتبة). ع ٥. الرياض: المكتبة، ١٤١٥هـ أ .

مكتبة الملك فهد الوطنية. **أخبار المكتبة** (نشرة دورية تصدرها المكتبة). ع ٦. الرياض : المكتبة ، ١٤١٥ هـ ب .

مكتبة الملك فهد الوطنية. **أخبار المكتبة** (نشرة دورية تصدرها المكتبة). ع ٧. الرياض : المكتبة ١٤١٦ هـ أ .

مكتبـة الملـك فهـد الوطنيــة - إدارة التخطيـط والتطويـر . **أوعيـة المعلومــات الموجودة في مكتبة الملك فهد الوطنيـة إلـى نهايـة عـام ١٤١٥هـ** . (إحصـاء غير منشورة) .

مكتبة الملك فهـد الوطنيـة - إدارة التخطيـط والتطويـر . **الببليوجرافيـة الوطنيـة السعودية** . (تقرير غير منشور يخلو من بيانات النشر ومن ترقيم الصفحات).

مكتبة الملك فهد الوطنية. **الإيداع النظامي والرقم الدولي المعياري للكتب والدوريات : ردمك ISBN ردمد ISSN** . الرياض: المكتبة ، ١٤١٤هـ أ (نشرة صدرت بمناسبة افتتاح معرض الرياض الدولي السابع للكتاب المنعقد بجامعة الملك سعود في عام ١٤١٤هـ ، وبدون ترقيم للصفحات).

مكتبة الملك فهد الوطنية – إدارة التخطيط والتطوير . **التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤١٣ – ١٤١٤ هـ** . الرياض : المكتبة ، ١٤١٥ هـ ج .

مكتبة الملك فهد الوطنية – إدارة التخطيط والتطوير . **التقرير السنوي لمكتبة الملك فهد الوطنية للعام المالي ١٤١٤ – ١٤١٥هـ** . الرياض : المكتبة ، ١٤١٦هـ.

مكتبة الملك فهد الوطنية – إدارة التكشيف والببليوجرافيا . **الببليوجرافية الوطنية السعودية** . د.ت . (تقرير غير منشور) .

مكتبة الملك فهد الوطنية – إدارة الدراسات والخدمات المرجعية . **التقرير السنوي لإدارة الدراسات والخدمات المرجعية للعام ١٤١٥ / ١٤١٦هـ** . ١٤١٦ هـ ج . (تقرير غير منشور) .

مكتبة الملك فهد الوطنية. **دليل الإيداع النظامي**. الرياض: المكتبة، ١٤١٣هـ ب .

مكتبة الملك فهد الوطنية – إدارة التصنيف والفهرسة . **قائمة مداخل أسماء الهيئات** . الرياض : المكتبة ، ١٤١٥هـ (هـ) . (مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية – السلسلة الثالثة : ١٤) .

مكتبة الملك فهد الوطنية – إدارة تنظيم المعلومات . **قائمة رؤوس موضوعات السعودية** . ١٤١٠هـ (تقرير غير منشور) .

مكتبة الملك فهد الوطنية – إدارة تنظيم المعلومات . **قائمة رؤوس موضوعات الدين الإسلامي بالإنجليزية** . ١٤١٠هـ . (تقرير غير منشور) .

مكتبة الملك فهد الوطنية . **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية** . مج ١ ، ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤١٦ هـ ب) . نصف سنوية محكمة .

مكتبة الملك فهد الوطنية . **المخطوطات والكتب النادرة** . الرياض : المكتبة ، ١٤١٣هـ .

مكتبة الملك فهد الوطنية. **مكتبة الملك فهد الوطنية**. الرياض: المكتبة، ١٤١٤هـ ب (مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية – الثقافة المكتبية : ٢).

مكتبة الملك فهد الوطنية – إدارة التصنيف والفهرسة . **منهج التصنيف والفهرسة في مكتبة الملك فهد الوطنية**. (الجزء الأول) . ١٤١٣هـ . (تقرير غير منشور) .

مكتبة الملك فهد الوطنية – إدارة التكشيف والببليوجرافيا . **الكشاف الوطني الراجع للدوريات السعودية : ١٣٨٦هـ / ١٩٦٦م – ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م** (المجلد الأول) . الرياض : المكتبة ، ١٤١٥هـ د .

مكتبة الملك فهد الوطنية – الإدارة العامة لخدمات المستفيدين . **نشرة المستخلصات** . ع ١ ، ربيع الآخر ١٤١٦هـ ب .

النهاري، عبدالعزيز محمد. المكتبة الوطنية في المملكة العربية السعودية. **مكتبة الإدارة.** مج ١٣، ع ١، (المحرم ١٤٠٦هـ). ص ص ٢٨٤ – ٢٩٦ .

النهاري، عبدالعزيز محمد. المكتبات الوطنية – الجامعية : دراسة تحليلية . **عالم الكتب.** مج ٨ ، ع ١ (رجب ١٤٠٧هـ). ص ص ١٩ – ٢٥ .

النهاري ، عبدالعزيز محمد . **المكتبات الوطنية : تاريخها – وظائفها – واقعها.** الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤١٤ هـ . (مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية – السلسلة الثانية ١٩) .

هاريسون ، كولن ؛ وبينهام ، روزماري . **أسس تنظيم المكتبات والمعلومات.** ترجمة سماء زكي المحاسني، ناصر محمد السويدان ، وحمد عبدالله عبدالقادر.

الرياض : مكتبة الملك عبدالعزيز العامة ، ١٤١٣هـ . (مطبوعات مكتبة الملك عبدالعزيز العامة - سلسلة الأعمال المحكمة : ٢) .

الهوش ، أبو بكر محمود . العوامل المشتركة لإقامة النظم الوطنية للمعلومات . **مجلة المكتبات والمعلومات العربية** . س ٨ ، ع ٤ (أكتوبر ١٩٨٨) . ص ص ٦٠ - ٧٦ .

وسيلي ، سيسيل . نظام المعلومات الوطني . **المجلة العربية للمعلومات**. مج ٩، ع ١ (١٩٨٨). ص ص ٦٨ - ٨٢ .

وزارة التخطيط . **توجهات خطة التنمية الخامسة حول تطوير العلوم والتقنية**. ورقة مقدمة إلى ندوة التنمية التقنية في المملكة : حاضرها ومستقبلها . ٢٨ رجب- ١ شعبان ١٤١٤هـ . قصر طويق - حي السفارات . الرياض . (بحث غير منشور) .

ثانياً : المراجع الانجليزية

AL - NAHARI , ABDULAZIZ MOHAMED . *THE ROLE OF NATIONAL LIBRARIES IN DEVELOPING COUNTRIES WITH SPECIAL REFERENCE TO SAUDI ARABIA* . NEW YORK : MANSELL PUBLISHING LIMITED , 1984 .

AL - NAHARI , ABDULAZIZ MOHAMED . *THE NATIONAL LIBRARY : AN ANALYSIS OF THE CRITICAL FACTORS IN PROMOTING LIBRARY AND INFORMATION SERVICES IN DEVELOPING COUNTRIES , THE CASE OF SAUDI ARABIA* . PH. D. DISSERTATION . UNIVERSITY OF CALIFORNIA - LOS ANGELES , 1982 .

GOODMAN, A.PLANNING OF NATIONAL LIBRARIES. *ENCYCLOPEDIA OF LIBRARY AND INFORMATION SCIENCE* . VOL . 22 . NEW YORK : MARCEL DEKKER , INC , 1977 . PP. 344 - 345.

HUMPHREYS , K. W. NATIONAL LIBRARY FUNCTIONS . UNESCO *BULLETIN FOR LIBRARIES* . 20 (JULY - AUGUST 1966) . PP. 158 - 169 .

LINE , MAURICE B . " THE CHANGING ROLE OF NATIONAL LIBRARIES " . *PROCEEDINGS OF THE INTERNATIONAL CONFERENCE ON NATIONAL LIBRARIES - TOWARDS THE 21ST CENTURY* . APRIL 20 - 24 , 1993 . REPUBLIC OF CHINA : NATIONAL CENTRAL LIBRARY , 1993 . PP. 87 - 104 .

LINE , MAURICE . NATIONAL LIBRARY AND INFORMATION PLANNING . IN : KATZ , BILL (ED.) . *LIBRARY LIT . 14 - THE BEST OF 1983* . LONDON : THE SCARECROW PRESS , INC . 1984 . PP. 43 - 60 .

LINE , MAURICE & LINN , JOYCE (ED .) . NATIONAL LIBRARIES . *ASLIB READER SERIES VOL* . 1 . LONDON : ASLIB , 1979 .

LINE , MAURICE . NATIONAL LIBRARIES IN A TIME OF CHANGE . IN : HANNIGAN , JANE ANNE (ED.) . *LIBRARY LIT . 19 - THE BEST OF 1988* . LONDON : THE SCARECROW PRESS , INC . 1989 . PP. 25 - 35 .

LINE , MAURICE . THE ROLE OF NATIONAL LIBRARIES : A REASSESSMENT . *LIBRI* . 30 (1980) PP. 14 - 15 .

LIU , ELLEN F. " A REVIEW OF THE FUNCTIONS OF THE NATIONAL CENTRAL LIBRARY " . *PROCEEDINGS OF THE INTERNATIONAL CONFERENCE ON NATIONAL LIBRARIES - TOWARDS THE 21ST CENTURY* . APRIL 20 - 24 , 1993 . REPUBLIC OF CHINA : NATIONAL

CENTRAL LIBRARY , 1993 . PP. 391 - 404 .

PROCEEDINGS OF THE INTERNATIONAL CONFERENCE ON NATIONAL LIBRARIES - TOWARDS THE 21 CENTURY . APRIL 20 - 24 , 1993 . TAIPEI . NATIONAL CENTRAL LIBRARY , 1993 .

REHMAN , SAJJADUR . NATIONAL INFRASTRUCTURE OF LIBRARY AND INFORMATION SERVICES IN ARAB COUNTRIES . *INTERNATIONAL LIBRARY REVIEW* . (1989) 21 , 445 - 461 .

SA'ATI , YAHYA M . " KING FAHAD NATIONAL LIBRARY : BACKGROUND , ASPECTS AND PROSPECTS " . *PROCEEDINGS OF THE INTERNATIONAL CONFERENCE ON NATIONAL LIBRARIES - TOWARDS THE 21ST CENTURY* . APRIL 20 - 24 , 1993 . REPUBLIC OF CHINA : NATIONAL CENTRAL LIBRARY , 1993 . PP. 441 - 464 .

TYULINA , NATALIA . NATIONAL LIBRARIES . *ENCYCLOPEDIA OF LIBRARY AND INFORMATION SCIENCE* . VOL . 19 . NEW YORK : MARCEL DEKKER , INC. , 1976 . PP . 94 - 113 .

WAN , WEIYING . " THE FUNCTIONS OF THE NATIONAL LIBRARY : AN EXAMINATION OF THE CONCEPTUAL NATIONAL LIBRARY IN THE INFORMATION - ORIENTED SOCIETY " . *PROCEEDINGS OF THE INTERNATIONAL CONFERENCE ON NATIONAL LIBRARIES - TOWARDS THE 21ST CENTURY* . APRIL 20 - 24 , 1993 . REPUBLIC OF CHINA : NATIONAL CENTRAL LIBRARY , 1993 . PP. 303 - 321 .

الكتاب

- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تسهم به مكتبة الملك فهد الوطنية في إرساء دعائم النظام الوطني للمعلومات في المملكة العربية السعودية .
- يبرز هذا الدور من خلال وصف الوظائف التي تمارسها المكتبة في الوقت الراهن وتحليلها في ضوء الوظائف المتعارف عليها للمكتبات الوطنية بشكل عام . وبالتالي الخروج بحقائق يمكن أن يستأنس بها القائمون على شئون المكتبة لتعزيز وظائفها ولزيادة توطيد مكانتها في منظومة المعلومات .
- تتركز أهمية هذه الدراسة على حالة مكتبة الملك فهد الوطنية التي تحتل مكانة متميزة في التنظيم الوطني للمعلومات وتحظى بمركز القيادة من بين سائر الأنواع الأخرى من المكتبات .
- ويؤمل أن تفتح الدراسة الحالية الباب مستقبلاً لمعالجة كثير من المحاور التي احتوت عليها بشيء من التعمق .

المؤلف :

- د. سالم محمد ناصر السالم ، ولد في الرياض ١٣٧٣هـ حاصل على درجة البكالوريوس في المكتبات بامتياز من جامعة الإمام ، وعلى درجة الماجستير في المكتبات والمعلومات من جامعة كاليفورنيا ، والدكتوراه في التخصص نفسه من جامعة ويسكنسن – ماديسن .
- عمل أمين مكتبة بدار الكتب الوطنية (١٩٧٦ – ١٩٧٨ م) ووكيلاً لقسم المكتبات والمعلومات ، ومستشاراً غير متفرغ في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ، وعضو المكتب التنفيذي للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات منذ عام ١٤١٥هـ وحتى تاريخه .
- حاز على جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم في المحور العلمي في المسابقة الثامنة لعام ١٩٩١م .
- له عدد من البحوث والدراسات النظرية والميدانية في مجال المكتبات والمعلومات ومراكز التوثيق التربوي والتقنية المعلوماتية المعاصرة والبحث العلمي والتعليم المستمر والرضا الوظيفي والتنمية الثقافية للطفل .

ISBN 9960 - 00 - 080 - X
ردمك X – ٠٨٠ – ٠٠ – ٩٩٦٠

الكتاب

- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تسهم به مكتبة الملك فهد الوطنية في إرساء دعائم النظام الوطني للمعلومات في المملكة العربية السعودية .
- يبرز هذا الدور من خلال وصف الوظائف التي تمارسها المكتبة في الوقت الراهن وتحليلها في ضوء الوظائف المتعارف عليها للمكتبات الوطنية بشكل عام . وبالتالي الخروج بحقائق يمكن أن يستأنس بها القائمون على شئون المكتبة لتعزيز وظائفها ولزيادة توطيد مكانتها في منظومة المعلومات .
- تتركز أهمية هذه الدراسة على حالة مكتبة الملك فهد الوطنية التي تحتل مكانة متميزة في التنظيم الوطني للمعلومات وتحظى بمركز القيادة من بين سائر الأنواع الأخرى من المكتبات .
- ويؤمل أن تفتح الدراسة الحالية الباب مستقبلاً لمعالجة كثير من المحاور التي احتوت عليها بشيء من التعمق .

المؤلف :

- د. سالم محمد ناصر السالم ، ولد في الرياض ١٣٧٣هـ حاصل على درجة البكالوريوس في المكتبات بامتياز من جامعة الإمام ، وعلى درجة الماجستير في المكتبات والمعلومات من جامعة كاليفورنيا ، والدكتوراه في التخصص نفسه من جامعة ويسكنسن – ماديسن .
- عمل أمين مكتبة بدار الكتب الوطنية (١٩٧٦ - ١٩٧٨ م) ووكيلاً لقسم المكتبات والمعلومات ، ومستشاراً غير متفرغ في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ، وعضو المكتب التنفيذي للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات منذ عام ١٤١٥هـ وحتى تاريخه .
- حاز على جائزة راشد بن حميد للثقافة والعلوم في المحور العلمي في المسابقة الثامنة لعام ١٩٩١م .
- له عدد من البحوث والدراسات النظرية والميدانية في مجال المكتبات والمعلومات ومراكز التوثيق التربوي والتقنية المعلوماتية المعاصرة والبحث العلمي والتعليم المستمر والرضا الوظيفي والتنمية الثقافية للطفل .

ISBN 9960 - 00 - 080 - X
ردمك X - ٠٨٠ - ٠٠ - ٩٩٦٠